



# الشركات التجارية

يتضمن شرح الأحكام العامة والخاصة للشركات التجارية

- ١- شركات الأشخاص : التضامن والتوصية والمحاصة .
- ٢- شركات الأموال : المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة .
- ٣- شركات الاستثمار : قانون ضمانات وحواجز الاستثمار .
- ٤- شركات تلقى الأموال .
- ٥- شركات قطاع الأعمال .
- ٦- شركات السمسرة والأوراق المالية : قانون سوق رأس المال .
- ٧- الضريبة على أرباح الشركات .
- تمتازح صيغ / فروع / عقود / تأسيس شركات مع أحكام

مادة تحت التعديلات

مركز عبد الشار

القاهرة







ELIEZER & ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

# الشركات التجارية

يتضمن شرح الأحكام العامة والخاصة للشركات التجارية .

١- شركات الأشخاص ، التضامن والتوصية والمحاصة .

٢- شركات الأموال ، المساهمة والتوصية بالأسهم

وذات المسؤولية المحدودة .

٣- شركات الاستثمار ، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار .

٤- شركات تلقي الأموال ،

٥- شركات قطاع الأعمال ،

٦- شركات السمسرة والأوراق المالية ، قانون سوق رأس المال .

٧- الضريبة على أرباح الشركات ،

نماذج صيغ / دفعوع / عقود / تأسيس شركات مع أحكام

قضاء النقض .

طبقاً لأحدث التعديلات

عزت عبد القادر

المحامي

٢٠٠٠

الهيئة العامة للغات والنشر

رقم التسجيل





## إهداء

الى والدى - رحمه الله - عرفاناً بفضلته

- الى نجلي الأعزاء أحمد ومحمود

راجياً لهما النجاح والتفوق ..

اهدى هذا الكتاب

عزت عبدالقادر



## مُتَكَلِّمَاتَا

مما لاشك فيه انه قد حدثت طفرة كبيرة فى الإقتصاد العالمى والمحلى وقامت مشروعات كثيرة فى كافة المجالات ... ويستلزم لقيام واستمرار تلك المشروعات رؤوس أموال كبيرة يتعرض على الفرد تقديمها بمفرده لذلك أصبح من الضروري لإنشاء هذه المشروعات اشتراك عدة أفراد فى تكوين شركة تتولى المشروع بتقديم حصص فى رأس المال وكلما ازدادت أهمية المشروع كلما ازداد رأس المال اللازم وازداد عدد الشركاء . ولقد ازدادت أهمية الشركات فى مصر وستزداد أهميتها بالتدرج كلما تطور النشاط الصناعى والتجارى .

ولقد قمنا فى مؤلفنا بإلقاء الضوء على الشركات فى مصر فتكلمنا فى الباب الأول عن الأحكام العامة للشركات التجارية من حيث أركان عقد الشركة والشخصية المعنوية للشركة وانقضاء شخصية الشركة ... وفى الباب الثانى تكلمنا عن شركات الأشخاص والباب الثالث فى شركات الأموال والرابع فى شركات الإستثمار قانون ضمانات وحوافز الإستثمار والخامس فى شركات تلقى الأموال والسادس شركات قطاع الأعمال والسابع فى شركات السمسرة والأوراق المالية وقانون سوق رأس المال والثامن فى الضريبة على ارباح الشركات كل ذلك فى ضوء أحدث التعديلات والقوانين .

ونسأل الله العلى التقدير أن يكون قد ألهمنا الرشد والصواب لتقديم جيد يحظى بثقة الأساتذة والزملاء .

والله الموفق

عزت عبدالقادر



# **الباب الأول**

## **الأحكام العامة للشركات التجارية**

### **الفصل الأول**

#### **اركان عقد الشركة**

- ١- اركان موضوعية عامة .
- ٢- اركان موضوعية خاصة .
- ٣- اركان شكلية .

### **الفصل الثاني**

#### **الشخصية المعنوية للشركة**

### **الفصل الثالث**

#### **انقضاء شخصية الشركة**



## الفصل الأول

### أركان عقد الشركة

---

#### المبحث الأول

#### الأركان الموضوعية العامة

إن عقد الشركة يجب أن تتوفر فيه الأركان العامة اللازمة لإتقاد العقد ويلزم أن تتوفر فيه الشروط الموضوعية العامة التي يتطلبها القانون بوجه عام من رضا ومحل وسبب وأهلية .

#### الرضا : -

يجب أن تتجه إرادة الشركاء إلى تكوين عقد شركة وأن ينصب الرضاء على شروط العقد كلها كالغرض من تكوين الشركة ومقدار رأس مالها وحصة كل شريك فيها وكيفية إدارتها كما يتعين أن يرد الرضا على الشكل القانوني الذي تتخذه الشركة بين الأشكال التي وردت في القانون <sup>(١)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> الدكتور ثروت عبدالرحيم - القانون التجارى صفحة ٢٣٤ .

ورضاء الشركاء الذى يؤخذ فى الاعتبار هو الذى يقع بالفعل ويعبر عنه الشريك تعبيراً صحيحاً خالياً من العيوب التى تشوب الرضا كالغلط أو الإكراه أو التلهيس ، وعلى ذلك إذا إنعدم رضاء الشريك أو شابه عيب من العيوب لا يكون عقد الشركة سليماً وتعرضت الشركة للإبطال<sup>(١)</sup> وعلى ذلك يجوز أبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت رهبة بعثها متعاقد آخر فى نفسه دون حق .

والإكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو بإستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بإحتمالها أو التخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله مختاراً . ويجوز ابطال عقد الشركة للتلهيس إذا كانت الحيل التى لجأ إليها أحد الشركاء من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد .

ويعتبر الرضا معيباً إذا تعلق الغلط بطبيعة وحقيقة الحصصة التى يلتزم بتقديمها الشريك الآخر .

### **المحل والسبب :-**

ويقصد بمحل الشركة المشروع الذى استهدفه الشركاء تحقيقه أو هو المشروع المالى الذى اشترك من اجله أطراف العقد وخصصت له حصص الشركاء فهو الغرض الذى ستوجه اليه أموال الشركة<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> الدكتور ابو زيد رضوان - الشركات التجارية صفحة ٤٩ .

<sup>(٢)</sup> الدكتورة سميرة القليوبى - القانون التجارى الجزء الثانى صفحة ١٢ .



ويشترط أن يكون هذا المحل موجودا أو ممكنا وأن يكون معينا وجائز التعامل فيه أى مشروعا وإلا كانت الشركة باطلة والا يكون مخالفا للنظام العام وحسن الآداب .

وسبب الشركة يختلط فهو الغرض من تكوين الشركة أى للبائع للدافع الى التعاقد وهو فى عقد الشركة الرغبة فى تحقيق الربح واقتسام الشركاء له والسبب هو رغبة الشركاء فى الحصول على الربح والمحل هو القيام بالمشروع المالى المشترك وهما أمران منفصلان كل عن الآخر (١) .

### الأهلية :-

الأهلية اللازمة لإبرام عقد الشركة هى أهلية الإلتزام أى أهلية الرشد الذى بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه .

وبناء على ذلك لا يحق للقاصر أو المحجور عليه ان يكون شريكا فى شركة والا كانت باطلة بالنسبة اليه .

---

(١) الدكتور ثروت عبدالرحيم - لقانون التجارى صفحة ٢٢٨ .

## المبحث الثاني

### الأركان الموضوعية الخاصة

يتميز عقد الشركة بإجتماع شروط موضوعية خاصة به وهى التى تضىف علىه الذاتية التى تميزه عن غيره من العقود وهذه الشروط هى تعدد الشركاء وتقديم الحصص فى رأس المال واقتساک الأرباح والخسارة وتوافر نية المشاركة .

#### أولاً : تعدد الشركاء :

يشترط لإتعداد الشركة وجود شريكين أو أكثر ولقد أشارت المادة ٥٠٥ الى ذلك بقولها الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة .

ويستوى ان يكون الشريك شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا كشركة اخرى

#### ثانياً : تقديم الحصص :

ان تقديم كل شريك حصة فى رأس المال أمراً هاماً لقيام الشركة فلا يعد شريكا من لا يساهم فى رأس المال وحتى تستطيع الشركة تحقيق الغرض الذى قامت من أجله بالإضافة الى أن للمشروع قد استلزم صراحة ذلك فى المادة ٥٠٥ من القانون المدنى حين نصت على ذلك بقولها للشركة " عقد بمقتضاه يلتزم

شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل .... الخ "

ومتى يلتزم الشريك بتقديم حصة فى الشركة يتحقق للركن الثانى من الأركان الموضوعية الخاصة ولاهية بعد ذلك لطبيعة الحصة التى وضعها الشريك تحت تصرف الشركة يستوى فى ذلك ان تكون حصة من نقد سائل أو اموالا بذاتها منقولة أو عقارية أو تكون حصة من عمل .

### **الحصة النقدية :-**

وهى عبارة عن مبلغ من النقود يقدمه الشريك أو يتعهد بتقديمه فى الميعاد المتفق عليه ويعتبر الشريك مدينا للشركة اذا لم يقدم هذا المبلغ فإذا تأخر عن الوفاء جاز للشركة التنفيذ على أمواله ولقتضاء الحصة جبرا فضلا عن الفوائد القانونية والتعويضات إن كان لها مقتضى .

كذلك يجوز لدائى الشركة مطالبة الشريك بدفع حصته (٥) .

- وتنص المادة ٥١٠ من القانون المدنى على أنه " إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته فى الشركة مبلغا من النقود ولم يقدم هذا المبلغ لزمته فوائده من وقت استحقاقه من غير حاجة الى مطالبة قضائية أو إغذار وذلك دون إخلال بما قد يستحق من تعويض تكميلى عند الإقتضاء " .

---

(٥) الدكتور ابو زيد رضوان - الشركات التجارية - صفحة ٥٩ .

**\* وظاهر من نص المادة ٥١٠ مدنى أنه يتضمن استثناء ان من القواعد**

**العامة :**

١- التزام الشريك بدفع للفوائد للقانونية من تاريخ استحقاق الحصة دون ما

حاجة الى مطالبة قضائية او اعدار .

٢- الحكم على الشريك بتعويض تكميلى إذا ما لحق الشركة ضرر من هذا

التأخير .

**الحصة بالعمل :-**

كما يمكن ان يكون الحصة مبلغا من النقود يمكن أن يكون عمل الشريك

حصة فى الشركة . فقد يقدم للشريك عمله كحصة فى الشركة كالخبرة فى

الإدارة او التمييز فى عمليات البيع والشراء والتوزيع او الخبرة الفنية ويجب أن

يكون هذا العمل بما يعود على الشركة بالفائدة الكبيرة .

**\* وتنص المادة ٥٠٩ مدنى بأنه لايجوز أن تقتصر حصة الشريك على ما**

يكون له من نفوذ او على ما يتمتع به من ثقة مالية .

**\* ولا يجوز للشريك الذى تكون حصته عملا أن يباشر نفس العمل لحسابه**

الخاص لما فى ذلك من منافسة للشركة .

وقد نصت المادة ٥١٢ مدنى على أنه إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته

عملا وجب عليه أن يقوم بالخدمات التى تعهد بها وان يقدم حسابا عما يكون قد

كسبه من وقت قيام الشركة بمزاولته العمل الذى قدمه حصة له .

على أنه لا يكون ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق اختراع الا اذا وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

- وحصة العمل غير حائزة في شركة التوصية من الشريك الموصى اذ ينص القانون على ان الشركاء الموصين لا يجوز لهم أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل كما ينص القانون بأن الشركاء الموصين لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه او الذي كان يلزمهم دفعه الى الشركة .

### الحصة العينية : -

قد تكون هنا عقار او منقول مادي أو معنوي يقدمه الشريك للشركة لما على وجه التملك او على سبيل الإنتفاع .. فقد يقدم الشريك قطعة أرض تقام عليها مصانع الشركة أو آلات أو سيارات تلزم لنشاط الشركة أو براءة إختراع او علامة تجارية أو حقاً للشريك لدى الغير .

وتنص المادة ٥٠٨ مدنى على انه تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة وأنها واردة على ملكية المال لا على مجرد الإنتفاع به ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

اعتبار الحصة واردة على ملكية المال ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغير ذلك . م. ٥٠٨ مدنى :-

مفاد النص فى المادة ٥٠٨ من القانون المدنى على أن تعتبر حصص الشركاء واردة على ملكية المال لا على مجرد الإنتفاع به ما لم يوجد اتفاق او

عرف يقضى بغير ذلك . أن المشرع وضع قرينة على أن الحصة تقدم للشركة على سبيل التملك لكنها قرينة بسيطة يجوز دحضها بالدليل العكسي .

﴿ الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ ﴾

\* تقديم الصحة على وجه التملك :- تنص المادة ٥١١ مدنى على أنه إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أى حق عينى آخر فإن أحكام البيع هى التى تسرى فى ضمان الحصة إذا هلك أو استحققت أو ظهر فيها عيب أو نقص .

\* تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية عقار أو أى حق عينى آخر . م ٥١١ مدنى . عدم انتقال حق الملكية أو الحق العينية الى الشركة الا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير .

مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ مدنى من تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عينى آخر أنه إذا كانت حصة الشريك هى ملكية عقار أو أى عينى آخر فإن هذا الشريك يكون ملزما بمجرد عقد الشركة بنقل حق الملكية أو الحق العينية الى الشركة كما يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري ولا ينتقل هذا الحق إلا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير لأن عقد الشركة فى هذه الحالة يعتبر عقدت ناقلا للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية الى الشركة .

﴿ الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ ﴾

## تقديم الحصة لمجرد الإنتفاع :-

تنص الفقرة الثانية من المادة ٥١١ مدنى على أنه إذا كانت الحصة مجرد الإنتفاع بالمال فإن أحكام الإيجار هى التى تسرى فى كل ذلك .  
\* ورود حصة الشريك على الإنتفاع بالمال . مؤداه . سريان أحكام الإيجار :

إذا كانت الحصة واردة على مجرد الإنتفاع بالمال فإن أحكام الإيجار هى التى تسرى وتكون الشركة بمثابة مستأجرة لها وعليها التزام بردها فى نهاية المدة .

﴿ الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ ﴾

## الحصة كدين للشريك فى ذمة الغير :-

تنص المادة ٥١٢ مدنى على أنه إذا كانت الحصة التى قدمها الشريك هى ديون له فى ذمة الغير فلا ينقضى التزامه للشركة إلا إذا استوفيت هذه الديون ويكون الشريك فوق ذلك مسئولاً عن تعويض الضرر إذا لم توف الديون عند حلول أجلها .

\* ويبرر هذا الحكم ان الشركة تكون قد اعتمدت على استيفاء الحق الذى أحيل اليها من الشريك كحصة فى الشركة وذلك فى تكوين رأس مالها فإذا تعذر عليها استيفاء هذا الحق أو تأخر هذا الوفاء نقص رأس المال بمقدار هذا الحق وقد يكون ذلك سببا يعوقها عن القيام بنشاطها ويكبدها بعض الخسائر<sup>(١)</sup> .

<sup>(١)</sup> الدكتور ثروت عبدالرحيم - المرجع السابق صفحة ٢٤٣ .

## تطبيقات قضائية

**النص في عقد الشركة على سقوط حقوق والتزامات الشريك الذي يتخلف عن دفع حصته في رأس المال يعتبر شرطا فاسخا .**

\* متى كان يبين من نصوص عقد شركة من الشركات ان الشركة قد تكونت فعلا منذ حرر عقدها واصبح لها كيان قانوني وقامت فور توقيع الشركاء على العقد المنشئ لها ، كما باشرت نشاطها منذ اليوم المحدد في العقد فإن الشرط الوارد بالعقد والذي يقضى بأنه في حالة تخلف أحد الشركاء عن دفع حصته في رأس المال في الموعد المحدد تسقط حقوقه والتزاماته - هذا الشرط لا يعدو أن يكون شرطا فاسخا يترتب على تحققه لمصلحة باقى الشركاء انفصال الشريك المختلف من الشركاء قضاء أو رضاء . ولا يعتبر قيام الشركة معلقا على شرط واقف وهو قيام الشركاء بالدفع .

﴿ الطعن رقم ٤١ سنة ٢٣ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٩٧٥ وصدر حكم

مماثل في الجلسة ذاتها في الطعن رقم ٤٩ سنة ٢٣ ق ﴾

**العمل الذي يصح اعتباره حصة في رأس المال هو العمل الفنى .**

\* العمل الذى يصح اعتباره حصة في رأس مال شركة ما هو العمل الفنى كالخبرة التجارية في مشترى للصنف المتجر فيه وبيعه . أما العمل التافه الذى لا قيمة له فإنه لا يعتبر حصة في رأس المال .



فإذا اشترط إعفاء الحصة المالية التي ساهم بها صاحب هذا العمل التناقه من الخسارة كان هذا الشرط باطلا كحكم المادة ٤٣٤ مدنى والشركة باطله تبعاً لذلك .

﴿ الطعن رقم ٨ سنة ٣٠ جلسة ١٩٣٣/٦/٢٢ مج ٢٥ عاماً بند ٤ ص ٦٨٨ ﴾

طلب الحكم ببطان اتفاق على انتهاء الشركة تقدر الدعوى فى شأنه بقيمة عقد الشركة .

\* لما كان طلب الحكم ببطان الاتفاق المورخ .... على انتهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ .... يؤدى حتماً الى اعتبار عقد الشركة قائماً ، فإن طلب الحكم باعتبار ذلك العقد قائماً يعتبر مندمجاً فى طلب بطلان الاتفاق على انتهائه وتقدر الدعوى فى شأنهما بقيمة عقد الشركة وحده ، ولما كان طلب بطلان الاتفاق على انتهاء عقد الشركة واعتباره قائماً لا يؤدى حتماً الى تصفية الشركة وان ثم لا يعتبر طلب التصفية مندمجاً فى طلب البطلان المشار اليه ، وإن كانت التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد الشركة فإن هذين الطالبين وإن كانا مرتبطين إلا أن كلا منهما يعتبر قائماً بذاته ومستقلاً فى سببه عن الآخر ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة كل منهما على حده .

﴿ الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ ﴾

**جواز اشتراط إعفاء الشريك بحصة مالية وعمل فنى من أى خسارة من**

**حصته المالية .**

\* ان الفقرة الثانية من المادة ٤٣٤ مدنى ( تقابل ٢/٥١٥ مدنى جديد )

تشمل بعموم نصها من دخل فى الشركة بعمله فقط ومن يدخل بعمله مع حصة مالية . فلا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من ساهم فيها بحصة مالية وعمل فنى اعفاء حصته المالية من أية خسارة ، لأنه فى هذه الحالة يكون قد تحمل فى الخسارة ضياع عمله الفنى بلا مقابل ، وهذا يكفى لتصحيح الشركة كنص تلك الفقرة .

﴿ الطعن رقم ٨ سنة ٣٠٢٢/٦/١٩٣٣ مج ٢٥ عاما بند ٢ ص ٦٨٨ ﴾

\* متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة عقد الشركة المبرم بين الطاعن والمطعون عليها قد قرر أن المادة ٥٣٠ من القانون المدنى المختلط (تقابل م ٢/٥١٥ مدنى جديد ) تشمل بعموم نصها من دخل الشركة بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وأن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من أسهم فيها بصحة مالية فوق عمله اعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه فى هذه الحالة يكون قد تحمل فى الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل . فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون .

﴿ انطعن رقم ٣٣١ سنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٢ مج ٢٥ عاما بند ٣ ص ٦٨٨ ﴾

**لمحكمة الموضوع أن تفسر عقد تأسيس الشركة بحسب واقع الأمر كغيره**

**من العقود .**

\* عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود لمحكمة الموضوع أن تفسره مسترشدة في ذلك بواقع الأمر . فإذا كان هذا الواقع من الأمر أن شركة من شركات التأمين تستثمر بعض الأموال الناتجة من التأمين في الأعمال المصرفية فإن المحكمة إذ تقرر أن النشاط المصرفي في هذه الحالة عمل تبعية لمينة التأمين التي تمارسها تلك الشركة لا تكون قد تجاوزت سلطتها التقديرية في تفسير العقد .

﴿ الطعن رقم ١٤٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٦ س ٧ ص ٩٤١ ﴾

**اشتراك محامي مع زميل له في العمل لا يكون شركة .**

\* اشترك المحامي مع زميل له في العمل لا يفقد كل منهما شخصيته واستقلاله ولا يكون ' شركة ' بمعناها ولها شخصيتها المنفردة المستقلة فتعمل وتتعاقد باسمها ولحسابها .

﴿ الطعن رقم ١٢٧ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣١ س ١٨ ص ١١٧٢ ﴾

## حصّة اعتبار مجهود الشريك في الحصول على تصاريح استيراد الشركة وسمته التجارية حصّة في رأس المال .

متى كان يبين مما اورده الحكم من شرائط الاتفاق المحرر بين الطاعن والمطعون عليها أن المحكمة كيفت العقد التكييف القانوني الصحيح إذا اعتبرته عقد شركة وتحدثت عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد وأن هذا الجهد كان محل تقدير الطاعن نفسه حتى لقد قبل ان يكون للمطعون عليها لقاءه النصف في أرباح الشركة محل النزاع كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيدا بهذا الجهد وبأنه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح وكانت المحكمة قد اعتبرت هذا العمل الذي قامت به الشركة المطعون عليها حصّة قانونية بالإضافة الى ما تتمتع به من سمعة تجارية فلن القول بعد هذا بأن العقد بلا سبب غير صحيح في القانون ، أما ما ينعاه الطاعن من أن سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير العقدين عند التعاقد وأن التصاريح صدرت باسم الطاعن فمردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائغاً وهذا يعدّ تقدير موضوعي .

﴿ الطعن رقم ٣٣١ سنة ٢٠١٦/١٠/١٩٥٢ مج ٢٥ عام ٢٥٥٥ ص ٦٨٨ ﴾

**حصة الشريك في شركات الأشخاص غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء ، التنازل دون موافقة الشركاء لا ينفذ في حق الشركة أو الشركاء .**

\* الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء أخذاً بأن الشريك قد لو حظ فيه اعتبارات شخصية عند قبوله شريكاً إلا أنه مع ذلك يجوز له أن يتنازل عن حقوقه إلى الغير بدون موافقتهم ويبقى هذا التنازل قائماً بينه وبين الغير لأن الشريك إنما يتصرف في حق من حقوقه الشخصية التي تتمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصفيتها ولكن لا يكون هذا التنازل نافذاً في حق الشركة أو الشركاء ويبقى هذا الغير أجنبياً عن الشركة وهو ما نصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدني السابق بقولها " لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه إلا إذا وجد شرط يقضى بذلك وإنما يجوز له فقط أن يشارك في إرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجاً عن الشركة " ولكن التقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمه يتفق مع القواعد العامة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره الطاعنون من أن عقد الشركة لا يبيح هذا التنازل وأن المطعون ضده الأول أجنبي عن الشركة ولم يواجه ما إذا كان باقى الشركاء قد وافقوا على هذا التنازل أو لا وهو دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه فضلاً عن قصوره في التسيب يكون قد أخطأ في تكبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

﴿ الطعن رقم ١١٨ سنة ٥١ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢ ﴾

### ثالثا : توزيع الأرباح والخسائر :-

يمتاز عقد الشركة بقاعدة اشتراك الشركاء فيما تحققه من ارباح او ما تمنى به من خسائر ذلك أن اقتسام الأرباح والخسائر ركن هام من الأركان الخاصة لعقد الشركة وهو ما تقضى به المادة ٥٠٥ مدنى بقولها " الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال او من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح او خسارة " . وعلى ذلك لا يوجد عقد شركة إذا تعاقدا أحد الشركاء دون أن يقصد الاشتراك فى الأرباح والخسارة ولقد نصت على ذلك المادة ٥١٥ مدنى بقولها إذا تفق على أن احد الشركاء لا يساهم فى ارباح الشركة او فى خسائرها كان عقد الشركة باطلا .

وهناك حكم خاص نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥١٥ مدنى بأنه يجوز الاتفاق على اعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله من المساهمة فى الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

**وإذا لم يعين العقد نصيب كل شريك فى الأرباح والخسائر فقد حددته المادة**

**٥١٤ مدنى بقولها :**

(١) إذا لم يبين عقد الشركة نصيب كل من الشركاء فى الأرباح والخسائر كان نصيب كل منهم فى ذلك بنسبة حصته فى رأس المال .

(٢) فإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء فى الربح وجب اعتبار هذا النصيب فى الخسارة أيضا وكذلك الحال إذا اقتصر العقد على تعيين النصيب فى الخسارة .

(٣) وإذا كان حصّة أحد الشركاء مقصورة على عمله وجب أن يقدر نصيبه فى الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل فإذا قدم فوق عمله نقوداً أو أى شئ آخر كان له نصيب عن العمل وآخر عما قدمه فوقه .

**الاتفاق على عدم مساهمة أحد الشركاء فى الأرباح أو الخسائر يجعل عقد الشركة باطلاً .**

• مودى نص المادة ١/٥١٥ من القانون المدنى أنه إذا اتفق على أن احد الشركاء لا يساهم فى ارباح الشركة او خسائرها كان عقد الشركة باطلاً بمعنى أنه لايجوز الاتفاق على حرمان شريك من الأرباح ، كما لا يجوز الاتفاق على إعفاء شريك من الخسارة .

﴿ الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٥٠٥٠ فى جلسة ١٩٨١/٥/١٨ " لم ينشر بعد " ﴾

مناطق قيام الشركة وجود نية المشاركة لدى الشركاء فى الربح والخسارة معا . تعرف ذلك مسألة واقع يستقل بها قاضى الموضوع .

• يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة فى نشاط ذى تبعه وأن يساهم كل شريك فى هذه التبعة بمعنى أن يشارك فى الربح والخسارة

معا ومن ثم فإن فيصل التفرقة بين الشراكة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توافرها لديهما . وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك متى أقام رأية على أسباب سائغة . وإذ استند الحكم المطعون فيه فى نفي المشاركة لدى المتعاقدين واعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة الى ما تضمنته بنود هذا العقد من اشتراط المطعون ضده الحصول فى نهاية مدة العقد على ما دفعه لتمويل العمليات التى يقوم بها الطاعن كاملا مهما كانت نتيجة هذه العمليات وعدم تحميله شيئا من الالتزامات التى تترتب عليها فى ذمة الطاعن للغير واشترائه أيضا أن يقدم له الطاعن شهريا قدرا معينا من المبلغ المدفوع ، وكان مؤدى ذلك نفي قيام نية المشاركة وتكييف العقد بأنه قرض ، ذلك أن المبلغ الواجب دفعه شهريا مهما كانت نتيجة العمليات التى يجريها الطاعن من ربح او خسارة ولأن وصف فى العقد بأنه من أرباح الشركة لا يمكن أن تكون حقيقة كذا إن الربح لا يكون مؤكدا ولا معروفا مقداره سلفا وإنما حقيقة هذا المبلغ هو فائدة مستورة فى صورة ربح ، فإن النعمى على الحكم الخطأ فى تكييف العقد يكون على غير أساس .

﴿ الطعن رقم ٦٧ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ ص ١٨ ص ١٣٣١ ﴾

﴿ الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ص ١٩ ص ٥٨٨ ﴾

﴿ الطعن رقم ٥٣٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٣ ص ٢٩ ص ٨٥٢ ﴾



## لا يجوز الاتفاق على حرمان شريك من الأرباح أو إعفائه من الخسارة

\* مودى نص المادة ١/٥١٠ من القانون المدنى إنه إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم فى ارباح الشركة أو خسائرها كان عقد الشركة باطلا بمعنى أنه لا يجوز الاتفاق على حرمان شريك من الأرباح ، كما لا يجوز الاتفاق على اعفاء شريك من الخسارة .

﴿ الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨١ " لم ينشر بعد " ﴾

## رابعا : نية المشاركة :-

ان نية المشاركة انما تعنى اتجاه إرادة الشركاء الى بذل الجهد والتعاون المكامل لتحقيق الغرض من تكوين للشركة . ورغم عدم النص صراحة على ذلك ، فى المادة ٥٠٥ مدنى التى عرفت عقد الشركة بقولها أن الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة " .

إلا أن وجود نية المشاركة يعتبر شرط أساسى يجب توافره مع باقى الأركان الخاصة بعقد الشركة .

نية المشاركة تفهم وتستشف من واضح النص بتقديم كل شريك حصة فى الشركة وفى اقتسامه نتائج المشروع من ربح وخسارة .

**سلطة محكمة الموضوع في التدليل على توافرية الاشتراك . مثال .**

\* متى كانت المحكمة إذ قررت بناء على الأدلة التي لوردتها قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه بعنوان ( فلان وأولاده ) للإستغلال بتجارة الحديد والبويات في المحل التجاري الذي اتخذته مقرا لها . وإذ قالت أن كلا من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد اشترك في نشاطها التجاري ، فإنها بذلك تكون قد قررت ضمنا توافر العناصر المطلوبة قانونا لتكوين الشركة من رأس مالها لها ونية الاشتراك فيها وقصد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة ، وذلك أيا كانت حصة كل شريك في رأس المال أو نصيبه في الربح أو الخسارة مما يكون معه النعي عليها بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

➤ الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٠١٨/١٢/١٩٥٢ مج ٢٥ عاما بند ١ص

٦٨٧ .

**\* نية المشاركة في عقد الشركة من مسائل الواقع :-**

\* الشركة على ما هي معروفة به قانونا هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ويشترط لقيامها ان توجد لدى الشركاء نية للمشاركة التي هي من مسائل الواقع ويستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب عليه في ذلك متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة

﴿ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٠ ﴾

### **\* نية المشاركة هي الفیصل بین الشركة والقرض :-**

یشترط لقیام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة فی نشاط ذی تبعه وأن یساهم كل شریك فی هذه التبعة بمعنى أن یشارك فی الربح والخسارة وهذه النية هی الفیصل بین الشركة والقرض .

﴿ طعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧ ﴾

### **لا محل لأعمال المادة ٥١٤ مدني إذا انتفت نية المشاركة .**

\* محل أعمال المادة ٥١٤ من القانون المدني التي نقضی بأنه إذا تقتصر عقد الشركة على تعیین نصیب الشركاء فی الربح كان هذا النصیب هو المعتبر فی الخسارة عند قیام الشركة بتوفر أركانها ومنها نية المشاركة أما إذا انتفت هذه النية باتجاه نية الشریك الى عدم المساهمة فی تحمل مخاطر الشركة والى المشاركة فی الربح دون الخسارة فإنه لا محل لأعمال حکم تلك المادة .

﴿ الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ س ١٩ ص ٥٨٨ ﴾

## بطلان تعاقب الوصى مع نفسه على تكوين شركة لإنتفاء نية الاشتراك من جانب القاصر .

• إذا كان بطلان عقد الشركة لعدم توافر ركن من أركانه الموضوعية الخاصة ، المتمثل في تبادل طرفيه للتعبير عن إرادتين متطابقتين ، لا تتخلف عنه شركة فعلية ، لإنتفاء نية الاشتراك لدى عاقيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض ثبوت قيام الشركة الفعلية تأسيساً على أن البطلان شاب تكوين العقد يوم إبرامه ، لتعلقه بركن من أركانه لا يقوم بدونه ، وهو إنتفاء نية الاشتراك من جانب القاصرين - المطعون ضدهما - إذ اتخذ الطاعن صفتي طرفي العقد وحرره مع نفسه بصفته الشخصية وبصفته وصياً على القاصرين ، بالمخالفة للمادتين ٣١/ج ، ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال ، وإن الانعدام ينصرف الى تكوين عقد الشركة ، كما ينصرف الى آثاره سواء في الماضي أو في المستقبل فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

﴿ الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٣٠ ﴾

## المبحث الثالث

### الإركان الشكلية في عقد الشركة

لم يعد عقد الشركة من تلك العقود الرضائية التي يكفي لاتخاذها وصحتها مجرد توافق الإيجاب والقبول وإنما لخصعه المشرع لبعض الشكليات التي تعتبر بالنسبة له بمثابة الأركان التي لا يقوم بغيرها .

ولقد قضت المادة ٤٦ من القانون التجاري بضرورة أن يكون عقد شركات التضامن والتوصية بالكتابة . كما استلزم القانون نظام لشهر الشركات التجارية وإعلانه للغير .

• وبذلك تكون الكتابة والشهر الأركان الشكلية اللازمة في عقد الشركة .

#### ١- الكتابة :-

حددت المادة ٤٦ من القانون التجاري شرط الكتابة في الشركات التجارية بقولها ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منها رسمية أو غير رسمية .

كما نصت المادة ٤٧ من القانون التجاري على أن يكون الإجراء كذلك في المشاركة ( العقد الابتدائي ) التي يلتزم بها المتعاقدون المعنى بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لإيجاد شركة للمساهمة .

وذهب رأى نؤيده الى أن سبب إستطر الكتابة كركن جوهرى فى عقد الشركة مرده فضلا عن تراجع المفهوم للتعاقدى بصورته التقاليدية فى الشركة الرغبة فى اقامة نوع من الرقابة على هذه الإبننة القانونية المعقدة بما لها من تأثير فى الواقع الاقتصادى كما أن الكتابة ترتبط ارتباطا وثيقا بالركن الشكلى الثانى فى عقد الشركة وهو للشهر إذ تعتبر بمثابة الركيزة لإشهار الشركة وبدونها لايمكن عملا اجراء هذا الإشهار (٧) .

والكتابة لازمة فى كل التعديلات التى تطرأ على العقد ويدخلها الشركاء عليه كما لو أرادوا زيادة رأس المال أو تخفيضه أو إطالة أجل الشركة أو تقصيره أو فى حالة دخول أو خروج شريك أو أى تعديل فى بنود العقد ولقد أشارت الى ذلك المادة ٥٠٧ من القانون بقولها " يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا وكذلك الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد " .

\* ويلاحظ أن القانون رتب البطلان كجزء على الإخلال بالشكل الذى استوجب لعقد الشركة وهو بطلان من نوع خاص إذ قضت الفقرة الثانية من من المادة ٥٠٧ منى بأن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم ألا من وقت أن يطب الشريك للحكم بالبطلان .

---

(٧) انكتور على يونس والدكتور ابو زيد رضوان - القانون التجارى صفحة ٤٢٠ .

## \* بطلان الشركة لعدم استيفائها الشكل المطلوب . م ٥٠٧ مدني

مؤدى نص المادة ٥٠٧ مدنى أن للغير أن يحتج على الشركاء ببطلان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب لكن يجوز للغير أن يغفل ببطلان الشركة وأن يتمسك بوجودها وفى هذه الحالة تعتبر الشركة صحيحة قائمة منتجة لأثارها

﴿ الطعن رقم ١٨٢ لسنة ١٤١١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٦ ﴾

## ٢- شهر عقد الشركة :-

مع اعتبار الكتابة ركنا أساسيا أو الركن الأول من الأركان الشكلية اللازمة فى عقد الشركة فإن الشهر يعتبر الركن الثانى من الأركان الشكلية وهو ما تثير اليه المادة ٥٠٦ مدنى بقولها تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولكن لا تحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء اجراءات النشر التى يقررها القانون .

ومع ذلك للغير إذ لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها إلا أن المشرع إستثنى شركات المحاصة من هذا الركن بمعنى أنه لا يلزم الشهر بالنسبة لها فنصت المادة ٦٤ من القانون التجارى على أنه لا يلزم فى شركات المحاصة التجارية إتباع الإجراءات المقررة للشركات الأخرى .

## ما يترتب على تخلف أحد أركان عقد الشركة :-

- البطلان هو الأثر المترتب على تخلف أحد أركان عقد الشركة الموضوعية أو الشكلية أو الخاصة .  
وقد يكون البطلان مطلقا أو نسبيا أو بطلان من نوع خاص .

### ١- البطلان المطلق :-

اعتبر المشرع عقد الشركة باطلا بطلانا مطلقا إذا كان محلها أو سببها غير مشروع كما إذا كان للغرض من تكوين الشركة التعامل فى المهربات أو الإتجار فى المخدرات أو القيام بنشاط محظور أو لإدارة منزل للدعارة .  
• وتقتضى المادة ١٤١ مدنى بأنه إذا كان العقد باطلا جاز لكل ذى مصلحة ان ينسأ بالبطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالاجازة .

• وكذلك تبطل الشركة إذا تخلف ركن من الأركان الخاصة بالشركة مثل تعدد الشركاء أو نية المشاركة أو تقضى به المادة ٥١٥ مدنى إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم فى ارباح الشركة أو خسائرها كان عقد الشركة باطلا .

### ٢- البطلان النسبى :-

أعتبر المشرع عقد الشركة باطلا بطلانا نسبيا إذا ما شاب إرادة أحد الشركاء عيب من عيوب الرضا كالتليس أو الغلط أو الاكراه أو إذا كان ناقص الأهلية . ولهذا الشريك فقط حق طلب اجازة العقد أو طلب البطلان . وهو ما



قضت به المادة ١٣٩ مدنى بقولها يزول حق ابطال العقد بالاجازة الصريحة او الضمنية .

\* وكذلك تقضى المادة ١٣٨ مدنى بقولها إذا جعل القانون لأحد المتعاقدين حقا فى إبطال العقد فليس للمتعاقد الآخر أن يتمسك بهذا الحق .

\* وطبقا لنص المادة ١٤٠ مدنى يسقط الحق فى ابطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات .

ويبدأ سريان هذه المدة فى حالة نقص الأهلية من اليوم الذى يزول فيه هذا السبب وفى حالة الغلط او التتليس من اليوم الذى يتكشف فيه وفى حالة الإكراه من يوم إنقطاعه وفى كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو تدليس أو إكراه إذا إنقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .

\* وإذا حكم ببطالان التزام الشريك اعتبرت الشركة باطلة بالنسبة له فقط وبأنثر رجعى من تاريخ دخوله الشركة ويفقد صفة الشريك ويسترد حصته وعليه أن يرد ما قبض من أرباح .

## ٢- البطلان لعدم الكتابة او الشهر :- تنص المادة ٥٠٧ مدنى على أنه :

١- يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا وكذلك يكون باطلا كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد .

٢- غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء انفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان

**بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله هو من قبيل حل الشركة قبل**

**ميعاد إنتهائها .**

\* بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله ولعدم النشر عنه هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد إنتهائها ، وتتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى هذه الحالة نصوص العقد استنادا الى المادة ٥٤ من قانون التجارة التى تنص على أنه " إذا حكم بالبطلان يتبع فى تسوية حقوق للشركاء فى الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص للمشارطة التى حكم ببطلانها " .

﴿الطعن رقم ٣ سنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٤ مج ٢٥ عاما بند ٢٨ ص ٦٩١﴾

**عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها بين الشركاء .**

\* أن عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشريكين إلا إذا طلب ذلك أحدهما ذلك أحدهما وحكم به - وعندئذ تسوى حقوقهما فى الأعمال التى حصلت ، كما هو فى صريح نص المادة ٥٤ من قانون التجارة .

﴿الطعن رقم ٧٤ سنة ١٩٣٠ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧ مج ٢٥ عام بند ١٦

ص ٦٩٠ .

نقص الأهلية . ولهذا للشريك فقط حق طلب اجازة العقد او طلب البطلان .  
وهو ما قضت به المادة ١٣٩ منى بقولها يزول حق ابطال العقد بالاجازة  
الصريحة او للضمنية .

\* وكذلك تقضى المادة ١٣٨ منى بقولها إذا جعل القانون لأحد  
المتعاقدين حقا فى إبطال العقد فليس للمتعاقد الآخر أن يتمسك بهذا الحق .  
\* وطبقا لنص المادة ١٤٠ منى يسقط الحق فى إبطال العقد إذا لم  
يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات .

ويبدأ سريان هذه المدة فى حالة نقص الأهلية من اليوم الذى يزول فيه  
هذا السبب وفى حالة الغلط او التدليس من اليوم الذى يتكشف فيه وفى حالة  
الإكراه من يوم إنقطاعه وفى كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو  
تدليس أو إكراه إذا إنقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .  
\* وإذا حكم ببطلان التزام الشريك اعتبرت الشركة باطلة بالنسبة له فقط  
وبإثر رجعى من تاريخ دخوله الشركة ويفقد صفة الشريك ويسترد حصته  
وعليه أن يرد ما قبض من أرباح .

## ٢- البطلان لعدم الكتابة او الشهر:- تنص المادة ٥٠٧ منى على أنه :

١- يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا وكذلك يكون باطلا  
كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ  
فيه ذلك العقد .

٢- غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء انفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان

**بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله هو من قبيل حل الشركة قبل ميعاد إنتهائها .**

\* بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله ولعدم النشر عنه هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد إنتهائها ، وتتبع في تسوية حقوق الشركاء في هذه الحالة نصوص العقد استنادا الى المادة ٥٤ من قانون التجارة التي تنص على أنه " إذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها "

﴿الطعن رقم ٣ سنة ١٩٩٠/١/٤ جلسة ١٩٥١/١/٤ مج ٢٥ عاما بند ٢٨ ص ٦٩١﴾

**عدم اشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها بين الشركاء .**

\* أن عدم إشهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشريكين إلا إذا طلب ذلك أحدهما ذلك أحدهما وحكم به - وعندئذ تسوى حقوقهما في الأعمال التي حصلت ، كما هو في صريح نص المادة ٥٤ من قانون التجارة .

﴿الطعن رقم ٧٤ سنة ١٩٤٤/٤/٢٧ جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧ مج ٢٥ عام بند ١٦

ص ٦٩٠﴾ .

**العبرة فى تحديد صفة الشركة بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به  
وبالغرض المحدد فى عقد تأسيسها .**

\* العبرة فى تحديد صفة الشركة هى بطبيعة العمل للرئيسى الذى تقوم به  
وبالغرض التى تسعى الى تحقيقه حسبما حددته فى عقد تأسيسها ، وإذ يبين مما  
أورده الحكم أنه استخلص من عقد الشركة الطاعنه وبالقى أوراق الدعوى أنها  
تقوم بالإتجار فى أدوات ولوازم المعمار وبأعمال ومقاولات البناء ومقاولات  
بيع الأرضى بصفته وكيلة بالعمولة ، وهى أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر  
الشركة الطاعنه شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال ، لما كان ذلك فى النعمى  
يكون على غير أساس .

﴿ الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٣٧ ﴾ .  
**صفة الشرط الذى يرد فى عقد الشركة بعدم جواز تنازل الشريك عن  
حصته أو بيعها لشريك آخر إلا بموافقة الكتابية لجميع الشركاء .**

\* متى كان نص العقد صريحا فى أنه ليس لأى شريك حق للتنازل أو  
بيع حصته لأى شريك آخر إلا بموافقة جميع الشركاء كتابية فإنه يكون صحيحا  
ما قرره الحكم من أنه لا يسوغ لأحد الشركاء أن يقبل ما طلبه شريك آخر من  
تعديل حصته فى رأس المال ما دام أن هذا الطلب لم يوافق عليه باقى الشركاء  
كتابية .

﴿ الطعن رقم ٤١ سنة ٤١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٩٧٥ ﴾

**تكيف عقد الشركة بأنه في حقيقته بيع باطل بطلانا مطلقا ، لا خطأ  
في إعادة الطرفين الي حالتهم قبل التعاقد .**

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطان العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه على أساس أن هذا العقد وأن وصف في ظاهرة بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته وفي قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام طبقا لأحكام قانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ وكان هذا التكيف الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعي من الطاعن فإنه لا محل للنعي على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان وهي إعادة الطرفين الى حالتهم الأولى قبل التعاقد برد المبيع والتمن الى المشتري .

﴿ الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٣/١٩٦٠ س ١١ ص ٣٢٠ ﴾

**الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم إنفراد مديرها بالعمل  
لا يجوز تعديله إلا بالكتابة .**

\* الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم إنفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة ، ولا يعول على إدعاء هذا المدير بأنه قد انفرد بالعمل بإذن شغوى من أحد شركته المتضامنين .

﴿ الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ ق جلسة ٥/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٤٩٦ ﴾

## الفصل الثاني

### الشخصية المعنوية للشركة

تنص المادة ٥٠٦ من القانون المدني على أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولكن لا تحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات النشر التي يقررها القانون .  
ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها .

**الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر ، النشر لازم للإحتجاج على الغير :**

\* مفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدني ان الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر أنه إرادت الشركة ان تحتج بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها او على الدائنين لها فإنه يتعين إستيفاء إجراءات النشر .

﴿ الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٤٢ جلسة ١٦/٦/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ٦٣٦ ﴾



## \* **نص المادة ٥٢ من القانون المدني على أن الأشخاص الاعتبارية هي :**

١- .....

٢- .....

٣- .....

٤- الشركات التجارية والمدنية .

## **شركات الأشخاص شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء :**

لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توصية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال نمتها عن ذممهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ولا يجوز الدائتي الشركاء للتنفيذ على أموال الشركة مزاحمين بذلك دائتيها وإنما يجوز لهم ان ينفذوا على ما يدخل في ذمة الشريك من أموال الشركة كحصته في الأرباح او نصيبه الصافي مما يتبقى من أموالها بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من التقنين المدني على بقاء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كتجياز الأعمال الجارية واستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا تجزى المصنف هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكا على الشروع للصافي من أموالها وتتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة لاستيفاء لدين على الشركاء . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى برفض طلب بطلان

الحجوز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة وفاء لديون مستحقة على الشركاء بمقولة أن الشركة قد أنقضت لإستغراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع أولولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

﴿الطعن رقم ٤٤ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ص ٨٠٨﴾

#### \* وتنص المادة ٥٣ من القانون المدنى على أن :-

١- الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان مللأما لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى قررأ القانون .

٢- فىكون له :-

أ- ذمة مالية مستقلة .

ب- أهلية فى الحدود التى يعينها سندد إنشأته أو التى يقررأ القانون .

ج- حق النقاضى .

د- موطن مستقل ، ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته

والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى

مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى

توجد فيه الإدارة المحلية .

٣- ويكون له نائب يعبر عن إرأنته .

**المصنع ليس له شخصية إعتبارية مستقلة عن الشركة التابع لها :**

\* **المصنع فى صحيح الوصف أداة إنتاج تدخل ضمن عناصر الذمة المالية للشركة التى تملكه فلا يتمتع بشخصية إعتبارية ولا تكون له من الحقوق أو الإلتزامات ما يتخلف عنه أو يخلف فيه كما لا يستتبع نقله بالضرورة لمحج للشركة المنقول عنها فى الشركة المنقول اليها بما يبرر خلافة الأخيرة للأولى فيما لها من حق وما عليها من التزام بل تبقى للشركة الأولى على حالها قائمة ومسئولية عما أضر الغير بفعل تابعها المخطئ .**

﴿ الطعن رقم ٦٢٣ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٦م / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٨٤٧ ﴾

﴿ الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٩٧٧ ﴾

#### **اكتساب الشركة صفة التاجر :-**

بمجرد وجود الشخصية المعنوية تكتسب الشركة التجارية صفة التاجر .  
وتلتزم بناء على ذلك بجميع الإلتزامات التى يخضع لها التجار بما يتفق وطبيعتها مثل الإلتزام بمسك الدفاتر التجارية والقييد فى السجل التجارى كما يجوز أن يشهر إفلاسها إذا ما توقفت عن دفع ديونها .

## الفصل الثالث

### انقضاء شخصية الشركة

تنقضى الشركة بأحد الأسباب الآتية :

أ- انقضاء الميعاد المعين لها :-

(١) تنص المادة ٥٢٦ مدنى على أن :-

١- تنتهى الشركة بإنقضاء الميعاد المعين لها أو بإنتهاء العمل الذى قامت من أجله .

٢- فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التى تآلفت لها الشركة إمتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها .

٣- ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الإمتداد ويترتب على إعتراضه وقف أثره فى حقه .

ب- هلاك جميع مالها :-

(٢) تنص المادة ٥٢٧ مدنى على أن :-

١- تنتهى الشركة بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة فى استمرارها .

٢- وإذا كان أحد الشركاء قد تعهد بأن يقوم حصته شيئا معينا بالذات وملك هذا الشيء قبل تقديمه أصبحت الشركة منحلة في حق جميع الشركاء .

جـ- موت أحد الشركاء أو الحجز عليه أو إفلاسه :-

تنص المادة ٥٢٨ مدنى على أن :-

١- تنتهى الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجز عليه أو بإعساره أو بإفلاسه .

٢- ومع ذلك يجوز الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا .

٣- ويجوز أيضا الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجز عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحاب وفقا لأحكام المادة التالية تستمر الشركة فيما بين الباقين من الشركاء وعلى هذه الحالة لا يكون لبذا الشريك أو ورثته إلا نصيبه فى اموال الشركة ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذى أدى الى خروجه من الشركة ويدفع له نقدا ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

**د- انسحاب أحد الشركاء أو إجماع الشركاء على حلها :-**

**تنص المادة ٥٢٩ مدنى على أن :-**

١- تنتهى الشركة بإسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة على أن

يعلق الشريك إرادته فى الإنسحاب الى سائر الشركاء قبل حصوله والا

يكون إنسحابه عن غش لو فى وقت غير لائق .

٢- وتنتهى أيضا بإجماع الشركاء على حلها .

**هـ- انقضاء الشركة قضاء بناء على طلب أحد الشركاء :-**

**تنص المادة ٥٣٠ مدنى على أن :-**

١- يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء

لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لأى سبب آخر لا يرجع الى الشركاء

ويقدر للقاضى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل .

٢- ويكون باطلا كل إتفاق بغير ذلك .

**و- طلب الحكم بفصل أحد الشركاء :-**

**وتنص المادة ٥٣١ مدنى على أن :-**

١- يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء

يكون وجوده فى الشركة قد أثار إعتراضا على مد أجلها أو تكون

تصرفاته مما يمكن إعتباره سببا مسوغا لحل الشركة على أن تظل الشركة قائمة فيما بين الباقيين .

٢- ويجوز أيضا لأى شريك إذا كانت الشركة معينة المدة أن يطلب من القضاء إخراجه من الشركة متى إستند فى ذلك الأى لأسباب معقولة وفى هذه الحالة تتحل الشركة مالم يتفق باقى الشركاء على إستمرارها .

**انتهاء الشركة بقوة القانون بإنهاء مدتها : فصل الشريك لا يكون إلا**

**حال قيامها :**

\* مفاد نص المادتين ٥٢٦ و ٥٣١ من القانون المدنى أن الشركة تنتهى بقوة القانون بإنقضاء الميعاد المعين للمعين لها إلا إذا إمتدت بإرادة الشركاء الضمنية أو الصريحة ، وأن فصل الشريك من الشركة لا يكون ألا حال قيامها ولأسباب تبرره ولا يقع بعد انتهائها بإنقضاء الميعاد المعين لها بغير مدة يؤكد هذا للنظر ان المشرع نص على قيامها فى الحالة الاولى فيما بين الباقيين الشركاء .

﴿ الطعن رقم ١٢٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨١ ﴾

**لا يلزم انقضاء الشركة إذا كان نتيجة إنتهاء ميعادها :**

\* مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون التجارى أنه يجب شهر إنقضاء الشركة إذا كان نتيجة لإرادة الشركاء كجماعهم على فسخها قبل انتهاء مدتها

أو انسحاب أحد الشركاء منها ، أما إذا كان الإنقضاء نتيجة إنتهاء الميعاد المحدد للشركة فلا يلزم شهره .

﴿ الطعن رقم ١٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ﴾

**شركة الأشخاص تمتضى بموت أحد الشركاء إلا إذا حصل الإتفاق بين الشركاء أنفسهم على استمرار الشركة مع ورثة من يتوفى منهم ولو كانوا قسرا .**

\* تمتضى شركة الأشخاص - طبقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى الملقى والمادة ٥٢٨ من القانون المدنى القديم - بموت أحد الشركاء ولا يحل وريته محله فيها إلا إذا حصل الإتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع وريته ذلك لأن الشركة التى من هذا النوع تقوم دائما على الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر الى صفات الشريك الشخصية لا الى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدى حتما الى زوال هذه الثقة . والإتفاق الذى يؤدى الى استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى هو الإتفاق الذى يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الإتفاق الذى يحصل بين ورثة الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء على استمرار الشركة سواء كان هذا الإتفاق صريحا أو ضمنيا فلا يمنع من انقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقى شركائه على إستمرارها مع وريته .



﴿ الطعن رقم ٥٩ سنة ٣٣ قى جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ من ١٨ ص ٤٧٢ ﴾  
لئن كان الأصل فى شركات الأشخاص أنها تتقضى بوفاة أحد الشركاء إلا أنه وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدنى يجوز الإتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا فإذا كان قد نص فى عقد الشركة على أنه فى حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المتولى أن يطلبوا التصفية أو أن يستمروا فى الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات فإن مفاد ذلك أن الشركاء اتفقوا فى عقد الشركة على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها فإن لم يفعلوا فإنها تعتبر مستمرة معهم .

﴿ الطعن رقم ٢٧ سنة ٣٣ قى جلسة ١٩٦٧/١/١٩ من ١٨ ص ١٥٦ ﴾

**امتداد عقد الشركة للمدة المحددة قد يكون صريحا أو ضمنيا .**

\* مفاد نص المادة ٥٢٦ من القانون المدنى أن إمتداد عقد الشركة المحددة المدة قد يكون صراحة إذا ثبت إتفاق الشركاء على مد أجلها قبل إنتضاءها ، كما قد يكون ضمنيا إذا إستمر الشركاء بعد إنتضاء المدة المحددة يقومون بأعمال من نوع الأعمال التى تألّفت لها الشركة .

﴿ الطعن رقم ١٤٩ سنة ٣٧ قى جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠ من ٢٣ ص ٥٨٥ ﴾

## **الباب الثاني**

### **شركات الأشخاص التجارية**

#### **الفصل الأول**

#### **الأحكام الخاصة بشركات الأشخاص التجارية**

##### **المبحث الأول**

##### **شركات التضامن**

##### **المبحث الثاني**

##### **شركات التوصية البسيطة**

##### **المبحث الثالث**

##### **شركات المحاصة**

#### **الفصل الثاني**

#### **انقضاء شركات الأشخاص وتصفيتها وإعلانها**

## الباب الثانى

### شركات الأشخاص التجارية

---

#### الفصل الأول

#### الإحكام الخاصة بشركات الأشخاص التجارية

- اعتمد القانون التجارى فى بيان الأحكام الخاصة على الشركات على القانون المدنى فنص صراحة على أن تتبع فى الشركات التجارية للمعتبرة الأصول العمومية المبينة فى القانون المدنى والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الصريحة بالقانون التجارى . وفى الواقع أن القانون المدنى تضمن كثيرا من هذه الأصول فتعريف الشركات نفسه نصت عليه المادة ٥٠٥ مدنى على أن الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة " . ولقد أبرز هذا التعريف عناصر الشركة وخصائصها الأساسية .

وقضى أيضا بأن للشركة تعد شخصا اعتباريا بمجرد تكوينها ( مادة ٥٠٦ مدنى ) وتطبق مواد القانون المدنى على الشركات التجارية فى الاحوال التى لا يوجد بشأنها نص خاص فى القانون التجارى .

ونقتصر دراستنا هنا على شركات الأشخاص التجارية فيمثلها هنا شركة التضامن وهي التي تتكون من شركاء متضامنين مسئولين عن ديون الشركة مسئولية تضامنية فيما بينهم وغير محددة أى فى كافة أموالهم التي خصصت للتجار أو التي تخصص لها .

ويمثل هذا النوع أيضا من شركات الأشخاص شركة التوصية البسيطة وهي التي تضم نوعين من الشركاء الأول شركاء منتضامنون كما هو الحال فى شركات التضامن تماما والثانى شركاء ليس مسئولين مسئولية تضامنية فيما بينهم عن ديون الشركة حيث أنهم غير ملزمين عن هذه الديون الا فى حدود ما قنموه من حصص . ويمثل هذا النوع أخيرا ما يسمى بشركات المحاصة وهي التي تعتمد فى الأساس فى تكوينها على الأستتار والخفاء بحيث لا يعلم بوجودها سوى أعضائها فقط دون الغير . وستكون الدراسة فى الفصل الأول من خلال ثلاثة مباحث .

#### **المبحث الأول : خاص بشركات التضامن**

#### **المبحث الثانى : خاص بشركات التوصية**

#### **المبحث الثالث : خاص بشركات المحاصة**

### **الفصل الثانى : عن لقضاء شركات الأشخاص وتصفياتها وإعلانها .**

## **المبحث الأول**

### **شركات التضامن**

**تعريفها :**

**نص القانون :**

يقضى القانون التجارى بأن " شركة التضامن هى الشركة التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الإلتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها"

**تكوين الشركة وشهرها :**

- شركة التضامن عقد يلزم لوجوده الأركان العامة الواجبة فى العقود جميعا وهى المحل والسبب والرضاء والأهلية والأركان الخاصة بعقد الشركة وهى تعدد الشركاء وتقديم الحصص ونية للمشاركة ، مع ضرورة شهرها .

**الإجراءات :**

- ١- يتم كتابة العقد والملخص والتوقيع عليه من الشركاء .
- ٢- يتم التأشير بالصلاحيية للتسجيل على العقود والملخص ويختم بخاتم السجل للتجارى بعد تمام مراجعته بالمكتب مع مراعاة توقيع أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ومصدقا على توقيعة

من النقابة الفرعية المختصة إذا ما كانت قيمة العقد ٥٠٠٠ جنية فأكثر  
ويشترط حضور المدير المسئول .

٣- التسجيل بالمحكمة - للدائرة التجارية - المختصة بتقديم العقد وأى عدد  
من الملخصات وسداد الرسوم المقررة والمقررة على الملخص يخزينة  
المحكمة . ثم يعمل على الملخص محضر لصق بقلم محضرى المحكمة  
بتسليم صورة للمحضرين للصفحة على اللوحة المعدة لذلك فى المحكمة  
للإعلانات القضائية لمدة ثلاث أشهر وتنص على ذلك المادة ٤٨  
تجارى بقولها " ويسلم الملخص مشاركة شركة التضامن او شركة  
التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التى توجد فى دائرتها  
مركز الشركة أو فرع من فروعها ليُسجل فى السجل المعد لذلك ويعلن  
بمصقه مدة ثلاثة أشهر فى اللوحة المعدة فى المحكمة للإعلانات  
القضائية .

٤- يقوم المدير المسئول أو من يوكله بنشر ملخص العقد فى جريدة يومية  
معدة لنشر الإعلانات القضائية وتقضى بذلك المادة ٤٩ تجارى بقولها '  
ويلزم أيضا درجة فى احدى الصحف التى تطبع فى مركز الشركة  
المذكورة وتكون مدة لنشر الإعلانات القضائية أو فى صحيفتين  
تطبعان فى مدينة لأخرى ويجوز لكل من التعاقدين استيفاء هذه  
الإجراءات " .

٥- يلزم أن يشتمل هذا الملخص على أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم  
وعناوينهم ما عدا الشركاء أرباب الأسهم للغير مسئولين فى شركة

المساهمة أو الشركاء أصحاب الأموال الخارجية عن الإدارة فى شركة التوصية وكذلك على عنوان لشركة وعلى بيان أسماء الشركاء المأذونين بالإدارة ويوضع الأمضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التى حصلت أو يلزم تحصيلها بالأسهم بصفة رأس مال لشركة للتوصية .

وعلى بيان وقت إيتداء الشركة ووقت إنتهائها

٦- عمل البطاقة الضريبية من مأمورية الضرائب المختصة .

٧- القيد فى الغرفة التجارية واستخراج ترخيص مزاولة المهنة .

٨- التوجه بكافة الأوراق الى مكتب السجل التجارى لإستخراج السجل .

#### **الإوراق المطلوبة فى مكتب السجل التجارى :-**

١- أصل عقد الشركة وصورة منه .

٢- ملخص عقد الشركة .

٣- الجريدتين المنشور بهما ملخص العقد .

٤- شهادة الغرفة التجارية ( ترخيص مزاولة المهنة ) .

٥- البطاقات العائلية أو الشخصية والتوكيل .

٦- طلب لمعاينة مكان مزاولة المهنة وتحديد ميعاد بذلك .

#### **الإوراق المطلوبة فى الغرفة التجارية :**

١- عقد إيجار مثبت التاريخ او عقد ملكية العقار للمكان الذى سيتم

مزاولة المهنة فيه او نشاط الشركة .

٢- شهادة من ادارة الكهرباء بتركيب عداد كهرباء وإيصال نور .

٣- صحيفة الحالة الجنائية .

٤- البطاقة الضريبية .

٥- طلب مدموغ لإستخراج شهادة لمزاولة المهنة .

٦- صورة توكيل رسمى .

٧- صورة عقد الشركة .

### **الأوراق المطلوبة لإستخراج البطاقة الضريبية :**

- صورة عقد الشركة .

- صورة عقد إيجار مثبت للتاريخ .

- صورة التوكيل الرسمى للوكيل .

- طلب مدموغ لإستخراج البطاقة وفتح ملف ضريبي

- صورة بطاقات الشريكين .

### **ميعاد اجراءات الإشهار :**

- وتنص القانون التجارى على أنه " يجب استيفاء هذه الإجراءات فى

مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الأمضاء على المشاركة وإلا كانت

الشركة لاغية " ويستبعد البطلان فى حالة إذا ما أستوفيت إجراءات الاشهار

ولو بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ عقد الشركة قبل طلب الحكم

بالبطلان .



## الشهر فى السجل التجارى " :

- تنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل

التجارى على أنه : يجب أن يقيد فى السجل التجارى :

١- الأفراد الذين يرغبون فى مزولة للتجارة فى محل تجارى .

٢- شركات الأشخاص .

٣- .....

- وتنص المادة ١٧ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ أيضا على أنه :

" تحظر مزولة للتجارة فى محل تجارى إلا لمن يكون اسمه مقيدا فى

السجل الذى يقع فى دائرته المحل التجارى وتكتسب صفة التاجر من تاريخ

هذا القيد مالم تثبت تلك الصفة بطريقة أخرى .

- شهر الشركة بالقيد فى السجل التجارى تطبيقا لنص للمادة الثانية من

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ لا يعفى من إتخاذ إجراءات الشهر السابقة . إلا

أنه يترتب على مخالفة الشهر بالقيد فى السجل التجارى توقيع جزاء جنائى

نصت عليه المادتان ١٨ ، ١٩ من قانون السجل التجارى دون بطلان العقد .

## نموذج صيغة

### عقد شركة تضامن

أنه في يوم الموافق / / ١٩

حرر في تاريخه بين كل من :

أولا : الاسم / ..... المهنة / .....

المقيم / ..... الجنسية / .....

الميلاد / ..... بطاقة رقم / .....

الديانة / .....

( طرف اول شريك متضامن )

ثانيا : السيد / ..... المهنة / .....

المقيم / ..... الجنسية / .....

الميلاد / ..... بطاقة رقم / .....

الديانة / .....

( طرف ثالى شريك متضامن )

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف واتفقا على تكوين شركة تضامن فيما

بينهما بالشروط التالية :

البند الأول : عنوان الشركة ( أ - وشركاه ) وسمتها التجارية \_\_\_\_\_

البند الثاني : غرض الشركة : للقيام بأعمال \_\_\_\_\_

البند الثالث : مركز الشركة : \_\_\_\_\_

البند الرابع : رأس مال الشركة : مبلغ وقدره \_\_\_\_\_

حصة الطرف الأول : ..... حصة الطرف الثاني : .....

البند الخامس : مدة الشركة : مدة الشركة \_\_\_\_\_ سنة تبدأ من

..... وتنتهى فى \_\_\_\_\_ وتمتد لمدة مماثلة ما

لم يخطر أحد الشريكين الشريك الآخر بخطاب موصى عليه

برغبته فى الانفصال أو عدم التجديد قبل نهاية المدة بثلاثة

أشهر على الأقل .

البند السادس : الإدارة وحق التوقيع : لكل من (أ) و(ب) على انفراد إلا أنه

بالنسبة للتعهدات والمعاملات التى تريد عن مبلغ .....

والتصرفات الخاصة برهن العقارات أو البيع يصدر التوقيع

من الشريكين معا .

البند السابع : الإرباح والخسائر : توزيع الأرباح بعد اعتماد الميزانية طبقا

لما يلى :

وفى حالة وجود خسارة فى ميزانية إحدى السنوات وجب ترحيلها الى

السنة التالية ويستمر هذا الترحيل حتى يتم تغطية جميع الخسائر ولا توزع

الأرباح إلا بعد ذلك .

**البند الثامن :** لايجوز لإحد الشركاء أن ينسحب من الشركة قبل نهايتها ولا أن يبيع حصته فيها أو يتنازل عنا أو جزء منها إلا بموافقة كتابية من الشريك الآخر .

**البند التاسع :** تبدأ السنة المالية الحالية من بدء تكوين الشركة حتى آخر ديسمبر القام .

**البند العاشر :** حظر منافسة الشركة : محظور على كل شريك أن ينافس الشركة بالقيام بأى عمل من الأعمال التى تقوم بها .

**البند الحادى عشر :** وفاة أحد الشركاء أو فقدان أهليته . فى حالة وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه لا يحق لورثته أو ممثليه أو دائنيه أن يطلبوا بأى حال من الأحوال وضع الأختام على ممتلكات الشركة أو قسمتها أو يتدخلوا فى شئون إدارتها . على أنه يحق للشريك الثانى الآخر فى هذه الحالة اعتبار الشركة مفسوخة من تلقاء نفسها .

**البند الثانى عشر :** فسخ الشركة : تفسخ الشركة قبل ميعاد إنتهائها فى حالة إجماع الشركيين على ذلك أو إذا تجاوزت الخسائر ..... فى المائة من رأس المال ما لم يتفق على استمرارها بالرغم من ذلك .

**البند الثالث عشر :** تصفية الشركة وقسمتها : فى حالة أنتهاء عقد الشركة لإى سبب من الأسباب يقوم الشركاء بتصفيتها بالطريقة

التي يتفقون عليها وفي حالة عدم الاتفاق تكون تصفيتها  
بمعرفة مصف يعين بمعرفة المحكمة المختصة على أن  
يكون توزيع صافي الناتج من التصفية بنسبة حصصها في  
رأس المال .

البند الرابع عشر : النزاع بين الشريكين : كل نزاع ينشأ بين الشريكين بأى  
شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من  
أختصاص محكمة ..... للتجارية .

البند الخامس عشر : تحرر هذا العقد من ..... نسخة بيد كل من  
الشريكين نسخة للعمل بموجبها وتحفظ النسخة الأصلية  
بمقر الشركة والنسخة الباقية تودع بمكتب السجل  
التجاري الموجود في دفترته مركز الشركة .

الطرف الثانى

الطرف الأول

## نموذج صيغة

### ملخص عقد شركة تضامن

بموجب عقد محرر فى يوم ..... الموافق / / تكونت شركة تضامن فيما  
بين :

#### ١- أسماء الشركاء :

أولا : السيد / ..... المهنة / .....

المقيم / ..... الجنسية / .....

الديانة / .....

( طرف أول شريك متضامن )

ثانيا : السيد / ..... المهنة / .....

المقيم / ..... الجنسية / .....

الديانة / .....

( طرف ثانى شريك متضامن )

٢- عنوان الشركة : (أ) وشركاه .

٣- غرض الشركة : .....

٤- مركز الشركة : شارع ..... رقم ..... مركز .....

٥- رأس مال الشركة : ..... مقسم كما هو موضح بالعقد .....

- ٦- الأرباح والخسائر : توزع كما هو موضح بالعقد .....
- ٧- مدة الشركة : — سنة تبدأ من ..... وتنتهى فى ——— قابلة للتجديد لمدة مماثلة ما ليم يحصل تنبيه .
- ٨- الإدارة وحق التوقيع : لكل من أولا وثانيا على أنفراد أنه بالنسبة للتعهدات والمعاملات التى تزيد عن مبلغ ——— والتصرفات الخاصة برهن العقارات أو البيع تصدر من الشريكين معا .

الشريك الثانى المسنول  
أمضاء /

الشريك الأول المسنول  
أمضاء /

## نموذج صيغة

### نشرة عن ملخص عقد شركة تضامن

بموجب عقد سجل ملخصه بسجل للشركات بمحكمة — لسنة .....  
تكونت شركة تضامن بين (أ) و(ب) بعنوان (أ و شركاه) لتجارة —  
ومركزها بشارع ..... وتنتهى فى — قابلة للتجديد برأس مال قدرة  
— وحق التوقيع لك من (أ) و(ب) على أفراد إلا أنه فيما يختص  
بالتعهدات والمعاملات التى تزيد عن مبلغ — والتصرفات الخاصة برهن  
العقارات أو البيع تصدر من الشريكين معا .

### تعديل شروط عقد الشركة وأسماءه :

- تنص المادة ١/٥٠٧ من القانون المدنى على أنه ' يجب أن يكون عقد  
الشركة مكتوبا وإلا كان باطلاً ' وكذلك يكون باطلا كل ما يدخل على العقد من  
تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد "

- يتبع فى اجراء تعديل أى بند من بنود عقد الشركة كل ما تم اتباعه فى  
اشهار عقد الشركة الأصلي بإيداع ملخص التعديل بقلم كتاب المحكمة ونشر  
الملخص فى الصحف بإنشاء فروع جديدة للشركة أو زيادة رأس المال أو  
خروج شريك يلزم الاشهار عنه .....



## أهمية العملية

ويترتب على عدم أشهر تعديل شروط عقد الشركة أنه لا يحتج بالشرط المعدل في مواجهة الغير فمثلا الشريك الذي يخرج من الشركة ولا يشهر خروجه منها يظل مسئولاً قبل الغير عن ديون الشركة مسئولية غير محدودة وتضامنية حتى تاريخ أشهر خروجه .

\* ولقد قضى بأن الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم أنفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة أن الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم أنفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة ولا يعول على إدعاء عذا المدير بأنه أنفراد بلأن شغوى من أحد شركائه المتضامنين .

﴿ الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٥ من ص ٤٩٦ ﴾

\* وقضى بوجوب أشهر بيع أحد الشركاء المتضامنين حصته لشريك آخر بأعتباره تعديلا لعقد الشركة . لا يجوز للبايع التمسك بعدم الشهر للتحلل من إلتزامه قبل المشتري يجوز في شركات التضامن نزول أحد الشركاء عن حصته في الشركة لوأحد من شركائه فيها ويقع التنازل صحيحا منتجا لإثاره فيما بين المتنازل والمتنازل إليه وأن كانت المولد ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة قد أوجب شهر عقد التضامن وما يطراً عليه من تعديلات وكان تنازل الشريك عن حصته في الشركة يتضمن تعديلا للعقد بخروج أحد الشركاء من الشركة يتعين لذلك شهره ويقع ولجب الاشهار على عاتق كل شريك .

﴿ الطعن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ من ص ٢٧٨ ﴾

## نموذج صيغة

### عقد تعديل شركة تضامن بإنشاء

### فرع جديد وزيادة رأس المال

أنه في يوم ..... الموافق

حرر في تاريخه بين كل من :

أولاً: السيد / \_\_\_\_\_ الجنسية / \_\_\_\_\_

الديانة / \_\_\_\_\_ المقيم / \_\_\_\_\_ بطاقة رقم / \_\_\_\_\_

( طرف أول شريك متضامن )

ثانياً: السيد / \_\_\_\_\_ الجنسية / \_\_\_\_\_

الديانة / \_\_\_\_\_ المقيم / \_\_\_\_\_ بطاقة رقم / \_\_\_\_\_

( طرف ثاني شريك متضامن )

أُتفق المتعاقدان على الآتي :

البند الأول: يعمل البند ..... من عقد شركة التضامن المعنونة شركة .....

وشركاء المحرر بتاريخ ..... والسجل ملخصه بسجل

الشركات بمحكمة ..... الابتدائية تحت رقم ..... والمقيد

بالسجل التجارى بتاريخ ..... تحت رقم ..... ليكون كالآتى :  
مركز الشركة الرئيسى بشارع ..... رقم ..... مركز  
..... وفرع الشركة بشارع ..... رقم ..... مركز .....

**البند الثانى :** يعدل البند ..... من عقد الشركة ليكون كالآتى : رأس

مال الشركة ..... تكون حصة الشريك الأول .....  
وحصة للشريك الثانى ..... ويجوز زيادة رأس المال  
وتخفيضه بأجماع الشريكين .

**البند الثالث :** تبقى شروط عقد الشركة الأساسى قائمة دون تعديل فيما عدا ما  
ذكره أعلاه .

**البند الرابع :** على مدير الشركة إتخاذ الإجراءات اللازمة للتأثير بما تقدم فى  
السجلات الخاصة بذلك والشهر عنه بمصروفات على عاتق  
الشركة

**البند الخامس :** حرر هذا العقد من ..... نسخ بيد كل من الشريكين واحدة  
للمعمل بها وتحفظ النسخة الأصلية بمقر الشركة والنسخة الباقية  
تودع بمكتب السجل التجارى التابع له مركز الشركة .

الطرف الثانى

الطرف الأول

## نموذج صيغة

### ملخص تعديل شركة تضامن بإنشاء

### فرع جديد لها وزيادة رأس المال

بموجب عقد محرر فى يوم ..... الموافق / / ١٩ عدلت شركة  
التضامن المعلنونة شركة — وشركاه المحرر بتاريخ / / والمسجل  
بسجل الشركات بمحكمة — الابتدائية بتاريخ / / تحت رقم  
.....سجل تجارى رقم .....

#### والمنعقد بين :-

أولا: السيد / ————— الجنسية / ..... الديانة / .....

المقيم / ————— بطاقة رقم / —————

( طرف أول شريك متضامن )

ثانيا: السيد / ————— الجنسية / ..... الديانة / —————

المقيم / ————— بطاقة رقم / .....

( طرف ثانى شريك متضامن )

١- إنشاء فرع جديد للشركة : يكون مقره ————— وذلك بخلاف المركز

الرئيسى للشركة الكائن فى —————

٢- زيادة رأس مال الشركة : يزيد رأس مال الشركة الى مبلغ — جنيه  
وتكون بذلك حصة الشريك الأول — جنيه وحصة الشريك الثاني  
— جنيه .

مع بقاء شروط العقد الأساسى دون تعديل خلاف ماذكر

الطرف الثانى

لمضاء /

الطرف الأول

لمضاء /

## نموذج صيغة

### نشرة عن تعديل شركة تضامن بأنشاء

#### فرع جديد وزيادة رأس المال

بموجب عقد محرر فى — عدلت شركة المتضامنين المعنونة —  
وشركاه المسجل ملخصه بسجل الشركات بمحكمة ————— الابتدائية  
بتاريخ ..... سجل تجارى رقم ..... بأنشاء فرع جديد عنوانه  
———— وأصبح رأس المال .....

اثبات عقد شركة التضامن ومنازعاته :

#### 1- عقد الشركة :

أن عقد شركة التضامن من العقود الرضائية فيشترط لإتخاذ تراضى  
الشركاء وأن يكون خاليا من عيوب الرضا حتى ينعقد صحيحا كما يشترط فى  
الشركاء الأهلية التجارية فضلا عن الأهلية المدنية لأن جمع الشركاء  
المتضامنين تجار :

(أ) ويتطلب المشرع التجارى الكتابة فى عقد الشركة كما يشترط أن  
يشهر عقد الشركة . وهى الأركان الشكلية لعقد الشركة .

(ب) يتطلب المشرع توافر أحكام خاصة فى عقد الشركة مثل توافر نية  
الأشتراك وضرورة تعدد الشركاء ومساهمة كل منهم بقدر معين فى

رأس المال ثم اقتسام الأرباح والخسائر وهو ما يشكل الأركان  
للموضوعية لعقد الشركة .

## ٢- أدبيات العقد :

تطلب المشرع صراحة ضرورة أن يكون عقد الشركة مكتوب فنصت  
المادة ٥٠٧ مدنى على أنه يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا  
وكذلك يكون باطلا كل ما يدخل على العقدين من تعديلات دون أن تستوفى فى  
الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد .

(أ) حكمة اشتراط الكتابة أن عقد الشركة يتضمن فى الغالب تفاصيل  
عديدة من مصلحة الشركاء تكوينها فى محرر حسما لإى نزاع ينشأ  
بينهم .

(ب) يترتب على عدم كتابة عقد الشركة استحالة اشهاره بأيداع ملخص  
العقد بقلم كتاب المحكمة وينشر الملخص فى الصحف .

(ج) الكتابة مطلوب ليس فقط عند إنشاء عقد الشركة بل عند ادخال أى  
تعديل على هذا العقد كما لو أراد الشركاء تغيير غرض الشركة أو  
إنشاء فرع جديد أو زيادة رأس المال وإذا تخلفت الكتابة هنا كان  
الاتفاق بالتعديل باطلا طبقا للمادة ٥٠٧ مدنى .

(د) تنص المادة ٤٦ من القانون التجارى بأنه " يكون عقد شركات  
التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل  
منهما رسمية أو غير رسمية " .

\* هنا أشرط المشرع الكتابة لإثبات عقد الشركة والمبدأ فى القانون التجارى أنه يجوز الإثبات بكافة الوسائل مهما كانت قيمة موضوع العقد . لذا فإن وجود عقد الشركة مكتوباً يحسم أى نزاع ينشأ بين الشركاء أو بينهم وبين الغير .

\* ولقد قضى بأن بطلان عقد الشركة لعدم توافر ركن من أركانه الموضوعية الخاصة لإنتفاء نية الاشتراك لدى عقديّة لا تتخلف عنه شركة فعلية.

#### ﴿ طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٣٠ ﴾

\* الشركة على ما هى معروفة به قانوناً هى عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم فى مشروع مالى بتقديم حصته من مال أو عمل لإقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ويشترط لقيامها أن توجد لدى الشركاء نية للمشاركة التى هى من مسائل الواقع ويستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب عليه فى ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة

#### ﴿ طعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧ ﴾

\* محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد إستغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء بعد قيام الشركة لنشاطهم



المشترك في عين معينة لإنتفاء التزام بين قيام الشركة وبين وجود مثل تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فيها .

﴿ طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٤٤ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧ ﴾

\* يشترط لقيام الشركة وجود نية المشاركة في نشاط ذي تبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا بعكس المآل الشائع الذي يشترك في تملكه عدد من الأشخاص دون أن تكون لديهم نية المشاركة في نشاط ذي تبعة .

﴿ طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٠٢/٢٥ ﴾

\* ليس ثمة ما يمنع ذو الشأن من إبداء الطعن ببطان عقد الشركة لعدم شهره ولنقص اهلية أحد الشركاء والطعن بصورية هذا العقد مما إذا كان الهدف منها هو عدم نفاذ العقد في حقه .

﴿ طعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠ ﴾

وجوب إثبات وجود شركة التضامن بالكتابة ، عدم جواز أثبات شركة التضامن بين أحد طرفيها بغير الكتابة وكذلك في مواجهة الغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .

\* جرى قضاء محكمة النقض - قبل العمل بالتقنين المدني القائم - على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدلائل الذي يقبل في إثبات وجود

شركة التضامن فأوجب اثباتها بالكتابة ، إذا كان حكم القانون فى ظل التقنين المدنى القديم الذى لم يكن يشترط الكتابة لإعتقاد عقد الشركة هو عدم جواز اثبات شركة التضامن من أحد طرفيها بغير الكتابة فإنه لا يصح القول بأن التقنين المدنى القائم حين تشدد فجعل للكتابة شرطا لإعتقاد هذه الشركة قد عدل عن اشتراط الكتابة لإثباتها إذ أنه متى كانت الكتابة لازمة لوجود العقد فهى بالضرورة لازمة لإثباته لأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم تكون القاعدة فى اثبات شركة التضامن سواء فى التقنين المدنى اللغى أو فى التقنين القائم هى أنه فى حالة أنكار قيام هذه الشركة فإنه لا يجوز اثباتها فيما بين طرفيها بغير الكتابة - أما فى العلاقة بين الشركاء والغير فإنه إن كان لا يجوز لهؤلاء الشركاء فى مواجهة الغير إلا بالكتابة فإن للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات .

﴿الطعن رقم ٢١٩ سنة ٣١ قى جلسة ١٩٦٦/١/٢٧ ص ١٧ ص ١٨٢﴾

\* أن شركة التضامن ليست من العقود الشكلية حتى يصح القول ببطالها إذا لم يحرر عقدها بالكتابة ، وإنما هى من للتعهدات التى لا يجوز اثباتها إلا بكتابة لأن المادة ٤٦ من قانون التجارة لم تنص على وجوب الكتابة إلا لبيان الدليل الذى يقبل فى اثبات وجود شركة التضامن ، كما هى الحال بالنسبة للمادة ٢١٤ من القانون المدنى حين نصت على وجوب الاتبات بالكتابة إذ زلت قيمة للتعهد على ألف قرش .

﴿ تقابل المادة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ﴾

ولما كان مبدأ الثبوت باكتابة يقوم فى التعهدات المدنية ، على وجه العموم مقام الإثبات بالكتابة إذا كلمته للشهود والقرائن ، فمن باب أولى تكون الحال فى شركة التضامن بأعتبارها من المسائل التجارية ، والقاعدة هى للمسائل التجارية لأنه يجوز فيها على وجه العموم الإثبات بغير الكتابة .

﴿ الطعن رقم ٧٤ سنة ١٣٠١ فى جلسة ١٩٤٤/٤/٢٧ مج ٢٥ عامل بند ٨٧

ص ٣٦ ﴾

• أن قانون التجارة لم يوجب الكتابة للأثبات إلا بالنسبة الى عقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة ، أما شركات المحاصة فإثبات وجودها بالبينة جائز .

﴿ الطعن رقم ٣٤ سنة ١٣٠١ فى جلسة ١٩٤٦/٠٢/٠٧ مج ٢٥ عاما بند ٩ص

٦٨٩ ﴾

• للنعى على الحكم أنه خالف المادة ٤٦ من قانون التجارة التى توجب اثبات شركات التضامن بالكتابة إذ قضى بأعتبار المطعون عليه الأول شريكا مستترا فى شركة الأخير من النص على أنه شريك فيها ، إذ ورد فيها أنه مدير لها بمرتب ثابت وذلك أعتادا على تفسير يخالف ظاهر نصوصها . هذا النعى مردود بأن الحكم لم يخطئ فى القانون ، إذا أستخلص أستخلاصا سائفا

من عبارات وردت فى عقود الشركة السابقة الموقع عليها من الطاعن أن المطعون عليه الأول هو شريك فيها وله النصيب الأوفر من أرباحها ، وأن عقد الشركة الأخير لم يغير شيئا من هذه الحقيقة رغم محاولة المتعاقدين أخفاء صفة المطعون عليه الأول كشريك بغية التخلص من مطاردة دانيه .

﴿ الطعن رقم ١٢٧ سنة ق ٢٩/٣/١٩٥١ مج ٢٥ عاما بند ١٣ ص ٦٨٩ ﴾

### **بطلان الشركة :**

- يعتبر عقد الشركة باطلا إذا كان للشريك المتعاقد ناقص الأهلية أو إذا شاب أرداء للشريك عيب من عيوب الإضا كغلط أو إكراه أو تدليس عند تكوين الشركة وهو بطلان نسبي لأنه لا يؤثر لا على التزام الشريك ناقص الأهلية أو الواقع فى الغلط أو الإكراه دون غيره من الشركاء كما أن لهذا الشريك فقط حق طلب البطلان أو أجازة العقد <sup>(١)</sup> .

- يعتبر عقد الشركة باطلا بطلانا مطلقا إذا كان محلها أو سببها غير مشروع . ويعتبر البطلان هنا مطلقا يجيز للشركاء ويجيز للغير التمسك به وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ( المادة ١٤١ مدنى ) .

- تقضى المادة ٥٠٧ من القانون المدنى بأنه يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا وكذلك يكون باطلا كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد .

---

<sup>(١)</sup> الدكتور سميحة القليوبى - القانون التجارى الجزء الثانى طبعة ١٩٨١ ص ٢٨ .

غير أن هذا البطلان لايجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ولايكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت ان يطلب الشريك الحكم بالبطلان .

- تقضى المادة ٥١٥ من القانون المدنى بأنه إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم فى ارباح الشركة أو فى خسائرها كان عقد الشركة باطلا .

- ويشترط أن يتم شهر الشركة شهرا قانونيا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ كتابة عقد الشركة والتوقيع عليه من جميع الشركاء وإلا كان عقد الشركة باطلا طبقا للمادة ٥١ من القانون التجارى .

\* ويزول هذا البطلان إذا أعلن الملخص الخاص بالشركة قبل طلب الحكم بذلك البطلان .

\* ولا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج به على بعضهم بعضا .

- يترتب على اشهار ملخص عقد الشركة ناقصا أن الشركة لا تكون باطلة إنما لايجوز للشركة أن تحتج بالبيانات التى لم تشهر فى مواجهة الغير

فعدم اشهار الشروط المقيدة لسلطة المدير العادية مثلا .... من شأنه أنه لا يجوز الإحتجاج بهذه الشروط نحو من تعاقدا مع المدير بأنه خرج عن حدود سلطته وعلى ذلك يلزم تعاقدا المدير للشركة .

## تطبيقات قضائية

\* مودى نص المادة ١/٥١٥ من القانون المدنى أنه إذا أُنقِضَ على أن أحد الشركاء لا يساهم فى أرباح الشركة أو خسائرها كان عقد الشركة باطلا بمعنى أنه لا يجوز الاتفاق على حرمان شريك من الأرباح ، كما لا يجوز الاتفاق على إعفاء الشريك من الخسارة .

﴿ الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥١ فى جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ ﴾

\* مودى نص المادة ٥٠٧ من التفتين المدنى أن للغير أن يحتج على الشركاء ببطلان الشركة لعدم استيفائها الشكل المطلوب ولكن يجوز للغير أن يغفل بطلان الشركة وأن يتمسك بوجودها وفى هذه الحالة تعتبر الشركة صحيحة قائمة منتجة لأثرها .

﴿ الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ فى جلسة ١٩٨١/١١/١٦ ﴾

\* مفاد نصوص المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ من قانون التجارة والمادة ٥٠٦ من القانون المدنى - مجتمعه - أن البطلان الذى يترتب على استيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى مبتدأه أو فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة ، ويختبر الشركاء أصحاب

مصلحة فى التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن أيا منهم لا يستحق الحماية - فهم على درجة واحدة من الأهمال . ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حتى يبقى فى شركة مهددة بالبطلان كما يجوز لكل من الشركاء التمسك بالبطلان فى أى وقت لأنه لا يسقط بمضى المدة ولا يزول إلا اذا استوفيت إجراءات الشهر قبل صدور الحكم به .

﴿ الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ هـ جلسة ١٩/٣/١٩٨٤ ﴾

**عدم إستيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب أحدهم ذلك وحكم به . تظل الشركة قائمة فى الفترة السابقة بإعتبارها " شركة فعلية " .**

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إستيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهما وحكم به وعندئذ يعتبر العقد موجودا وصحيحا طوال الفترة السابقة اعلى القضاء بالبطلان فيرجع اليه فى تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم والتزاماتهم ، ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة بإعتبارها " شركة فعلية " ويسرى عقدها فى مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به بترتيب الحكم على قيام الشركة الفعلية بمسألة أحد الشركاء لعدم تنفيذه لنقل ملكية ما

باعه من أرض لها ويبيعه ذات الأرض لشركة أخرى قبلما يقضى الشركة الأولى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

﴿ الطعن رقم ٣٥٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٩ من ١٦ ص ٩٨٦ ﴾

\* النص في المادتين ٤٨ - ٤٩ من قانون للتجارة على اجراءات الشهر والنش الواجب اتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية والنص في المادة ٥١ منه على أنه اذا لم يستوفى هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة ، والنص في المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الاحتجاج على بعضهم بعضاً . والنص في المادة ٥٠٦ من القانون المدنى على أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفائها إجراءات النشر التى يقررها القانون . ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر التى يقررها القانون أن يتمسك بشخصيتها ، فإن مفاد هذه النصوص مجتمعه أن البطلان الذى يترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى مبتدأه أو فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة من قبل ، ويحاج فيها بقيام الشركة وما ورد فى مشارطتها من بيانات ، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك بطلان الشركة قبل بعضهما البعض إلا أن هؤلاء الشركاء ليس لهم التمسك فى مواجهة الغير ولكن يجوز للغير التمسك ببطلان



الشركة فى مواجهة الشركاء لإهمالهم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر التى يقرها القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد اشترى من المطعون ضده الثانى بصفته الشخصية محلا تجاريا يدعى للطاعن ملكيته لشركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثانى ، فإن المطعون ضده الأول يصبح دائما شخصا لإحد الشركاء فى شركة التضامن ، ومن ثم يعتبر من الغير ويكون له حق خاص مباشر فى التمسك ببطان الشركة وعدم قيامها فى مواجهته بسبب أغفال إجراءات شهرها ونشرها ، ولا يجوز للشركاء فى هذه الشركة الاحتجاج قبله بقيام الشركة .

﴿ الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٤٥ قى جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ع ١٤ ص ١٢٧ ﴾

**ليس لبطان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر أثر رجعى .**

• لنن كان لكل شريك فى شركة التضامن الحق فى أن يطلب ببطان الشركة فى مواجهة الشركاء لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالإقضاء فى أى وقت قبل الأجل المحدد لها بعقد تكوينها إلا أنه ليس لهذا البطان أثر رجعى بل تظل الشركة موجودة وجودا صحيحا طوال الفترة السابقة على القضاء به رغم عدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر وذلك باعتبارها شركة فعلية لها شخصيتها الاعتبارية التى تستمد وجودها من العقد .

﴿ الطعن رقم ٣٥٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١١/٩/١٩٦٥ من ١٦ ص ٩٨٦ ﴾

• استيفاء اجراءات شهر ونشر الشركة ليس منوطا بمدير الشركة

وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به .

\* مفاد نص المادة ٤٩ من قانون التجارة أن استيفاء الإجراءات المتعلقة بشهر ونشر الشركة ( شركة تضامن ) ليس منوطا بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر وهو بصدد مؤلخة الطامن على عدم قيامه بإجراءات الشهر والنشر بصفته شريكا أنه لا يفيد من إهماله للتخلص من التزامه قبل بقى الشركاء بنقل ملكية ما باعه من أرض الى الشركة ومن مسؤوليته عن التعويض بعد أن جعل تنفيذ الالتزام عينا متعذرا بتصرفه في ذات الأرض لشركة أخرى بعقد مسجل ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

﴿ الطعن رقم ٣٥٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١١/٩/١٩٦٥ من ١٦ ص ٩٨٦ ﴾

## نموذج صيغة

دعوى من شريك بإلغاء وبطلان

شركة تضامن لعدم استيفائها الشكل القانوني

-عوي بطلان والغاء شركة

أنه في يوم ..... تضامن لعدم .....بناء على طلب

السيد / ..... استيفاء الشكل ..... المقيم / ..... للقانوني

..... ومحل المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... قد أنقلت في تاريخه الى حيث

إقامة : .....

السيد / ..... المقيم / ..... مخاطبا مع : ..... وأعلنته

بالاتي :-

بتاريخ / / تكونت شركة تضامن بين الطالب والمعلن اليه براس مال

قدره ..... دفع ..... مناصفة بينهما وأتفقا على أن تكون مدة

الشركة ..... وكيل الطالب ..... ونشاطها .....

المحامي ..... عنوانها .....

وأتفقا على أن يتولى المعلن اليه اتخلا كافة الإجراءات القانونية التي

يتطلبها شهر الشركة وكذلك النشر عنها وقيد ملخصها بقم كتاب المحكمة

وحيث أنه قد مضت أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على

مشاركة الشركة دون أن يقوم المعلن إلايه بإلتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للنشر والشهر أعمالا لتصل المادة ٥١ من القانونى التجارى وطبقا للمادة ٥٧ من القانون المدنى . مما يحق معه للطالب أن يطلب الحكم بإعتبار عقد الشركة باطلا ولاغيا كان لم يكن .

### بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أنتقلت الى حيث إقامة المعلن اليه وأعلنته بصورة من هذه الصحيفة وكلفتة بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها بجهة ..... بجلستها التى ستعقد فى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم .... الموافق ..... لسماعه الحكم بإعتبار عقد شركة ..... للوضحة بصدر الصحيفة لاغيا واعتبارها كأن لم تكن مع ما يترتب على ذلك من آثار .  
ولأجل العلم /

### شركات الواقع :-

(أ) تعتبر الشركة فعليه فى الفترة بين تكوينها والحكم ببطلانها فى الفروض

التالية:-

١- إذا كانت الشركة باطلة بسبب عدم شهر عقدها ولقد أيدت المادة ٥٣ من القانون التجارى الوجود الفعلى للشركة بقولها " إذا حكم بالبطلان

يتبع فى تسوية حقوق الشركاء وفى الأعمال التى حصلت قبل طلبه

نص المشاركة التى حكم بطلانها \* .

\* والواقع أن نظرية الشركة الفعلية تكونت بمناسبة بطلان الشركة بسبب

عدم شهرها .

٢- إذا قضى بالبطلان بسبب عدم كتابة العقد ( المادة ٥٠٧ مدنى ) .

٣- إذا كان البطلان مؤسسا على نص أهلية أحد الشركاء أو عيب لحق

رضاه كغلط أو تكليس أو إكراه .

(ب) لا محل للإنعاز بالوجود الفعلى للشركة إذا :

١- إذا كان البطلان مؤسسا على عدم مشروعية الغرض من تآليف

الشركة .

٢- إذا كان البطلان مؤسسا على عدم توافق الشروط الموضوعية

الخاصة بعقد الشركة كما لو انعمت نية الاشتراك لأن عدم توافقها

ينفى فكرة الشركة ذاتها .

(ج) النتائج المترتبة على اعتبار الشركة قائمة فى الفترة بين تكوينها والحكم

ببطلانها :-

١- تبقى تعهدات الشركة وحقوقها وتعهدات الشركاء وحقوقهم قائمة فى

هذه الفترة صحيحة منتجة لأثارها .

٢- تخضع الشركة الفعلية ويخضع الشركاء للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

٣- يجب حل الشركة وتصفيتهاء بمجرد صدور الحكم بإبطالان ولما كانت الشركة تحتفظ بشخصيتها المعنوية فى فترة التصفية فمن الجائز شهر إفلاس الشركة الفعلية متى توقفت عن دفع ديونها .

٤- يتبع فى التصفية الأحكام الواردة فى العقد التأسيسى للشركة على الرغم من الحكم بإبطاله (٢) .

#### **\* شركات الواقع - يجوز اثبات وجودها بالبيئة :**

لما كانت من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شركات الواقع يجوز اثبات وجودها بالبيئة وتستقل المحكمة باستخلاص قيام شركة الواقع أو عدم قيامها مستهدية بظروف الدعوى وقرائن الحال فيها دون رقابة فى ذلك من محكمة النقض طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لحمله .

﴿ الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣ ﴾

---

(٢) الدكتور / محسن شفيق-الوسيط فى القانون التجارى الجزء الأول صفحة ٣٧٥ وما بعدها .

## • شركات الواقع التجارية تعتبر شركات تضامن ما لم يثبت العكس .

- \* شركات الواقع التجارية - وهى التى لم يتم شهرها طبقا للقانون - تعتبر شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك ولها - بهذه المثابة - شخصية اعتبارية تبرر الحكم بإشهار افلاسها .

﴿ الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٣٢٢ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٦ ص ١٧ ص ١٦٥٥ ﴾

- \* وحيث أن هذا التعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٥٠٧ من التقنين المدنى على أن :

١- يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا وكذلك يكون باطلا كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد .

٢- غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان

- يدل على أن للغير أن يحتج على الشركاء ببطلان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب ولكن يجوز للغير أن يغفل بطلان الشركة وأن يتسمك بوجودها ، وفى هذه الحالة تعتبر الشركة صحيحة قائمة منتجة لأثرها . وقد نظم المشاريع الشركات الواقعية حماية لحقوق الغير الذى يتعامل معها والشركة بمجرد تكوينها تعتبر شخصا معنويا ويترتب على ذلك جميع التنتج التى تترتب على الشخصية للمعنوية . ولما . وكان الشريك المتضامن يسأل

فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا فى نمة الشركة وحدها ، ومن ثم يكون للدائن مطالبته على حدة بكل الدين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل على كون الطاعن شريكا فى شركة حمدان للمقاولات بالإتفاق المؤرخ ١٩٦٦/٧/١٩ والموقع عليه من الطاعن وآخر مع المطعون ضده وأعتبر تلك الشركة من شركات الواقع التى تتدرج تحت أحكام شركات التضامن وكان استخلاص الحكم المطعون فيه لذلك له آله الثابت فى أوراق الدعوى فإنه لا عليه يعد ذلك أن التفت عن دفاع الطاعن من أن الحجز قد وقع على غير ذى صفة وأعتبره مسئولاً فى أمواله الخاصة فى كافة أموال الشركة دون قصر مسئوليته بمقدار نصيبه فيها ، ومن ثم فإن النعى عليه بالإخلال بحق الدفاع والقصور للتسبب يكون فى غير محله .

﴿ الطعن رقم ١٨٢ سنة ٤١ قى جلسة ١٩٨١/١١/١٦ ﴾

### **ملظة محكمة الموضوع فى تقرير قيام شركة واقع :**

\* متى كانت الدعوى قد وقعت بطلب اشهار افلاس شركة فإنه يتعين على المحكمة بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة والمطلوب اشهار افلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة أو بصفتها للتجارية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بأدلة سائغة الى القول بقيام شركة



واقع تجارية بين الورثة فإن التعى عليه بمخالفة القانون أو بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

﴿ الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٠٢/٠٢ س ١٢ ص ١٠٦ ﴾

نظم للشارع الشركات الواقعية حماية لحقوق الغير الذى يتعامل معها والشركة بمجرد تكوينها تعتبر شخصا معنويا ويترتب على ذلك جميع النتائج التى تترتب على الشخصية المعنوية وتعتبر شركات تضامن مالم يثبت خلاف ذلك .

﴿ الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٦ ﴾

### **تصرفات الشركاء ومسئوليتهم :**

ينص القانون التجارى على أن " الشركاء فى شركة التضامن متضامنون لجميع تعدياتها ولو لم يحصل وضع الامضاء عليها إلا من أحدهم إنما يشترط أن يكون هذا الأمضاء بعنوان الشركة " .

- شركة التضامن تتكون بين شخصين أو أكثر لكل منهما صفة التاجر لمزاولة التجارة . وجميع الشركاء فيها مسئولون عن جميع التزامات الشركة على وجه التضامن مسئولية غير محددة .

## (1) مسؤولية الشركاء التضامنية غير المحدودة :

أن هذه المسؤولية متعلقة بطبيعة شركة التضامن فلا يجوز أنفاق الشركاء على عسكها والاتفاق على عسكها بين الشركاء لا يحتج به على الغير ولو أنه ملزم للشركاء فيما بينهم .

وأموال الشريك الخاصة تعتبر ضمناً عاماً احتياطياً لدائتي الشركة كما أنها ضمان عام لدائتيه الشخصيين وهم جميعاً فيما يتعلق بأستيفاء حقوقهم من أموال الشريك على قدم المساواة .

### ١ - التزامات الشريك السابقة على دخوله الشركة :

يعتبر الشريك الجديد مسئولاً مسؤولية تضامنية غير محدودة عن التزامات الشركة السابقة لا تضمّاهه إليها . لأن الشريك بقبوله المشاركة يخضع لجميع الإلتزامات التي نشأت عن الشركة . إلا أنه على الشريك أن يشترط صراحة عند دخوله الشركة عدم مسئولية عن الديون السابقة والشروط صحيح وإنما يجب أنشأ هذا الشرط لكي يمكن للشريك أن يحتج به في مواجهة الغير لأنه تعديل جديد في الشركة لا يفترض في الغير معرفته بدون أشهر (٣) .

### ٢ - الشريك المتضامن مسئول عن التزامات الشركة التي عقدت حال

كونه شريكاً .

---

<sup>(٣)</sup> الدكتور محمد حسنى عباس - الموجز فى القانون التجارى الجزء الأول صفحة ١٨٢ .

٣- إذا خرج أحد الشركاء فلا يصبح مسئولاً عن التزامات الشركة اللاحقة لخروجه بعد اشهار خروجه من الشركة ولو خرج الشريك من الشركة ظلت مسئوليته قائمة فيما يتعلق بديون الشركة حتى تاريخ اشهار خروجه .

والشريك فى شركة التضامن يعتبر الممول فى مواجهة مصلحة الضرائب والمسئول شخصياً عن الضريبة .

\* مودى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل اضافة فقرة أخيرة اليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ للمعلة بالقانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ .

- أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتج شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض ضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته فى أرباح الشركة تعادل حصته فى الشركة ، ومن ثم فإن الشريك فى شركة التضامن يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة على مقدار فى الربح يعادل حصته فى الشركة . ونتيجة لذلك يكون على الشريك عبء تقديم الإقرار عن ارباحه فى الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب الى الشريك شخصياً . كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير فى تقديم الإقرار عن الأرباح الى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات فى هذه الحالة يجب أن توجه الى هذا النائب بصفته هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت فى حالة تصفية .



**الشريك المتضامن مسئول عن التزامات الشركة ، له صفة فسخ الطعن**

**على الحكم الصادر ضد الشركة :**

• يعتبر الحكم الصادر على شركة التضامن حجة قبل الشريك المتضامن في الحدود التي يثبت فيها هذا الحكم ملازمة الشركة بالدين ومقداره . ويسأل الشريك المتضامن - وفقا للمادة ٣٢ من القانون التجاري - مسؤولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة وينبئ على ذلك أن للشريك المتضامن بصفته الشخصية في الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد الشركة .

﴿ الطعن رقم ١٨٠ سنة ٢٦ في جلسة ١٨/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٤٨٩ ﴾

**مسئولية الشركة عن أعمال المدير :**

١- مدير شركة التضامن قد يكون أحد الشركاء وقد يكون غير شريك .  
وتحدد سلطة المدير غالبا في عقد الشركة أما إذا سكت العقد عن تحديد سلطة المدير ولم تحدد سلطة بإتفاق لاحق فله حق القيام بأعمال الإدارة والتصرفات التي تدخل في غرض الشركة متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الغش ( المادة ٥١٦ منى ) .

٢- يتصرف المدير باسم الشركة وعنوانها وليس باسم الشخص لذا فجمع تصرفاته التي يجريها باسم الشركة لتحقيق غرض الشركة وفي حدود سلطاته تنصب مباشرة في ذمتها . فهي تسأل عن كافة الأثار التي تترتب على تصرفات المدير وهي المسئولة عن تنفيذ تعهداته .

٣- المدير عن غير الشركاء فإن تعاقده مع استعماله عنوان الشركة من شأنه أن يلزم الشركة دون المدير .

٤- إذا ما اساء المدير استعمال عنوان الشركة فى التوقيع على صفة خاصة به فإن الشركة تظل مسئولة عن هذا التصرف فى مواجهة الغير .

\* ولقد قضى بأن الشريك المدير لا يستطيع بدون رضا الشركاء وعدم وجود شرط خاص فى العقد أن يأتى عملا من شأنه إلحاق الضرر بالشركة لو يكون مخالفا للغرض الذى أنشئت الشركة لتحقيقه وإلا فلا تلتزم الشركة بذلك التصرفات .

﴿الطعن ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٦﴾

\* يلتزم الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة .

\* تشترط المادة ٢٢ من القانون التجارى لالتزام الشركاء المتضامين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم ان يكون توقيعه بعنوان الشركة . فمتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن توقيع أحد الشركاء المتضامين على امستندات لم يكن يعنون الشركة المبين فى عقد تأسيسها المشهر قانونا وأن هذا لعنوان لم يتغير بسبب وفاة أحد الشركاء المديرين وقضى الحكم بقيام مسئولية الشركة عن هذه السندات فإنه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

﴿ الطعن رقم ١٨٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٤٨٩ ﴾

٥- إذا كانت الشركة قد حددت سلطات معينة للمدير وجب عليه أحزامها وإذا ما تجاوزها كان مسئولا عن ذلك في مواجهة الشركاء . وإذا كان عقد الشركة يحرم تصرفا معيناً على المدير ومع ذلك قام بإجرائه كانت الشركة غير ملزمة بنتائج هذا التصرف ضمن البيانات الواجب شهرها . وليس للغير مساءلة الشركة إذا ما تجاوز المدير حدود سلطاته لو كان حسن النية . أما إذا كانت سلطات المدير غير مشهورة كانت الشركة ملزمة بنتائج تصرفاته ويمكنها الرجوع عليه بعد ذلك .

**\* مخالفة مدير شركة التضامن لعقد الشركة : جواز الرضا به بأن يرد**

**لأحد الشركاء الحصة التى أسهم بها فعلا فى رأس المال لتعذر إجراء التصفية .**

\* متى كان الحكم قد أقام قضاءه بالزام مدير شركة التضامن (المحكوم بحلها وإجراء تصفيتها) برد الحصة التى أسهم بها أحد الشركاء فعلا فى رأس المال وبتعويض هذا الشريك عما فاتته من ربح تأسيسا على ما تبين من تقرير الخبير المصنفى من أن حسابات الشركة وجدت جميعها مضطربة بحيث استحال ضبطها وأن المدير عمل على الإستيلاء على أموال الشركة لتسغيلها فى عمليات تخصه شخصيا وإن التصفية أراء هذا الوضع تعتبر قد تمت فعلا مما يوجب تحديد حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض فإن ما انتهى إليه الحكم

لا مخالفة فيه للقانون إذ أن النتيجة التي انتهى إليها إنما ترجع إلى غش مدير الشركة وتدليسه مما ينتفى معه القول بأن للتصفية كانت ممكنة على وجه آخر أن علاقة مدير الشركة بالشريك الآخر أساسا عقد الشركة المعقود بين الشركاء وقد خالف المدير المذكور شروط العقد كما تجاوز حدود وكالته . وبذلك يكون الحكم محمولا على مسئولية مدير الشركة تعاقدية ناشئة عن مخالفة عقد الشركة المبرم بين الشركاء الواجب أعمال اثره كنتيجة لازمة في التصفية لتحديد مركز كل من الشركاء قبل مدير الشركة ما دام أن الدفاتر التي يمسكها كانت وليدة الإصطناع

﴿ الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٥ من ٧ ص ٤٩٦ ﴾

\* تعاقد الشريك المتضامن غير المدير بأسم الشركة مع الغير في غير أغراضها يلزمه شخصيا قبل هذا الغير .

إذا تعاقد الشريك المتضامن غير المدير بأسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فإن تعاقدته وإن لم يكن ملزما للشركة إلا أنه يلزمه شخصيا قبل الغير الذي تعاقد معه . وعلى ذلك فإذا كان الحكم قد قرر مسئولية ذلك الشريك شخصيا عن كفالة عقدها منتجلا فيها صفة غير صحيحة وهي أنه مدير للشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير فإن الحكم يكون قد أصاب في القانون .

﴿ الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ من ٨ ص ٦٢٥ ﴾



## (ب) تصرف الشريك في حصته أو انتقالها الى الورثة :

- أن شركة التضامن تنشأ على أساس ان شخصية الشريك موضع اعتبار خاص في عقد الشركة بمعنى أنها تعتمد أساسا في تكوينها على العلاقة الشخصية بين الشركاء ومعرفة كل منهم الآخر .. أى تعتمد على الاعتبار الشخصى . فالشركاء يختار بعضهم البعض لما بينهم من ثقة متبادلة تجعلهم يقولون التضامن فيما بينهم فى الوفاء بالتزامات الشركة . فليس اذ أمن المنطق أن يتصرف شريك فى حصته فيلتزم بذلك باقى الشركاء ان يقبلوا شريكا جديدا لا يعملون عنه شيئا وهو ما لم نتجه اليه إرادتهم فى عقد الشركة .

- ولكن إذا ما تصرف الشريك فى حصته بالتنازل عنها للغير دون رضا باقى الشركاء فإن تصرف هذا الشريك يكون قائما بينه وبين المتنازل اليه ولكن لا يسرى هذا التنازل فى حق الشركة أو الشركاء .

- كذلك لا تنتقل حصة الشريك بالوفاء الى ورثة فإذا توفى أحد الشركاء المتضامنين انقضت الشركة .

إلا أنه يجوز اتفاق الشركاء على استمرار الشركة مع ورثة على استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى . ويجوز أن ينص فى عقد الشركة على استمرار الشركة بين الباقين من الشركاء فيحل باقى الشركاء محل الشريك المتوفى ويستولى ورثة الشريك على قيمة الحصة نقدا <sup>(4)</sup> .

---

<sup>(4)</sup> الدكتور محمد حسنى بهاس للمرجع السابق صفحة ١٨٢ .

### (ج) الشريك المتضامن يعتبر تاجرا :

يعتبر جميع الشركاء المتضامنين تجار ..... مما يلزم أن يتوفر فى كل منهم أهلية احترام التجارة ويلزم كل منهم بالواجبات التى فرضها القانون على للتاجر .

مع الإحاطة بأنه يترتب على افلاس الشركة افلاس جميع الشركاء المتضامنين ذلك لأن توقف الشركة عن الدفع يتضمن توقف الشركاء المتضامنين عن الدفع مما يترتب عليه أشهر افلاسهم جميعا .

## تطبيقات قضائية

**\* وزود أسم الشريك الموصى فى عنوان الشركة يجعلها شركة تضامن :-**

**\* الشريك الموصى فى شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بنصيب فى رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل فى إدارة للشركة فلا يمكن أن يكون شريكا موصيا بمجرد عمله . وأذن فمتى كان من المسلم أن رأس مال للشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن الطاعن الثانى شريك بعمله فقط واسمه وارد فى عنوان الشركة فإنه يعتبر شريكا متضامنا مع الطاعن الأول فى شركة تضامن بالرغم من تسمية الشركة فى العقد بأنها شركة توصية أن العبرة فى ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد .**

**﴿ الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٠٠٣/٣/١٢ جلسة ١٩٥٣/٣/١٢ مج ٢٥ عاما بند ٤٤**

**ص ٦٩٤ ﴾**

**يجب على الحكم أن يبين أسباب اعتباره الشركة شركة تضامن :**

**\* إذا كان الحكم قد قال بقيام شركة تضامن بين المعدى والمدعى عليهم دون أن يوضح كيف استخلص من مجموع الأدلة التى استند اليها للقول بوجود شركة بينهم وأن هذه الشركة بالذات هى شركة تضامن لا شركة محاصة ، فإنه يكون قاصر للبيان متعينا نقضه .**

﴿الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٩ مج ٢٥ عما بند ٤٥

ص ٦٩٤﴾

\* عدم تعيين مدير لشركة التضامن يجعل لكل شريك متضامن حق

إدارتها وتمثيلها أمام القضاء

\* إذا كان الثابت من ملخص عقد الشركة إنها شركة تضامن ، ولم ينص فيه على تعيين مدير لها ، فإن الطعن إذا ما وجه من الطاعنين " الشريكين المتضامنين " بصفتها ممثلين لهذه الشركة يكون مقبولا ، ذلك أنه إذا لم يعين مدير لشركة للتضامن ، سواء في عقد تأسيسها أو بمقتضى إتفاق لاحق ، كان لكل شريك متضامن حق إدارتها ، وتمثيلها أمام القضاء ، هذا إلى أن الطعن المرفوع منها بهذه الصفة يكون موجها من الشركة بإعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديرها ، وما دامت الشركة هي الألية والمقتود بذاتها في الخصومة دون تمثيلها ، وقد ذكر أسمها المميز لها في التقرير بالطعن ، فإن الطعن على هذه الصورة يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صحيحا ومن ثم فإنه يتعين رفض الدفع .

﴿الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٨ من ص ١١١٥﴾

﴿الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠ من ص ٢١٦٦﴾

مدير شركة التضامن أو التوصية يجوز أن يكون أجنبيا غير شريك ، لا يعتبر تاجرا ولا يشهر أفلاسه .

\* ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الإطلاق ، فى هذه حالة لا يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز أشهر أفلاسه تبعا لإشهار أفلاس الشركة التى يتولى إدارتها .

﴿ الطعن رقم ٣٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ ﴾

**توقيع الشريك المدير فى شركة التضامن بأسمه دون ذكر لعنوان الشركة قرينة على أنه يعمل لحسابه . للغير نقض هذه القرينة بكل طرق الإثبات :**

\* توقيع الشريك المدير فى شركة التضامن بأسمه على تعهد من التعهدات دون ذكر لعنوان الشركة وإن كان يقوم قرينة على أن هذا الشريك يعمل لحسابه الخاص لاى لحساب الشركة إلا أنه يجوز لغير الذى تعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات .

﴿ الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ ص ١٧ ص ١٦٥٥ ﴾

### **مسئولية الشريك المتضامن غير المدير قبل الغير اساسا الخطأ التقديسي :**

\* حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامين غير مقيد فإن كان الحكم قد إنتهى الى أن الشريك المتضامن قد أخطأ في الكفالة التي عقدها مع الغير بإخفائه حقيقة صفقة في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك أن هذا الغير اصابه ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة - التي إدعى للشريك أنه يمثلها - مع المدين في الوفاء بالدين فإنه لا يؤثر في تحقق هذا الضرر القول بملاءة المدين او الضامنين الآخرين ولا يقبل من الشريك المذكور ان يدفع مسئوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لان مسئوليته مردها الخطأ التقديسي .

﴿ الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ س ٨ ص ٦٢٥ ﴾

توقيع الشريك المتضامن على الفاتورة بصفته الشخصية لا بصفته شريكا او ممثلا للشركة يجعل الدين المحررة به الفاتورة دينا شخصيا .

\* متى كان الواقع ان الطاعن الأول قد تمسك امام محكمة الاستئناف بأن البروتستو المحرر ضده وقع باطلا لأن الفاتورة التي عمل عنها موقع عليها من الطاعن الثاني بصفته شريكا في شركة التضامن - القائمة بينهما وبين آخرين او ممثلا لهذه الشركة مما يترتب عليه اعتبار الدين المحررة به هذه الفاتورة دينا شخصيا في ذمة الطاعن الثاني وحدة ومن ثم فما كان يجوز عمل البروتستو لغيره وبالتالي يكون تحرير البروتستو للطاعن الأول بسبب الإمتناع عن دفع هذا الدين من جانب المطعون ضده الأول يستوجب مسئوليته عن

تعويض الإصرار الناشئة عنه علاوة على شطب البروتستو ، متى كل ذلك  
فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل كالية الرد على هذا الدفاع الجوهري الذى من  
شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، يكون مشوباً بالقصور .

﴿ الطعن رقم ٣١٤ سنة ٣٢ فى جلسة ١٩٦٦/١٢/٠٨ من ١٧ ص ١٨٤٥ ﴾

### **اقرار أحد الشركاء فى شركات التضامن أو التوصية بدين مصلحة**

**الضرائب او بتنازله عن التقادم لا أثر له بالنسبة لباقي الشركاء :**

\* للتقدم وان كان ينقطع - طبقاً لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى -  
بإقرار المدين بحق الدائن اقرار صريحاً أو ضمناً ، إذا أنه من المقرر أن  
الأقرار حجة قاصرة على المقرر وحدة ولا يؤخذ بها غيره . وإذا كان الثابت  
من الأوراق ان الطلب المؤرخ فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٧ بمقاصة دين  
الضريبة فى دين مقابل - هو ما اعتبره الحكم اقرار ضمناً بالدين ينقطع به  
تقدم - والطلب المؤرخ فى ٦ من أكتوبر ١٩٦٦ بتسوية الحساب والذى  
استخلص منه الحكم التنازل عن التمسك بالتقدم موقع عليهما من أحد الشركاء  
وحده ، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المواد ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ - وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يعتد  
بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها بهذا الوصف  
للضريبة كما أخضع الشركات .

المساهمة في المادة ٣١ منه بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، مما مقتضاه أ ، هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسؤول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الاقرار عن ارباحه في الشركات كما يجب أن توجه الاجراءات اليه شخصيا من مصلحة الضرائب ، كل ذلك الا اذا كان الشريك قد أناب احد الشركاء او الغير في تقديم الاقرار عن الارباح الى مصلحة الضرائب فان الاجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه الى هذا النائب بصفته ، ولا ينال من ذلك النص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي اضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥١ على أنه " ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك دينا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقبلا " . ذلك ان المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هدف باضافة هذه الفقرة الى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك ، مما لا يسوغ معه القول بأنه يجوز للشركة أو أحد الشركاء أن ينوب عن غيره من الشركاء المتضامنين في الاقرار بدين الضريبة أو التنازل عن المتمسك بتقادم الالتزام به ، إذ كان ذلك وكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول على الطلبين المتقدمين من أحد الشركاء في قضائه بعدم سقوط حق الطاعنه في اقتضاء دين الضريبة من باقى الشركاء الطاعنين .



- وهم شركاء متضامنون في شركة توصية - دون التحقق من نيابته  
عنهم في تقديمها ، فله يكون قلصر البيان .

﴿ الطعن رقم ٧١١ سنة ٤٥٠ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٧ س ٢٩ ص ٧٠٠ ﴾

**\* عدم تعيين مدير لشركة التضامن . سؤداه . لكل شريك متضامن**

**حق ادارتها وتمثيلها أمام القضاء .**

\* اذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن شركة ..... شركة  
تضامن ، وأن الطاعن وآخرهما الشريكان المضمطان فيها وكان من المقرر  
أنه اذا لم يعين مدير لشركة التضامن - سواء في عقد تأسيسها أو في اتفاق  
لاحق - كان لكل شريك متضامن حق لادارتها وتمثيلها امام القضاء وكان  
الطاعن لم يقدم ما يثبت أن للشركة المذكورة مديرا أجنبيا عنها ، فان الطاعن  
بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة في تمثيلها امام القضاء في  
الدعوى المرفوعة بطلب اشهار افلاسها ولا يغير من ذلك تعيين حارس  
قضائي على أموال الشركة إذ أن ذلك لا يعلو أن يكون اجراء وقتيا اقتضته  
ظروف الدعوى ينوب فيه الحارس عن ذوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ  
الاموال المعهودة اليه حراستها وأعمال ادارة هذه الاموال وما يتبعه من أعمال  
التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة . أما ما يجاوز هذه الحدود من  
أعمال التصرف الاخرى وما في حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ  
والادارة لتعلقها بأصل تلك الاموال ومقوماتها فلا يكون الحارس صفة في

مباشرتها بل تظل لنوى الشأن أهليتهم كاملة فى القيام بها ، ولما كان طلب لشهار افلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها على الدائنين وهو بطبيعته إجراء يعلو على مستوى أعمال الحفظ والادارة فإنه لا تكون للحارس القضائى على الشركة صفة فى تمثيلها أمام القضاء فى هذه الدعوى ويكون اختصام الشريك المتضامن فيها صحيحا .

﴿ الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ ﴾

\* النعى - بعدم صحة اعلان الشريك المتضامن الاخر - غير منتج ذلك أنه يفرض عدم صحة اعلانه فان اختصام الطاعن باعتباره الشريك المتضامن واعلانه بصحيفه الدعوى كاف لصحة اختصام الشركة مادام الطاعن لم يقدم ما يثبت الاتفاق على عدم انفراده بإدراجها .

﴿ الطاعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ ﴾

## **المبحث الثانى**

### **شركات التوصية البسيطة**

#### **نص القانون :**

يقتضى القانون للتجارى بأن " شركة التوصية هى الشركة التى تعد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين " .

**- من هذا التعريف يتضح ان الشركاء فى شركة التوصية البسيطة نوعان :**

#### **١- شركاء متضامنون :**

لهم حقوق وواجبات الشركاء المتضامنين فى شركة التضامن لمسئوليتهم تضامنية وغير محدودة فى الوفاء بالتزامات الشركة .

#### **٢- شركاء موصون :**

كل منهم مسئول عن تعهدات الشركة بقدر حصته فى رأس المال كما أنه ليس لأحد منهم التدخل فى الادارة .

## اثبات شركة التوصية واشهارها :

وينص القانون التجارى على أن يكون عقد شركات التضامن والتوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية .

- تخضع شركة التوصية البسيطة لاجراء الاشهار السابق بيائها فى شركات التضامن ويتولى الاشهار للشركاء المتضامنون أو أحدهم وليس لاحد من الشركاء الموصين مباشرة هذه الاجراءات لاذتها من أعمال الادارة والموصون محرمون من الادارة .

والشريك الموصى لا يوقع على الملخص . ولا داعى لتكرار اسماء الشركاء الموصين فى الملخص .

- يجب ان يبين فى الملخص مقدار المبالغ او حصص فى رأس المال التى حصلت لها للشركة أو التى لم تحصل بعد من الشركاء الموصين .

- يترتب على عدم استيفاء اجراءات الاشهار بطلان الشركة .

ولا يسأل الرشكاء الموصون عن التزامات الشركة لان عدم النشر لا يعد تقصيرا منهم لانهم ممنوعون من القيام بأعمال الادارة .

## الاصل ان الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الادارة :

\* الاصل وفقا للمادة ٢٨ من قانون التجارة ان الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الادارة ولذا كتبت لورق الدعوى قد خلت مما يفيد أن للشركة الموصية فى الشركة قد تكفلت فى ادارتها تكفلا يجعلها شريكة

متضامنة مسئولة عن ديون الشركة . وكان الحكم المنفذ به انما صدر ضد الشركة فانه لايجوز للتنفيذ به مباشرة على اموال الشريكة الموصية فى الشركة وفاء لديون هذه الشركة .

﴿ الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٣٥ قى جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ من ٢٠ ص ١٠٠٢ ﴾

### **جزاء تدخل الشريك الموصى فى ادارة الشركة :**

- القاعدة أن الشريك الموصى لايجوز له طبقا لنص المادة ٢٨ تجارى ان يعمل عملا متعلقا بادارة الشركة وفاء لديون هذه الشركة .

- وطبقا للمادة ٣٠ تجارى اذا عمل اى واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بادارة الشركة يمتن ملزما على وجه التضامن بديون للشركة وتعهداتها التى تنتج من العمل الذى اجراه .

- اذا تكررت أعمال الادارة من الشريك الموصى فيعتبر فى حكم الشريك المتضامن من حيث المسئولية عن جميع هذه الاعمال ويجوز أن يلزم على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حساب أو عدد وجسامه اعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال .

\* ولقد قضى بأن تدخل الشريك الموصى فى ادارة أعمال الشركة وتغلغه فى نشاطها بصفة معتادة بلغت حدا كان له أثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال فإنه يستخلص من ذلك ممارسة الشريك للاعمال التجارية على وجه الاحتراف وعلى وجه تتوافر فيه صفة للتاجر ويتعين معاملته معاملة

الشريك المتضامن واعتباره مسؤولا عن كافة ديون الشركة وتعهدها مسؤولية شخصية وتضامنية مثل الذين يعاملون معه أو قبل الغير .

﴿ الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩ ﴾

**\* جواز اعتبار الشريك الموصى مسؤولا شخصيا عن ديون الشركة إذا تدخل في إدارة أعمالها بصفة معتادة . جواز اشتهار افلاسه تبعا لاشتهار افلاس الشركة .**

نص المادة ٣٠ من قانون للتجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة ان الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله جدا من الجسامه كان له اثرا على ائتمان الغير له بسبب الاعمال فانه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسؤولا عن كافة ديون الشركة وتعهدها مسؤولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أ، قبل الغير . فإذا انزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته من حيث مسؤولية تظامنيا عن ديون الشركة فان وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزال للتجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ ان تقضى بشهر افلاسه تبعا لاشتهار افلاس تلك الشركة ولا يجوز دون ذلك كون هذا للشريك شاغلا لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة .

﴿ الطعن رقم ٨٣ سنة ٤٦ قى جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ ﴾

## أوجه التشابه بين شركة التوصية البسيطة وشركة المتضامن :

- طبقا لحكم القانون التجارى تكون ادارة شركة للتوصية بعنوان ويلزم ان يكون هذا العنوان اسم واحد او اكثر من الشركاء المتضامنين .
- فى شركة التوصية البسيطة مسئولية الشركاء المتضامنين غير محدودة فى الوفاء بالتزامات الشركة الموصين فمسئوليتهم محدودة بقدر حصة كل منهم فى رأس مال الشركة .
- الشركاء المتضامنون فى شركة التوصية البسيطة تجار فيشترط فيهم أهلية احتراف للتجارة اما الشريك الموصى فلا يعتبر تاجرا .
- حصص الشركاء المتضامنين او الموصين غير قابلة للتداول لاذ أن شخصية كل من الشريك المتضامن والشريك الموصى موضع اعتبار خاص فى شركة التوصية البسيطة . ومع ذلك يجوز الاتفاق فى عقد الشركة على جواز تداول حصة الشريك المتضامن او الموصى او انتقالها الى الورثة بشروط معينة <sup>(٥)</sup> .

---

(٥) الدكتور / محمد حسنى عباس - المرجع السابق صفحة ٢٠٨ .

## عقد شركة توصية بسيطة

انه في يوم \_\_\_\_\_ الموافق / / ١٩

حرر في تاريخه بين كل من :

اولا : السيدة / \_\_\_\_\_ من رعايا جمهورية مصر العربية

ومسلمة الديانة والمقيمة \_\_\_\_\_ بطاقة شخصية ..... سجل مدنى

\_\_\_\_\_ صادرة بتاريخ \_\_\_\_\_

( طرف أول شريك متضامن )

ثانيا : السيد / \_\_\_\_\_ من رعايا جمهورية مصر العربية

والمسلم الديانة والمقيم ..... بطاقة \_\_\_\_\_ سجل مدنى

..... صادرة بتاريخ .....

( طرف ثانى شريك موصى )

اقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف واتفقا على تكوين شركة توصية

بسيطة فيما بينهما بالشروط الآتية :

### « البند الأول »

عنوان الشركة :



## ﴿ البند الثاني ﴾

غرض الشركة :

## ﴿ البند الثالث ﴾

مركز الشركة :

## ﴿ البند الرابع ﴾

رأس مال الشركة : ( ..... جنيها مصريا ) دفع كله من  
الشريكين وحصة الطرف الأول منه ..... جنيه ( ) جنيه مصرى  
وحصة الطرف الثانى ..... ( ) ويجوز زيادة رأس المال أو  
تخفيضه بأجماع الشريكين على ذلك .

## ﴿ البند الخامس ﴾

مدة الشركة :

مدة هذه الشركة عشر سنوات تبدأ من / / ١٩ وتنتهى فى / / ١٩  
قابلية للتجديد لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الشريكين الشريك الآخر  
بخطاب موصى عليه برغبته فى الانفصال قبل نهاية مدة الشركة أو أية مدد  
مجددة بثلاثة شهور على الأكثر .

## ﴿ البند السادس ﴾

### الادارة وحق التوقيع :

ادارة الشركة والتوقيع عنها موكولة للطرف الأول وله كافة السلطات لتحقيق غرض الشركة على أن تكون الاعمال التى تصدر عنه بعنوان الشركة وضمن أغراضها .

على أنه فى حالة اجراء قروض أو رهون او اجراء تعديلات جوهرية يكون ذلك باتفاق الطرفين ويحق للطرف الأول توكيل احد غيره لادارة الشركة بدلا منه ويتقاضى الطرف الأول اجراء يعادل ٢٠٪ من صافى الارباح لمقابل الادارة للشركة .

## ﴿ البند السابع ﴾

### الحسابات والسنة المالية :

تمسك دفاتر تجارية منظمة لحسابات الشركة يرصد فيها رأس المال النقدى والعينى كما تكون بها جميع المصروفات والايرادات وغيرها حسب الأصول التجارية وتبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر على أنه استثناء من هذه القاعدة تبدأ السنة المالية الأولى من بدأ تكون الشركة الى آخر ديسمبر القادم وفى كل سنة مالية تجرد أصول الشركة وخصومها وحساب الارباح والخسائر وتعمل ميزانية عمومية يحتج بها على الشريكان بمجرد توقيعهما عليها ويكون من حق كل شريك ان يطلع فى اى

وقت شاء على دفاتر الشركة ورصيدا بنفسه او بواسطة أحد معاونيه او أحد الخبراء الحسابيين .

### ﴿ البند الثامن ﴾

الأرباح والخسائر :

توزع الارباح بين الشريكين بعد اعتماد الميزانية السنوية منهما وذلك حسب حصة كل منهما فى رأس المال بواقع ٨٠٪ للطرف الأول و ٢٠٪ للطرف الثانى بعد تجنب مقابل ادارة الطرف الأول للشركة وفى حالة وجود خسارة فى ميزانية إحدى السنوات ترحل للسنة السابقة ويراعى فى تحديد قيمة الأرباح والخسائر النهائية استئزال أجور المستخدمين والعمال والمبالغ التى تعادل قيمة استهلاك العدد والالات والاثلث وتجديدها وقيمة الضرائب المستحقة وغيرها من المصروفات التى يتطلبها حسن سير العمل .

### ﴿ البند التاسع ﴾

حظر منافسة الشركة :

محظور على كل شريك أن ينافس الشركة بالقيام بأى عمل من الأعمال التى تقوم بها والاحق للشريك الآخر طاب فصله مع عدم الاخلال بالتعويضات الناتجة عن تصرفه هذا كما أنه محظور أيضا عن كل منهما لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ قطع علاقته بالشركة .

## ﴿ البند العاشر ﴾

الانسحاب والتنازل عن الحصص :

لا يحق لأحد الشريكين أن ينسحب من الشركة قبل نهاية مدتها أو أية مدة محددة ولا أن يبيع حصته أو يتنازل عنها أو عن جزء منها إلا بموافقة الشريك الآخر كتابة .

## ﴿ البند الحادي عشر ﴾

وفاة أحد الشركاء أو فقدان أهليته :

في حالة وفاة أحد الشريكين أو الحجز عليه أو اشهار اعساره أو افلاسه لا يحق لورثته أو ممثلية أو دائنية أن يطلبوا بأى حال من الأحوال وضع الاختتام على ممتلكات الشركة أو قسمتها ولا أن يتدخلوا فى شئون ادارتها وتستمر الشركة قائمة بين الشريك الآخر وورثة المتوفى منهما أو ممثلية لنهاية مدتها وتقتصر حقوق ورثة الشريك المتوفى أو ممثلية على المطالبة بنصيبه فى الأرباح التى لم يتسلمها والتى تجنيها الشركة مستقبلا .

## ﴿ البند الثانى عشر ﴾

فسخ الشركة :

تفسخ الشركة قبل ميعاد انتهائها فى حالة اجماع الشريكين على ذلك أو  
إذا تجاوزت الخسائر ٦٠٪ من رأس المال مالم يتقعا على استمرارها رغمًا  
عن ذلك

### ﴿ البند الثالث عشر ﴾

تصفية الشركة وقسمتها :

فى حالة انتهاء عقد الشركة لأى سبب من الاسباب يقوم الشريكان  
بتصفيتها بالطريقة التى يتفقان عليها وفى حالة عدم الاتفاق يكون تصفيتهما  
بمعرفة مصف يختاره الشريكان وفى حالة عدم الاتفاق على شخص المصف  
يعين بمعرفة المحكمة المختصة على أن يكون توزيع صافى الناتج من التصفية  
على الشركاء بنسبة حصصهم فى رأس المال .

### ﴿ البند الرابع عشر ﴾

تسجيل الشركة والإشهار عنها :

على الطرف الأول مدير الشركة أن يقوم بتسجيل هذا العقد والإشهار  
عنه بالطرق القانونية بمصروفات على عاتق الشركة .

### ﴿ البند الخامس عشر ﴾

النزاع بين الشركاء :

كل نزاع ينشأ بين الشريكين أو بين أحدهما وورثة الآخر أو ممثليه  
خاص بأى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة  
..... دائرة التجارة .

### ﴿ البند السادس عشر ﴾

نسخ العقد :

تحرر هذا العقد من أربع نسخ بيد كل شريك واحدة للعمل بموجبها  
وتحفظ النسخة الأصلية بمقر للشركة أما النسخة الباقية فتودع بمكتب السجل  
التجاري الموجود في دائرته مركز الشركة .

الطرف الثاني

الطرف الأول

## نموذج صيغة

### ملخص عقد شركة توصية بسيطة

بموجب عقد محرر فى يوم ..... الموافق ..... تكونت  
شركة توصية بسيطة .

١- اسماء الشركاء :

(أ) السيدة \_\_\_\_\_ الجنسية ..... للديانة .....  
المقيمة \_\_\_\_\_ بطاقة .....

( طرف أول شريك متضامن )

(ب) شريك موصى مذكور بالمقد :

٢- عنوان الشركة :

٣- غرض الشركة :

٤- مركز الشركة :

٥- رأس مال الشركة :

٦- مدة للشركة ..... سنة تبدأ من ..... وتنتهى فى .....

قابلية للتحديد لمدد مماثلة مالم يحصل تنبيه .

٧- الادارة وحق التوقيع :

٨- الحسابات والسنة المالية :

٩- الرباح والخسائر : توزع كما هو موضح بالعقد .

١٠- حظر مناقسة الشركة .

١١- الانسحاب والتنازل عن الحصص .

١٢- فسخ للشركة .

الشريك الاول المسنول

لمضاء



## نموذج صيغة

### نشرة عن ملخص عقد شركة توصية بسيطة

بموجب عقد سجل ملخصة بسجل الشركات بمحكمة ..... الابتدائية  
تحت رقم ..... لسنة ——— تكونت شركة توصية بسيطة معنوية باسم  
..... وشريكها لتجارة ومركزها ..... لمدة ..... سنة تبدأ في  
—— وتنتهى فى ——— قابلة للتجديد برأس مال قدره ..... وحق  
التوقيع للطرف الأول الشريك المتضامن .

## نموذج

### عقد تعديل شركة توصية بسيطة

### بتنازل عن حصته لغيره وزيادة رأس المال

أنه في يوم ..... الموافق .....

حرر في تاريخه بين كل من :

أولاً : السيدة / ..... الجنسية / ..... الديانة / .....

المقيمة / ..... بطاقة رقم ———

( طرف أول شريك متضامن )

ثانياً : السيد / ..... الجنسية / ..... الديانة / .....

المقيم / ..... بطاقة رقم ———

( طرف ثاني شريك موصى )

ثالثاً : السيد / ..... الجنسية / ..... الديانة / .....

المقيم / ..... بطاقة رقم ———

( طرف ثالث شريك موصى )

اتفق المتعاقدان على الآتي :

أولاً : بموجب عقد تحرير فى / / / ومسجل ملخصة بسجل الشركات  
بمحكمة ..... الابتدائية بتاريخ ..... تحت رقم .....  
والمقيد بالسجل التجارى تحت رقم ..... كون المتعقدان الأول  
والثانى شركة توصية بسيطة معنوية باسم / ..... وشريكها  
ومركزها كائن فى ..... لمدة ..... تبدأ من .....  
وتنتهى فى ..... برأس مال قدره ..... بواقع  
..... للطرف الأول و..... للطرف الثانى .

وبما ان السيد / ..... الطرف الثالث يرغب فى الحلول محل  
الطرف الثانى فى هذه الشركة فقد وافق المذكور كما وافق الشريكان الآخران  
على ذلك .

ثانيا : يقر الطرف الثالث بأنه اطلع على عقد الشركة الاساسى اطلاقا تاما  
ناقيا للجهالة وانه قبل للدخول كشريك على هذا الوضع .

ثالثا : تم وقبل التنازل من السيد / ..... الى الطرف الثالث بثمن  
اجمالى قدره ..... دفع له نقدا وعدا بعد التعاقد وعند التوقيع على  
هذا العقد ويقر السيد / ..... باستلامه للمبلغ كما يعطى بموجب هذا  
مخالصة نهائية عن المبلغ المذكور .

رابعا : يحل الطرف الثالث محل السيد / ..... الطرف الثانى الشريك  
المتنازل فى نصيبه من رأس المال وفى جميع حقوقه والتزاماته من  
تاريخ دخوله فيها .

خامسا : تبقى شروط العقد الاساسى كما هو دون تعديل ويستمر العمل بها  
حتى نهاية العقد مع زيادة حصة الشريك الموصى الى مبلغ .....  
سادسا : وافق الطرف الأول الشريك المتضامن على هذا التنازل والحلو دون  
أذى ضمان منه أو مسئولية عليه .

سابعا : على مدير الشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بما تقدم فى  
السجلات الخاصة بذلك والاشهار عنه بمصاريف على عاتق الشركة .  
ثامنا : تحرر هذا العقد من ..... نسخ بيد كل من المتعاقدين واحدة  
وتحفظ النسخة الأصلية بمقر الشركة والنسخة الباقية فتودع فى مكتب  
السجل التجارى التابع له مركز الشركة .

الطرف الأول	الطرف الثانى	الطرف الثالث
امضاء	امضاء	امضاء

## نموذج

### ملخص تعديل عقد شركة توصية بسيطة

### بفخازل شريك عن حصته لغيره وزيادة رأس المال

بموجب عقد محرر فى / / ١٩ تعدلت شركة التوصية البسيطة  
باسم / ..... وشريكها والمسجل ملخصها بسجل الشركات بمحكمة  
..... الابتدائية تحت رقم ..... سجل تجارى رقم .....  
والمنعقدة بين :

أولاً: السيدة / ..... الجنسية / ..... الديانة / .....

المقيمة / ..... بطاقة رقم / .....

( طرف أول شريك متضامن )

ثانياً: وشريك موصى مذكور بالعقد .

عدلت للشركة باحلال شريك موصى آخر محل الشريك الموصى السابق  
مع بقاء شروط العقد الاساسى كما هى دون ائنى تعديل خلاف ما ذكر مع  
زيادة حصة الشريك الموصى الى .....

الشريك المتضامن

امضاء

## **نموذج صيغة**

### **نشرة عن تعديل شركة توصية بسيطة**

#### **بتخايل شريك عن حصته لغيره وزيادة رأس المال**

بموجب عقد محرر فى ..... عدلت شركة التوصية المعنوية شركة  
..... وشريكها والمسجل ملخصة بسجل الشركات بمحكمة .....  
الابتدائية بتاريخ ..... سجل تجارى رقم ..... باحلال شريك موصى  
محل آخر وزيادة رأس المال الى .....

## تمليقات قضائية

**\* شركة التوصية البسيطة شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة**

**من أشخاص الشركة .**

\* شركة التوصية البسيطة ، هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون للشركة وجود مستقل عن لشركاء فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح او نصيب من رأس المال عند قسمة الشركة .

﴿ الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ ﴾

**افلاس شركة التوصية البسيطة يستتبع حتما افلاس الشركاء**

**المتضامنين فيها .**

\* الحكم بإشهار افلاس شركة التوصية البسيطة حتما افلاس للشركاء المتضامنين فيها اذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة فاذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهما أيضا ولا

يترتب على أغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو أغفال بيان اسماتهم أن يظلو بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضا بالنسبة للشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة .

﴿ الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ ﴾

\* لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها فإن الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة عن الشركاء ولو لم يختصموا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .... فإن الحكم الصادر بإفلاس تلك الشركة والتي كان مديرها مختصما فيها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولو لم يكن مختصما فيها .

﴿ الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ ﴾

**الأصل أن حصة الشريك في شركات الأشخاص غير قابلة للتنازل إلا بموافقة الشركاء . التنازل دون موافقتهم ، أثره .**

الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة سائر الشركاء أخذ بأن الشريك قد لو حظت فيه اعتبارات شخصية عند قبوله شريكا ، ألا أنه مع ذلك - يجوز له أن يتنازل عن حقوقه الى الغير



بدون موافقتهم ، ويبقى هذا التنازل قائما بينه وبين الغير لأن الشريك انما يتصرف فى حق من حقوقه الشخصية التى تتمثل فى نصيبه فى الارباح وفى موجودات الشركة عند تصفيتها ، ولكن لا يكون هذا التنازل نافذا فى حق الشركة او الشركاء ، ويبقى هذا الغير أجنبيا عن الشركة وهو مائتصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدنى السابق بقولها " لايجوز لاحد من الشركاء أن يستقط حقه فى الشركة كله أو بعضه الا اذا وجد شرط يقضى بذلك ، وانما يجوز له فقط أن يشرك فى أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجا عن الشركة " ولكن التقنين المدنى الحالى لم يأتى بنص مقابل لأن حكمه يتفق مع القواعد العامة .

﴿ الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ من ٢٥ ص ٥٨٧ ﴾

**وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل اليها ملكية حصة الشريك العينية .**

\* مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدنى من تطبيق أحكام البيع اذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عينى آخر . أنه اذا كانت حصة الشريك الموصى هى ملكية عقار أو أى حق عينى آخر فإن هذا الشريك يكون ملزما بمجرد عقد الشركة بنقل حق الملكية او الحق العينى الى الشركة ، كما يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري ولا ينقل هذا الحق الا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير لان عقد الشركة فى هذه الحالة يعتبر عقدا نافلا للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية الى الشركة .

﴿ الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ من ٢٠ ص ١٠٠٢ ﴾

## المبحث الثالث

### شركات المحاصة

#### تعريفها :-

#### بنص القانون التجارى على أنه :-

تعتبر ايضا بحسب القانون الشركات التجارية التى ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهى المسماه شركات المحاصة " .

- ويمكن تعريف شركة المحاصة بأنها عقد يتمخض عنه شركة مستترة ليس لها وجود أو ذاتية على السطح القانونى وانما تقوم فقط فى العلاقة بين المتعاقدين ( الشركاء ) ويقوم بإدارتها أحد الشركاء أو أكثر بإسمه ويبنو للغير وكأنه يتعامل أيضا لحسابه الخاص <sup>(١)</sup> .

- شركة المحاصة شركة مستترة ليس لها شخصية اعتبارية ولا رأس مال شركة ولا عنوان شركة وتعد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل تجارى منفرد أو لمزاولة وبقصد المشاركة فى الأرباح والخسائر وفقا لشروط العقد <sup>(٢)</sup> .  
وتنص احكام القانون للتجارى على أنه " تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتراعى فى ذلك العمل وفى الاجراءات

<sup>(١)</sup> الدكتور / ابو زيد رضوان - الشركات التجارية ص ٣٠٥ .

<sup>(٢)</sup> الدكتور / محمد حسن عباس - الموجز فى القانون التجارى ص ٢١٤ .

المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الأرباح الشروط التي يتفقون عليها " .

### **خصائص شركات المحاصة :-**

#### **١- استتار الشركة :-**

**المقصود باستتار شركة المحاصة هو عدم وجودها بالنسبة للغير :**

المقصود باستتار شركة المحاصة هو أنه لا جود لها بالنسبة الى الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها . فإذا عقد احد الشركاء المخاصين عقدا مع الغير كان وحده المسئول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء ولا يعنى استتار هذا النوع من الشركات من أن يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية او العمليات التي تكونت الشركة للقيام بها بل إن لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجريه من أعمال لإدارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم من هذه الإدارة .

﴿ الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ من ١٩ ص ٥٨٨ ﴾

## ٢- شركة المحاصة شركة أشخاص :-

شركة المحاصة تعتبر من شركات الأشخاص فأساس تكوينها الثقة المتبادلة بين الشركاء والمعرفة الوثيقة فيما بينهم .

ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للشريك أن يتنازل عن حصته لأجنبي عن الشركة دون موافقة باقى الشركاء جميعا أو بالقيود التى يتفقون عليها . وتنتهى الشركة إذ حكم بالحجر على أحد الشركاء أو شهر إفلاسه أو توفى إلا إذا اتفق على أن الشركة تستمر بين الشركاء الآخرين دون ورثتهم . ولا يجوز لشركة المحاصة إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول لأن ذلك يفقدها الاستتار (٣) .

## ٣- انعدام الشخصية المعنوية للشركة :-

انعدام الشخصية القانونية لشركة المحاصة هو الذى يميزها من عن غيرها من الشركات الأخرى التى قد تكون مستترة فشرركات التضامن والتوصية التى لم تشهر لها الشخصية القانونية فلا يجوز الإحتجاج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد اتمام اجراءات الشهر والنشر .

ويترتب على إنعدام الشخصية المعنوية للشركة عدم وجود عنوان للشركة يتم التوقيع به على المعاملات مع الغير إذ تتم هذه المعاملات باسم مدير المحاصة كما أن توقفه عن دفع دين تجارى خلال هذا التعامل لا يترتب عليه

---

(٣) الدكتور / ثروت عبدالرحيم - القانون التجارى - صفحة ٣٤٧ .

إفلاس الشركة وإنما يشهر إفلاس هذا الشريك إذا كان وصف التاجر متوافرا فيه .

- ولا يشترط أن يتم عقد تأسيسها كتابة ولا أن يشهر هذا العقد أو اجراءات النشر أو بالقيء فى السجل للتجارى .

ولقد جرت العادة أن تتكون شركات المحاصة بصفة مؤقتة للقيام بعمل تجارى منفرد أو أكثر خلال موسم زراعى كموسم القمح أو القطن ومع ذلك قد تستمر الشركة فترة طويلة .

- وشركة المحاصة ليست شخصية معنوية بل مجرد عقد ولا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء، وبالتالي فليس لها ذمة مالية ولا رأس مال شركة ولا عنوان شركة وليس لها موطن ولا جنسية .

### **تكوين شركة المحاصة :-**

شركة المحاصة شركة تجارية تعقد بين شخصين أو أكثر ومن ثم تخضع باعتبارها عقدا للشروط الموضوعية العامة وهى رضاء الشركاء وأهليتهم والمحل والسبب . وكذلك اشترط الشروط الموضوعية الخاصة وهى تعدد الشركاء وتقديم الحصص ونية المشاركة وتقسيم الأرباح والخسائر .

- ولا تخضع للشركة لأية أركان شكلية من كتابة أو شهر سواء كان الشهر قانونيا أو عن طريق السجل التجارى .

وقد نصت احكام القانون التجارى على أنه " لا يلزم فى شركات المحاصة التجارية إتباع الإجراءات المقررة للشركات الأخرى " .

- أما شركات المحاسبة المدنية فيلزم لصحتها أن يكون عقدها مكتوباً  
اعمالاً لنص المادة ٥٠٧ من القانون المدني .

### **إثبات شركة المحاسبة :-**

شركة المحاسبة التجارية لا تشترط الكتابة لصحة عقدها ذلك أن اشتراط  
الكتابة مقرر لصالح الغير ليتعرف على شروط العقد ولإمكان شهر الشركة .  
وشركة المحاسبة لا يعرف الغير شيئاً عن قيامها ولا يتم شهرها وبذلك تتعقد  
المحاسبة التجارية كتابة أو شفاهة .  
وينص القانون التجارى على أنه " يجوز إثبات وجود شركات المحاسبة بإبراز  
الدفاتر والخطابات " .

### **أثار شركة المحاسبة :-**

يلتزم الشركاء فى شركة المحاسبة بأن يقدم كل منهم حصته فى الشركة  
وقد تكون الحصة نقدية أو عينية أو حصة عمل ونظر لأن شركة المحاسبة لا  
تكتسب الشخصية المعنوية فليس لها رأس مال وليست لها ذمة مالية منفصلة  
عن نهم الشركاء ومن ثم فإن الحصص النقدية والعينية لا تنتقل من ملكية  
الشركاء ومصير هذه الحصص ينظمها اتفاق الشركاء .

### **علاقة الشركاء فيما بينهم :**

ينص القانون التجارى على أنه " الحقوق والواجبات التى لبعض الشركاء  
على بعض فى هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الأرباح بينهم أو

الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم " .

### **علاقة الشركاء بالغير :**

ينص القانون التجارى على أن " من عقد من المحاصنين عقدا مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره " .

- إذ أنه وحيث ان شركة المحاصة مستترة بالنسبة للغير فليس لها وجود فى نظر من يتعامل مع مدير المحاصة فإذا تعاقد المدير مع الغير فإنه يتعاقد باعتباره تاجراً يتعاقد لحسابه الخاص وليس لمن تعاقد مع المدير أن يطالب الشركاء بحقه قبل المدير إلا إذا كان ذلك بطريق الدعوى غير المباشرة إذا كان أحد الشركاء مديناً لمدير المحاصة وفيما عدا ذلك لا يعتبر الشريك المحاص مسئولاً عن تعاقد المدير ولو كان من تعاقد مع المدير يعلم بوجود الشركة <sup>(٤)</sup> إذ أن القاعدة أن لمن تعاقد مع أحد الشركاء فى شركة المحاصة أن يطالبة دون غيره اعمالاً لنص المادة ٦٢ تجارى .

### **ما يميز شركة المحاصة أنها مستترة ولا عنوان لها .**

\* أنه وإن كانت شركة المحاصة تتعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة إلا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة فلا عنوان ولا وجود لها أمام الغير والأعمال التى يقوم

---

<sup>(٤)</sup> الدكتور احمد حمصى عباس - المرجع السابق - ص ٢١٨ .

بها أحد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من  
تعاامل معه .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى أن الشركة موضوع الدعوى شركة  
توصية لما استخلصة من شروط العقد من أن كلا الشريكين مسئول مسئولية  
تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير وأن لا عنوان للشركة باسم أحد  
الشريكين ولما استخلصه من سائر الاوراق انها مستترة وأن المطعون عليه هو  
الذى كان يقوم بجميع أعمالها باسمه فيكون وصف الحكم لها بأنها شركة  
محاصة لا خطأ فيه .

﴿ الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٩٠٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/٣١ مج ٢٥ عما بند ٤٦ ،

٤٨ ص ٦٩٤ ﴾

**المقصود بإستتار شركات المحاصة هو عدم وجودها بالنسبة للغير .**

\* المقصود بإستتار شركات المحاصة هو أنه لا وجود لها بالنسبة الى  
الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فإذا  
عقد أحد الشركاء المحاصيين عقدا مع الغير كان - وحده - المسئول عنه قبل  
هذا الغير دون سائر الشركاء . ولا يعنى استتار هذا النوع من الشركات أن  
يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية او العمليات التى تكونت الشركة  
للقيام بها بل ان لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجريه من أعمال لإدارة



الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة .

﴿ الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٣٤٤ قى جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ص ١٩ ص ٥٨٨ ﴾

### ٤ تكتيب شركات المحاسبة المعنية .

\* الشخصية المعنية تثبت لجميع الشركات المدنية والتجارية على السواء أيا كان الشكل الذى تتخذه فيما عدا شركات المحاسبة .

﴿ الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ قى جلسة ١٩٨١/١٢/٢٨ ﴾

**عدم ورود التصفية على شركة المحاسبة إذ لا تعتبر شخصا معنويا .**

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التصفية لا ترد على شركة المحاسبة إذا ما أوجب فسخها لأنها لا تعتبر شخصا معنويا فهى لا تملك الحصص التى يقدّمها كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهم من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكا له دون غيره من بقية الشركاء وأنه ليس لها رأس مال وفقا لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون من التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم فى الغالب حصة عند انعقاد الشركة ذلك أن شركة المحاسبة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى الى قسمة الربح والخسارة لا الى إيجاد شائع مملوك للشركة - فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون .

﴿ الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٩٥٢/١/٣١ مج ٢٥ عاما بند

٤٧ ص ٦٩٥ ﴾ .

• للتصفية لا ترد على شركة المحاصة لانها لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال وفقا لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة وإنما تنتهى هذه الشركة باتمام المحاسبة بين الشركاء لتعيين نصيب كل منهم فى الربح والخسارة .

﴿ الطعن رقم ١٥١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٠ س ٢٧ ص ٢٤٦ ﴾

ليس للشريك فى شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التى ابرمها شريك آخر . تحمل الشركاء آثار العقود التى يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقا لأغراض الشركة .

• مؤدى نصوص المادتين ٦١ ، ٦٢ من قانون للتجارة أنه يمتنع على الشريك فى شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التى ابرمها شريك آخر وأن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التى يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقا لأغراض الشركة بإعتباره وكىلا عنهم فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم ، ويحق لمن تعاقدهم باسمه مع الغير لحساب الشركة ان يرجع على شركائه فى حالة الخسارة فيحملهم نصيبهم فيها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه الى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخره من ثمن الشعير المسلم لأى وكيلين بالعمولة وذلك لمجرد أنه هو الذى عقد معهما الصفقة ورفع الدعوى عليهما باسمه وتصلح معهما على طريقة للسداد وحصر

جزاء من الدين المحكوم به ضدهما مع أن هذا لا يفيد في حد ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه ، فإن للتعاقد لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه ، فإن للحكم المطعون فيه يكون قد عاراه فساد في الاستدلال مما يجعله قاصرا متعينا نقضه .

﴿ الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ س ١١ ص ٦٩ ﴾

**لا يسأل الشركاء في شركة الخاصة عن تعهدات أحدهم إلا إذا إتفقوا على خلاف ذلك أو أقروا ما تعاقد عليه .**

قيام شركة محاصة مستترة في صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها ميولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء باسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد اتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالإشتراك في التعاقد ولا يكفي لمساءلة الشركاء مباشرة قبل الغير للقول المجرد الذي قد يصدر من أحدهم بأنه شريك في الصفقة إذا لم يقرن هذا القول بالإقرار بأنه طرف في التعاقد إذ أن إشتراك بعض الأشخاص في صفقة ما لا يفيد لزما أنهم طرف في العقد الذي أبرم عن هذه الصفقة مع الغير حتى يسألوا عنه جميعا قبله فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أوراق الدعوى ذلك وكان ما حصله قاضى الموضوع في هذا الخصوص هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل المقدم فيها فإن الحكم المطعون لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

﴿ الطعن رقم ٤٠٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٦٤٧ ﴾

## نموذج صيغة

## شركة محاصة

انه فى يوم /

تحرر هذا العقد بين كل من :

١- السيد / ..... الجنسية / ..... المهنة / .....  
المقيم / .....

( طرف اول )

٢- السيد / ..... الجنسية / ..... المهنة / .....  
المقيم / .....

( طرف ثان )

٣- السيد / ..... الجنسية / ..... المهنة / .....  
المقيم .....

( طرف ثالث )

\* اتفق المتعاقدون على تكوين شركة محاصة فيما بينهم بالشروط التالية  
وبمجرد تصفيه كل عليه على حدة :

١- غرض الشركة / شراء محصول المشمش فى سوق الفاكهة .

٢- مركز الشركة / شارع ..... قسم / ..... مدينة / .....

٣- مدة الشركة / تظل الشركة باقية طالما بقى الشركاء متفقين على ذلك وتفسخ عند اخطار احدهم بخطاب موصى عليه برغبته في الانفصال وكذا عند وفاة احدهم او فقدان اهليته على أن تصفى العمليات التى تمت فعلا قبل ذلك .

٤- التعامل باسم الشركة / يكون التعامل والتعاقد عن الشركة باسم الطرف الأول وحدة وتحت إشراف باقى الشركاء .

٥- الأرباح والخسائر / تدفع أثمان المشتريات من الشركاء وتوزع الأرباح والخسائر بهذه النسبة .

٦- حظر منافسة الشركة / محظور على أى شريك ان ينافس الشركة بالقيام بأى عمل من اعمالها والا حق لباقى الشركاء مطالبته بالتعويض .

٧- النزاع بين الشركاء / أى نزاع ينشأ بين الشركاء يكون الفصل فيه لمحكمة .....

٨- يتم حجز مبلغ ..... من حصة كل شريك لسداد مستحقات الضرائب وغيرها .

٩- نسخ العقد / تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد كل من الشركاء للعمل بموجبها .

١٠- المصروفات / مصروفات هذا العقد تحسب ضمن المصروفات العامة .

## نموذج صيغة

### عقد شركة محاصة لعدة عمليات

أنة فى يوم ..... الموافق / /

تم تحرير هذا العقد بين كل من

١- السيد / ..... مصرى الجنسية / ..... مواليد / .....

مهنته / ..... مقيم / ..... يحمل بطاقة / .....

سجل مدنى / ..... صالرة فى / .....

( طرف أول )

٢- السيد / ..... مصرى الجنسية / ..... مواليد / .....

مهنته / ..... مقيم / ..... يحمل بطاقة / .....

سجل مدنى / ..... صالرة فى / .....

( طرف ثان )

### «البند الأول»

تكوين شركة محاصة فيما بينهم غرضها ..... برأس مال قدره .....

دفع بالتساوى من أطراف العقد ..... ودفع للطرف الأول كاملا وله إتخاذ ما

يلزم لتحقيق غرض الشركة .

## ﴿ البند الثاني ﴾

مركز الشركة .....

## ﴿ البند الثالث ﴾

يتم لتحاسِب بين الشركاء عن كل عمليه يتم تنفيذها من الأعمال الدخله  
فى الغرض من إنشاء الشركة وتوزع الأرباح والخسائر بينهم بالتساوى .

## ﴿ البند الرابع ﴾

تنتهى الشركة بمجرد الإنتهاء من سائر العمليات المقرر قيامها بها أو  
بالفسخ بإخطار أحد الأطراف بلقى الشركاء بخطاب موسى عليه برغبته فى  
الإفصال أو عند وفاة احد الشركاء او فقدت أهليته .

## ﴿ البند الخامس ﴾

فى حالة انتهاء عقد الشركة لأحد الأسباب المبينة بالبند السابق يتم تصفية  
العمليات التى تمت فعلا وتوزع أرباحها وخسائرهما بالتساوى بين جميع  
الأطراف

### ﴿ البند السادس ﴾

يلتزم الأطراف بإداء الضرائب التي تستحق عن عمليات الشركة واشتراكات هيئة التأمينات الإجتماعية عن العاملين بهذه العمليات وذلك بالتساوى فيما بينهم .

### ﴿ البند السابع ﴾

تختص محكمة .... للتجارية بالنظر فى أى نزاع ينشأ عن هذا العقد .

### ﴿ البند الثامن ﴾

تحرر هذا العقد من .... نسخ بيد كل طرف نسخته للعمل بموجبها .



## الفصل الثاني

### انقضاء شركات الاشخاص وتصفيتهما واعلانها

#### اولا : انقضاء الشركات :

##### (أ) اسباب انقضاء الشركات التجارية اطلاقا :

١- انتهاء الاجل المحدد للشركة : تنص المادة ٥٢٦ من القانون المدني على :

• تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها أو بانتهاء العمل الذي قامت من اجله .

• فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الاعمال التي تألقت لها الشركة امتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها

• ويجوز لدائن احد الشركاء أو يعترض على هذا الامتداد ويترتب على اعتراضه وقف أثره في حقه .

- فإذا نص في عقد الشركة على تعيين ميعاد لانقضائها فإن الشركة

تنتقض بحلول الأجل المعين . وقد يستمر العمل بموافقة الشركاء جميعا وتستمر الشركة في اعمالها ويمتد أجل الشركة .

- لا يلزم شهر انقضاء الشركة إذا كان نتيجة انتهاء ميعادها :

\* مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون التجارى أنه يجب شهر انقضاء

الشركة اذا كان نتيجة لارادة الشركاء كاجماعهم على فسخها قبل انتهاء مدتها  
او انسحاب احد الشركاء منها . لما اذا كان الانقضاء نتيجة لنتهاء الميعاد  
المحدد للشركة ... فلا يلزم شهره .

﴿ الطعن رقم ١١٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ﴾

« انتهاء الشركة بقوة القانون بانتهاء مدتها فصل الشريك لا يكون الا

حال قيامها :

\* مفاد نص المادتين ٥٢٦ ، ٥٣١ من القانون المدنى ان الشركة تنتهى  
بقوة القانون بانتهاء الميعاد المعين لها الا اذا امتدت بارادة الشركاء الضمنية او  
الصريحة وان فصل الشريك من من الشركة لا يكون الا حال قيامها ولاسباب  
تبرره ولا يقع بعد انتهائها بانقضاء الميعاد المعين لها بغير مد يؤكد هذا النظر  
ان المشرع نص على قيامها فى الحالة الاولى فيما بين الباقيين من الشركاء .

﴿ الطعن رقم ١٢٨٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٨ ﴾

« الاتفاق على استمرار الشركة يجب ان يكون قبل انتهاء الميعاد المعين

فى العقد :

\* مؤدى نص المادة ١/٥٢٦ ، ٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - أن شركات الاشخاص تنتهى بانتهاء الميعاد المحدد

لها بقوة القانون . وأنه لا اراد الشركاء استمرار الشركة وجب ان يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين فى العقد أما اذا كانت للمدة قد انتهت دون تجديد فلا سنيل الى الاستمرار فى عمل الشركة القديمة الا بتأسيس شركة جديدة . وأن الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء المدة المحددة لها فى العقد هو فى حقيقته انشاء لشركة جديدة ولا يتخير من ذلك أن يكون نص فى عقد الشركة على أن الغرض منها هو الاستمرار فى الشركة السابقة .

﴿ الطعن رقم ١١٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ﴾

﴿ الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٥/٨ س ٢٢ ص ٦٣٣ ﴾

## ٢- انتهاء العمل الذى قامت من اجله الشركة :

- تنقضى الشركة بتحقيق الغرض الذى انشئت من اجله كان تكون الشركة انشئت لحفر قناة او لاقامة خزان أو مد خط سكة حديد . وتنتهى الشركة بانتهاء عملها ولو كانت هناك مدة محددة للقيام به فى العقد وانتهت من عملها قبل انقضاء المدة <sup>(١)</sup> .

---

(١) الدكتور / محمد حسنى عباس - المرجع السابق - ص ٢٢١ .

٢- انتهاء الشركة بهلاك مالها كله او معطية او بهلاك حصة الشريك :

- تنص المادة ٥٢٧ من القانون المدني على أنه :

١- تنتهى الشركة بهلاك جميع مالها او جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة فى استمرارها .

٢- واذا كان أحد الشركاء قد تعهد بأن يقدم حصته شيئا معيناً بالذات وهلك هذا الشيء قبل تقديمه أصبحت منحلة فى حق جميع الشركاء .

٤- هل الشركة بحكم قضائى لمبرر شرعى :

- تنص المادة ٥٣٠ من القانون المدني على أنه :

- ١- يجوز للمحكمة ان تقضى ببطل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لاي سبب آخر لا يرجع الى الشركاء . ويقتدر القاضى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل .
- ٢- ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

(ب) اسباب الانقضاء الخاص بشركات الأشخاص :

١- وفاة الشريك:-

يترتب على وفاة أحد الشركاء انقضاء الشركة ولا فرق بين الشريك المتضامن والشريك الموصى لان شخصية كل منهما محل اعتبار فى شركات

الأشخاص . ومع ذلك يجوز في عقد الشركة أن يتفق الشركاء على استبعاد  
انقضاء الشركة بسبب انقضاء الشركة بسبب وفاة أحدهم .

### - فنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني على أنه :

١- تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإعساره أو  
بإفلاسه .

٢- ومع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة  
مع ورثته ولو كانوا قسرا .

٣- .....

\* ولقد قضى بأنه من المقرر تطبيقا لنص المادة ٥٢٨ من القانون  
المدني انه اذا خلا عقد تأسيس الشركة من شرط يقضى باستمرارها على  
الرغم من وفاة أحد الشركاء وجب اعتبارها منحلة قانونا بمجرد وقوع الوفاة  
فاذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق الصريح واستمر الشركاء في أعمال الشركة فعلا  
مع الورثة وجب اعتبار الشركة في دور التصفية مما مؤداه ان الشركة تكون  
منحلة بقوة القانون .

﴿ الطعن رقم ٦١ السنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢ ﴾

## ٢- الحجز على الشريك:

يترتب على الحجز على الشريك أن يصبح ناقص الأهلية مما يستتبعه عدم مباشرة حقوقه بنفسه كشريك ويترتب على ذلك انقضاء الشركة ولا يهتم هنا أن يكون الحجز قانونيا بناء على عقوبة جنائية أو قضائية لجنون أو عته أو سفه .

## ٣- اعمار الشريك أو افلاسه :-

يترتب على اعمار الشريك أو افلاسه زوال الثقة به و اعمار الشريك يظهر على الشركاء الموصين من غير التجار والافلاس يظهر على الشركاء المتضامنين ويتبع ذلك انقضاء الشركة لو حلها الا أنه لا يترتب على افلاس الشركة نفسها انقضاؤها لأن افلاسها لا يحول دون استمرار اعمالها بواسطة السنديك .

## - ونقص المادة ٢/٥٢٨ من القانون المدني على أنه :

يجوز ايضا الاتفاق على أنه اذا مات احد الشركاء أو حجر عليه أو اعرس أو افلس أو انسحب وفقا لحكام المادة التالية تستمر الشركة غيما بين الباقين من الشركاء وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو روثته الانصيبه في اموال الشركة ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي ادى الى خروجه من الشركة ويدفع له نقدا . ولا يكون له نصيب فيما يستجد

بعد ذلك من حقوق الا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

#### ٤- انسحاب أحد الشركاء :

تنص المادة ٥٢٩ من القانون المدني على أنه :

- ١- تنتهى الشركة بانسحاب احد الشركاء اذا كانت مدتها غير معينة على أن يعلن الشريك ارادته فى الانسحاب الى سائر الشركاء قبل حصوله والا يكون انسحابه عن غش او فى وقت غير لائق .
- ٢- وتنتهى ايضا بإجماع الشركاء على حلها .

#### حق الشريك فى الانسحاب من الشركة :-

يكون للشريك حق الانسحاب من الشركة اذا :

- اذا كانت الشركة غير محددة المدة .
  - اذا كان انسحاب الشريك بحسن نية .
  - اذا لم ينسحب الشريك فى وقت غير مناسب .
- هذا ويجوز الاتفاق فى عقد الشركة على أنه اذا انسحب احد الشركاء تستمر الشركة بين الشركاء الباقين .

## **فصل احد الشركاء ومخروج شريك من الشركة :**

### **تنص المادة ٥٣١ من القانون المدنى على أنه :**

١- يجوز لكل شريك ان يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء يكون وجوده فى الشركة قد أثار اعتراضا على مد أجلها او تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة . على أن تظل الشركة قائمة فيما بين الباقين .

٢- ويجوز ايضا لاي شريك اذا كانت الشركة معينة المدة ان يطلب من القضاء اخراجه من الشركة متى استند فى ذلك الى اسباب معقولة ، وفى هذه الحالة تحل الشركة مالم يتفق باقى الشركاء على استمرارها

### **اشهار انقضاء الشركات التجارية :**

تنص المادة ٥٨ من القانون التجارى على أنه اذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب تثبيت ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة فى هذا الاقرار وفى كل اتفاق يضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها معينة فى المشاركة المؤسسة لها وفى كل تبديل فى الشركاء المتضامنين او خروج احدهم منها وفى جميع الشروط او الاتفاقات الجديدة التى يكون للغير فيها شأن وفى كل تغيير فى كل عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات فى امر من هذه الامور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها .



## نموذج صيغة

دعوى حل شركة بحكم قضائي لمبرر شرعي

من شريك لحل الشركة وتصفيتها (٥٣.٠٠ مدني)

<u>الموضوع</u> دعوى حل شركة بحكم قضائي لمبرر شرعي من شريك لحل الشركة وتصفيتها .	الموافق / / بناء على طلب السيد / ..... بصفته شريكا في شركة ..... والمقيم / ..... أنا ..... محضر محكمة ..... انتقلت في تاريخه الى حيث لقامة .
--	--

١- السيد / ..... بصفته شريكا في الشركة  
مخاطبا مع :

٢- السيد / ..... بصفته شريكا في الشركة  
مخاطبا مع :

وكيل الطالب

.....

### واعلنتهما بالآتي

بموجب عقد مؤرخ ..... تم تكوين شركة  
..... بين الطالب والمعلن اليهما لمباشرة  
نشاط ..... برأس مال ..... المدة من  
..... الى ..... وعنوانها.....  
وحيث ان المعلن اليه الأول قد تعهد بـ .....

## وحيث أن المادة ٥٣٠ من القانون المدني تقضى بأنه :

- ١- يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد أو لأى سبب آخر لا يرجع الى الشركاء .  
وقدر القاضى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل .
- ٢- ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك . وحيث أن عدم التنفيذ لتعهداته قد عرقل نشاط الشركة مما اضطر الطالب الى اللجوء للقضاء لطلب حل الشركة وتصفية اموالها وتوزيعها على الشركاء كل حسب نصيبه .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة لسماعهما بحل الشركة الموضحة بصدر صحيفة الدعوى مع ما يترتب على ذلك من آثار وتعيين مصف لها لاستلامها وتصفية حقوقها والتزاماتها وتوزيع الصافي على الشركاء كل حسب حصته مع الزام المعلن اليه الأول للمصروفات ومقابل ألعاب المحاماة .  
ولأجل العلم .....

## تعليق :

- ١- يقدر للقاضي دائما وفي جميع الاحوال ماينطوى عليه سبب طلب حل الشركة لعدم وفاء شريك بتعهداته أو لأى سبب آخر .
- ٢- قضى بأن حل الشركة قضاء لاخلال الشريك بالتزاماته يجوز للقضاء للشريك الاخر بالتعويض قبل التصفية لأن حل الشركة قضاء لسبب يرجع الى خطأ الشريك كاخلاله بالتزاماته يجوز للشريك الآخر ان يطالب بالتعويض وفقا للمادة ١٥٧ من القانون المدنى والمحكمة ان تقضى له بما يستحقه من تعويض المقضى به فى أمواله الخاصة وليس فى اموال الشركة ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون .

﴿ الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٣٥ قى جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٩٣٩ ﴾

## نموذج صيغة

### دعوى فصل أحد الشركاء عن الشركة

الموضوع	انه فى يوم
دعوى فصل ..... شريك.....	بناء على طلب السيد / ..... بصفته شريكا فى شركة ..... والمقيم / ..... ومحلّه المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى
..... من شركة .....	أنا ..... محضر محكمة ..... انتقلت فى تاريخه الى حيث لقامة :
وكيل الطالب .....	١- السيد / ..... المقيم ..... مخاطبا مع :
المحامى	٢- السيد / ..... المقيم ..... مخاطبا مع :

### واعلنتهما بالآتى

بتاريخ ..... تأسست شركة ..... بين  
الطالب والمعلن اليها برأس مال قدرة .....  
لمباشرة نشاط ..... ومقر الشركة .....  
ومدتها ..... وعنوانها .....  
وتم شهر الشركة طبقا للقانون وفى الميعاد المقرر .

وحيث أن المعلن إليه الأول قد قام بالأعمال التالية التي من شأنها  
الاضرار بمصالح الشركة حيث قام بـ .....

وعلا بحكم المادة ٥٣١ من القانون المدني التي تقضى بأنه يجوز لكل  
شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء يكون وجوده فى  
الشركة قد أثار اعتراضا على مد أجلها أو تكون فاته مما يمكن اعتباره سببا  
مسوغا لحل الشركة على أن تظل الشركة قائمة بين الباقين .

### **بنسأء عليه**

انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى تاريخه اعلاه الى حيث قامت  
المعلن اليهما واعلنت كلا منهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور  
امام محكمة ..... الابتدائية الدائرة ..... التجارية الكائن مقرها  
..... والتي ستعقد ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباح يوم .....  
الموافق / / لى يسمع المعلن إليه الأول فى مواجهة المعلن إليه الثانى ما  
يلى :

١- فصله من شركة ..... مع بقائها قائمة ومستمرة مع الشريك

الآخر بنفس شروط العقد .

٢- تصفية حصته فى الشركة .

٣- لزامة المصروفات ومقابل الأتعاب .

ولأجل العلم .

\* إذا تخلّفت شركة التضامن فى شخص ممثّلها عن إجراء شهر انقضاءها قبل انتهاء مدّتها المعيّنة فى عقد تأسيسها لتتّضح حدا لمسؤوليّتها قبل الخير فإن ذلك يعدّ منها تقصيرا لا يفيدُها فى التخلّص من التزمّلتها نحوه طالما توقيع مديرها على العقد بعنوتها .

﴿ طعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٣ فى جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦ ﴾

\* شركة الأشخاص تتقضى بموت أحد الشركاء الا اذا حصل الاتفاق بين الشركاء أنفسهم على استمرار الشركة مع ورثة من يتوفى منهم ولو كانوا قسرا .

\* تتقضى شركة الأشخاص - طبقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى الملقى والمادة ٥٢٨ من القانون المدنى القديم - بموت أحد الشركاء ولا يحلّ وراثته محلّ فيها الا اذا حصل الاتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه اذا مات أحدهم تستمر الشركة مع وراثته لأن الشركة التى من هذا النوع تقوم دائما على الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين اتما تعاقدوا بالنظر الى صفات الشريك الشخصية لا الى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدى حتما الى زوال هذه الثقة . والاتفاق الذى يؤدى الى استمرار الشركة مع ورثة الشريك اما الاتفاق الذى يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة الشريك اما الاتفاق الذى يحصل بين ورثة الشريك للمتوفى وبين الشركاء الأحياء على استمرار الشركة

سواء كان هذا الاتفاق صريحا او ضمنيا فلا يمنع من انقضاء الشركة اذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقى شركائه على استمرارها مع وراثته .

﴿ الطعن رقم ٥٩ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣ من ١٨ ص ٤٧٢ ﴾

• لنن كان الاصل فى شركات الاشخاص انها تنتضى ب وفاة أحد للشركاء الا انه وفقا لنص الفقرة النصائية من المادة ٥٢٨ من القانون المدنى يجوز الاتفاق على أنه اذا مات احد للشركاء تستمر الشركة مع وراثته ولو كانوا قسرا فاذا كان قد نص فى عقد الشركة على أنه فى حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المتوفى أن يطلبوا التصفية أو ان يستمر فى الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات فان مفاد ذلك ان الشركاء اتفقوا فى عقد الشركة على استمرارها مع وراثته الشريك المتوفى الا اذا طلب هؤلاء تصفيتها فان لم يفعلوا فانها تعتبر مستمرة معهم .

﴿ الطعن رقم ٢٧ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٩ من ١٨ ص ١٥٦ ﴾

• بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله هو من قبيل حل الشركة قبل ميعاد انتهائها .

• بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله ولعدم النشر عنه هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد انتهائها وتتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى عقد الحالة نصوص العقد استنادا الى المادة ٥٤ من قانون التجارة التى تنص

على أنه " إذا حكم بالإعلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم بإعلانها " .

﴿ الطعن رقم ٣ لسنة ١٩٩٠ ق/١/١٩٥١ مج ٢٥ عام بند ٢٨ ص ٦٩١ ﴾

## ثانياً : تصفية الشركات :

### التكليف القانوني لشركة أثناء التصفية :

- تنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني على أنه " تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين . أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية " .

### - بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية

\* عند حل الشركة تبقى شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية .

﴿ الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٢٠٠٣ ق/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٥٢ ﴾

\* من المقرر وفقاً لنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها ومدير الشركة يعتبر وفقاً لنص المادة ٥٣٤ من القانون المدني في حكم المصفي حتى يتم تعيين مصف للشركة .



﴿الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٣٠٢﴾

- فترة التصفية تعتبر فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة .

• من المقرر في قضاء هذه المحكمة في أحوال التصفية لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولمن من تاريخ انتهائها . ولهذا فان فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة . وتعد عمليات التصفية استمرار لهذا النشاط . وثبوت الشخصية المعنوية للشركة في فترة التصفية جاء على سبيل الاستثناء لذلك ، وجب أن تقدر ضرورة هذا الاستثناء بقدرها ، ولما كان مفاد الشخصية المعنوية مقصودا به تسهيل عملية التصفية وحفظ حقوق الغير فان شخصية الشركة لا تبقى الا لأغراض التصفية ، مما يمتنع معه القول بإمكان تغير الشكل القانوني او حلول شريك محل آخر في شريك الفترة . ولا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أيده وأحال الى أسبابه أنه . أن كان الممول ( مورث المطعون ضدهم ) قد توفي في ١٢/١٢/١٩٤٥ الا أن فترة التصفية استمرت حتى نهاية السنة المالية ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى ربط الضريبة على أرباح المنشأة في سنة مالية كاملة ابتداء من ١/٥/١٩٥٤ حتى ٣٠/٤/١٩٥٥ رغم وفاة الشريك المتضامن في ١٢/١٢/١٩٥٤ يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا يغير ومن هذا النظر ما تشير به الطاعنه من أن

الشريك المتضامن يعتبر في حكم الممول الفرد في مقام ربط الضريبة ، لان الثابت في مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن اجراءات التصفية بدأت في يوم وفاة الشريك المتضامن وبسبب الوفاة ، كما لا يغير منه وجود شرط في عقد الشركة يقضى بأنه في حالة وفاة الشريك المسنول تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة ، اذا لا مجال لأعمال هذا الشرط بعد أن اتجه الشركاء الى انتهاء الشركة وشرعوا في تصفيتها .

﴿ الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ س ٢٩ ص ١٨٠٢ ﴾

- ولما كان النص على بقاء الشخصية الاعتبارية للشركة غاية تسهيل أعمال التصفية وحماية حقوق الدائنين كان بقاء شخصية الشركة محدودة بأغراض التصفية

**لذا يقترب على بقاء الشخصية للشركة أثناء التصفية<sup>(٧)</sup> :**

- بقاء موطن الشركة قائما فتعلن اليها الاوراق القضائية في موطنها وليس موطن المصفي .
- ينوب المصفي عن الشركة فا القيام بالأعمال القانونية فيبرم العقود باسمها .
- تظل اموال الشركة ضمنا لدائتي الشركة .

---

<sup>(٧)</sup> الدكتور / محمد حسنى عباس - المرجع السابق - ص ٢٣١ .

- يجوز اشهار افلاس الشركة اثناء مراحل التصفية .
- اذا باع المصفي عقارا من أموال الشركة وكان احد الشركاء قاصرا فلا حاجة لاذن المحكمة الحسبية بالبيع لان البائع هو الشركة وليس للقاصر .
- \* **طلب تصفية الشركة يتضمن بطريق اللزوم طلب حلها :**

\* طلب الحكم بتصفية الشركة يتضمن بالضرورة وبطريق اللزوم العقلي طلب الحكم بحل الشركة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائي في قضائه بحل الشركة وتصفيتها فان لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم.

﴿ الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٩/٣/٥ من ٣٠ ص ٧١٣ ﴾

### **كيفية تعيين المصفي :**

- قد ينص عقد الشركة على كيفية تعيين المصفي فيتبع النص .
- واذا سكت عقد الشركة ولم ينص على كيفية تعيين المصفي تتبع قواعد نص المادة ٥٣٤ من القانون المدني لاذ تنص على أن :
- ١- يقوم بالتصفية عند الاقتضاء لما جميع الشركاء ولما مصف واحد او اكثر تعينهم اغلبية الشركاء .
- ٢- واذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصفي تولى للقاضي تعيينه بناء على طلب احدهم .
- ٣- وفي الحالات التي يكون فيها الشركة باطلة تعين المحكمة المصفي وتحدد طريقة للتصفية بناء على طلب كل ذي شأن .

٤- وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المديرون بالنسبة الى الغير فى حكم المصفين .

### **عزل المصفي:**

يخضع عزل المصفي للقواعد العامة فيجوز عزله بواسطة السلطة التي تملك تعيينه . ويجوز عزله بالالتجاء الى القضاء متى وجد مبرر شرعى .  
\* وجوب اجراء التصفية وفق احكام القانون اذا لم يتفق فى العقد على طريقة للتصفية .

\* تنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني على أن تصفية اموال الشركة وقسمتها تتم بالطريقة المبينة فى العقد على أن تتبع الاحكام الواردة فى المادة ٥٣٣ مما بعدها عند خلو العقد من حكم خاص . فاذا كان عقد الشركة قد خول المصفي الذى تعينه الجمعية العمومية جميع السلطات لتصفية الاموال المنقولة او القارية المملوكة للشركة اما بطريق البيوع الودية او المزاد - ولم يرد به نص خاص يوجب تصفية المحل التجارى عن طريق بيعه مجزاء وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ما يتفق وهذا للنظر فانه لا يكون قد خالف مدلول الثابت بعقد الشركة .

﴿ الطعن رقم ٣٨٧ سنة ٢٦ قى جلسة ١٩٦٢/٦/٧ من ١٢ ص ٧٦٤ ﴾

\* النص فى المادة ٥٣٢ من القانون المدني على انه تتم تصفية اموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة فى العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع

الاحكام التى فصلتها المولد ٥٣٣ وما بعدها . والنص فى المادة ٥٣٣ على ان تنتهى عند حل الشركة بواسطة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهى هذه للتصفية - يدل على أنه اذا تحقق سبب من اسباب انقضاء انقضاء الشركة فتأخذ الشركة فى دور للتصفية ولا يحول ذلك دون استمرارها حتى تمام للتصفية إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائما بالرغم من حلها طوال الوقت الذى تجرى فيه اعمال للتصفية وذلك بالقدر اللازم لها ، ولذا تضمن عقد تأسيس الشركة الطريقة التى تصفى بها اموالها فإنه يجب اتباعها وفى حثلة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التى تتم بها للتصفية فقد تولى القانون وضع الأحكام التى تجرى التصفية على مقتضاها ومن هذه الاحكام انتهاء سلطة المديرين بمجرد انقضاء الشركة وتولى المصطفى أعمال التصفية .

﴿ الطعن رقم ١٧١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦ ﴾

• اتفاق الشركاء على طريقة التصفية ملزم يخالف النظام العام .

• اذا اتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجرى بها للتصفية فان هذا الاتفاق يكون ملزم لهم متى كان لا يخالف قاعدة مكن قواعد النظام العام .

﴿ الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٠ من ١٦ ص ٧٥٢ ﴾

### **سلطة المصطفى :**

- قد ينص عقد الشركة على اختصاصات المصطفى فيتعقد العقد .
- اذا عين المصطفى بحكم قضائي تحدد المحكمة اختصاصاته .
- اذا لم تحدد اختصاصات المصطفى بمقتضى العقد او فى قرار تعيينه يكون للمصطفى ان يقوم بجميع الاعمال التى تقتضيها تصفية حقوق الشركة وديونها وجردهما .

### **اهم اختصاصات المصطفى (٣) :**

- استيفاء حقوق الشركة قبل الغير وقبل الشركاء انفسهم متى كان الشريك مدينا للشركة بجزء من حصته فى رأس المال .
- بيع منقولات الشركة وتشمل المنقولات المحل التجارى .
- بيع عقارات الشركة طبقا للمادة ٥٣٥ مدنى .
- اجراء الصلح والتحكيم نيابة عن الشركة .
- تمثيل الشركة أمام القضاء سواء مدعية او مدعى عليها .
- الوفاء بديون الشركة متى حل اجلها .

### **ثالثا : اعلان الشركات :**

تنص المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه " فيما عدا ما نص عليه فى قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الاتى :

---

<sup>(٣)</sup> الدكتور - محمد حسنى عيسى - لمرجع السابق - ص ٢٣٥ .

١- .....

٢- .....

٣- ما يتعلق بالشركات التجارية يسلم مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامين او لرئيس مجلس الادارة او للمديرين او لمن يقوم مقامهم فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصة او في موطنه  
٤- .....

٥- ما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فروع او وكيل في جمهورية مصر العربية يسلم الى هذا الفرع او الوكيل .

**\* بطلان اعلان الشركة اذا سلمت صوته لغير من حدد في القانون :**

\* توجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات (تقابل المادة ٣/١٣ من القانون القائم ) فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الاعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامين او لرئيس الادارة او للمدير . فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصة او في موطنه فاذا كان الثابت من محضر الاعلان تقرير الطعن انه وجه الى المطعون وهي من الشركات التجارية مخاطبة مع رئيس المعمل هذا الاعلان يكون باطلا وفقا لنص المادتان ٢٤،١٤ من قانون المرافعات .

﴿ الطعن رقم ٣٨٥ س ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١١ س ١١ ص ١٢٣ ﴾

• تسليم صورة الاعلان الى من يقوم رئيس مجلس الادارة او المدير فى مركز ادارة الشركة وجوب توجيه كتاب مسجل لشخص المطلوب اعلانه للمادتين ١١ و ١٣ مرافعات قبل تعديلها بالقانونين ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ و ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

﴿ الطعن رقم ٨٩٥ سنة ٤٤٤ قى جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢ من ٢٩ ص ١٥٢٠ ﴾

• الخطأ فى اسماء الاشخاص الطبيعيين الممثلين للشركة لا يبطل الاعلان

﴿ الطعن رقم ١٤٥ سنة ٣٦ قى جلسة ١٩٧٠/١٢/١٠ من ٢١ ص ٢١٦ ﴾

**توجيه الاعلان للشركة باسمها السابق قبل تعديله لا يؤدي الى البطلان .**

• اذا كان ما وقع فى اعلان صحيفة الاستئناف من خطأ فى اسم الشركة الطاعنة يتمثل فى توجيه الاعلان اليها باسمها السابق قبل تعديله ، ليس من شأنه - مع ما حوته الورقة المعلنة من بيانات - للتجهيل بالطاعنه واتصالها بالخصومة ، ولايؤدى بالتالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الى بطلان هذه الورقة ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى برفض الدعى ببطلان تلك الصحيفة يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة فى القانون .

﴿ الطعن رقم ٤٦٩ سنة ٣٧ قى جلسة ١٩٧٣/٣/٣ من ٢٤ ص ٣٧٢ ﴾



### ذكر اسم الشركة المميز لها في صحيفة الطعن كافة لصحتها .

\* للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . فإذا كان الاستئناف موجهاً منها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسمها المميز من غيرها في صحيفة الاستئناف ( أو صحيفة الطعن بالنقض ) والحكم يكون كافياً لصحتها في هذا الخصوص وبالتالي في يعتد بالخطأ الواقع في صفة هذا المثل .

﴿ الطعن رقم ٣٧١ سنة ٤٢٢ في جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩ من ٢٧ ص ١٦٩٨ ﴾

﴿ الطعن رقم ١٩١٩ سنة ٤٩٩ في جلسة ١٩٨٧٠/١٢/٢٢ ﴾

### جواز اعلان الشركة بجمعة الادارة لغلق مركزها .

\* المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ( تقابل م ٣/١٣ من القانون الحالي ) الذي تم اعلان الشركة المطعون ضدها في ظل احكامه كانت تقتضى بأن تسلم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء إما لشخصه أو في موطنه كما كانت المادة ١٢ من القانون المذكور ( تقابل م ١٣ فقرة أخيره من القانون الحالي ) تقتضى بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه ولم يجد احدا ممن ورد ذكرهم في هذه المادة ممن يصح تسليم الصورة اليهم وجب ان

يسلمها حسب الاحوال لمأمور القسم أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص فى ديارته ، وإذا كان الثابت أن اعلان الطعن قد وجه الى مركز الشركة المراد اعلائها فوجده المحضر مقلدا فسلم الصورة لجهة الادارة فى يوم الخميس ١٩٦٥/٨/٥ وأشر على أصل الاعلان بأنه أخطرها بذلك بالبريد المسجل يوم السبت ١٩٦٥/٨/٧ فان الطاعن يكون قد اتبع الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٤ من قانون المرافعات ، أما ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق من تسليم صورة الاعلان للنيابة فانه لا يكون الا عند الامتناع عن تسليم صورة الاعلان أو الامتناع عن التوقيع على أصله بالاستلام .

﴿ الطعن رقم ٣٤٤ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ من ٢٠ ص ١٠٢٦ ﴾

**اعتبار المكان الذى تحاويل فيه الشركة الاجنبية نشاطها فى مصر  
موطنها لها ولو كان موطنها الأصلي بالخارج .**

\* النص فى المادة ٤١ من القانون المدنى على أن المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطنها بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص فى المادة ٢/٥٣ من ذلك القانون على أن الشركات التى يكون مركز ادارتها بالنسبة الى القانون الداخلى ( أى موطنها ) هو المكان الذى توجد فيه الادارة المحلية ، والنص فى المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الاجنبية التى لها فرع أو وكيل فى

جمهورية مصر العربية تسلم لها الاعلانات الخاصة بها الى هذا الفرع لو  
الوكيل ، فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على أنه اذا كان الموطن الاصلى  
للشخص ، طبيعيا او اعتباريا - موجودا فى الخارج ولكنه يبشر نشاطا تجاريا  
لو حرفة فى مصر اعتبر المكان يزول فيه هذا للنشاط موطن له فى مصر فى  
كل ما يتعلق بهذا النشاط .

﴿ الطعن رقم ٥٩١ سنة ٣٩ فى جلسة ١٩٨١/٢/٤ ﴾

**اذا كان الاعلان موجها الي الشركة الأجنبية من وكيلها فى مصر تعيين  
اعلانها فى موطنها الاصلى .**

\* النص فى المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق  
بالشركات الأجنبية التى لها فرع لو وكيل فى جمهورية مصر العربية تسلم  
صور الاعلانات الى هذا الفرع او الوكيل يدل على أن مقر وكيل الشركة  
الأجنبية التى يبشر نشاطا فى مصر يعتبر موطن لها هذه الشركة تسلم اليها  
اعلانات فيه ، الا أن ذلك مشروطا بأن يكون الاعلان موجها من غير الوكيل  
، اما اذا كان الاعلان موجها من الوكيل الى الشركة الأجنبية الموكلة فانه  
يتعين اعلاتها فى موطنها الاصلى احتراما لقاعدة المواجهة بين الخصوم التى  
تعد من أهم تطبيقات مبدأ احترام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة اعلان  
الخصم بما يتخذ ضده من أعمال اجرائية وفقا للشكل الذى يقرره القانون تمكينا  
له من الدفاع عن مصالحه .

﴿ الطعن رقم ١٥٨ سنة ٤٨ فى جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ ﴾

**جواز اعلان الشركات الأجنبية لدى فروعها او وكيلها فى مصر لا يصرم**

**صاحب الشأن من اعلانها فى مركزها الرئيسى بالخارج .**

\* للنص فى المادة ٦/١٤ من قانون المرافعات السابق ( تقابل م ٥/١٣ من القانون الحالى ) " فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التى لها فرع او وكيل فى مصر تسلم صورة الاعلان الى هذا الوكيل او الفرع " . لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه فى اجراء الاعلان فى مركز الشركة الرئيسى باجرائه ، ومن ثم فان الحكم للمطعون فيه اذ انتهى الى صحة اعلان الاستئناف الموجه الى مقر الشركة فى الخارج لا يكون قد خالف القانون لو الخطأ فى تطبيقه .

﴿ الطعن رقم ١٤٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢١٦ ﴾

**اضافة ميعاد مسافة ستون يوما الى ميعاد الطعن المرفوع من الشركة**

**الأجنبية التى تزاوّل نشاطا تجاريا فى مصر او التى ليس لها فرع او وكيل بها :**

\* للطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف الى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع بقلم كاتبها صحيفة الطعن ، وطبقا لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات فان ميعاد المسافة ستون يوما لمن يكون موطنه بالخارج ، واذا كان اللين من الاوراق ان الطاعنه شركة تأمين فرنسية موطنها الاصلى مدينة \*

باريس " فرنسا ولم يثبت انها تراول نشاطا تجاريا فى مصر لو أن لها فرعا او وكلا فيها ميعاد المسافة الواجب اضافته الى ميعاد الطعن بالنقض الحالى هو ستون يوما ، وان كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ و كانت للطاعنه قد اودعت صحيفة فى ١٩٧٤/٦/٢٤ فانه باضافة المسافة سالف البيان يكون للطعن قد لقيم فى الميعاد للقانونى .

#### ﴿ الطعن رقم ٧١٣ سنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ ﴾

• الشركة - استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية ممثلها - ذكر اسمها المميز لها فى صحيفة الطعن - دون اسم ممثلها القانونى - كاف لقبول الطعن .

#### ﴿ الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٦ ﴾

• اعلان الشركة التجارية - تسليمه فى مركز لادارة لشركة ل احد الشركاء المتضامنين او لرئيس مجلس الادارة او للمدير او من يقوم مقامهم - م ، ١٣ مرافعات - صحيح لامحل لتوجيه خطاب مسجل اصالا للمادة ١١ / ٢٤ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ .

#### ﴿ طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ ﴾

## نموذج صيغة

### انذار بإنهاء عقد شركة (تضامن - توصية)

الموضوع	انه فى يوم .....
انذار بإنهاء عقد	بناء على طلب السيد / ..... المقيم / .....
شركة بناء على	أنا ..... محضر محكمة ..... انتقلت الى
طلب وتحت	حيث اقامة كل من :
مسئوليته .	١- السيد / ..... للمقيم / .....
	مخاطبا مع :
	٢- السيد / ..... المقيم / .....
	مخاطبا مع :
وكيل الطالب	الموضوع
.....	بتاريخ / / اتفق المنذر مع المنذر اليه الأول والثانى
المحامى	على تكوين شركة (تضامن - توصية ) فيما بينهم باسم
	( ..... ) مقرها ..... وطبقا للبند .....
	من العقد والذى ينص على ان مدة الشركة .....
	سنوات تبدأ من ..... قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة
	مالم يخطر أحد الشركاء باقى الشركاء بخطاب موصى
	عليه برغبته فى الانفصال قبل نهاية مدة الشركة لولاية
	مدة محددة بثلاثة اشهر على الأقل .

ولما كان المنذر يرغب فى انتهاء العقد وعدم مده أو تجديده فبئنه يننر  
الشركاء بذلك وفى المواعيد المحددة والمتفق عليها .

### **بنسائه عليه**

انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى التاريخ اعلاه الى حيث قامه  
المنذر اليهما وانذرتهما برغبة المنذر فى عدم مده للعقد موضوع الانذار  
والرغبة فى عدم تجديده .  
لأجل العلم /

## نموذج صيغة

### دعوى بطلب تعيين مصرفى على شركة (تضامن او توصية)

الموضوع	لله فى يوم
دعوى بطلب تعيين	بناء على طلب السيد / ..... المقيم / .....
مصرفى على شركة	ومحله المختار مكتب الاستاذ / ..... المحامى .
.....	انا ..... محضر محكمة .....
	انتقلت فى تاريخه اعلاه الى حيث اقامته :
	١- السيد / ..... المقيم / .....
وكيل الطالب	مخاطبا مع :
.....	٢- السيد / ..... المقيم / .....
المحامى	مخاطبا مع :

### واعلمتكم بالآتى

بموجب عقد شركة (تضامن - توصية) مؤرخ / /  
وسجل ملخصة برقم ..... لسنة ..... شركة  
محكمة .....

كون الطالب مع المعن اليهما والثانى شركة .....

ومقرها ..... لتجارة ..... برأس مال .....

لمدة ..... تبدأ فى ..... وتنتهى فى .....



قابلية للتجديد لمدد أخرى مماثلة مالم يخطر أحد الشركاء باقى الشركاء برغبته فى الانفصال قبل نهاية مدة الشركة او لية مدة محددة بثلاثة أشهر على الأقل .

وذلك بخطاب موسى عليه .

وحيث ان البند ..... من العقد ينص على عقد الشركة يقوم للشركاء بتصفيتها بالطريقة التى يتفقون عليها . وفى حالة عدم الاتفاق تكون تصفيتها بمعرفة مصفى تعينها لمحلى المحكمة المختصة .

ولما كان المعلن اليه التالى قد قام بموجب خطاب موسى عليه ثم بانذار رسمى مؤرخ بالاعلان عن رغبته فى عدم تجديد عقد الشركة بعد نهاية مدتها التى تنتهى فى / / .

ولما كان الشركاء قد اختلفوا فى قواعد تصفية الشركة فان الطالب يحق له طلب تعيين مصفى للشركة تكون مهمته تصفيتها وفقا لاحكام عقد الشركة ولما كان الاختصاص القضائى وفقا للبند ..... من عقد الشركة فى خصوصية تعيين المصفى للمحكمة المختصة وهى محكمة ..... الابتدائية . فان الطالب يلجأ بدعواه هذه الى تلك المحكمة .

### بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى تاريخ اعلاه واعلنت المعلن اليه الاول والثانى بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها للحضور امام محكمة ..... الابتدائية الكائن مقرها ..... الدائرة ..... تجارى

..... الساعة الثامنة من صباح يوم ..... ليسمعا الحكم بتعيين  
المصنفى صاحب الدور من جدول محكمة ..... الابتدائية للقيام بتصفية  
الشركة وفقا لاحكام العقد .  
مع التزام المعلن اليهما الاول والثانى المصروفات و مقابل اتعاب المحاماه  
بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل و بلاكفالة .  
ولاجل العلم ..... .

## نموذج صيغة

### حكم بجل شركة وتعيين مصفى لها المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والداولة قاتونا :  
من حيث ان المدعى اقام هذه الدعوى بموجب صحيفة اودعت قلم كتاب  
المحكمة فى / / واعلنت للمدعى عليهم قاتونا وطلب فى ختامها :  
اصليا : بتعيين المدعى مصفى للشركة الموضحة بالصحيفة ليقوم بتصفيتها  
وفقا لأحكام عقد الشركة :

احتياطيا : تعيين المصفى صاحب الدور من جدول المحكمة للقيام بذات  
المهمة المشار اليها مع الزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفاة .

وقدم اثباتا لدعواه حافظلة مستندات ملوية على :

..... -

..... -

وحيث ان المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم لجلسه / / ثم قررت  
مد أجل الحكم لجلسة / / لاتمام المداولة لجلسة اليوم لاتمام المداولة  
والاطلاع .

وحيث أنه من المقرر عملاً بالمادة ١٥٣٠ م١ مدنى التى نص على أنه يجوز للمحكمة ان تقضى بحل للشركة بناء على طلب احد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لأى سبب آخر لا يرجع الى الشركاء ويعتبر القاضى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل - ومفاد ذلك أنه يحق لأى شريك لم يكن هو المخطئ أن يلجأ الى للقضاء لحل الشركة بسبب يرجع الى خطأ - شريك آخر ويكون هذا بمثابة وانقضاء للشركة ولاحصر للأسباب التى يرجع الى خطأ أحد الشركاء ومنها الا ينفى أحد الشركاء بما تعهد به نحو الشركة أو يكون غير كفاء لذلك أو الا يسلم للشركة حصته من رأس المال ووجود السبب وتقدير خطورته وهل يبرز حل الشركة أمر متروك - بتقديره الى القاضى (راجع الوسيط للسهمورى ج٥ ص ٣٧٥ والقانون التجارى للدكتور - ثروت عبدالرحيم - طبعة نادى القضاء ص ٢٨٨ ) .

وحل الشركة قضائيا هو فسخ لها وشأن الشركة فى تلك شأن كل عقد ينشأ التزامات متقابلة أو ينفذ ما عليه من التزامات كان القاضى يفسخ العقد غير انه لما كان عقد الشركة عقد زمنيا كعقد الايجار فإن الفسخ لا يكون له أثر رجعى (الوسيط ج٥ ص ٣٧٨ ) .

وقد جرى قضاء النقض على أنه اذا حكم القاضى بفسخ عقد الشركة فان هذا الفسخ خلافا - للقواعد العامة فى الفسخ لا يكون له اثر رجعى انما تحل الشركة بالنسبة للمستقبل اما قيامها أو اعمالها فى الماضى لا تتأثر بالحل وبالتالي فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة فى ١٦٠ مدنى والتى توجب اعادة المتعاقدين الى الحالة التى كان عليها قبل العقد فى حالة فسخة مما يقضى

ان يرد كل منهما متسلمه من الآخر تنفيذاً للعقد ولما يستتبع فسخ عقد الشركة وحلها تصفية اموالها وقسمتها بالطريقة المبينة بالعقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع في ذلك الاحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدنى وما بعدها .

وحيث أنه لما كان ما تقدم وكان الثابت ان المدعى عليهما الأول والثانى اعلان المدعى برغبتهما في عدم تجديد الشركة وكان البند الخامس من عقد الشركة قد نص على ذلك الامر الذى ترى معه المحكمة حل الشركة وتعيين المصطفى صاحب الدور لتصفيتها على النحو الذى سيرد بمنطوق هذا الحكم .  
وحيث انه عن المصروفات فان المحكمة ترجى الفصل فيها لحين انتهاء التصفية عملاً بمفهوم المخالفة للمادة ١٨٤ مراعات .

وحيث أنه عن طلب شمول للحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة فان المحكمة تأمر به بشرط تقديم كفالة عملاً بالمادة ٢٨٩ مراعات .

## فلهذه الأسباب

### حكمة المحكمة وفق مادة تجارية :

بحل شركة ( ) والمبينة بعريضة للدعوى والعقد المؤرخ / / ١٩  
والعقد المعدل له وتعين المصفي صاحب الدور لتصفيتها وتحصيل حقوقها  
ولأداء التزاماتها وتوزيع صافي ارباحها وخسائرها بين اطرافها كل بقدر  
حصته بعد استئزال الديون المتنازع عليها وعددت جلسه / / ليقدم المصفي  
تقريره وعى المدعى ايداع امائة قدرها مائة جنية بخزنة المحكمة على ذمة  
مصرفات واتعاب المصفي يرجع بها على نتيجة التصفية وابتقت الفصل فى  
المصرفات وامرت بالانفاذ المعجل شرط تقديم كفالة .

رئيس المحكمة

امين السر

## **الباب الثالث**

### **شركات الأموال**

#### **الفصل الأول**

##### **شركات المساهمة**

#### **الفصل الثاني**

##### **شركات التوصية بالأسهم**

#### **الفصل الثالث**

##### **الشركات ذات المسؤولية المحدودة**

## الفصل الأول

### الشركة المساهمة

---

مُتَلَمِّتًا :

صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة في ١٩٨١/٩/١٧ ونشر بالجريدة الرسمية في ١٩٨١/١٠/١ تم صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديلات بعض أحكامه في ١٩٩٨/١/١٨ .

وقد حددت المادة الأولى مجال تطبيقه إذ نصت على أن تسرى أحكام هذا القانون على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيسي في جمهورية مصر العربية أو تزاوُل فيها نشاطها الرئيسي .

وعلى كل شركة تؤسس في جمهورية مصر العربية ان تتخذ في مصر مركزا رئيسيا لها .

خطبة الدراسة :نقسم دراستنا هنا في شركة المساهمة الى اربعة مباحث:

المبحث الأول: تأسيس الشركة



**المبحث الثاني: الأوراق المالية التي تصدر عن الشركة .**

**المبحث الثالث: لدراسة الشركة المساهمة .**

**المبحث الرابع: انقضاء الشركة وتصفيتها .**

ثم نتبعه بنموذج صيغة العقد الابتدائي والنظام الاساسي للشركة المساهمة  
التي تنشا طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

## المبحث الأول

### تأسيس شركة المساهمة

**تعريف :** تنص المادة ٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية

بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أن :

" شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون وتقتصر مسؤولية المساهم على اداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما اكتتب فيه من سهم "

ويكون للشركة اسم تجارى يشتق من الغرض من انشائها ولا يجوز

للشركة ان تتخذ من أسماء الشركاء او اسم احدهم عنوانا لها "

**تعريف المؤسس :**

تنص المادة ٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ان يعتبر مؤسسا

للشركة كل من يشترك اشتراكا فعلياً في تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة

عن ذلك ويسرى عليه حكم المادة ٨٩ من هذا القانون ويعتبر مؤسسا على وجه

الخصوص من وقع العقد الإبتدائي لو طلب للترخيص في تأسيسها . ولا يعتبر

مؤسسا من يشترك في التأسيس لحساب للمؤسسين من أصحاب المهن الحرة

وغيرهم ،

## مخالفاته وواجباته :

١- اشارت المادة ٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى ان يمسرى على المؤسسين حكم المادة ٨٩ من هذا القانون والتي تنص على ان لا يجوز ان يكون عضوا في مجلس ادارة اية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جنائية او عقوبة جنحة عن سرقة او نصب او خيانة امانة او تزوير او تغالس او بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا القانون "

٢- تنص المادة ١١ من القانون على أنه يجب على المؤسس ان يبذل في تعاملاته مع الشركة تحت التأسيس او لحسابها عناية الرجل الحريص ويلتزم المؤسسون على سبيل التضامن بآية اضرار قد تصيب الشركة أو الغير نتيجة مخالفة هذا النظام .

واذا تلقى المؤسس اية اموال او معلومات تخص الشركة تحت التأسيس كان عليه ان يرد الى الشركة تلك الاموال واية ارباح يكون قد حصل عليها نتيجة استعماله لتلك الاموال او المعلومات .

## عدد المؤسسين :

تنص المادة ٨ من القانون على أنه لا يجوز ان يقل عدد الشركاء المؤسسين في شركات المساهمة عن ثلاثة ..... وإذا قل عدد الشركاء عن النصاب المذكور اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إن لم تبادر خلال ستة

شهر على الأكثر الى استكمال هذا النصاب ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن إلتزامات الشركة خلال هذه المدة .

**من له حق التأسيس :**

تنص المادة ١ من اللائحة التنفيذية ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بالقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ على أنه يجوز ان يكون مؤسساً في شركة المساهمة أو شركة التوصية بالاسهم كل شخص طبيعي يتوافر فيه الأهلية اللازمة وكذلك كل شخص معنوي يدخل في أغراضه تأسيس مثل تلك الشركات .

### **المراحل التمهيدية لتأسيس شركة مساهمة**

#### **العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركة :**

متى حدد المؤسسون مشروع تكوين الشركة فإنهم يبرمون عقدها التأسيسي أو مايسمى بالعقد الابتدائي .

وتنص المادة ٩ من القانون على أن يكون العقد الابتدائي الذي يبرمه المؤسسون طبقاً للنموذج الذي يصدره الوزير المختص بقرار منه ولا يجوز أن يتضمن العقد أية شروط تعفى المؤسسين أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة أو أية شروط أخرى ينص على سريتها على الشركة بعد انشائها ما لم تخرج في عقد التأسيس أو النظام الأساسي .

- وبذلك نجد أنه لا يوجد أي دور لإدارة المؤسسين في تحرير بيانات العقد .

وتنص المادة ٢ من اللائحة التنفيذية على أن يكون نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة المساهمة على الوجه الذي يصدر به قرار من الوزير.

ولا يجوز للمؤسسين أو الشركاء إغفال إدراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس المال وعدد الأسهم التي ينقسم إليها ومراتبها والقيمة الاسمية للسهم وما عساه يرد من قيود على تداولها وغير ذلك من البيانات الإلزامية التي ينص النموذج على وجوب إدراجها والمؤسسين أو الشركاء أن يطلبوا من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون الاستثناء من إدراج بعض البيانات المتقدمة لوجه من لوجه الضرورة التي تقرها اللجنة .

#### **تحرير العقد الابتدائي :**

تقضى المادة ١٥ من القانون بأن يكون العقد الابتدائي للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه ويجب أن يتضمن بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الشركات البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية كما تحدد هذه اللائحة القرارات والشهادات التي ترفق بعقد الشركة وكذلك لوضع التصديق على التوقيعات لدى الجهة الإدارية المختصة .

وعلى ذلك نصت المادة ٣ من اللائحة التنفيذية بقولها يجب أن يكون العقد الابتدائي لشركة المساهمة وكذلك نظامها الأساسي موقعا من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا .

ويجب إفراغ العقد والنظام فى ورقة رسمية لو التصديق على التوقيعات الواردة فيها امام مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون .

وتكون رسوم للتصديق على التوقيعات بالنسبة للعقد والنظام الأساسى الملحق به بمقدار ربع فى المائة من رأس المال المصدر بحد أقصى مقداره ألف جنيه سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج . وتعفى من رسوم الدمغة ومن اية رسوم توثيق أخرى العقود والنظم المشار إليها أخرى العقود والنظم المشار إليها وكذلك عقود القرض والرهن المرابطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى .

هذا الاعفاء هو ما قضت به أيضا للمادة ٢١ من القانون .

### **التصديق فى أحوال الضرورة أو الاستعجال :**

يجوز فى أحوال الضرورة أو الاستعجال التى يقدرها مدير عام الإدارة العامة للشركات ان يتم التصديق على التوقيعات الواردة بالعقد الابتدائى ونظام الشركة امامه أو من يفوضه من العاملين بالإدارة المذكورة وذلك بعد اداء الرسوم المنصوص عليها فى المادة السابقة .

### **ويتم التصديق بموجب محضر يبين فيه ما يأتى :**

أ- اسم العامل الذى تم التوقيع امامه ووظيفته وبيان سند التفويض عند الاقتضاء .

ب- مكان وزمان التوقيع

ج- اسماء الموقعين وجنسياتهم بحسب مستندات تحقيق الشخصية التى يحملونها .

د- صفات الموقعين وما اذا كانوا يوقعون بصفقتهم أصلاء او نوابا عن الغير مع تقديم هذه الصفة النيابية من توكيلات او غيرها .

ولا يجوز للوكيل او يوقع العقد الابتدائى للشركة او نظامها الاساسى ما لم يسمح له سند وكالته بذلك صراحة ( مادة ٤٠ لائحة )

#### **نظام الشركة الأساسى :**

وهو يعتبر العقد النهائى لتكوين الشركة ويلحق بالعقد الابتدائى ويرفق به وقد نصت المادة ١٦ من القانون على ان يصدر بقرار من الوزير المختص نموذج لعقد انشاء كل نوع من انواع الشركات التى يتطلبها القانون او اللوائح فى هذا الشأن كما يبين الشروط والأوضاع التى يجوز للشركاء المؤسسين أن يأخذوا بها او يحذفوها من النموذج كما يكون لهم اضافة اية شروط أخرى لاتتفق مع أحكام القانون او اللوائح .

ولا يجوز الخروج على أحكام النموذج - فى غير الاحوال - سلفاة الذكر .

ويصدر النموذج بعد موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة .

- وطبقا لنص المادة ٣ من اللائحة يجب ان يكون النظام الأساسى للشركة موقعا من المؤسسين او من ينوب عنهم قفونا ويجب افراغ النظام فى

ورقة رسمية او التصديق على التوقيعات الواردة فيه امام مكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص .

- ينص النظام الأساسي للشركة في مادته الرابعة على المواطن القانوني للشركة وهو الذي تعلن فيه الأوراق القضائية ضد الشركة

- وينص النظام الأساسي في مادته الثانية عشرة بأنه يترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

- ويوضح النظام شكل الشركة واسمها وغرضها ورأسمالها وعدد الأسهم وقيمة السهم واختصاصات مجلس الادارة واتخاذ الجمعية العامة والميزانية وحقوق والتزامات المساهمين .

- ويحدد النظام عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة ومدة ادارتهم للشركة وهو ما حددته امادة ٧٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذلك تعيين مراقب حسابات تعينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه واستثناء من ذلك يعين مؤسسوا الشركة للمراقب الأول ( المادة ١٠٣ قانون ) .

#### **تأسيس الشركة المساهمة :-**

تنص المادة (١) من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنفيذ بعض احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات للمساهمة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :-  
على كل من يرغب في تأسيس شركة مساهمة مراعاة ما يأتي :-



(أ) الالتزام بالأحكام والاجراءات التى تقررها القوانين التى تحكم الترخيص بمزاولة النشاط المستهدف من تأسيس الشركة .

(ب) التحقق من عدم التباس اسم الشركة مع غيرها من الشركات .

(ج) استيفاء اجراءات التقييم المقررة قانونا إذا كان رأس مال الشركة يتضمن حصة عينية .

(د) إخطار الهيئة العامة لسوق المال بالرغبة فى إصدار اسهم الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .

(هـ) اعتماد نشرة الاكتتاب من الهيئة العامة لسوق المال ونشرها طبقا للقانون واستيفاء الأوضاع المقررة فى شأن هذا الاكتتاب وذلك إذا كان جانب من اسهم الشركة مطروحا فى لكتتاب عام .

(و) التصديق على التوقعات فى عقد الشركة والنظام الاساسى .

#### **كيفية الاعطال :-**

**نص المادة الثانية من قرار وزير الاقتصاد على أنه :-**

يقوم المؤسسون او من ينوب عنهم بإخطار مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد بإنشاء الشركة وذلك على النماذج المعدة لذلك ، على ان يكون الإخطار مصحوبا بأصل وصورة من المستندات الآتية :

(أ) العقد الابتدائي ونظام الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، او عقد التأسيس بالنسبة الى الشركات ذات المسؤولية المحدودة

(ب) موافقة مجلسي الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها العمل في مجال نشاط الأعمار الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستسعار عند بعد أو أى نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم ادائها ووضعت تحت تصرف الشركة الى أن يتم اكتسابها شخصيتها الاعتبارية .

(د) الإيصال الدال على سداد الرسم المنصوص عليه في المادة (١٧) فقرة (د) من القانون .

**كيفية الحصول على موافقة مجلس الوزراء :-**

**تنص المادة الثالثة على أنه :-**

على من يرغب في الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة يكون غرضها أو من بين أغراضها العمل في مجال نشاط الأعمار

الصناعية أو اصدار الصحف أو أنظمة الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، أن يتقدم بطلب بذلك الى وزير الاقتصاد يضمه اسم الشركة وغرضها ورأس المال الخاص بها وبيانات مؤسسيها ، ويتولى الوزير عرض الطلب على مجلس الوزراء .

#### **مراجعة المستندات والتأكد من مطابقتها المطلوب :-**

#### **تنص المادة الرابعة على أنه :-**

على مصلحة الشركات بعد مراجعة المستندات المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القرار والتحقق من انها مستوفاه أن توضح على أصل العقد والنظام المقدمين اليها بما يفيد تسلمها الإخطار بإنشاء الشركة ومرفقاته و تحتفظ المصلحة بصور تلك المستندات وتعطى مقدم الإخطار شهادة مؤرخة تفيد تسلمها الإخطار والمستندات المرفقة به .

#### **تقديم الشهادة الدالة على تسليم الإخطار :-**

#### **تقضى المادة الخامسة من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ على أنه :-**

يقوم المؤسسون أو من ينوب عنهم بتقديم الشهادة المشار اليها فى المادة السابقة الى مكتب السجل التجارى لشركات الأموال لتفيد الشركة فى السجل

التجارى دون حاجة لأى شرط او اجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مساهمة غير المصريين فى الشركة .

#### **وتنص المادة السادسة على أنه :-**

تمسك مصلحة الشركات سجلا تدرج فيه الإخطارات المنصوص عليها فى المواد السابقة بأرقام مسلسلة بحسب تواريخ ورودها .

#### **الاعتراض على قيام الشركة إذا تحققت أسباب الاعتراض :-**

#### **تنص المادة السابعة على أنه :-**

على مصلحة الشركات ان تعترض على قيام الشركة خلال عشرة ايام من تاريخ اخطارها بإنشاء الشركة إذا تحققت من قيام سبب من الأسباب الآتية:  
(أ) مخالفة العقد الابتدائى او عقد للتأسيس او نظام الشركة او نظام الشركة للبيانات الالزامية الواردة بالنموذج او تضمنه امورا مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفا للقانون او للنظام العام

(ج) إذا كان احد المؤسسين لا تتوفر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة

ويجب ان يكون الاعتراض مسببا ، وأن يتم إبلاغه الى الشركة على عنوانها المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، كما يتم ابلاغ الاعتراض الى مكتب السجل التجارى لشركات الأموال للتشير به تأشيراً واضحاً على بيانات قيد الشركة .

**جزاء عدم إزالة أسباب الاعتراض:-**

**تنص المادة الثامنة على ذلك بقولها:-**

إذا لم تقم الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها بالاعتراض بإزالة أسبابه ، ولم تقم بالتظلم منه الى وزير الاقتصاد قبل انقضاء تلك المدة ، أصدرت مصلحة الشركات قرارا بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع إبلاغ القرار بكتاب مسجل الى الشركة على عنوانها المبين بالأورق المرفقة بإخطار انشائها والى مكتب السجل التجارى المختص .

**التظلم الى الوزير المختص:-**

**تنص المادة التاسعة على أنه :-**

يمسك بمكتب وزير الاقتصاد سجل تنفيذ فيه التظلمات من الاعتراض على قيام الشركات بأرقام سلسلة حسب تواريخ ورودها .  
ويقدم التظلم من أصل وصورة موضحة فيه أسبابه ومرفقه به صورة من الاعتراض وعلى المكتب ان يؤشر على صورة التظلم بما يفيد تسلم أصله ورقم وتاريخ تسلمه ، ورد هذه الصورة الى مقدم التظلم .

## فحص التظلم :-

### ينقضي الماده العاشره على أنه :-

يتم فحص التظلم على وجه الاستعجال ، وفى حالة رفضه تخطر الشركة بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب الاعتراض ، كما تخطر به مصلحة الشركات والسجل التجارى ، فإذا لم تقم الشركة بإزالة تلك الأسباب خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم اصدرت مصلحة الشركات قرارا بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع اخطارها والسجل التجارى بهذا القرار .

وفى حالة قبول التظلم تزول كل آثار الاعتراض ، وعلى مكتب تلقى التظلمات ابلاغ كل من الشركة ومصلحة الشركات والسجل التجارى بقبول التظلم .

ويعتبر مضى خمسة عشرة يوما على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض ويتعين الابلاغ به على النحو المنصوص عليه فى هذه المادة .

**عدم الاعتراض على قيام الشركة :**

**تنص المادة الحادية عشر على أنه :-**

إذا لم يتم الاعتراض على قيام الشركة طبقاً لأحكام المواد السابقة تعين نشر عقد الشركة في صحيفه للشركات مقروناً برقم للتقيد فى السجل للتجارى وتاريخه وذلك على نفقه الشركه .

**الخطا وبأنشاء الشركة :-**

**تنص المادة ١٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على المؤسسين او من يفوب عنهم**

إخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء الشركة ، ويجب ان يرفق بالإخطار المحررات الآتية :

(أ) العقد الابتدائى ونظام الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة الى الشركات ذات المسئولية المحدودة .

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة اذا كان غرضها او من بين أغراضها العمل فى مجال نشاط الأقمار الصناعية أو إصدار الصحف أو انظمة الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع  
أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من  
الأسهم أو الحصص النقدية قد تم ادؤها ووضع تحت تصرف الشركة  
الى أن يتم اكتساب شخصيتها الاعتبارية .

(د) إيصال سداد بواقع واحد فى الألف من رأس مال لشركة المصدر بالنسبة  
الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ومن رأس المال المدفوع  
بالنسبة الى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك بحد أدنى مقداره  
مائة جنيه وحد أقصى مقداره ألف جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة اعطاء مقدم الإخطار شهادة بذلك متى  
كان مرفقا به جميع المحررات المنصوص عليها فى البنود السابقة مستوفاه ،  
ويتم قيد الشركة فى السجل التجارى بموجب تلك الشهادة دون حاجة لشرط أو  
لإجراء آخر ، ولأيا كانت نسبة مشاركة غير المصريين فيها .

وتشهر الشركة وتكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضى خمسة عشر  
يوما من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

### رأس مال الشركة -

مادة ٣٢- يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس المال

مرخصا به يجاوز رأس المال المصدر بما لا يزيد على عشرة أمثاله  
، كما يجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حد أدنى لرأس المال المصدر



بالنسبة الى الشركات التى تمارس انواعا معينة من النشاط وكذلك لما يكون مدفوعا منه عند التأسيس .

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتبا فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء (١٠٪) على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزداد الى (٢٥٪) خلال مدة لاتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، على أن يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات تدلول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل

**مادة ٣٣-** يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال

المصدر او المرخص به ، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به فى حالة وجوده .

وفى جميع الأحوال لايجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سدايه بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ، ويشترط أن يؤدى المكتتبون فى الزيادة مالا يقل عن النسبة التى تقرر أدلؤها من رأس المال المصدر قبل زيادته ، وأن يؤدوا باقى القيمة فى ذات المواعيد التى تنتقرر للوفاء بباقى قيمة رأس المال المصدر .

ويجب ان تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال السنوات الثلاث التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة او خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته ، أيهما أطول وإلا صار للقرار المرخص بالزيادة لاغيا .

#### **الأوراق المرفقة بطلبات التأسيس :-**

**تقدم طلبات إنشاء شركة المساهمة الى مصلحة الشركات مرفقا بها الأوراق**

#### **الآتية :-**

- (١) نسخة كل من العقد الابتدائي للشركة ونظامها الاساسي المعتمد .
  - (٢) شهادة من مصلحة السجل للتجاري تفيد عدم التباس الاسم التجاري للشركة مع اسم غيرها من الشركات .
  - (٣) الشهادة الدالة على ايداع ربع رأس المال المصدر في أحد البنوك المعتمدة المرخص لها بذلك .
  - (٤) إذن السلطة المختصة في حالة ما إذا كان المؤسس او عضو مجلس الادارة موظفا عاما او عاملا بإحدى شركات القطاع العام او قطاع الاعمال وذلك بالنسبة لشركات المساهمة .
- وتتضمن نماذج طلبات إنشاء الشركات المشار اليها البيانات الأخرى اللازمة .

## **الأوراق والبيانات الإضافية للشركات التي طرحت أسهمها للإكتتاب العام:-**

تنص المادة ٤٥ من اللائحة على أنه إذا كانت شركة للمساهمة المزمع انشاءها قد طرحت أسهمها للإكتتاب العام فإنه يلزم بالإضافة الى ماسبق ليراده بالمادة السابقة تقديم الأوراق والبيانات التالية :

١- موافقة الهيئة على طرح الأسهم للإكتتاب العام وما يفيد إيداع أصل نشرة الإكتتاب لدى الهيئة ومضى اسبوعين دون إعتراض من الهيئة .

٢- ما يفيد عدم تجاوز مصاريف او علاوة الإصدار عن الحد المقرر من الهيئة .

٣- محضر الجمعية التأسيسية الى يفيد الموافقة على النظام الاساسى للشركة وإقرار تقديم الحصة العينية فى حالة وجودها وتعيين مجلس الإدارة او مجلس المراقبة بحسب الأحوال ومراقب الحسابات ، وغير ذلك من الموضوعات التى طرحت على الجمعية التأسيسية .

## **قيد طلبات الترخيص:**

نقضى المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية على أن تعد الإدارة العامة للشركات سجلا لقيد طلبات الترخيص بتأسيس كل نوع من أنواع الشركات ويتم قيد هذه الطلبات بأرقام متتبعة وفقا لتاريخ وساعة ورود كل منها ويجب أن يشتمل الطلب على بيان باسم الوكيل عن الشركة الذى يباشر اجراءات التأسيس وجهته وعنوانه الذى يرسل اليها المكاتبات المتعلقة بالتأسيس .

ويجب أن يكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه أوراق التأسيس وكل ما يتعلق بذلك من إجراءات .

ويجب أن يؤشر بما يفيد استلام طلب التأسيس ورقم وتاريخ قيده وبيان عدد أوراق التأسيس ونوع كل ورقة وختم صورة منها لتكون مع وكيل المؤسسين .

وللإدارة أن تطلب من مقدم الطلب استكمال ما ترى ضرورة تقديمه من أوراق خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ التقيد على أن يكون ذلك في حدود البيانات والأوراق التي يتطلبها القانون وهذه اللائحة .

#### **إخطار الجهة الإدارية بإنشاء الشركة :**

**نص المادة ١٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :-**

للجهة الإدارية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها بإنشاء الشركة أن تعترض على قيامها ، وذلك بموجب كتاب بالبريد المسجل على عنوان الشركة المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، مع إرسال صورة من الكتاب إلى السجل التجارى للتأشير به على بيانات قيد الشركة ويجب أن يكون الاعتراض مسببا وأن يضمن ما يلزم اتخاذه من إجراءات لإزالة أسباب الاعتراض .

**ولا يجوز للجهة الإدارية الاعتراض على قيام الشركة إلا لأحد الأسباب الآتية:**

(أ) مخالفة العقد الابتدائي أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للبيانات الإلزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أموراً مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفاً للقانون أو النظام العام .

(ج) إذا كان أحد المؤسسين لانتوغلر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

**ونص المادة ١٩ - على الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها**

**بالاعتراض أن تزيل أسبابه أو أن تتظلم منه إلى وزير**

**الاقتصاد ، وإلا وجب على الجهة الإدارية المختصة إصدار**

**قرار بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .**

**ويعتبر فوات خمسة عشر يوماً على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة**

**قبول له تزول معه آثار الاعتراض .**

**وفى حالة رفض تظلم الشركة نخطر بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب**

**الاعتراض ، فإذا لم تزُلها خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم**

**أصدرت الجهة الإدارية المختصة قراراً بشطب قيد الشركة من السجل التجارى**

**وفى جميع الأحوال تزول الشخصية الاعتبارية للشركة من تاريخ صدور**

**قرار الشطب ، ولأصحاب الشأن الطعن على هذا القرار أمام محكمة لقضاء**

الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ إعلانهم أو عملهم به ، وعلى المحكمة أن تقضى فى الطعن على وجه الاستعجال ..

ويكون المؤسسون مسئولين بالتضامن فى أموالهم الخاصة عن الآثار أو الأضرار التى تترتب أو تلحق بالغير نتيجة لشطب قيد الشركة من السجل التجارى ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية المقررة .

### **- والجمة الإدارية المختصة هى مصلحة الشركات .**

وإن صدور قرار وزارى باعتماد قرار لجنة تأسيس للشركات التى استحدثها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى لم يعد يشترط صدور قرار جمهورى بإنشاء شركة المساهمة التى يلجأ إلى الإكتتاب العام يتعلق أساسا بفرض رقابة حكومية على تأسيس شركات المساهمة تحسبا لما قد يلجأ إليه المؤسسون من أفعال قد تضرر بالإضرار العام والمدخرين والحد من بطلان تأسيس هذه الشركات وضمان جديته فضلا عن إتاحة الفرصة للجهات الحكومية لدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع الذى تقوم من أجله للشركة (١) .

### **وتنص المادة ١٢ من قرار وزير الاقتصاد على أنه :-**

للشركة بعد اكتسابها الشخصية الاعتبارية سحب المبالغ المسددة من قيمة الأسهم أو الحصص النقدية والعائد الذى تكون قد حققته من البنك المودعة به

---

(١) الدكتور أبوزيد رضوان - الشركات التجارية - صفحة ٤٦٥ .

هذه المبالغ ، وذلك بعد تقديم ما يفيد قيد الشركة بالسجل التجارى ومضى خمسة عشر يوما على هذا القيد .

### **الشهر فى السجل التجارى :**

بعد موافقة اللجنة المختصة على الترخيص بإنشاء الشركة المساهمة مراحة أو ضمنا تعتبر صالحة للشهر فى السجل التجارى .

وتنص المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية على أنه يتم إشهار عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسى - بحسب الأحوال - بمكتب السجل التجارى الذى يتبعه مركزها الرئيسى وذلك بتقديم نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسى موثقة أو مصدقا على التوقيعات الواردة به طبقا لما تقتضى به نصوص القانون وهذه اللائحة .

وتحفظ نسخة العقد أو النظام بمكتب السجل التجارى كما يتم قيد الشركة بالسجل التجارى طبقا للأوضاع المقررة بقانون السجل التجارى ويتعين على مجلس إدارة الشركة أو القائمين بإدارتها بحسب الأحوال أن يودعوا كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام بذات المكتب الذى تم فيه الإيداع لأول مرة كما يؤثر بالتعديلات فى السجل التجارى ولا يحتج بأى تعديل يطرأ على العقد أو النظام بالنسبة إلى الغير إلا من تاريخ إيداعه بمكتب السجل التجارى المختص والتأشير به فى السجل .

كما يتعين إخطار الإدارة بصورة من القيد فى السجل التجارى وكل تعديل يطرأ عليه .

## إخطار الإدارة العامة للشركات بصورة من نظام الشركة :

تنص المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية على أن يقوم مكتب السجل التجارى المختص خلال أسبوعين من تاريخ شهر الشركة بموافاة لكل من الهيئة والإدارة العامة للشركات بصورة من عقد تأسيس الشركة ونظامها وشهادة بقاء الشركة فى السجل مبينا بها تاريخ القيد ورقمه ومكانه .

## النشر :

تنص المادة ٢١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن تنظم اللائحة التنفيذية إجراءات نشر عقد الشركة ونظامها بالوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التى تصدر لهذا الغرض أو بغير ذلك من طرق النشر . ويكون النشر فى جميع الأحوال على نفقة الشركة .

ونقضى المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية على أن تتولى الإدارة بعد موافاتها بالأوراق المطلوبة ( صورة عقد تأسيس الشركة وشهادة بقاء الشركة فى السجل مبينا بها تاريخ القيد ورقمه ومكانه ) نشر الوثائق والبيانات الآتية بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة :

- ١- عقد تأسيس الشركة لو نظامها الأساسى فى حالة وجوده .
- ٢- تاريخ الموافقة الصادرة من اللجنة على إنشاء الشركة وتاريخ ورقم القرار الوزارى إن وجد بالموافقة على إنشاء الشركة إذا كانت من الشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب للعام أما إذا كانت الموافقات للمشار إليها لم تصدر صراحة فيذكر ذلك .



٣- تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه ومكانه .

### الإكتتاب فى رأس المال :

#### أولا الإكتتاب العام :

#### تعريف الإكتتاب العام :

تنص المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية على أن تكون الأسهم مطروحة للإكتتاب العام فى حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفا إلى الإكتتاب فى تلك الأسهم أو إذا زاد المكتتبين فى الشركة عن مائة . ويجب ألا يقل الجانب من أسهم الشركة المطروح للإكتتاب العام عن النحدود المبينة بالمادة ٦ من هذه اللائحة .

وتعتبر الشركة من شركات الإكتتاب العام إذا عرضت أسهمها للإكتتاب طبقا لأحكام هذه المادة ولو لم تتم تغطية الأسهم المطروحة بالكامل وفى هذه الحالة يلزم أن تغطى قيمة الأسهم التى لم يكتب فيها وذلك من يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية ولا تخل أحكام هذه المادة بأحكام المادة ١١ من هذه اللائحة .

وتنص المادة ٣٢/٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء ١٠٪ على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزداد إلى ٢٥٪ خلال مدة لاتجاوز ثلاثة أشهر من تأسيس الشركة على أن يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا يزيد

على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة وتحدد اللائحة اجراءات تداول الأسهم قبل اداء قيمتها بالكامل .

وتنص المادة الثامنة من العقد الإبتدائى للشركة على أنه إكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى رأس المال بأسهم عددها ... وتم الاكتتاب لدى بنك ..... المرخص له بتلقى الاكتتاب .

**النسبة الواجب عرضها فى الاكتتاب العام على المصريين :**

**نص المادة ١١ من اللائحة على أنه :**

يجب أن يعرض ٤٩٪ من أسهم شركة المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها فى إكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر .

**ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :**

(أ) أن يتم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام .

(ب) أن تكتمل النسبة المشار إليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضى مدة للشهر .

(ج) للشركات المساهمة طبقا لقانون استثمار المال العربى والأجنبى ، وذلك فى حدود ما يسمح به ذلك القانون من ملكية الأجانب لرؤوس أموال الشركات المذكورة .

وإذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بعد عرضها للاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها .

### **طرح أسهم الشركة وبياناتها:**

لايجوز طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام إلا بعد إقرار الهيئة لنشرة الاكتتاب التى توجه الى الجمهور فى هذا الشأن .

ويجب أن تشتمل نشرة الاكتتاب - على الأقل - على جميع البيانات الواردة بالملاحق رقم (٢) من اللائحة . (مادة ١٢ لائحة ) .

### **تقديم نشرة الإكتتاب الى الهيئة :**

يقدم المؤسسون - قبل البدء فى عملية الإكتتاب - إلى الهيئة أصل نشرة الإكتتاب موقعا عليها من جميع المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا .

كما يجب أن يرفق بالنشرة تقرير من مراقب الحسابات بصحة البيانات الواردة فيها لمتطلبات القانون واللائحة ، وكذلك عقد الشركة الابتدائى ومشروع نظامها الأساسى موقعا عليهما من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا

ويكون إيداع أصل نشرة الإكتتاب ومرفقاتها بالهيئة نظير إيصال مبين فيه تاريخ الإيداع . (مادة ١٣ لائحة )

### **استكمال نشرة الاكتتاب :**

للهيئة أن تعرض - خلال اسبوعين من تاريخ ايداع نشرة الاكتتاب لديها - على عدم كفاية أو دقة البيانات الواردة بها ، ويكون لها كذلك خلا المدة المذكورة ان تكلف المؤسسين باستكمال البيانات المشار إليها أو بتصحيحها ، أو تقديم أية بيانات أو توضيحات تكميلية أو أوراق أو مستندات اضافية .

ويتم توجيه الاعتراض أو طلب استكمال البيانات وغير ذلك من الأوراق إلى المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا ، وتبلغ صورة منها إلى البنك أو الشركة التي يجرى عن طريقها الاكتتاب .

وإذا مضت مدة أسبوعين من تاريخ تقديم نشرة الاكتتاب إلى الهيئة أو من تاريخ تقديم آخر ورقة ايضاح طلبته الهيئة دون اعتراض منها خلال المدة المذكورة جاز للمؤسسين البدء في اجراءات الدعوة إلى الاكتتاب العام . ( ١٤ لائحة ) .

### **تعديل بيانات نشرة الاكتتاب :**

إذا طرأ - في الفترة من تاريخ تقديم نشرة الاكتتاب إلى الهيئة وحتى تمام الاكتتاب - تغيير في الوقائع المالية أو الأعمال القانونية للورادة بها مما يؤثر في سلامة أو دقة المعلومات التي تتضمنها ، فيجب على المؤسسين أن يتقدموا إلى الهيئة بطلب لتعديل بيانات النشرة وذلك خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ حصول التغيير المشار إليه .

ويتركب على تقدم هذا الطلب توقف الاكتتاب - فى حالة البدء فيه لمدة عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب التعديل - ويجب على المؤسسين أن يخطروا المكتتبين وكل من حصل على نشرة الاكتتاب بما حدث من تعديل فى النشرة بعد اقراره من الهيئة خلال المدة المشار اليها ( مادة ١٥ لائحة ) .

### **الاعلان عن نشرة الاكتتاب :**

تنص المادة ١٦ من اللائحة على أن تعلن نشرة الاكتتاب وتعديلاتها وتقرير مراقب الحسابات - بعد اقرارها - من الهيئة على الوجه المبين بالمادتين (١٤) ، (١٥) من هذه اللائحة فى صحيفتين يوميتين احدهما على الأقل باللغة العربية ، وفى صحيفه الشركات قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الأقل او خلال عشرة ايام من تاريخ اعتماد تعديل النشرة حسب الأحوال .

ويجوز للهيئة أن تعطى من يطلب من أفراد الجمهور ، نسخا من النشرة وملحقاتها بعد أداء ما يقابل للتكلفة الفعلية لتلك النسخ .

### **الترويج والدعاية للاكتتاب :**

يجوز للمؤسسين بعد تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة العامة أو يقوموا بالآتى :

(أ) توزيع اعلانات او نشرات دورية أو خطابات أو غير ذلك مما يتعلق بنشرة الاكتتاب ، والبيانات الأساسية المتعلقة به ، مع تحديد الشخص او الجهة التى يمكن لأصحاب الشأن أن يحصلوا منها على نشرة الاكتتاب .

(ب) توزيع نشرة الاكتتاب .

(ج) استطلاع آراء أصحاب الشأن في مدى امكان لكتتابهم في الأسهم بعد تزويدهم بصورة من نشرة الاكتتاب .

ويجب أن يشار في جميع الأوراق المشار اليها بطريقة ظاهرة الى أن نشرة الاكتتاب معروضة على الهيئة للنظر في اقرارها ( مادة ١٧ لائحة ) .

#### **وقد الاكتتاب :**

لايجوز الاكتتاب الى أسهم مضى على تاريخ قرار الهيئة لنشرة الاكتتاب الخاصة بها مدة ستة أشهر . ومع ذلك يجوز الاكتتاب في هذه الأسهم لمدة لاتجاوز السنة من ذلك التاريخ اذا قدم المؤسسون طلبا الى الهيئة بذلك متضمنا ما عساه أن يكون قد طرأ من ظروف ، ووافقت الهيئة على ذلك . ( مادة ١٨ لائحة ) .

#### **مدة الاكتتاب :**

**تنص المادة ١٩ لائحة على أنه :**

مع مراعاة حكم المادة (١١) من هذه اللائحة ، يظل الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تجاوز شهرين اعتبارا من التاريخ المجدد لفتح باب الاكتتاب ولايتم تأسيس الشركة الا اذا لكتب بكامل رأس المال .  
والذا لم يكتب بكل رأس المال في المدة المذكورة جاز بلئن رئيس الهيئة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين .

## **الجهات التي يتم الاكتتاب عن طريقها :**

**(١) تنص المادة ٣٧ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :-**

إذا طرحت أسهم الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من وزير الاقتصاد بتلقى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض ، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة له يجوز للبنوك أو الشركات التي تلقت الاكتتاب تغطية كل أو بعض مالم يتم تغطيته من الأسهم المطروحة للاكتتاب إذا كان مرخصا لها بذلك ، ولها أن تعتد طرح ما اكتتبت فيه للجمهور دون التقيد بإجراءات وقيد تداول الأسهم المنصوص عليها في هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط تطبيق أحكام هذه المادة .

**(٢) تنص المادة ٢٠ من اللائحة على أن :-**

يتم طرح الأسهم للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير بتلقى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض ، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية بموجب نصوص نظمها .

ويجوز للبنوك أو الشركات المشار إليها أن تكتتب فيما لم يتم الاكتتاب فيه من أسهم في حالة عدم تغطية الاكتتاب - ويكون لها أن تعيد طرح ما اكتتبت به الجمهور دون التقيد بما يأتي :

(أ) ضرورة عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة على المصريين .

(ب) حظر تداول الأسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية أو التي يكتتب فيها البنك أو الشركة إذا كان من المؤسسين .

(ج) القيوم الواردة على تداول شهادات الاكتتاب سواء قبل قيد الشركة بالسجل التجارى أو بعده .

#### **شهادات الاكتتاب :**

تنص المادة ٢١ من اللائحة على أن يتم الاكتتاب بموجب شهادات اكتتاب يئنها تاريخ الاكتتاب وموقعا عليها من المكتب أو وكيله ، على أن يكتب بالأحرف عدد الأسهم التي يكتتب فيها ويعطى المكتب صورة من شهادة الاكتتاب .

#### **وتتضمن شهادات الاكتتاب البيانات الآتية :**

- (١) اسم الشركة تحت التأسيس التي يكتتب في أسهمها .
- (٢) شكل الشركة .
- (٣) رأس مال الشركة ، والجزء المطروح للاكتتاب العام منه .
- (٤) غرض الشركة على وجه الاجمال .



- (٥) تاريخ موافقة الهيئة على طرح الأسهم للاكتتاب .
- (٦) الحصص العينية فى حالة وجودها .
- (٧) نوع الأسهم التى يتم الاكتتاب فيها .
- (٨) اسم البنك أو الجهة التى يتم فيها أداء المبالغ المطلوبة للاكتتاب
- (٩) اسم المكتب وعنوانه وجنسيته وعدد الأسهم التى يكتب فيها .

### **فصل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر وطريقة توزيع الأسهم على**

#### **المكتتبين :**

يجوز قبل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية قيمة الأسهم المعروضة للاكتتاب .

وفى جميع الأحوال ، إذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة وجب توزيعها على المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة .

فإذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتب على أساس نسبة الأسهم المطروحة إلى عدد الأسهم المكتتب فيها بحيث لا يترتب على ذلك إقصاء المكتب فى الشركة أيا كان عدد الأسهم التى يكتب فيها أن ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين . وفى هذه الحالة يقدم المكتب الشهادة المشار إليها بالمادة السابقة إلى الجهة التى يتم الاكتتاب عن طريقها وذلك لإثبات عدد الأسهم التى خصصت له ومقدار مانعه من مبالغ عنها ويرد له الباقي مما دفعه عن الاكتتاب ( مادة ٢٢ لائحة).

### **حكم عدم تغطية الاكتتاب :**

لايجوز المضى فى انشاء الشركة اذا مضت المدة المقررة للاكتتاب  
ولمدة التى يمتد اليها اذا لم يغط الاكتتاب كافة الأسهم التى تشمل رأس المال  
المصدر ولم تقم البنوك او الشركات المشار اليها بالملءة (٢٠) بالاكتتاب فيها لم  
يتم الاكتتاب فيه .

ويتعين - فى هذه الحالة - على البنك الذى تلقى مبالغ المكتتبين ، أن يرد  
اليهم المبالغ كاملة بما فى ذلك مصاريف الاصدار فور طلبهم (مادة ٢٣ لائحة  
) .

### **اعداد بيان بأسماء المكتتبين بعد قفل باب الاكتتاب :**

يجب على المؤسسين والجهة التى تتولى طرح الأسهم للاكتتاب العام ،  
اعداد بيان بأسماء المكتتبين وجنسياتهم ومحال اقامتهم وقيمة ما دفعه كل منهم  
وعدد الأسهم التى اكتتب فيها ومقدار الأسهم التى خصصت له ، ويعد هذا  
البيان الى الهيئة خلال خمسة عشر يوما التالية لقفل باب الاكتتاب - ويجوز  
لكل ذى شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة بعد أداء المبلغ الذى  
تحدده الهيئة مقابل التكلفة الفعلية اللازمة لإعدادها ( مادة ٢٤ لائحة ) .

### **ايداع المبالغ المدفوعة للاكتتاب ومتى يجوز السحب منها :**

تظل المبالغ التي دفعت من المساهمين تحت يد البنك الذي تولى طرح الاكتتاب او اديت فيعه المساهمات ولا يجوز السحب منها ال بعد أن يقدم من ينوب عن الشركة قانونا ما يفيد اشهار نظم الشركة فى السجل التجارى .

واستثناء من ذلك يتعين على البنك المودع لديه المبالغ أن يرد الى المكتتبين جميع ما دفعوه من مبالغ وذلك فى الحالات الآتية :

(أ) اذا صدر حكم من قاضى الأمور المستعجلة بتعيين من يسحب هذه المبالغ وتوزيعها على المكتتبين ، وذلك اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص بأنشأتها الى الجهة المختصة

(ب) اذا مضت مدة سنة على تاريخ الاكتتاب ، دون أن يقدم المؤسسون أو من ينوب عنهم بطلب الترخيص بإنشاء الشركة الى اللجنة المختصة . ويثبت ذلك بشهادة سلبية من أمانة هذه اللجنة .

(جـ) اذا مضت المدة المقررة للاكتتاب والمدة اتي اليها دون أن تتم تغطية الاكتتاب بالكامل بالحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون وهذه اللائحة

(د) اذا اتفق جميع المؤسسين على العدول عن تأسيس الشركة وقدموا الى البنك اقرار منهم بذلك مصدقا على التوقيعات للورادة فيه ( مادة ٢٥ لائحة ) .

**ثانيا : الاكتتاب غير العام :**

**اجازة تأسيس الشركة عن غير طريق الاكتتاب العام :**

تنص المادة ٣٧ من اللائحة على أنه يجوز أن يقتصر الاكتتاب فى رأس مال شركات المساهمة على المؤسسين فقط أو عليهم وعلى غيرهم من الأشخاص الذين لا يتولون بهم وصف الاكتتاب العام وفى هذه الحالة تطبق أحكام المواد التالية .

**تقدير قيمة الحصص العينية :**

يتم تقدير الحصص العينية المقدمة من المؤسسين أو الشركاء طبقا لأحكام المادتين (٢٦) ، (٢٧) من هذه اللائحة .

ولاستثناء من ذلك ، إذا كانت الحصص العينية من جميع المؤسسين أو الشركاء كان تقديرهم لها نهائيا ودون حاجة الى اتخاذ أى اجراء آخر ، على أنه إذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصص العينية ، كان هؤلاء مسئولين بالتضامن فى مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين ( مادة ٣٨ لائحة ) .

**إيداع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصص العينية :**

يودع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصص العينية بالمقر المؤقت للشركة ، وعلى المؤسسين إرسال هذا التقرير الى الجهاز المركزى للمحاسبات

، اذا كانت الحصة العينية مملوكة كلها أو بعضها للدولة أو لاحدى الهيئات العامة او شركات القطاع العام .

ويجب أن يتم قبل الموعد المقرر لتوقيع المساهمين أو أصحاب الحصص على نظام الشركة بسبعة أيام على الأقل . ولكل منهم أن يحصل على صورة من التقرير المشار اليه ( مادة ٣٩ لائحة )

#### **اعداد قائمة بالنفقات التأسيس :**

يجب أن تعد قائمة مفصلة بالنفقات التى استلزمها تأسيس الشركة ، وكذلك بالأعمال التى تمت لحساب الشركة تحت التأسيس مع بيان قيمتها وأطرافها وموضوعها وكافة البيانات المتعلقة بها ، وتودع هذه القائمة بالمقر المؤقت للشركة وفى الموعد المشار اليه بالمادة السابقة - كما يجوز للمساهمين واصحاب الحصص على الحصول على صور منها ( مادة ٤٠ لائحة ) .

#### **ايداع مبالغ التأسيس أحد البنوك :**

تنص المادة ٤١ من اللائحة تودع المبالغ التى تدفع من المساهمين أو أصحاب الحصص العينية بأحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير ، ولا يجوز السحب منها الا بعد ان يقدم من ينوب عن الشركة قانونا ما يفيد اشتهار نظامها فى السجل التجارى . ومع ذلك يتعين على البنك المشار اليه ان يرد ما دفعه المساهمون أو اصحاب الحصص من مبالغ فى الحالات الآتية :

(أ) اذا صدر حكم من قاضى الأمور المستعجلة يقضى بتعيين من يقوم بسحب الأمور وتوزيعها على المساهمين وأصحاب الحصص - وذلك اذا لم يتم

تأسيس الشركة بسبب خطأ من مؤسسيها خلال سنة أشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص بإنشائها الى اللجنة المختصة.

(ب) اذا مضت مدة سنة على تاريخ انتهاء موعد التوقيع على نظام الشركة بدون تقديم طلب للترخيص بإنشاء الشركة الى اللجنة المختصة ويثبت ذلك بشهادة سلبية من أمانة هذه اللجنة .

(ج) اذا قرر المؤسسون العدول عن تأسيس الشركة وأخطروا البنك باقرار مصدق على التوقيعات الواردة فيه بما يفيد ذلك .

#### **التوقيع على نظام الشركة :**

يتم التوقيع على نظام الشركة الأسس من جميع المساهمين وذلك طبقا لما تنص عليه المادتان (٣) ، (٤) من هذه اللائحة .

ويجب أن يتضمن نظام الشركة قيمة الحصة العينية مقدرة طبقا لما تنص عليه المادة (٣٨) وكذلك اسماء اعضاء مجلس الإدارة الأول أو المديرين ومجلس امرقية بحسب الأحوال ، و تحديد مراقب حسابات الشركة واقرار بأن المساهم قد اطلع على تقرير لجنة تقدير الحصة العينية وقائمة النفقات والتي استلزمها تأسيس الشركة .

### **التكليف بأعمال لصالح الشركة تحت التأسيس :**

يجوز للمؤسسين بموجب نص خاص فى النظام الأساسى أو باتفاق منفصل أن يعينوا واحدا أو أكثر من بينهم للقيام بأعمال لصالح الشركة تحت التأسيس على أن تحدد هذه الأعمال الشروط التى تتم بموجبها فى ذل أداة التعيين ( مادة ٤٣ لائحة ) .

## **الجمعية التأسيسية**

### **انعقاد الجمعية التأسيسية للشركة :**

تنص المادة ٢٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن تتعقد الجمعية التأسيسية للشركة بناء على دعوة المؤسسين أو وكيلهم للمشاركة أو تقديم تقرير بتقويم الحصص العينية لهما لأقرب .

ويكون من حق جميع الشركاء حضور هذه الجمعية أيا كان عدد أسهمهم أو مقدار حصصهم وتبين اللائحة التنفيذية إجراءات ومواعيد الدعوة والبيانات اللازمة لها وكيفية نشرها والجهات التي يتعين إبلاغها .... ويتولى رئاسة الجمعية التأسيسية أكبر المؤسسين أسهما أو حصة وتنتخب الجمعية أمين سر وجامعى أصوات .

ويوقع الرئيس وأمين السر وجامعا الأصوات على محضر الجلسة .

### **اختصاصات الجمعية التأسيسية :**

**طبقا لنص المادة ٢٨ من القانون :**

### **تختص الجمعية التأسيسية بالنظر فى المسائل الآتية :**

- ١- تقويم الحصص العينية على النحو الوارد بهذا القانون .
- ٢- تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمها .



٣- الموافقة على نظام الشركة ولايجوز للجمعية إدخال تعديلات عليه إلا بموافقة المؤسسين والأغلبية العددية للشركاء الممثلين لثلثي رأس المال على الأقل .

٤- المصادقة على اختيار اعضاء مجلس الادارة الأول ومراقب الحسابات.

#### **اختصاص الجمعية التأسيسية باقوار الحصص العينية :**

تتولى الجمعية التأسيسية قرار تقدير الحصص العينية وذلك بموجب قرار من الأغلبية العددية الجائزة لثلثي الأسهم أو الحصص النقدية بعد استبعاد ما يكون مملوكا منها مقدمي الحصص العينية ، ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت فى هذا الشأن ولو كانوا من أصحاب الأسهم أو الحصص النقدية

وإذا اتضح أن تقدير الحصة العينية - بعد اقراره من الجمعية التأسيسية - يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التى قدمت من أجلها ، وجب تخفيض رأس المال المصدر بما يعادل هذا النقص مع مراعاة الحد الأدنى المشار إليه فى المادة (٦) من هذه اللائحة ما لم يؤد مقدم الحصة العينية الفرق نقدا ، كما يجوز له أن ينسحب من المشاركة .

ويجب أن تكون ملكية الحصة العينية ثابتة لمقدمها وغير متازع عليها ومتنازل عنها بالكامل للشركة ، وفى هذه الحالة يغطى مقدمها اسهما عينية تعادل التقرير النهائى الذى اقرته الجمعية التأسيسية ، وتعتبر هذه الأسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة ( مادة ٢٩ من اللائحة ) .

## **اختصاصات الجمعية التأسيسية الأخرى :**

تنص المادة ٣٠ من اللائحة بالاضافة الى اختصاص الجمعية التأسيسية بقرار تقدير قيمة للحصص العينية طبقا للمواد السابقة ، تختص الجمعية التأسيسية بالموافقة على نظام الشركة ، ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات عليه الا بموافقة المؤسسين بالأغلبية للشركاء الممثلين لثلثي رأس المال المصدر على الأقل .

كما تختص الجمعية التأسيسية بالموافقة على المسائل الآتية وتصدر قراراتها في شأنها بأغلبية الأصوات المقررة لأسهم وحصص الحاضرين :

- (١) تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمها .
- (٢) المصادقة على اختيار اعضاء مجلس الادارة الأول ، أو الشريك أو الشركاء المتضامنين الذين يعهد إليهم بالادارة في شركات التوصية بالأسهم - وكذلك أعضاء مجلس المراقبة بها - مع مراعاة أحكام نظام الشركة المتعلقة بتمثيل العاملين في إدارة الشركة .
- (٣) المصادقة على اختيار مراقب الحسابات ، وتحديد أتعابه عن السنة المالية الأولى للشركة ، وكذلك عما عساه يكون قد عهد اليه بمهام أثناء فترة التأسيس .

## **الدعوة لاجتماع الجمعية التأسيسية :**

يدعو المؤسسون أو وكيلهم الجمعية التأسيسية للشركة للانعقاد في المكان المحدد بنشرة الاكتتاب وذلك في خلال شهرين من تاريخ قفل باب الاكتتاب في

اسهم الشركة المساهمة أو انتهاء الموعد المحدد للمشاركة بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم ، أو تقرير للجنة المختصة بتقويم الحصص العينية أيهما أقرب ، ويجب أن يشمل اعلان الدعوة الى الانعقاد على اسم الشركة ونوعها ومقدار رأس المال ويوم وساعة الاجتماع ومكانة والنصاب المحدد لصحته كما نحدد فى الدعوة المسائل التى سيتم طرحها للمناقشة فى الاجتماع .

ويشمل الاعلان الموعد الذى تدعى اليه الجمعية للمرة الثانية اذا لم يتوافر فى الاجتماع الأول النصاب المحدد لصحته ، بشرط ألا تزيد المدة بين الاجتماعين على خمسة عشر يوما .

ويتم الاعلان عن الاجتماع فى صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية وذلك قبل الموعد المحدد له بثمانية أيام على الأقل ، كما يجوز أن توجه الدعوة الى المكتتبين أو الشركاء بخطاب موصى عليه على العنوان المبين بشهادات الاكتتاب أو بغيرها من الأوراق ( مادة ٣١ من اللائحة )

#### **شروط صحة اجتماع الجمعية التأسيسية :**

#### **نص المادة ٣٢ من اللائحة :**

يشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتتبين وأصحاب الحصص يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل .  
وإذا لم يتوافر فى الاجتماع النصاب المنصوص عليه فى الفقرة السابقة وجب توجيه الدعوة الى اجتماع ثان فى الموعد المبين بالمادة (٣١) وذلك

بالنشر فى صحيفة يومية تصدر باللغة العربية قبل الموعد المقرر للاجتماع فيه بخمسة عشر يوما على الأقل ويجوز توجيه الدعوة بكتاب موسى عليه يوجه الى من لم يحضر الاجتماع الأول من المكتبيين وأصحاب الحصص ، وتتضمن الدعوة الى الاجتماع للبيانات الموضحة بالمادة (٣١) ، مع الاخطار بعدم اكتمال النصاب فى الاجتماع الأول .

ويكون الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المكتبيين وأصحاب الحصص يمثل ربع رأس المال المصدر على الأقل .

### **المق فى حضور اجتماع الجمعية التأسيسية :**

لكل مكتب أو صاحب حصة حق حضور اجتماع الجمعية التأسيسية أيا كان عدد أسهمه أو مقدار حصته ، ولا يجوز الوكالة فى الحضور الا اذا كانت صادرة لأحد المكتبيين أو أصحاب الحصص وثابتة بموجب تركيل خاص مكتوب ( مادة ٣٣ لاتحة )

### **رئاسة وأمانة سر الجمعية التأسيسية :**

تسند رئاسة الجمعية التأسيسية للمؤسس الذى يمتلك الحصة الأكبر ويقبل الرئاسة ، وعند التساوى تسند الرئاسة الى أحدهم بطريق القرعة ، وتختار الجمعية أمينا للسر وجامعى أصوات .

ويحرر أمين السر محضرا يتضمن نصاب الحضور وخلاصة واقية للمناقشات وما يحدث أثناء الاجتماع وما يتخذ من قرارات وعدد الأصوات الموافقة وغير الموافقة بالنسبة لكل قرار على حدة ، وكذلك كل ما يطلب

الحاضرون اثباته فى المحضر ، كما تسجل أسماء الحضور من المكتتبين وأصحاب الحصص فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة .

ويوقع المحضر والسجل المشار إليهما من كل من رئيس الجلسة وأمين السر وجامعى الأصوات ( مادة ٣٤ لائحة ) .

#### **تعديل نظام الشركة :**

#### **١- إجراءات التعديل خلال فترة التأسيس :**

طبقا للقواعد العامة يتم أى تعديل بموافقة جميع أطراف العقد فيكون تعديل النظام أو أى بند خلال فترة التأسيس بموافقة جميع المؤسسين وطبقا لنص المادة التاسعة من عقد للشركة الابتدائى يوكل المؤسسون وكيلا عنهم فى القيام بالنشر والتقييد بالسجل التجارى واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة وتسليم كافة الوثائق الى مجلس إدارة الشركة .

كما تنص المادة ٢٨ من القانون على أن تختص الجمعية التأسيسية بانظر فى الموافقة على نظام الشركة ولا يجوز للجمعية لإدخال تعديلات عليه تعديلات عليه إلا بموافقة المؤسسين والأغلبية العديدة للشركاء الممثلين لتلى رأس المال على الأقل .

## ٢- التعديل بعد تكوين الشركة :

طبقا لنص المادة ٦٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة .

وطبقا لنص المادة ٢٢٧ من اللائحة تنظر الجمعية العامة غير العادية التعديلات الآتية في نظام الشركة :

- (١) زيادة رأس المال المرخص به .
- (٢) الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة .

## نموذج اقرار بتوافر الأهلية

المؤسسي شركة .....

### شركة مساهمة مصرية (تحت التأسيس)

نقر نحن الموقعين أدناه مؤسس شركة .....  
شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس بتوافر الأهلية اللازمة لنا لتأسيس الشركة  
.....

وهذا لقرار منا بذلك

الاسم :

التوقيع :

-١-

-٢-

-٣-

-٤-

توقيع وكيل المؤسسين

## نموذج القرار

### بعدم العمل بالحكومة او القطاع العام

نقر نحن الموقعين أدنا مؤسسى وأعضاء مجلس ادارة شركة .....  
شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس بأننا لاتعمل بالحكومة أو القطاع العام .  
الاسم :  
التوقيع :

-١-

-٢-

-٣-

-٤-

توقيع وكيل المؤسسين



## تعهد

نتعهد نحن الموقعين أدناه أعضاء مجلس إدارة شركة .....  
شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس بأن نقوم بإيداع شهادة الاكتتاب التى نقوم  
مقام أسهم ضمان العضوية بأحد البنوك المعتمدة بالتطبيق لأحكام المادة ٩١ من  
القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤١ من اللائحة التنفيذية وذلك فى خلال  
شهر من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى كما نتعهد بإيداع أسهم الضمان  
ذاتها لتحل محل الشهادات فور إصدار الأسهم وإخطار مصلحة الشركات بالبنك  
الذى سوف تودع لديه هذه الأسهم .

وهذا تعهد منا بذلك

تحريرا فى / / ١٩٩

الاسم :

التوقيع :

-١

-٢

-٣

-٤

توقيع وكيل المؤسسين

## اقرار

أقر أنا ..... المحامي ( بالإستئناف أو النقض )  
بأننى قبلت التعيين مستشارا قانونيا لشركة ..... شركة مساهمة  
مصرية تحت التأسيس طبقا لأحكام المادة ٦٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

وهذا اقرار منى بذلك

للتوقيع

## اقرار مراقب الحسابات

أقر أنا ..... بأننى أقبل التعيين مراقبا أول لحسابات شركة  
..... شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس علما بأنه ينطبق على أحكام  
قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة لمراقبى للشركات المساهمة وأننى  
راعى أحكام المولود من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وهذا اقرار منى بذلك

تحريرا فى

للتوقيع

## المبحث الثانى

### الأوراق المالية التى تصدر عن الشركة

١- تنص المادة ١١٩ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على أن : الأوراق المالية التى تصدرها الشركة هى الأسهم وحصص التأسيس والأرباح والسندات .

٢- تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لإستثمارها على أن : ..... ويجوز لشركات المساهمة الأخرى بإصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير لايجاوز ما يحدده البنك المركزى المصرى .

**وبذلك تكون الأوراق المالية هى :-**

١- الأسهم .

٢- حصص التأسيس والأرباح

٣- السندات

٤- صكوك التمويل

## (١) الأسهم :-

تنص المادة ٣١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية للقيمة ويحدد للنظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا يزيد على ألف جنيه .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية كما لا يجوز إصداره بقيمة أعلى إلا في الأحوال وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية وفي جميع الأحوال تضاف هذه الزيادة إلى الأحتياطي .

وتقضى الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من اللائحة بأن يحدد رأس المال بالجنيه المصرى ولو كان جزء منه مدفوعا بما يعادله من العملات الأجنبية .

### حالة فقد الورقة المالية أو تلفها ،

في حالة فقد الورقة المالية أو تلفها ، يجوز للشركة أن تصدر لصاحب الحق فيها حسبا هو مدون بسجلاتها بدل فاقد ، بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد أو التلف وذلك وفقا للأجراءات المتبعة لدى بورصة الأوراق المالية في هذا واداته لمبلغ النفقات الفعلية للاستبدال والإعلان ، ويثبت على الورقة الصادرة في هذه الحالة أنها بدل فاقد أو تالف ويؤثر عليها بكافة التصرفات الواردة عليها والثابتة في السجلات ، وتخطر البورصات بواقعة فقد أو تلف الورقة الأصلية ، كما ينشر عن ذلك بصحيفة الشركات . ( مادة ١٢٦ لائحة ) .

## **قييد الأوراق المالية بالبورصات :**

يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال يقدم أسهم شركات المساهمة أو التصية بالأسهم التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب أو خلال الثلاثة أشهر التالية لنشر ميزانية السنة للثلاثة إذا كانت الأسهم لم تطرح للاكتتاب العام الى جميع بورصات الأوراق المالية فى مصر فى جداول أسعارها طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى لوائح تلك البورصات. ويكون عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الشريك أو الشركاء المديرون مسئولين عن التعويض الذى يستحق لأصحاب الشئ بسبب مخالفة حكم هذه المادة ( مادة ٢٧ لائحة )

### **شروط الأسهم :**

تصدر الأسهم بقيمة اسمية متساوية ، وتكون - بالنسبة الى الشركة - غير قابلة للتجزئة . فإذا تملك السهم أكثر من شخص واحد بطريق الإرث ، كان على الورثة أن ينيبوا شخصا واحدا يتولى مباشرة الحقوق المتصلة بهذا السهم فى مواجهة الشركة ( مادة ١٢٨ لائحة ) .

### **شهادات الأسهم:**

تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذى قسائم ، وتعطى أرقاما متسلسلة ، ويوقع عليها عضوان من اعضاء مجلس الإدارة يعيّنهم المجلس وتُختَم بخاتم الشركة .

ويجب أن تتضمن شهادة السهم على الأخص بيان أسم الشركة التى أصدرته وعنوان مركزها الرئيسى وغرضها باختصار ومدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجارى وقيمة رأس المال بنوعيه . (المخصص به والمصدر ) وعدد الأسهم الموزع عليها وأنواعها " خصائص كل نوع ، كما يجب أن يذكر بالسهم نوعه وقيّمته الاسمية وما دفع منها واسم مالكه .

ويكون للأسهم كويات ذات أرقام متسلسلة ومشمّلة أيضا على رقم السهم ( مادة ١٢٩ لائحة ) .

### **فئات الأسهم:**

يجوز أن تستخرج شهادات الأسهم من فئة سهم واحد أو خمسة أسهم ومضاعفتها ( مادة ١٣٠ لائحة )

### **حقوق والتزامات أصحاب الأسهم:-**

تنص المادة ١٣١ من اللائحة على أنه مع عدم الأخلال بأوضاع الأسهم الممتازة وغيرها من الأسهم ذات الطبيعة الخاصة ، تكون جميع حقوق والتزامات أصحاب الأسهم متساوية ، ولا يلتزم المساهمون إلا بقيمة كل منهم

مضافا إليها مصاريف وعلاوة الإصدار بحسب الأحوال كما لا يجوز - بوليّة  
حالة - زيادة التزاماتهم .

### **الأسهم الممتازة وأوضاعها :**

يجوز أن ينص النظام على تقرير بعض الإمتيازات لبعض أنواع الأسهم  
وذلك فى التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية على أن تتساوى الأسهم من  
نفس النوع فى الحقوق والمميزات أو القيود .

ويجب أن يتضمن نظام الشركة منذ تأسيسها شروط وقواعد الأسهم  
الممتازة ( مادة ١٣٢ لائحة ) .

### **إجراءات تعديل حقوق الأسهم بأنواعها :**

ولا يجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأى نوع من  
أنواع الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية - وبعد موافقة جمعية  
خاصة تضم حملة نوع الأسهم لى يتعلّق به التعديل بأغلبية الأصوات الممثلة  
لثلثى رأس المال الذى تمثله هذه الأسهم وتتم الدعوة لهذه الجمعية الخاصة على  
الوجه وطبقا للأوضاع التى تدعى إليها الجمعية العامة غير العادية ( مادة ١٣٣  
لائحة ) .

### **احكام تداول شهادات الإكتتاب ، وشهادات أسهم زيادة رأس المال :**

لايجوز تداول شهادات الإكتتاب بأزيد من القيمة التى صدرت بها مضافا  
إليها - عند الإقتضاء - مقبل نفقات الإصدار وذلك فى الفقرة السابقة على قيد  
الشركة بالسجل للتجارى .

كما لا يجوز تداول الشهادات التي تصدر عن أسهم زيادة رأس المال قبل تعديل بيانات الشركة بالسجل التجارى بما يفيد الزيادة .

وفى جميع الأحوال يرد على تداول شهادات الإكتساب جميع القيود التي تتعلق بتداول الأسهم التي تمثلها تلك الشهادات ( مادة ١٣٤ لائحة )

### **أحكام تداول الأسهم العادية :**

لا يجوز تداول أسهم الشركة إلا بعد قيدها فى السجل التجارى .  
ومع ذلك إذا كانت زيادة رأس المال ناتجة عن تحويل السندات التي تصدرها الشركة إلى أسهم ، جاز تداولها فور تسلم إجراءات التحويل ( مادة ١٣٥ لائحة ) .

### **أحكام تداول الأسهم العينية ، وأسهم المؤسسين :**

لا يجوز تداول السهم التي تعطى مقابل الحصص العينية ، أو الأسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بهما عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

كما لا يجوز تداول ما يكتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى رأس مال الشركة قبل تقضاء المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

ويسرى هذا على أسهم زيادة رأس المال التي تعطى مقابل الحصص العينية ، على أن تبدأ مدة السنتين من تاريخ تعديل بيانات الشركة بالسجل التجارى بما يفيد الزيادة .



ويحظر خلال هذه المدة فصل تسياتم الأسهم والحصص من كروبها الأصلية ، ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والأداة التي تم بها التأسيس ( مادة ١٣٦ لائحة ) .

### **قابلية السهم للتداول ، وتنظيم ذلك في نظام الشركة ؛ -**

مع مراعاة الأحكام السابقة يكون السهم قابلا للتداول ، ولا يجوز النص على عكس ذلك في نظام الشركة .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن نظام الشركة بعض القواعد المتعلقة بتنظيم تداول الأسهم بشرط ألا تصل إلى حرمان المساهم من حق التنازل عن أسهمه . ولا يجوز إدراج هذه القواعد في نظام الشركة بعد تأسيسها ما لم يتضمن النظام الذي وافق عليه المؤسسون النص على حق للجمعية العامة غير العادية في إدخال القيود التي تراها على تداول الأسهم .

وتظل الأسهم قابلة للتداول بعد حل الشركة وذلك حتى انتهاء التصفية (مادة ١٣٩ لائحة ) .

### **قيود ترفع على تداول الأسهم ؛**

يجوز أن ينص نظام الشركة على وجوب موافقة إدارة الشركة أو الشريك أو الشركاء للمديرين بحسب الأحوال على تنازل المساهم عن أسهمه إلى الغير وذلك بالشروط الواردة في المادة (١٤) .

ولا يسرى هذا للتقييد على ما يتم من تنازل بين الأزواج والأصول والفروع (مادة ١٤٠ لائحة ) .

## شروط انتقال ملكية الأسهم :

إذا تطلب النظام موافقة الشركة على انتقال ملكية الأسهم ، وجب أن تتم الموافقة بالشروط الآتية :

(أ) يوجه مالك الأسهم طلبا الى الشركة للموافقة على بيع أسمه ويجب أن يتضمن الطلب أسمه وعنوانه وعدد الأسهم موضوع التنازل ونوعها والثمن المعروض لشرائها . ويتم توجيه الطلب أما بالبريد المسجل ، أو بتسليمه مباشرة إلى مركز الشركة الرئيسى مع أخذ الإيصال اللازم بتاريخ التسليم .

(ب) تعتبر الموافقة قد تمت إذا لم يصله رد الشركة بالقبول أو الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلبه إليها - ويثبت التاريخ بإيصال البريد المسجل .

(ج) إذا اعترض مجلس الشركة ، أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال على البيع ، وجب عليه أن يتخذ أحد الإجراءات الآتية خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ صاحب الشأن بالإعترض:

١- تقديم تنازل إليه آخر - سواء من المساهمين أو من غيرهم ليشتري الأسهم .

٢- شراء الأسهم سواء لتخفيض رأس المال أو لغير ذلك من الأسباب المنصوص عليها فى القانون أو هذه اللائحة ويتم حساب الثمن بالطريقة التى ينص عليها للنظام .

(د) إذا لم يستعمل مجلس الإدارة حقه فى إتخاذ أحد الأجراءتين المشار إليها خلال المدة المقررة - اعتبر ذلك بمثابة موافقة على التنازل (مادة ١٤١ لائحة ) .

## ٢- حصص التأسيس والإرباح :-

تنص المادة ٣٤ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لايجوز إنشاء حصص تأسيس أو حصص إرباح إلا مقابل التنازل عن التزام منحته الحكومة لو حق من الحقوق المعنوية .

ويجب أن يتضمن نظام الشركة بياناً بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها وللجمعية العامة للشركة الحق فى إلغائها مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٥ وذلك بعد مضى ثلث مدة الشركة لو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ما لم ينص نظام الشركة على مدة أقصر لو فى أى وقت بد ذلك .

ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الإحتياطى القانونى ووفاء ٥٪ على الأكل بصفته ربح لرأس المال .

وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أى تمسب فى فائض التصفية .

وتنص المادة ٤٥ من القانون على أنه لا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم التى تعطى مقابل الحصص العينية كما لا يجوز تداول الأسهم التى

يكتتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق المحلقة بها عن سنتين ماليّتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

#### **حالات انشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح :**

لايجوز انشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح إلا مقابل التنازل عن التزام منحتة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية .

ويتم انشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح سواء عند تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها - ويجب أن يتضمن نظام الشركة بياناً مقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها .

ويتم تداول هذه الحصص بطريق القيد في دفاتر الشركة ( مادة ١٥٣ لائحة ) .

#### **شروط تداول حصص التأسيس :**

لايجوز تداول حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليّتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ويخطر خلال هذه المدة فصل قسائم الحصص من كعوبها الأصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والأداة التي تم بها ( مادة ١٥٤ لائحة ) .

### **حق أصحاب الحصص في الإطلاع :**

يجوز لأصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح أن يطلبوا الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها ، وذلك بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للخطر ويكون الإطلاع بواسطة مندوبين تعينهم جمعية حملة الحصص ويتم في مقر الشركة وفي ساعات العمل المعتادة ( مادة ١٥٥ لائحة ) .

### **حقوق اصحاب الحصص :**

تنص المادة ١٥٦ لائحة على أن لا تدخل حصص التأسيس أو حصص الأرباح في تكوين رأس مال الشركة ، ولا يعتبر أصحابها شركاء ، ولا يكون لهم من الحقوق إلا ما ينص عليه نظام الشركة أو القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية بإنشاء هذه الحصص ، ولا يجوز أن تخصص لهذه الحصص - سواء كانت في صورة ثابتة أو نسبة من الأرباح - ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجر الاحتياطي للقانوني ووفاء ٥٪ على الأقل لأصحاب الأسهم بصفة ربح لرأس المال .

ولا يكون لأصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح أي نصيب في فائض التصفية ، عند حل الشركة وتصفيتها - ولا تسرى أحكام هذه المادة على حصص التأسيس القائمة قبل أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

### **شروط إلغاء الحصص :**

يجوز للجمعية العامة للشركة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن تقرير إلغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح ، وذلك بالشروط الآتية :

- (أ) أن تمضى ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ، أو المدة التي ينص عليها نظام الشركة أو قرار الجمعية العامة غير العادية بإنشاء الحصص أيهما أقصر .
- (ب) أن يتم الإلغاء بالنسبة لجميع الحصص ، أو بالنسبة لجميع الحصص ذات الإصدار الواحد ، في حالة وجود أكثر من إصدار للحصص .
- (ج) أن يكون الإلغاء مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون ( مادة ١٥٧ لائحة ) .

### **جواز تحويل الحصص إلى أسهم زيادة رأس المال :**

يجوز في الأحوال التي يكون فيها للجمعية العامة للشركة إلغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح ، أن تقرر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال تحويلها إلى أسهم يزداد رأس المال بقيمتها في حدود رأس المال المرخص به ، ويتم الاتفاق بين مجلس الإدارة أو المديرين وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذي يتم به التحويل .

وتؤدى الزيادة فى رأس المال خصما من المال الإحتياطى للشركة لتقابل للتوزيع ( مادة ١٥٨ من اللائحة ) .

## ٢- السندات :-

### إصدار السندات :

تصدر الشركة للسندات فى شكل شهادات أسمية بقيمة موحدة ، قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الإصدار حقوقا متساوية لحامليها فى مواجهة الشركة . ويوقع على شهادات السندات عضوان من أعضاء مجلس الإدارة يعينهما المجلس أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال . ويكون للسندات كوديات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السند ( مادة ١٥٩ لائحة ) .

### بيانات شهادات السندات :

تنص المادة ١٦٠ من اللائحة على أن يجب أن تتضمن شهادات السندات للبيانات الآتية :

- ١- اسم الشركة مصدرة السندات ، ونوعها ( مساهمة - توصية بالأسهم )
- ٢- قيمة رأس مال الشركة المصدر - والمرخص به .
- ٣- عنوان المركز الرئيسى للشركة .
- ٤- رقم القيد فى السجل التجارى وتاريخه ومكانه .
- ٥- تاريخ انتهاء أجل الشركة بحسب نظامها .

- ٦- مجموع قيمة السندات المصدرة .
- ٧- القيمة الاسمية للسند ، ورقمة السلسل .
- ٨- سعر الفائدة والمواعيد المحددة لأدائها .
- ٩- مواعيد وشروط استهلاك السندات .
- ١٠- الضمانات الخاصة بالدين الذى يمثل السند فى حالة وجودها .
- ١١- المبالغ التى لم يتم استهلاكها من إصدارات الأسهم السابقة على الإصدار الحالى .
- ١٢- إذا كانت السندات قابلة للتحويل الى أسهم - تذكر المواعيد المقررة لإستعمال صاحب السند لحقه فى التحويل والأسس التى يتم التحويل بناء عليها .
- ١٣- أسم ملاك السند .

#### **سلامة إصدار السندات :**

لايجوز إصدار السندات غلا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة أو للشريك أو الشركاء للمديرين بحسب الأحوال - مرفقا به تقرير من مراقب الحسابات يتضمن الشروط التى تصدر بها السندات . ويجوز أن يتضمن قرار الجمعية العامة مبدأ إصدار السندات والقيمة الإجمالية للإصدار والضمانات والتأمينات التى تمنح لحملة السندات ، على أن يفوض مجلس الإدارة أو للشريك أو الشركاء المديرين - بحسب الأحوال - فى



إختيار وقت الإصدار والشروط الأخرى المتعلقة بالسندات وذلك خلال السنتين التاليتين لقرار الجمعية العامة ( مادة ١٦١ لائحة ) .

### **وجوب أداء رأس المال بالكامل قبل إصدار السندات ،**

لايجوز للشركة إصدار سندات إلا بعد أداء رأس المال المصدر بالكامل وبشرط ألا تزيد قيمة السندات السابقة التي أصدرتها الشركة والمندولة في أيدي الجمهور - مضافا إليها الإصدار المقترح للسندات الجديدة - على صافي أصول الشركة وقت الإصدار حسبما يحدده مراقب الحسابات في تقريره المقدم الى الجمعية العامة بمناسبة الإصدار ، على أساس ما ورد من بيانات بأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

وفي حالة مخالفة الشروط المبينة في الفقرة السابقة ، يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة بإبطال الإصدار كله أو بعضه في الحدود التي يعتبر فيها مجاوزا للشروط المشار إليها ( مادة ١٦٢ لائحة ) .

### **حالات إصدار السندات قبل أداء رأس المال بالكامل :**

استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للشركات إصدار سندات قبل أداء رأس المال المصدر بالكامل في الحالات الآتية :

- (أ) إذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية على  
ممتلكات الشركة الثابتة كلها أو بعضها .
- (ب) إذا كانت السندات مضمونة من الدولة .

(ج) السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك او الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية وإن أعادت بيعها .

(د) للشركات العقارية وشركات الإئتمان العقارى والشركات التى يرخص لها بذلك بقرار من الوزير ، اصدار سندات قبل اداء رأس المال المصدر بالكامل .

كما يجوز بقرار من الوزير بناء على عرض الهيئة أن يرخص للشركات المشار اليها فى اصدار سندات بقيمة تجاوز صافى أصولها وذلك فى الحدود التى يصدر بها القرار ( مادة ١٦٣ لاتحة ) .

#### **السندات المضمونة برهن أو كفالة :**

تنص المادة ١٦٤ من اللائحة على أنه إذا كانت السندات مضمونة برهن على أموال الشركة او بغير ذلك من الضمانات او الكفالات فإنه يجب أن يتم الرهن او الضمانة أو الكفالة لصالح جماعة حملة السندات قبل اصدار السندات ويتولى اتمام إجراءات الرهن او الضمان او الكفالة الممثل للقانونى للجهة التى تضمن السندات وذلك بعد موافقة السلطة المختصة فى هذه الجهة . ويجب أن يتم قيد الرهن قبل فتح باب الاكتتاب فى السندات .

ويجب على الممثل القانونى للشركة خلال الثلاثة أشهر التالية لإنتفاء المدة المقررة للإكتتاب ، أن يقر فى ورقة موقفة بقيمة القرض الذى نمطه السندات وكافة البيانات المتعلقة به ويتم التثخير فى السجلات التى تم فيها قيد الرهن .

## **السندات القابلة للتحويل الى أسهم :**

يجوز للجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن تصدر سندات قابلة للتحويل الى أسهم ، وذلك وفقا للأوضاع الآتية :

(أ) أن يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب للقواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات الى أسهم ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن .

(ب) أن لا يقل سعر اصدار للسند عن القيمة الاسمية للسهم .

(ج) أن لا تجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى أسهم بالإضافة الى قيمة أسهم الشركة القائمة رأس المال المرخص به وذلك طبقا لنص المادة ١٦٥ من اللائحة .

## **حق المساهمين في أولوية الاكتتاب في السندات التي تتحول الى أسهم :**

يكون لمساهمي الشركة الحق في أولوية الاكتتاب في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، وذلك طبقا للمواد من (٦٩) الى (٩٩) .

وإذا نتج عن تطبيق القواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات الى أسهم وجود كسور في عدد الأسهم المقابلة للسندات المطلوب تحويلها ردت الشركة الى حاملها قيمة هذه الكسور ( مادة ١٦٦ لائحة )

### **شروط تحويل السندات الى اسهم وحقوق هذه الأسهم :**

لا يتم تحويل السندات الى أسهم إلا بموافقة أصحابها وبالشروط وطبقا للأسس التى صدر بها قرار الجمعية العامة .

ويجب على حامل السند أن يبدى رغبته فى التحويل فى المواعيد التى ينص عليها قرار الإصدار والمعلنة فى نشرة الاكتتاب - وفى جميع الأحوال لايجوز أن تتجاوز هذه المواعيد الأجل المحدد لإستهلاك السندات .

ويكون للأسهم التى يحصل عليها حملة السندات فى حالة إيدائهم للرغبة فى التحويل ، حقوق فى الأرباح المنفوعة عن السنة المالية التى تم فيها التحويل ( مادة ١٦٧ لاتحة ) .

### **بيان بعهده الأسهم المصدرة مقابل السندات المحوطة .**

تنص المادة ١٦٨ من اللائحة التنفيذية على أنه يتم فى نهاية كل سنة مالية إتقرير من مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، بيان عدد الأسهم التى تم إصدارها خلال السنة فى مقابل سندات أبدى أصحابها. رغبتهم فى التحويل خلال تلك السنة وقيمتها الاسمية ، وأحوال التعديلات اللازمة على رأس المال المصدرة وعدد الأسهم ويتخذ المجلس أو المديرين بحسب الأحوال إجراءات تعديل السجل التجارى والشهر على هذه الزيادة .

### **شروط طرم جانب من السندات للاكتتاب العام:**

إذا طلاح جانب من السندات التى تصدرها الشركة فى لكتتاب عام وجب أن يتبع بنشأتها الأحكام الواردة فى المواد من (١٢) لى (٢٢) مع مراعاة الأحكام المبينة فى المواد التالية .

وتعتبر السندات مطروحة للاكتتاب العام إذا وجهت الشركة الدعوة لى الإكتتاب فيها أشخاص محددين سلفا ( مادة ١٦٩ لاتحة ) .

### **بيانات لشرة الاكتتاب ومرفقاتها:**

تنص المادة ١٧٠ من اللاتحة على يجب أن تتضمن لشرة الاكتتاب العام فى السندات البيانات الموضحة بالملحق رقم (٢) ، وأن يرفق بها الأوراق الآتية :

- (أ) نسخة من الميزانية الأخيرة للشركة التى اعتمدتها الجمعية العامة ، موقعا عليها من رئيس مجلس الإدارة ، أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال .
- (ب) تقرير عن نشاط الشركة من بداية السنة المالية التى يجرى فيها الإكتتاب ، وللسنة السابقة عليها إذا لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت ميزانيتها بعد .

ويجب أن يتضمن هذا التقرير العناصر الأساسية التى ترد فى الميزانية ، ويوقع عليه كل من الممثل القانونى للشركة ومراقب حسابها.

#### ٤- صكوك التمويل :-

تنص المادة ١٥ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لإستثمار على أنه ..... ويجوز لشركات المساهمة الأخرى إصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزى المصرى بالإتفاق مع الهيئة فى ضوء متطلبات تنمية سوق المال المصرى وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاركة فى للتنمية الإقتصادية للمجتمع .

وتنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أنه يجوز لشركات المساهمة التى ليس من بين أغراضها تلقى الأموال لإستثمارها طبقا للقانون إصدار صكوك تمويل متنوعة ذات عائد متغير لمواجهة الإحتياجات التمويلية للشركة أو تمويل نشاط أو عملية بذاتها وبشرط ألا تزيد قيمتها على صافى أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة.

ولستثناء من ذلك يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة أن يرخص للشركات المشار إليها بإصدار صكوك تمويل بقيمة تجاوز صافى أصولها وذلك فى الحدود التى يصدر بها القرار .

### **\* شكل صكوك التمويل :-**

**نص المادة ٤٤ -** تصدر صكوك التمويل في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول

وتخول الصكوك من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لحاملها  
في مواجهة الشركة .

ويوقع على الصكوك عضوان من أعضاء مجلس إدارة الشركة يعينهما  
المجلس .

ويكون للصكوك كوبونات ذات أرقام متسلسلة مشتملة على رقم الصك .

### **\* إصدار الصكوك بقراو :-**

**نص المادة ٤٥ -** لا يجوز إصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير إلا بقرار

من الجمعية العامة بناء على اقتراح من مجلس إدارة الشركة  
يرفق به تقرير من مراقب الحسابات ويتضمن القرار الشروط  
التي تصدر بها الصكوك .

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر إصدار الصكوك وقيمتها الإجمالية ومالها  
من ضمانات وتأمينات مع تفويض مجلس إدارة الشركة في اختيار وقت  
الإصدار خلال السنتين التاليتين لقرار الجمعية العامة وفي تحديد الشروط  
الأخرى المتعلقة بالصكوك .

## \* طرق الصكوك عن طريق الاكتتاب :-

المادة ٤٦ - تصدر الشركة صكوك التمويل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة عن

طريق الاكتتاب العام ، ويجوز للمجلس الموافقة على عدم طرحها  
بلاكتتاب العام إذا اتفق على تغطيتها بالكامل بواسطة البنوك  
وشركات التأمين والصناديق ، والشركات المالية التى يكون من  
أغراضها تسويق الأوراق المالية وضمنان تغطيتها والشركات  
العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها بالنسبة لإصدارات  
الشركات التى تساهم فى رؤوس أموالها بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ .

تنص المادة ٤٧ - تقدم الشركة للهيئة نشرة الاكتتاب فى صكوك التمويل التى

تطرح للاكتتاب العام أو اصدار الصكوك المتفق على تغطيتها  
بالكامل طبقا للمادة السابقة وذلك وفقا لنموذج تعدده الهيئة لهذا  
الغرض ، ويعطى صاحب الشأن ايصالا مؤرخا بذلك .

## وعلى الشركة أن ترفق الأوراق الآتية :

(أ) نسخة من النظام الأساسى للشركة متضمنا حق الشركة فى إصدار  
صكوك تمويل .

(ب) نسخة من آخر متعمدة من الجمعية العامة .

(ج) قرار الجمعية للعامة بالموافقة على إصدار صكوك التمويل .



(د) القرار الصادر بشروط الصكوك وقواعد احتساب عائداتها .  
(هـ) تقرير عن نشاط الشركة منذ بداية السنة المالية التى يجرى فيها الإكتتاب ، والسنة السابقة عليها إذا لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت ميزانيتها بعد ، على أن ترفق بالتقرير شهادة من مراقب الحسابات بصحة البيانات للمالية الواردة فيه .

تفص المادة ٤٨ - تتولى الهيئة فحص نشرة الإكتتاب أو طلب إصدار صكوك التمويل المتفق على تغطيتها بالكامل والأوراق المرفقة بها ، فإذا كانت الأوراق مستوفاه يتم عرضها على مجلس إدارة الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها ، أما إذا تبين أن الأوراق غير مستوفاه فيتم اخطار ذوى الشأن خلال المدة المشار إليها لإستيفائها .

ويصدر المجلس قراره خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاه ، ويخطر أصحاب الشأن بقرار مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره متضمنا رقم وتاريخ الموافقة .

ويسقط قرار الموافقة إذا لم يتم فتح باب الإكتتاب فى الصكوك خلال سنة من تاريخ صدور القرار .

## نشر نشرة الاكتتاب:-

المادة ٤٩ - تنشر نشرة الاكتتاب عن صكوك التمويل التي يتم طرحها للاكتتاب

العام قبل تاريخ فتح باب الاكتتاب فيها بخمسة عشر يوما الأقل  
وبالنسبة الى للصكوك التي اتفق على تغطيتها بالكامل فينشر بيان  
واف عنها خلال شهر على الأكثر من تاريخ ابلاغ الشركة بموافقة  
مجلس إدارة الهيئة على اصدارها وذلك بقصد الإعلام بها .

ويتم النشر فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعى الإنتشار على الأقل  
على أن يتضمن الإعلان بياناً برقم وتاريخ موافقة مجلس إدارة الهيئة على  
الإصدار .

نص المادة ٥٠<sup>(١)</sup> - تطرح صكوك التمويل للاكتتاب العام عن طريق أحد

البنوك التي يرخص لها الوزير بتلقى الاكتتاب فى صكوك  
التمويل او عن طريق الشركات التي ترخص لها الهيئة  
بذلك .

ويظل باب الاكتتاب مفتوحا لمدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر .  
ويجوز للبنوك والشركات المشار إليها بعد مضي شهر من تاريخ فتح  
باب الاكتتاب أن تعطى مالم يتم الاكتتاب فيه من صكوك ويكون لها ان تعيد

<sup>(١)</sup> صدر قرار الإقتصاد رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٩٠ بتفويض السيد الدكتور محمد حسن - فج النور  
رئيساً لسوق رأس المال فى مباشرة الاختصاص المخول للوزير بمقتضى المادة (٥٠) - للوائح  
المصرية العدد ٢١٧ فى ١٩٩٠/٩/٢٤ .

تسويقها حتى تاريخ قيد الصكوك ببورصات الأوراق المالية وفقا للمادة "٦١"  
من هذه اللائحة .

**\* شهادات الاكتتاب :-**

المادة ٥١ - يتم الاكتتاب فى صكوك التمويل بموجب شهادات اكتتاب موقع

عليها من المكتب أو وكيله ومن ممثل الجهة التى تلقت قيمة

الاكتتاب ، ويعطى المكتب صورة من شهادة الاكتتاب متضمنة ما

يلى :

(أ) اسم الشركة مصدرة الصكوك .

(ب) اسم البنك أو الجهة التى تلقت قيمة الاكتتاب

(ج) رقم وتاريخ موافقة مجلس ادارة الهيئة على طرح الصكوك

(د) اسم المكتب وعنوانه وجنسيته وتاريخ اكتتابه

(هـ) اجمالى قيمة الصكوك المطروحة للاكتتاب وعملة الإصدار

(و) قيمة وعدد الصكوك المكتتب فيها بالأرقام والحروف .

**\* ميعاد قفل باب الاكتتاب :-**

المادة ٥٢ - يجوز قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية قيمة

صكوك التمويل المعروضة للاكتتاب .

وفى جميع الأحوال ، إذا جاوز الاكتتاب عدد الصكوك المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة .

فإذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد الصكوك لكل مكتتب على أساس نسبة عدد الصكوك المطروحة الى عدد الصكوك التى تم التقدم للاكتتاب فيها بحيث لا يترتب على ذلك اقصاء أى مكتتب ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين ، وفى هذه الحالة يقدم المكتتب الشهادة المشار اليها بالمادة (٥١) من هذه اللائحة الى الجهة التى يتم الاكتتاب عن طريقها وذلك لإثبات عدد الصكوك التى خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد اليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب .

#### **\* اثر عدم تغطية الصكوك للاكتتاب :-**

المادة ٥٣ - إذا لم يتم تغطية جميع الصكوك المعروضة للاكتتاب خلال المدة

المقررة (٥٠) من هذه اللائحة ، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر الاكتفاء بما تم تغطيته من الصكوك ، وألغاء الباقي ، مع أخطار الهيئة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قرار المجلس

## \* إصدار صكوك تمويل قابلة للتحويل :-

المادة ٥٤ - مع مراعاة أحكام المادة (٤٣) من هذه اللائحة يجوز للجمعية العامة

العادية للشركة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة - أن تصدر

صكوك تمويل قابلة للتحويل إلى أسهم ، وذلك وفقاً للأوضاع الآتية

(أ) أن يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب للقواعد التي يتم على أساسها

تحويل صكوك التمويل إلى أسهم .

(ب) ألا يقل سعر إصدار الصك عن القيمة الاسمية للسهم .

(ج) ألا تتجاوز قيمة الصكوك القابلة للتحويل إلى أسهم بالإضافة إلى قيمة

أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به .

المادة ٥٥ - يكون لمساهمي الشركة أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل وفقاً

لنظام الشركة ، ولا يجوز قصر هذا الحق على بعض المساهمين

دون البعض الآخر ، ولا يجوز أن تقلل المدة التي يكون للمساهمين

فيها استعمال حق أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل عن خمسة

عشر يوماً تبدأ من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الصكوك .

المادة ٥٦ - استثناء من أحكام المادة (٥٥) من هذه اللائحة ، يجوز بقرار من

الجمعية العامة غير العادية للشركة ولأسباب الجدية التي بينها

مجلس إدارة الشركة وقررها مراقب الحسابات بتقرير منه ، أن

تطرح صكوك التمويل كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حق الأولوية المقرر للمساهمين .

المادة ٥٨ - يحدد مجلس إدارة الشركة القيمة الاسمية لصك التمويل عند كل إصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية . ويجوز أن تستخرج شهادات الصكوك من فئة صك واحد أو خمسة صكوك ومضاعفاتها .

#### \* بيانات صكوك التمويل :-

المادة ٥٨ - يجب ان تتضمن شهادات صكوك التمويل البيانات الآتية :

- ١- اسم الشركة مصدرة الصكوك .
- ٢- قيمة رأس مال الشركة المصدر والمرخص به .
- ٣- عنوان المركز الرئيسى للشركة .
- ٤- رقم القيد فى السجل التجارى وتاريخه ومكانة .
- ٥- تاريخ انتهاء أجل الشركة بحسب نظامها .
- ٦- رقم وتاريخ الإصدار وإجمالى قيمة الصكوك المصدرة وعملة الإصدار
- ٧- فئة الصك وقيمه الاسمية ورقمه المسلسل .
- ٨- العائد الذى يدره الصك أو أساس حسابه ومواعيد أدائه وأية حقوق أخرى يخولها الصك ( أن وجدت ) .

٩- مواعيد وشروط استهلاك الصك .

١٠- الضمانات والتأمينات الخاصة بالحق الذى يمتلكه الصك فى حالة وجودها .

١١- إذا كانت الصكوك قبلية للتحويل الى أسهم تذكر المواعيد المقررة لاستعمال صاحب الصك لحقه فى التحويل والأسس التى يتم التحويل بناء عليها .

١٢- اسم مالك الصك وعنوانه وجنسيته .

المادة ٥٩- لايجوز للشركة أن ترد الى حملة صكوك التمويل قيمة صكوكهم او

توزع عاقدا عليهم بالمخالفة لشروط الإصدار .

المادة ٦٠- تخطر الشركة الهيئة ببيان نصف سنوى عن حركة صكوك التمويل

يتضمن للصكوك التى تمت تغطيتها فى كل إصدار وقيمتها وبيان ما تم استهلاكه منها فى مواعيده وقيمته ، واجمالى العائد الموزع على هذه الصكوك ونسبته الى قيمة الصك فى كل إصدار .

المادة ٦١- يجب أن تقدم صكوك التمويل خلال سنة على الأكثر من تاريخ

تغطيتها بالكامل أو قفل باب الاكتتاب فيها الى جميع بورصات الأوراق المالية فى مصر لتقيد فى جداول أسعارها ولو لم تكن اسهم الشركات التى أصدرتها مقيدة فى تلك الجداول .

وتتقيد لجان البورصات من تلقاء نفسها فى جداول الأسعار جميع الصكوك إذا لم تتقدم الشركة بطلب قيدها فى الميعاد المشار إليه .

ويجوز قيد الشهادات المؤقتة التى تمنحها للمكتتبين فى الصكوك فى الجداول المؤقتة لحين قيامها بطبع للصكوك ، ويعين على الشركة استبدال الشهادات المؤقتة بصكوك التمويل خلال سنة على الأكثر من تاريخ قيدها فى الجدول المؤقت .

ويسرى فى شأن التعامل فى الصكوك وتداولها الشروط والأوضاع المنصوص عليها فى لوائح البورصات .

#### **\* حالة فقد وضياح مك التمويل :-**

**تنص المادة ٦٢ -** تصدر الشركة لصاحب مك التمويل - فى حالة فقدة أو تلفه

- بدل فاقد أو بدل تالف حسبما هو مدون بسجلاتها ، وذلك بعد قيامه بتقديم ما يثبت الفقد أو التلف ، ووفقا للإجراءات المتبعة لدى بورصات الأوراق المالية فى هذا الشأن ، مع أدائه لمبلغ النفقات للإستبدال والإعلان ، ويثبت على الصك الصادر فى هذه الحالة أنه بدل فاقد أو بدل تالف حسب الأحوال ، ويؤشر بالتصرفات التى وردت عليه طبقا لسجلات الشركة ، وتخطر الهيئة والبورصات بواقعة فقد أو تلف الصك الأصلي وبالصك الصادر بدلا منه .



## **القيد في البورصات ( أسواق الأوراق المالية ) :-**

تنص المادة ٤٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجب أن تقدم أسهم شركات المساهمة وسندات التي تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب إلى جميع بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جداول أسعارها طبقاً للإوضاع والشروط المنصوص عليها في لوائح تلك البورصات ويكون عضو مجلس الإدارة المنتدب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذه المادة ومن التعويض الذي يستحق بسبب مخالفتها عند الإقتضاء

### **شراء الشركة لأسهمها :**

تنص المادة ١٤٩ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز لشركة شراء أسهمها في إحدى الحالات الآتية :

- (أ) في حالة تخفيض رأس المال .
- (ب) إذا كان الشراء بقصد التوزيع على العاملين بالشركاء ، سواء كنصيب في الأرباح أو لزيادة نسبة مشاركتهم .
- (ج) إذا تطلب النظام موافقة الشركة على انتقال ملكية الأسهم ، ورأت الشركة رفض الموافقة وشراء الأسهم طبقاً لحكم المادة (١٤١) .

### **مدة احتفاظ الشركة بالأسهم المشتراه وحقوق هذه الأسهم :**

لايجوز أن تحتفظ الشركة بما تحصل عليه من أسهمها لأكثر من سنة ميلادية ، ويجب عليها أن تتصرف في هذه الأسهم إلى العاملين بها أو إلى

الغير بحسب الأحوال ، أو أن يتم تخفيض رأس المال خلال هذه السنة واعداد تلك الأسهم .

ولا يكون للأسهم المذكورة - خلال فترة احتفاظ الشركة بها - أية حقوق في التصويت أو الأرباح ، وتستزل من النصاب اللازم للتصويت فى الجمعية العامة ( مادة ١٥٠ لاتحة ) .

#### **جواز تخصيص الأسهم المشتراه للعاملين بالشركة :**

فى حالة حصول إحدى الشركات على بعض اسهمها ، يجوز بقرار من مجلس الإدارة أو بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال تخصيص بعض هذه الأسهم للعاملين بالشركة بمراعاة الضوابط الآتية :

(أ) يحدد مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون الشروط اللازمة لتوفرها فى العاملين لتقى هذا الحق من ناحية الأقدمية والكفاءة .

(ب) الحد الأدنى المدة التى لايجوز فيها لهؤلاء العاملين خلالها التصرف فى هذه الأسهم .

(ج) الفترة التى يتاح فيها للعاملين إختيار الشراء بحيث ألا تقل عن ثلاثين يوما .

(د) طريقة تحديد الثمن على أساس متوسط سعر التعامل فى البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة على اليوم الذى يقرر فيه العامل شراء نصيبه من الأسهم ، أو سعر شراء الشركة للأسهم أيهما أقل .

ولا يجوز أن يشتري العامل من هذه الأسهم ما يجاوز قيمته ١٪ من أسهم الشركة ( المادة ١٥١ لائحة ) .

## البمحث الثالث

### ادارة الشركة المساهمة

#### الجمعية العامة العادية :-

#### حالات دعوة الجمعية الامة العادية :

يكون لكل ممن يأتي حق دعوة الجمعية العامة العادية :-

(أ) لرئيس مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يدعو الجمعية العامة للإجتماع خلال السنة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة ، أو فى أية حالة أخرى ينص نظام الشركة فيها على وجوب دعوة الجمعية الامة .

(ب) لمجلس الإدارة فى شركات المساهمة ، والشريك أو الشركاء المديرين أو مجلس المراقبة فى شركات التوصية بالأسهم ، أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الإدارة أو الشريك أو الشريك أو الشركاء المديرين أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب الية ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس مال الشركة على الأقل بشرط أن يودعوا

أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ويقدموا شهادة من البنك بالإيداع متضمنة تعهدهم بعدم سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية .

ويتم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، أو بتسليمه الى مركز ادارة الشركة في مقابل إيصال ، على أن يوضح بالطلب الأسباب الداعية الى عقد الإجتماع والمسائل المطلوب عرضها على الجمعية العامة ، ويرفق به ما يدل على ايداع الأسهم على الوجه المبين بالفقرة السابقة .

(جـ) لمراقب الحسابات أن يدعو الجمعية العامة للإتعداد فى الأحوال التى يترأى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الإجتماع .

(د) للإدارة العامة للشركات أن تدعو الجمعية العامة للإجتماع فى الحالة المبينة بالفقرة السابقة ، وكذلك إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده ، أو امتنع الأعضاء المكملين للحد عن الحضور .

(و) للمصفين أن يطلبوا عقد الجمعية العامة خلال فترة التصفية وتكون مصاريف دعوة الجمعية للإنتعاد فى جميع الأحوال على نفقة الشركة .

(هـ) للجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون فى حالة ما إذا تبين لها صحة المخالفات المنسوبة الى أعضاء مجلس الإدارة أو مراقبى الحسابات بعد إتخاذ الإجراءات المقررة لذلك ( مادة ٢١٥ لاحقة ) .

## **ميهاد اجتماع الجمعية واختصاصها :**

تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل كل سنة وذلك خلال سنة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ، وتنظر الجمعية فى اجتماعها السنوى - على الأخص للمسائل الآتية :

- (١) تقرير مراقب الحسابات .
- (٢) تقرير مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال عن نشاط الشركة .
- (٣) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (٤) الموافقة على توزيع الأرباح على المساهمين وأصحاب الحصص والعاملين .
- (٥) تحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .
- (٦) تعيين مراقب الحسابات وتعيين السنة المالية التى يندب ها وتحديد أتعابه
- (٧) لقتخاب أعضاء مجلس الإدارة - إذا لقتضى الأمر ذلك . طبقا لنص المادة ٢١٦ من اللائحة .

## **اختصاصات أخرى للجمعية :**

تنص المادة ٢١٧ من اللائحة على أنه مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، وما تقضى به نصوص النظام ، تختص الجمعية العامة العادية بالنظر فى المسائل الآتية - سواء فى اجتماعها السنوى أو أى إجتماع آخر تعقده خلال السنة المالية :

## أولاً : المسائل المالية :

(١) وقف تجنيب الإحتياطي للقانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال للمصدر .

(٢) تكوين إحتياطيات أخرى غير الإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي .

(٣) استخدام الإحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين إذا لم يكن هذا الإحتياطي مخصصاً لأعراض معينة منصوص عليها فى نظام الشركة .

(٤) التصرف فى الإحتياطيات والمخصصات فى غير الأبواب المخصصة لها .

(٥) الموافقة على توزيع نسبة من الأرباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها الى ما كانت عليه .

(٦) الموافقة على إصدار سندات ، وعلى الضمانات التى تتقرر لحملتها .

(٧) النظر فى قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .

(٨) الترخيص للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة .

(٩) للترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع متى جاوزت قيمته ألف جنيه .

## ثانيا : المسائل المتعلقة بمجلس ادارة الشركة :

- (١) عز مجلس الإدارة أو أحد أعضائه ، ولو لم يكن ذلك واردا فى جدول الأعمال ورفع دعوى المسئولية عليهم طبقا للمادة (١٦٠) من القانون .
- (٢) عزل اعضاء مجلس الإدارة الذين تكرر عدم حضورهم الجمعية العامة ولتخاب غيرهم .
- (٣) توقيع غرامة مالية على أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يحضروا الاجتماع بغير عذر مقبول .
- (٤) الترخيص لعضو مجلس الإدارة المنتدب لشغل وظيفة العضو المنتدب فى شركة أخرى .
- (٥) الترخيص لعضو مجلس الإدارة بأن يقوم بعمل فنى أو إدارى فى شركة مساهمة أخرى بصفة دائمة .
- (٦) الترخيص لعضو مجلس الإدارة بالإتجار لحسابه أو لحساب غيره فى احد فروع النشاط التى تزاولها الشركة .
- (٧) التصدى لأى عمل من أعمال الإدارة إذا عجز عضو الإدارة عن البت فيه بسبب عدم اكتمال النصاب .
- (٨) المصادقة على أى عمل يصدر عن مجلس الإدارة .
- (٩) إصدار توصيات بشأن الأعمال التى تكفل فى إختصاص مجلس الإدارة



### ثالثا : المسائل المتعلقة بمواقب الحسابات :

- (١) النظر فى تغيير مراقب الحسابات أثناء السنة المالية التى اكتب لها بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٠٣) من القانون .
- (٢) للنظر فى عزل مراقبى الحسابات وقائمة دعوى المسئولية عليهم طبقا للمادة (١٠٦) من القانون .
- (٣) النظر فى تقرير الحسابات فى حالة عدم تمكنه من أداء مهمته .

### رابعا : المسائل المتعلقة بنصفية الشركة :

- (١) تعيين المصفين وتحديد أتعابهم وعزلهم .
- (٢) مد المدة المقررة للتصفية بعد الإطلاع على تقرير المصفى .
- (٤) التصديق على الحساب الختامى لأعمال التصفية .
- (٥) تعيين المكان الذى تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد شطبها من السجل التجارى .

### الوثائق التى تنشر قبل إجتماع الجمعية :

يجب على مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين - حسب الأحوال - أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلصات واقية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات فى صحيفتين يوميتين ، وذلك

قبل تاريخ عقد الجمعية العامة المقرر نظر الميزانية بها بعشرين يوما على الأقل .

ويجوز - إذا كان نظام للشركة يسمح بذلك - الإكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

وترسل صورة ما ينشر أو يرسل إلى المساهمين إلى كل من الهيئة العامة لسوق المال والإدارة العامة للشركات ( مادة ٢١٨ لائحة ) .

#### **وضع بيان من مراقبي الحسابات تحت تصرف المساهمين :-**

يضع مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة أيام على الأقل بيانا من مراقبي الحسابات يقرون فيه :

١- أن الشركة لم تقدم قرضا نقديا من أى نوع كان لأى من أعضاء مجلس إدارتها أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أو أن تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير .

٢- إذا كانت الشركة من شركات الائتمان فيبين ماذا كان تعاملها مع أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، اتبع فيه نفس الشروط والأوضاع التى تتبعها الشركة مع جمهور العملاء .

٣- وعلى كل حال يتعين أن يتضمن البيان أن القروض أو الاعتمادات أو الضمانات عليها في المادة (٩٦) من القانون قد تمت دون اخلال بأحكامها ( مادة ٢١٩ لاتحة ) .

#### **وضع كشف تفصيلي من مجلس الادارة تحت تصرف المساهمين :**

يضع مجلس الادارة أو الشريك أو الشريك المديرون - بحسب الأحوال - سنويا تحت تصرف المساهمين الخاص في انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الادارة بثلاثة أيام على الأقل بمقر الشركة وبمقر الاعتقاد كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

(١) جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال في السنة التالية ليا كانت صورته سواء كان مكافأة أو مرتب أو تعاب أو بدلات بأنواعها أو ما قبضه أى منهم على سبيل العمولة أو مقابل عمل أو استشارة أداها للشركة ، مع بيان تفصيلات كل مبلغ .

(٢) للمزايا العينية التي يمتنع بها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال في السنة المالية كالسيارات والممكن المجاني وما الى ذلك .

(٣) المبالغ المخصصة كل عضو من أعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال كمعاش احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة .

(٤) المكافأة وأنصبة الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على رئيس مجلس الإدارة توزيعها على رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء المجلس أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال .

(٥) المبالغ التي أنفقت فعلا في سبيل الدعاية بأية صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ .

(٦) العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة الشريك أو الشركاء المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

(٧) التبرعات مع بيان تفاصيل كل مبلغ ومسوغات التبرع . ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال مسئولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن المديرين بحسب الأحوال مسئولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت عن اعدادها ( مادة ٢٢٠ من اللائحة ) .

**المستندات التي توضع تحت تصرف المساهمين قبل الاجتماع السنوي**

**للجمعية :**

يضع مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص بمركز الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بيخمس عشرة يوما على الأقل ما يأتي :

(١) أسماء أعضاء مجلس الإدارة ولشريك ولشركاء المديرين وأعضاء مجلس المراقبة ، ومحال أقامتهم ، وبيان الشركات الأخرى التى يتولون عضوية مجالس إدارتها ، أو يقومون بأعمال الإدارة الفعلية فيها .

(٢) بيان المسائل المطروحة على الجمعية ، ونص مشروعات القرارات المطلوبة اتخاذها .

(٣) تقرير مجلس الإدارة أو للشريك أو للشركاء المديرون بحسب الأحوال المتقدم الى الجمعية ، وملاحظات مجلس المراقبة فى حالة وجودها .

(٤) اذا كان من بين الموضوعات المعروضة تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة فوجب بيان أسماء المرشحين للذين قدموا طلبات بذلك ومن كل منهم خبراتهم والأعمال التى تولوها خلال السنوات السابقة وخاصة فى الشركات الأخرى ، وما اذا كانوا يشغلون أعمالا بذلت الشركة ، والأسهم التى يمتلكونها فى الشركة .

(٥) الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(٦) تقرير مراقب الحسابات .

على انه اذا طلب المساهمون الحائزون على النسبة المقررة قانونا ادراج بعض المسائل فى جدول الأعمال ، تعين وضع بيان تلك المسائل ومشروعات القرارات المتعلقة بها تحت تصرف المساهمين قبل سبعة أيام إلى الأقل من تاريخ الجمعية ( مادة ٢٢١ من اللائحة ) .

## حق الاطلاع :

تنص المادة ٢٢٢ من اللائحة على ان يكون للمساهمين واصحاب الحصص الاطلاع على المستندات المشار اليها فى المواعيد المحددة بمقر الشركة ، سواء بأنفسهم أو بواسطة وكلاء عنهم ، ويجوز لهم الحصول على صورة منها بعد أداء مبلغ لايزيد على عشرة قروش عن كل صفحة .

## بدء سير العمل فى الجمعية :

تبدأ الجمعية العامة العادية اجتماعها السنوى بقراءة التقرير - المقدم من مجلس الادارة أو للشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، ثم تعرض الجهة التى أعدت التقرير حساب الأرباح والخسائر والميزانية ، ويتلو مراقب الحسابات تقريره متضمنا البيانات والمعلومات المتصلة بموجب القانون واللائحة ( مادة ٢٢٣ لائحة ) .

## حق المساهم فى مناقشة المستندات وتقديم الأسئلة :

لكل مساهم أثناء الجمعية العامة حق مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات وما يتكشف أثناء الاجتماع من وقائع خطيرة - ويكون مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون حسب الأحوال ملزمين بالاجابة على اسئلة المساهمين بالقدر الذى لا يعرض مصالح الشركة للضرر .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة في مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد في مقابل إيصال ، قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل ( مادة ٢٢٤ لائحة ) .

#### **نصاب صحة انعقاد الجمعية ونصاب صحة التصويت :**

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون الحد المنصوص عليه في نظام للشركة بشرط الا يقل عن الربع ولا يزيد عن النصف فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية وذلك وفقا للمواد ( ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ) من هذه اللائحة .

وبجوز أن ينص في نظام الشركة على الاكتفاء بالدعوى الى الاجتماع الأول اذا حدد فيها مكان وزمان الاجتماع التالي .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه . وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع ، ما لم يشترط النظام نسبة أعلى من ذلك ( مادة ٢٢٥ لائحة ) .

## الجمعية العامة غير العادية

### دعوة للجمعية العامة غير العادية :

لمجلس الادارة فى شركات المساهمة ، والشريك أو الشركاء المديرين أن يقرر دعوة الجمعية العامة غير العادية .

وعلى مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين أن يدعو الجمعية العامة غير العادية اذا طلب اليه عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل وذلك لأسباب جدية - بشرط أن يتم ايداع الأسهم وتقديم الطلب على الوجه المبين بالفقرة (ب) من المادة (٢١٥) من هذه اللائحة ) .

وإذا لم يتم مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب مستوف ، كان للطالبين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التى تتولى توجيه الدعوة ( مادة ٢٢٦ لائحة ) .

### اختصاصات الجمعية العامة غير العادية :

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة ، بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على التعديل جميع المساهمين ، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التى يستمدها بصفته شريكا .

وتتظر الجمعية العامة غير العادية - بصفة خاصة - التعديلات الآتية فى نظام الشركة :



- (١) زيادة رأس المال المرخص به .
  - (٢) الموافقة على زيادة رأس أسهم ممتازة ، بشرط أن يرخص بذلك النظام ابتداء .
  - (٣) اضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ، ولايجوز تغيير الغرض الأصلي الا لأسباب توافق عليه الجمعية العادية .
  - (٤) تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الأسهم
  - (٥) اطالة امد الشركة أو تقصيرة ، أو حلها قبل موعدها ، أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة لجباريا ، أو أدماج الشركة .
  - (٦) تغيير الشكل القانونى لشركة التوصية بالأسهم .
- كما تجتمع الجمعية العامة غير العادية - بناء على دعوة مجلس الإدارة - للنظر فى حل الشركة او استمرارها : اذا بلغت خسائر الشركة فى سنة مالية واحدة أو أكثر نصف رأس المل المصدر ( مادة ٢٢٧ لائحة ) .

#### **المستندات التى توضع تحت تصرف المساهمين :**

- يضع مجلس الإدارة او الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص - بمركز الشركة قبل انعقاد الجمعية للعامة غير العادية بخمسة عشر يوما على الأقل ما يأتى :
- (١) بيان المسائل المعروضة على الجمعية ، وهى مشروعات القرارات المطلوب اتخاذها .

على أنه إذا طلب المساهمون الحائزون على النسبة المقررة قانونا ادارج بعض المسائل فى جدول الأعمال تعين وضع بيان تلك المسائل ومشروعات القرارات المتعلقة بها تحت تصرف المساهمين قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة .

(٢) تقرير مراقب الحسابات عن المسائل المعروضة على الجمعية . ويكون لأصحاب الأسهم للسندات وحصص التأسيس الاطلاع على المستندات والأوراق المسار إليها فى المواعيد المحددة بمقر الشركة سواء أنفسهم أو من ينوب عنهم قلقونا ، ويجوز لهم الحصول على نسخ من تلك المستندات بعد اداء مبلغ لا يزيد على عشرة قروش عن كل صفحة (مادة ٢٢٨ لائحة ) .

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون أو أصحاب حصص رأس مال يمثلون نصف رأس المال على الأقل ، فاذا لم يتوفر الحد الأدنى فى لاجتماع الأول وجهت الدعوة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل .

وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثى الأسهم وحصص رأس المال الممثلة فى الاجتماع ، الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه ، أو إتمامها ، فيشترط لصحة القرار فى هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم وحصص رأس المال الممثلة فى الاجتماع (مادة ٢٢٩ لائحة ) .

## **طريقة التصويت :**

تنص المادة ٢٣٠ من اللائحة على أن يكون إبداء الأصوات في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها النظام فإذا لم يحدد النظام ذلك تم بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق باختيار أعضاء مجلس الإدارة أو بعزاهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال ، أو عدد من المساهمين أو أصحاب حصص رأس المال ، يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل .

## **حظر تصويت أعضاء مجلس الإدارة في مسائل معينة :**

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة ، ولا تسحب الأصوات الخاصة بالأسهم التي يجوز لها في نصاب التصويت ( مادة ٢٣١ لائحة ) .

## مجلس ادارة الشركات المساهمة

### كيفية حساب مدة العضوية :

تنص المادة ٢٣٣ من اللائحة على أن تحسب مدة العضوية في مجلس الادارة المنصوص عليها في المادة (٧٧) من القانون من تاريخ قيد الشركة في السجل للتجاري او تاريخ صدور قرار الجمعية العامة باختيار أعضاء المجلس - بحسب الأحوال - الى تاريخ انتهاء أعمال جمعية عامة تعقد للنظر في الميوانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية التي تقع فيها نهاية مدة العضوية .

### جواز تجديد العضوية لمن انتهت مدته :

يجوز تجديد عضوية مجلس الادارة الذي انتهت مدته ، لمدة أو مدد أخرى ، ما لم ينص على غير ذلك .

ويعتبر تجديد العضوية بمثابة تعيين جديد تسرى عليه كافة الأحكام والشروط التي تسرى على التعيين لأول مرة بما في ذلك اعادة قيمة اسهم ضمان العضوية ( مادة ٢٣٤ لائحة ) .

### تنص المادة ٢٣٥ من اللائحة على أنه :

لايجوز خلال فترة العضوية أن يسند الى عضو مجلس الادارة أية وظيفة من وظائف الشركة أو أى عمل دائم أو مؤقت بها .

### **جواز عضوية الشخص الاعتباري في مجلس الإدارة :**

يجوز أن يكون الشخص الاعتباري عضوا بمجلس الإدارة ، على أن يحدد فور تعيينه ممثلا له في مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين ، تتوفر فيه كافة الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة ويلتزم بالالتزامات التي يلتزمون بها - وبدون اخلال بمسئولية الشخص الاعتباري عن أعمال ممثله في مجلس الإدارة ، ويكون الممثل مسئولا عن تلك الأعمال (مادة ٢٣٦ لائحة ) .

### **تحديد الجهة المختصة بتعيين ممثل الشخص الاعتباري في عضوية**

#### **مجلس الإدارة :**

تقوم الجهة أو الاشخاص الذين يتولون ادارة الشخص الاعتباري سواء كان شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة مسئولية محدودة أو تضامن ، أو توصية بسيطة ، تعيين من يمثله في مجلس ادارة شركة للمساهمة التي يساهم فيها ، ما لم يقض النظام بغير ذلك .

ولا تدخل الأحكام المقدمة بالقواعد المنظمة لاختيار ممثلى شركة لقطاع العام والاشخاص الاعتبارية العامة في عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التي يساهمون فيها .

لا يجوز للشخص الاعتباري أن يغير ممثله من جلسة الى اخرى الا اذا رأى أن يستدل به ممثلا آخر طبقا لأحكام المادة التالية .

على أنه يجوز للشخص الاعتبارى فى حالة وجود مانع لدى ممثله ار  
غيابه أن ينوب عنه غيره فى حضور هذه الجلسة ( مادة ٢٣٧ لاتحة ) .

#### **مدة عضوية ممثل الشخص :**

يتم تعيين ممثل للشخص الاعتبارى فى مجلس الادارة لمدة عضوية من  
يمثله ، فاذا جددت عضوية الشخص الاعتبارى فى مجلس الادارة وجب أن  
يعين عن كل مدة تجدد عضويته عنها .

ويجوز للشخص الاعتبارى أن يعزل ممثله فى مجلس الادارة ، فى أى  
وقت ، على أن يخطر الشركة بذلك بكتاب موصى عليه يحدد فيه من يخلفه ،  
ويكمل الممثل الجديد سلفه ( مادة ٢٣٨ لاتحة ) .

#### **تحديد ممثل الشخص الاعتبارى فى الجمعية العامة :**

تنص المادة ٢٣٩ لاتحة لايجوز أن ينوب ممثل للشخص الاعتبارى  
بمجلس الادارة عن ذلك للشخص فى حضور الجمعية العامة ، ويعين الشخص  
الاعتبارى ممثله فى الجمعية طبقا للمواد السابقة . وتسرى بشأن الاحكام المبينة  
بها .

#### **الأعضاء الاحتياطيون فى مجلس الادارة :**

يجوز أن يتضمن نظام الشركة تعيين أعضاء احتياطيين بمجلس الادارة  
يحلون محل من يتغيب من الأعضاء الصليين دون عذر يقبله المجلس ( مادة  
٢٤٠ لاتحة ) .

### **قيمة أسهم ضمان العضوية :**

مع مراعاة حكم المادة (٩١) من القانون يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد أسهم الشركة لا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة الاف جنيه أو القيمة التي يحددها نظام الشركة أيهما أكبر .

ويرجع فى تحديد قيمة أسهم الضمان الى الاسعار التى يجرى للتعامل عليها فى بورصى الأوراق المالية ، أو الى قيمة الأسهم الاسمية ان لم تكن أسهم الشركة قيد قيدت فى هذه البورصة ( مادة ٢٤١ لاتحة ) .

### **عدم تأثير اسهم ضمان العضوية بما يطرأ من تغيير فى قيمتها :**

متى اودعت اسهم ضمان العضوية مقدرة حتى على النحو الوارد بهذه اللاتحة ، فانها لا تتأثر بما يطرأ على قيمتها - بعد ذلك - من تغيير طوال مدة عضوية مجلس الادارة ، ولا يجوز رد شئ منها أو المطالبة بتكاملتها اذا زادت قيمتها أو انخفضت عن القدر المحدد ( مادة ٢٤٢ لاتحة ) .

### **الافراج عن أسهم ضمان العضوية :**

لايجوز الافراج عن أسهم ضمان العضوية الا اذا انتهت مدة وكالة العضو ، وتم التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن آخر سنة مالية قام فيها بأعماله ، وإبراء ذمته ( مادة ٢٤٣ لاتحة ) .

اذا نقض عدد أعضاء مجلس الادارة بسبب الوفاة أو الاستقالة ، عن ثلاثة أعضاء ، فلا تصح اجتماعات المجالس أو قراراته ، ويجب على الأعضاء

الباقين أو مدير عام الشركة أو مراقب الحسابات أن يبلغ الادارة العامة للشركات لدعوة الجمعية العامة للأعتقاد والنظر فى تعيين خلف لمن انتهت عضويته من الأعضاء ( مادة ٢٤٤ لائحة ) .

#### **نصاب صحة اجتماعات مجلس الادارة ونصاب صحة القرارات :**

لا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا اذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن ثلاثة أو العدد الذى يشترطه النظام أيهما أكبر ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين ما لم يشترط النظام أغلبية خاصة .

ويجب على أعضاء المجالس ومن يدعون الى حضور جلساته المحافظة على سرية البيانات والمعلومات التى يعلمونها عن طريق مشاركتهم فى أعمال المجلس ، متى كانت سرية بطبيعتها أو ينبههم الى ذلك رئيس المجلس طبقا لنص المادة ٢٤٥ لائحة .

#### **تعيين رئيس لمجلس الادارة :**

يعين مجلس الادارة من بين أعضائه رئيسا ، كما يجوز له أن يعين نائبا يحل محل الرئيس حال غيابه ، ويكون التعيين فى منصب رئيس المجلس أو نائب الرئيس لمدة لا تتجاوز مدة عضويته بالمجلس ، ويجوز تجديد التعيين فى تلك المناصب - كما يجوز للمجلس أن ينحى أيهما عن منصبه أى وقت (مادة ٢٤٦ لائحة ) .



### **تعيين مدير عام للشركة واختصاصاته :**

تنص المادة ٢٤٧ لائحة يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عاما للشركة بعد أخذ رأى العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة اذا كان يقوم بأعمال الإدارة الفعلية ، ويشترط شخصا طبيعيا من غير أعضاء مجلس الإدارة ، ويتولى المدير العام رئاسة الجهاز التنفيذي للشركة ويكون مسنولا امام العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة بحسب الأحوال . ويجوز أن يدعى لحضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت محدود ويحدد مجلس الإدارة - بناء على الاقتراح العضو المنتدب أو رئيس المجلس بحسب الأحوال - ما يتم تفويضه من اختصاصات المدير العام .

### **أحوال تفحجية المدير العام:**

مع مراعاة أحكام قانون العمل يجوز تفحجة المدير العام فى أى وقت بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ان كان يتولى الإدارة الفعلية ، وفى حالة وفاة أو استقالة أو تفحجة العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة بحسب الأحوال يستمر المدير العام فى مباشرة عمله الى أن يتم تعيين من يحل محل العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ( مادة ٢٤٨ لائحة ) .

## **تدوين محاضر مجلس الإدارة :**

تنص المادة ٢٤٩ لائحة على أنه يجب أن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص يوقع عليه من رئيس المجلس وأمين السر - وتسرى على هذا الدفاتر الشروط والأوضاع الخاصة بدفاتر الجمعية العامة والمنصوص عليها بالمادة (٧٥) من القانون .

ويجب أن يحفظ هذا الدفتر في مركز الشركة الرئيسي ، ولا يثبت في محضر كل جلسة أسماء من محضر ومن لم يحض من أعضاء المجلس ، مع بيان أعمار من لم يحض في حالة وجودها ، كما يثبت فيه أسماء الأشخاص من غير أعضاء المجلس اللذين يتطلب النظام حضورهم ، مع بيان حضورهم الجلسة كلها أو جزء منها .

كما يثبت بالمحضر خلاصة وافية لجميع مناقشات المجلس ، وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع ، وكل ما يطلب الأعضاء إثباته في المحضر .

## **طرق مشاركة العاملين في إدارة الشركة :**

### **الطريقة الأولى : اشتراك العاملين في مجلس الإدارة وشروطه :**

- يجوز أن يتضمن النظام للعاملين ممثلين في مجلس الإدارة ، يحدد عددهم وطريقة اختيارهم نظام الشركة مع مراعاة ما يلي :
- (أ) ألا يجاوز عددهم ثلث أعضاء المجلس .
  - (ب) أن يكون اختيارهم عن طريق العاملين بالشركة .

(ج) أن يتوافر في ممثلى العاملين بمجلس الإدارة الشروط للواجب توافرها

فى أعضاء مجلس الإدارة - فيما عدا تقديم أسهم ضمن العضوية .

(د) الا يكون قد سبق الحكم بمجازاتها تأنيباً خلال العامين السابقين على

الترشيح .

(هـ) أن تكون مدة العضوية بالمجلس هى ذات المدة المقررة لأعضاء

المجلس الممثلين لرأس المال .

وتحدد الجمعية العامة مكافآت ممثلى العاملين عن عضويتهم فى مجلس

الإدارة ، كما يشملهم قرار الجمعية العامة بعزل المجلس فى حالة صدوره .

**المطريقة الثانية : اشتراك العاملين فى الإدارة على أساس تملكهم أسهم**

### **العمل :-**

يجوز أن يتضمن نظام الشركة النص على تنظيم لمشاركة العاملين فى

الإدارة والأرباح وذلك على أساس إنشاء اسهم للعمل تكون مملوكة لمجموع

العاملين بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون العاملين بالشركة جمعية خاصة لقانون الجمعيات والمؤسسات

الخاصة يشترك فيها العاملون الذين مضت على خدمتهم أكثر من سنة -

ويفقد العاملون عضويتهم فى هذه الجمعية بمجرد انتهاء عقود عملهم -

ولا يكون لهم من حقوق فى هذه الحالة سوى الأرباح عن المدة السابقة

على انتهاء عقودهم .

ويتضمن نظام الجمعية الخاصة شروط العضوية فيها ، وكيفية توزيع الأرباح على أعضائها كما يؤول اليها نصيب ممثليها من العاملين في مقابل عضويتهم بمجلس ادارة الشركة .

(ب) تختار الجمعيات الخاصة - بالعاملين - ممثلين لها بالجمعية العامة للشركة ومجلس ادارة الشركة وذلك في الحدود المنصوص عليها في نظام الشركة .

(ج) تؤول الى الجمعيات الخاصة بالعاملين نصيبهم في الأرباح طبقا لأحكام المادة ١٩٦ من هذه اللائحة وتتولى هذه الجمعيات توزيع يؤول اليها من الأرباح على العاملين طبقا لما هو وارد بنظام الشركة .

(د) تنتهى الجمعية بنهاية الشركة .

وتصدر اسهم العمل دون قيمة ولايجوز تداولها ، ولا تدخل في تكوين رأس المال ، وتصدر لصالح العاملين دون مقابل على النحو الوارد بنظام الشركة .

### **الطريقة الثالثة : مشاركة العاملين في الادارة عن طريق لجنة إدارية**

#### **معاونة :-**

يجوز أن يتضمن النظام النص على تشكيل لجنة ادارية معاونة بقرار من مجلس الادارة من ممثلين عن العاملين :

وتختص اللجنة بدراسة كافة الموضوعات الخاصة بدراسة برامج **العمالة** بالرشكة مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة ، وكذلك كل ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الأجور والمرتبآت فضلا عن الموضوعات الأخرى التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو العضو المقدم وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها إلى مجلس الإدارة .

ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت معدود في المداولات .

### **مراقبو الحسابات :**

تنص المادة ١٠٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن واستثناء من ذلك يعين مؤسسوا الشركة المراقب الأول .

ويتولى مراقب الشركة الأول مهمته لحين انعقاد أول جمعية عامة ويترشح المراقب الذي تعينه الجمعية العامة مهمته من تاريخ تعيينه إلى تاريخ انعقاد الجمعية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي نوب لها .

ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في تعيين المراقب أو تحديد أتعابه دون تحديد حدا أقصى فإذا لم يكن للشركة في أى وقت لآى سبب مراقب للحسابات

تعين على مجلس الادارة اتخاذ إجراءات تعيين المراقب فوراً ويعرض ذلك على الجمعية العامة فى أول اجتماع لها .

ويجوز للجمعية العامة فى جميع الأحوال بناء على اقتراح أحد أعضائها تغيير مراقب الحسابات وفى هذه الحالة يتعين على صاحب الاقتراح أن يخطر الشركة برغبته وما يستند إليه من أسباب وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل وعلى الشركة اخطار المراقب فوراً بنص الاقتراح وأسبابه وللمراقب أن يناقش الاقتراح فى مذكرة كتابية تصل الى الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل ويتولى رئيس مجلس الادارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العامة . وللمراقب فى جميع الحالات ان يقوم بالرد على الاقتراح وأسبابه أمام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها .

ويكون باطلا كل قرار يتخذ فى شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف أحكام هذه المادة .

#### **التزامات مراقب الحسابات :**

(١) لايجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك فى تأسيس الشركة أو

عضوية مجلس ادارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فى أو ادارى

أو استشارى فيها ( مادة ١٠٤ ق ) .

(٢) للمراقب فى كل وقت حق الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها

ومستنداتها ( مادة ١٠٥ قاتون ) وله أن يحقق موجودات الشركة

والتزاماتها .

(٣) على المراقب ان يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات

التي اتبعت فى الدعوة للاجتماع ( مادة ١٠٦ قانون ) .

(٤) لايجوز لمراقب الحسابات قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه للعمل بها

أن يعمل مديرا أو عضوا بمجلس الادارة أو أن يشتغل بصفة دقمة او

مؤقتة بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى فى الشركة التى كان يعمل

بها ( مادة ١٠٧ قانون ) .

(٥) لايجوز لمراقب الحسابات ان يذيع على المساهمين فى مقر الجمعية

العامة أو غيره أو الى غيرهم ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب

قيامه بعمله وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض ( مادة ١٠٨ قانون )

(٦) يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذى

يلحقها بسبب الأخطار التى تقع منه فى تنفيذ عمله ( مادة ١٠٩ قانون ) .

## المبحث الرابع

### انقضاء الشركة وتصفيته

أ - تنقضى الشركة المساهمة بأحد الأسباب الآتية :

#### (١) الانقراض :

تنص المادة ٦٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الفقرة ج على أن يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو أدماج الشركة وذلك أى كانت أحكام النظام .

#### (٢) حلول الأجل :

طبقا لنص المادة ٦٨ يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى إطالة أمد الشركة أو تقصيره وفى هذه الحالة تحل الشركة بحلول الاجل الجديد .

#### (٣) انتهاء العمل :

طبقا لنص المادة ٥٢٦ من القانون المدنى تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها أو بانتهاء العمل الذى قامت من أجله .



#### **(٤) انقضاء المساهم:**

طبقا لنص المادة ٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأنه إذا قل عدد الشركاء المؤسسين في شركة المساهمة عن ثلاثة اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إن لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر الى استكمال هذا النصاب .

#### **(٥) انقضاء الشركة قضاء:**

طبقا لنص المادة ٥٣٠ من القانون المدني بأنه يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء .

#### **(٦) الخسائر:**

تنص المادة ٦٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الادارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل للشركة أو استمرارها .

#### **ب- الاندماج :**

تنص المادة ١٣٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز بقرار من الوزير المختص لشركات المساهمة ... سواء كانت مصرية أو أجنبية تزاول نشاطها الرئيسي ... في مصر بالاندماج في شركات مساهمة مصرية وتكوين شركة مصرية جديدة .

وتنص المادة ١٢٥ من القانون على أن يتم الاندماج بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين المنجمة والمندمج فيها أو من جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال بحسب الأحوال .

#### صور الاندماج :

#### تنص المادة ٢٨٨ من اللائحة على أنه :

يجوز أن تندمج واحدة أو أكثر من الشركات فيما يلى فى شركات مساهمة مصرية قائمة ، أو تندمج أكثر من شركة منها لتكون شركة مساهمة مصرية جديدة .

(أ) شركات للمساهمة .

(ب) شركة التوصية بالأسهم .

(ج) الشركات ذات المسئولية المحدودة

(د) شركات للتضامن .

(هـ) شركات التوصية البسيطة .

كما يجوز لأى من هذه الشركات - سواء كانت مصرية أو أجنبية أن تساهم فى شركة مساهمة مصرية قائمة أو جديدة بقيمة أى فرع أو وكالة أو منشأ مملوكة لها ، ويختبر الفرع أو الوكالة أو المنشأة فى حكم الشركات المندمجة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الاندماج .

ويجوز أن يتم الاندماج ، حتى ولو كانت الشركة المندمجة فى مرحلة التصفية بشرط موافقة الهيئات المختصة فى هذه الشركة على الغاء التصفية .

### **مشروع عقد الاندماج :**

يعد مشروع عقد الاندماج مجلس الادارة او المديرون أو من له حق الادارة من الشركاء بحسب الأحوال فى كل من الشركات الداخلة فى الاندماج ، ويجب أن يتضمن مشروع العقد ما يأتى :

- (أ) دواعى الاندماج وأغراضه والشروط التى يتم بناء عليها .
  - (ب) التاريخ الذى يتخذ اساسا لحساب أصول وخصوم الشركات المندمجة
  - (ج) التقدير المبني لقيمة أصول وخصوم الشركات المندمجة مع مراعاة القيمة الفعلية للأصول .
  - (د) كيفية تحديد حقوق كل من المساهمين أو الشركاء فى الشركة الجديدة أو فى كل من الشركة أو الشركات المندمجة والشركة الدامجة .
- ويجب أن يرفق بمشروع العقد بالأسس التى تم بناء عليها التقدير المبني للأصول والخصوم والمشار إليها ، وينضج منه اسباب تحديد حقوق المساهمين والشركاء بعد الاندماج على الوجه الوراد بمشروع العقد .

### **تقييم أصول الشركات الراغبة فى الاندماج :**

يتم التحقق مما اذا كانت الأصول والخصوم بالشركات الراغبة فى الاندماج قد قُرت فى مشروع عقد الاندماج تقديرا صحيحا ، بتقديم طلب الى

الهيئة العامة لسوق المال يتم نظره طبقا للمادتين ( ٢٦ ) و (٢٧) من هذه اللائحة ( مادة ٢٩٠ لائحة ) .

#### **الاختصاص بالموافقة على عقد الاندماج :**

يختص بالموافقة على عقد الاندماج الجمعيات العامة غير العادية في شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . وذلك بالأغلبية اللازمة لتعديل نظام الشركة أو عقد تأسيسها بحسب الأحوال .

كما يختص بالموافقة على عقد الاندماج في شركات التضامن والتوصية البسيطة جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال ما لم يصتّرط عقد الشركة أغلبية تزيد على ذلك .

ويتعين أن تصدر الموافقة على العقد من الجمعيات العامة غير العادية أو جماعة الشركاء في كل من الشركات الدامجة والمندمجة ( مادة ٢٩٢ لائحة )

#### **اشتراط إجماع المساهمين أو الشركاء في حالة زيادة التزاماتهم :**

إذا كان يترتب على الاندماج زيادة للالتزامات المساهمين أو الشركاء في واحدة أو أكثر من الشركاء للمندمجة ، وجب أن يتم الموافقة على عقد الاندماج بإجماع المساهمين أو الشركاء الذين يزيد الاندماج من التزاماتهم (مادة ٢٩٣ لائحة ) .

## إجراءات الاندماج :

تنص المادة ٢٩٤ من اللائحة على أنه إذا كان ينتج عن الاندماج إنشاء شركة مساهمة جديدة ، وجب اتباع إجراءات التأسيس مع مراعاة ما ينص عليه هذا الفصل من أحكام ، أما إذا تم الاندماج في شركة قائمة ، وجب أو يقدم عقد الاندماج مصحوبا بنظام الشركة بالمادة (١٨) من القانون طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالمادة (٤٤) وما بعدها من هذه اللائحة ، ومع مراعاة الأحكام الخاصة بالاندماج .

وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر من الوزير المختص قرار الاندماج بعد موافقة اللجنة المشار إليها .

ويتم اتباع إجراءات القيد في السجل التجاري والشهر المنصوص عليها في المادة (٧٥) وما بعدها من هذه اللائحة .

## اعتراض بعض المساهمين أو الشركاء على قرار الاندماج :

تنص المادة ٢٩٥ من اللائحة التنفيذية على أنه يجوز للمساهمين أو الشركاء الذين عارضوا الاندماج في الجمعية التي تدعى للموافقة على عقد الاندماج أن يطلبوا إثبات اعتراضهم بمحضر الجلسة ، كما يجوز لمن لم يحضر منهم اجتماع الجمعية بسبب عذر مقبول يمنعه من الحضور بشخصه أو توكيل غيره في الحضور ، أن يبادر الى إخطار مجلس إدارة الشركة أو مديرها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - بطبيعة هذا العذر وما يثبت قيامه ، ويشير الى رغبة في التخرج من الشركة ، وعلى مجلس الإدارة

أو المديرين اخطاره بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول كتلة بما إذا كانت عذره مقبولا بحسب القواعد التي وضعتها الشركة وضمنتها الدعوة الى الجمعية التي تدعى لنظر عقد الاندماج ، وفي حالة الخلاف بين الطرفين يرفع صاحب الشأن الأمر الى القضاء للبت في مدى قيام العذر المقبول .

وفي جميع الأحوال يجب أن يقدم الشركاء أو المساهمون الراغبون في الخارج طلبا كتابيا يصل الى الشركة - سواء بالبريد المسجل أو بالبريد التجاري ، ويوضح الطلب ما يملكونه من أسهم الشركة أو حصصها .

#### **تقدير قيمة الأسهم بالحصص ،**

يعن مجلس الإدارة أو المديرين المساهمين أو الشركاء الذين اختاروا للتخرج بالقيمة التي تقدرها الشركة لأسهم وحصصهم على أساس القيمة الاجبارية لكافة أصولها وتخطرهم بالتاريخ الذي توضع فيه المبالغ تحت تصرفهم .

وفي حالة عدم موافقة الشريك أو المساهم على هذه القيمة ، يكون له أن يرفع الأمر الى لتقدير قيمة حصته أو أسهمه ( مادة ٢٩٦ لائحة ) .

#### **حقول حمله المستندات ،**

يجوز للشركة المندمجة أن تتعرض على حمله مستنداتها بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول - استرداد قيمة مناداتهم وفوائدهم حتى تاريخ السداد ،

وذلك بمجرد طلبهم ذلك - وعلى حملة السندات أن يطلبوا الاسترداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارهم بالاقتياز المتاح لهم في هذا الشأن .  
وتصبح الشركة التي يتم الاندماج فيها مدينة هذه السندات وفوائدها من تاريخ تمام الاندماج - فإذا لم يبدأ حملة سندات الشركة المندمجة - كلهم أو بعضهم رغبتهم في الاسترداد خلال المدة السابقة ، احتفظوا بالضمانات والأولويات المقررة لهم في مواجهة الشركة للاندماج وذلك في الحدود المقررة في عقد الاندماج ( مادة ٢٩٧ لائحة ) .

### **ج - التصفية :**

تنص المادة ١٣٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه تعتبر كل شركة بعد حلها في حالة تصفية . ويتم التصفية طبقاً لأحكام هذا القانون ما لم يرد بنظام الشركة أو عقدها أحكام أخرى .

### **احتفاظ الشركة بالشخصية الاعتبارية :**

تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية . ويضاف إلى اسم الشركة خلال التصفية عبارة ( تحت التصفية ) وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية قائمة وتقتصر سلطاتها على الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المصنر ( مادة ١٣٨ قانون ) .

### **تعين المصفي :**

تعين الجمعية العامة مصف أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .  
وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .  
ولا ينتهي عمل المصفي ب وفاة الشركاء أو شهر افلاسهم أو اعسارهم أو بالحجز عليهم ولو كان معينا من قبلهم ( مادة ١٣٩ قانون ) .

### **عزل المصفي :**

تنص المادة ١٤١ من القانون على أن يكون عزل المصفي بالكيفية التي عين عليها .  
ويجوز للمحكمة بناء على طلب أحد المساهمين أو الشركاء ولأسباب مقبولة أن تقضي بعزل المصفي .  
وكل قرار أو حكم بعزل المصفي يجب أن تشمل على تعيين من يحل محله .

### **شهر تعيين المصفي وطريقة التصفية :**

تنص المادة ١٤٠ من القانون على أن يشهر اسم المصفي واتفاق الشركاء على التصفية أو الحكم الصادر بذلك في السجل التجاري .



وفى صحيفة الشركات ويقوم المصفى أولا بطريقة التصفية الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .

### **شهر عزل المصفى :**

يشهر عزل المصفى فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ولا يحتج به قبل الغير الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى ( مادة ١٤١/٤ قانون ) .

### **الأعمال الأولية للمصفى فور تعيينه :**

يقوم المصفى فور تعيينه وبالتفاق مع مجلس الادارة أو المديرين بجرد ما للشركة من أموال وما عليها من التزامات وتحرر قائمة مفصلة بذلك وميزانية يوقعها المصفى والمديرون أو أعضاء مجلس الادارة .

ويقدم مجلس الادارة او المديرون حساباتهم للمصفى ويسلمونه أموال الشركة ودفاترها ووثائقها . ويمسك المصفى دفترا لقيّد الأعمال المتعلقة بالتصفية ويتبع فى مسك هذا الدفتر أحكام قانون الدفاتر التجارية ( مادة ١٤٢ قانون ) .

### **أهم التزامات المصفى :**

على المصفى ان يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها . وعليه أن يستوفى ما للشركة من حقوق لدى الغير ومع ذلك لايجوز مطالبة الشركاء بالباقي من حصصهم الا اذا اقتضت ذلك أعمال التصفية وبشرط مراعاة المساواة بينهم .

ويودع المصفي المبلغ التي يقبضها في احد البنوك لحساب الشركة تحت التصفية خلال اربع وعشرين ساعة من وقت القبض ( مادة ١٤٣ قانون ) وتنص المادة ١٤٤ من القانون على أنه لايجوز للمصفي أن يبدأ أعمالاً جديدة الا اذا كانت لازمة لاتمام أعمال سابقة اذا قلم المصفي بأعمال جديدة لاقتضيها التصفية كان مسئولاً في جميع أمواله عن هذه الأعمال وإذا تعدد المصفون كانوا مسئولين بالتضامن .

ولايجوز للمصفي أن يبيع موجودات الشركة جملة الا بإذن من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء على حسب الأحوال .

#### **أهم أعمال المصفي التي تقتضيها التصفية :**

تنص المادة ١٤٥ من القانون على أنه يقوم المصفي بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية وعلى وجه الخصوص :

- ١- وفاء ما على الشركة من ديون .
- ٢- بيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً بالمزاد العلني أو بأية طريقة أخرى ما لم ينص في وثيقة تعيين المصفي على إجراء البيع بطريقة معينة
- ٣- تمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح والتحكيم .

### **تصرفات المصفون :**

إذا تعدد المصفون فى تكون تصرفاتهم صحيحة الا اذا تمت بموافقتهم  
الاجماعية ما لم يشترط خلاف ذلك فى وثيقة تعينهم . ولا يحتج بهذا الشرط قبل  
الغير الا من تاريخ شهره فى السجل للتجارى . ( مادة ١٤٦ قانون ) .  
وتنص المادة ١٤٧ من القانون على أن تلتزم الشركة بكل تصرف يجريه  
المصفى بأسمها اذا كان مما تقتضيه اعمال للتصفية ولو جاوز القرود للولادة  
على سلطة المصفى أو استعمال المصفى توقيع الشركة لحسابه الخاص الا اذا  
كان من تعاقد مع المصفى سى النية .

### **الديون الناشئة عن أعمال التصفية :**

اى دين ينشأ عن أعمال التصفية يدفع من اموال الشركة بالأولوية على  
الديون الأخرى ( مادة ١٤٨ قانون ) .

### **انتهاء أعمال التصفية :**

يجب على المصفى انتهاء التصفية فى المدة المحددة لذلك فى وثيقة تعينه  
فإذا لم تحدد هذه المدة جاز لكل شريك أو مساهم ان يدفع الأمر الى المحكمة  
لتعيين المدة التى يجب أن تنتهى فيها التصفية .

ويجوز مد المدة المعينة للتصفية بقرار من الجمعية العامة أو جماعة  
الشركاء بعد الاطلاع على تقرير من المصفى يذكر فيه الاسباب التى حالت

دون اتمام التصفية فى المدة المعينة لها واذا كانت مدة التصفية معينة من المحكمة فلا يجوز مددا الا باذن منها ( مادة ١٥٠ قانون ) .

#### **تقرير المصفى عن أعمال التصفية :**

تنص المادة ١٥١ من القانون على أن يقدم المصفى كل ستة أشهر الى الجمعية العامة او جماعة الشركاء حسابا مؤقتا من أعمال التصفية .  
وعليه ان يدلى بما يطلبه المساهمون أو الشركاء من معلومات أو بيانات بالقدر الذى لايحق الضرر بمصالح الشركة ولا يترتب عليها تأخير أعمال التصفية .

كما تنص المادة ١٥٢ من القانون على ان يقدم المصفى الى الجمعية العامة او جماعة الشركاء حسابا ختاميا عن أعمال التصفية وتنتهى أعمال التصفية بالتصديق على الحساب الختامى .

ويقوم المصفى بشهر انتهاء التصفية فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ولايحتج على الغير بإنهاء التصفية الا من تاريخ شهره فى السجل التجارى . ويطلب المصفى بعد انتهاء التصفية ظطب قيد الشركة من السجل التجارى .

#### **مدة حفظ دفاتر الشركة ووثائقها :**

تحفظ دفاتر الشركة ووثائقها لمدة عشر سنوات من تاريخ شطب الشركة من السجل التجارى فى مكتب السجل الذى يقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة ما لم تعين الجمعية العامة أو جماعة الشركاء مكانا آخر لحفظ الدفاتر والوثائق ( المادة ١٥٣ قانون ) .

## نموذج صيغة

### العقد الإبتدائي والنظام الأساسى

### للمشركة المساهمة التى تنشأ طبقاً لأحكام

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

### عقد الشركة الإبتدائى

أنه فى يوم ..... الموافق / / ١٩ .....

تم تحرير هذا العقد بين كل من :-

١- السيد / ..... مصرى الجنسية / ..... مواليد / .....

المقيم / ..... بطاقة رقم / ..... سجل

مدنى / ..... صادرة فى / .....

( طرف أول )

٢- السيد / ..... مصرى الجنسية / ..... مواليد / .....

المقيم / ..... بطاقة رقم / ..... سجل

مدنى / ..... صادرة فى / .....

( طرف ثان )

٣- .....

٤- .....

يقر الموقعون بأهليتهم للتعاقد واتفقوا على ما يلي : -

### ﴿ المادة الأولى ﴾

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية  
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها  
ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات  
ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١<sup>(١)</sup> ولائحته  
التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

### ﴿ المادة الثانية ﴾

أسم الشركة هو ( يطلق عليه الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه ) .

### ﴿ المادة الثالثة ﴾

غرض الشركة هو . . . . .

---

<sup>(١)</sup> صدر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والمسئولية المحدودة بتاريخ ١٧/٩/١٩٨١ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٠ في ١/١٠/١٩٨١ وتضمنت المادة السادسة منه أنه يعمل به " بعد ستة أشهر من تاريخ نشرة " وقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ونشر بالوقائع المصرية - العدد ١٤٥ تابع في ٢٣/٦/١٩٨٢ ثم صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٧ لسنة ٨٢ بإصدار نماذج العقود والأنظمة الأساسية للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والمسئولية المحدودة - الوقائع المصرية - العدد ٢٤١ تابع في ١٦/٩/١٩٨٢ :

" ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

#### ﴿ المادة الرابعة ﴾

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة . . . . . ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

#### ﴿ المادة الخامسة ﴾

المدة المحدودة لهذه الشركة هى . . . . . سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .

#### ﴿ المادة السادسة ﴾

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ <sup>(١)</sup> . . . . .  
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ <sup>(٢)</sup> . . . . .

---

<sup>(١)</sup> يجوز عدم تحديد رأس المال المرخص به إذا رغب المؤسسون فى ذلك .  
<sup>(٢)</sup> يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعاً بعملة أجنبية

موزع على . . . . . سهم قيمة كل سهم . . . . . جنبها <sup>(٤)</sup> منها اسهم نقدية . .  
. . . . . أسهم تقابل حصصا عينية .

### ﴿ المادة السابعة ﴾

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن . . . . . <sup>(٥)</sup>  
مقدمة من . . . . . وبالشروط الآتية :- .....

وقد وردت عليهما خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمهما عقود  
المعاوضة الآتى بيانهما وبيان شروطها ..... وكانت هذه الحصة في تلك  
الفترة تغل الربح الآتى بيانه ..... وسبق أن ترتب عليهما حقوق للرهن  
والإمتياز الآتى بيانهما ..... ومن المتفق عليه التمييز فى إستيفاء الحصة  
المذكورة نقدا بالشروط الآتية :

.....  
وقرت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير  
الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه  
الحصص على الوجه الآتى بيانه ..... نقدا  
ووافق عليه المؤسسون بجلسة .....

---

<sup>(٤)</sup> لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن الألف جنيه .

<sup>(٥)</sup> تضاف هذه المادة فى حالة دخول حصة عينية فى رأس مال للشركة ..



## ﴿ المادة الثامنة ﴾

أكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى رأس المال بأسمهم عددا  
... قيمتها . . . . . على النحو التالى :

.....  
وطرحت باقى الأسهم ومقدارها ..... سهما وقيمتها .....  
بتاريخ ..... وتم الإكتتاب لدى بنك ..... والمرخص لله يتلقى  
الإكتتابات (شطب إذا لم يكن هناك إكتتاب عام) .

---

الأسهم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تم بها الوفاء
-----------------	------------	----------------	---------------------------

---

١

٢

٣

٤ إكتتاب عام / أو مساهمون آخرون .

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين .

وقد دفع المكتتبون <sup>(١)</sup> ربع القيمة الاسمية وقد ره ..... فى بنك .....

المسجل لدى البنك المركزى المصرى .

---

<sup>(١)</sup> فى حالة إذا كانت للشركة من شركات الإكتتاب العام تضاف عبارة " وأكتب المؤسسون وجميع

... بما لايتل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يساوى ( ١٠ ٪ ) من رأس المال المرخص به .

وهذا المبلغ لايجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى .

### ﴿المادة التاسعة﴾

يتعهد الموقعون على هذا بالسعى فى الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليهما فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليها على إنشاء الشركة والقيام بكلفة الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيسها . وفى هذا السبيل وكلوا عنهم : ..... فى القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى وإتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق الى مجلس ادارة الشركة .

### ﴿المادة العاشرة﴾

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى أنفقتها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

---

ملاحظة : فى حالة وجود حصص تأسيس تضاف الى نصوص العقد نصا بشأنها - يراجع فى ذلك القرار الوزاى رقم ٧ لسنة ٨٢ السابق الإشارة اليه .

### ﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

حرر هذا العقد بمدينة ..... بجمهورية مصر العربية .....  
سنة .... ١٤ هجرية ..... سنة ..... ١٩ ميلادية من ..... نسخة لكل  
من المتعاقدين نسخة وبقي النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار  
المرخص في التأسيس .

### التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الإقامة	التوقيع
-١			
-٢			
-٣			
-٤			

# **النظام الأساسي للشركة**

## **الباب الأول**

### **فى تأسيس الشركة**

#### **« المادة الأولى »**

تأسست طبقا لأحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية  
ووفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى  
التالى للشركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد .

#### **« المادة الثانية »**

اسم هذه الشركة هو ..... شركة مساهمة متمتعة بالجنسبة المصرية

#### **« المادة الثالثة »**

غرض هذه الشركة هو .....

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع  
الهيئات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق .

غرضها في مصر أو في الخارج ، كما يجوز لها أن تنضم في الهيئات المسلفة  
أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

#### «المادة الرابعة»

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة ..... ويجوز لمجلس  
الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في الخارج .

#### «المادة الخامسة»

المدة المحددة لهذه الشركة هي ..... سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة  
بالسجل التجاري .

## الباب الثانى

### فى رأس مال الشركة

#### ﴿ المادة السادسة ﴾

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ..... جنيها <sup>(١)</sup> .  
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ..... جنيها موزع على  
..... سهما قيمة كل سهم ..... جنيها منها ..... أسهم  
نقدية و ..... أسهم مقابل حصص عينية .

#### ﴿ المادة السابعة ﴾

يتكون رأس مال الشركة من ..... سهما . وقد تم الإكتتاب فى رأس المال  
على النحو الآتى :

الإسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التى تام بها الوفاء
١-			
٢-			
٣-			
٤- لكتتاب علم			

<sup>(١)</sup> يراعى ما سبقت الإشارة اليه من حق المؤسسين فى عدم تحديد رأس المال المرخص به ، كما  
يراعى الا تقل قيمة السهم عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه .

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين .  
وقد دفع المكتتبون ( ربع ) <sup>(٣)</sup> القيمة الاسمية بالكامل للأسهم عند الإكتتاب <sup>(٣)</sup>.

### ﴿ المادة الثامنة ﴾

تستخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاما مسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعية وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لإجتماع الجمعية العامة العادية .  
ويكون للأسهم كوبونات ذات ارقام مسلسلة ومشتملة ايضا على رقم السهم .

### ﴿ المادة التاسعة ﴾

يجب أن يتم الوفاء ببقاى قيمة كل سهم خلال ..... سنوات <sup>(٤)</sup> .

---

<sup>(٣)</sup> أو أكثر حسب المنفوع .

<sup>(٣)</sup> إذا كانت الشركة من شركات الإكتتاب العام تضاف عبارة " ولكتتب المؤسسون وحدهم ..... بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يمازى ١٠٪ من رأس المال المرخص به .

<sup>(٤)</sup> يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز عشر سنوات .

على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبه الأداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ..... % سنوياً من يوم الإستحقاق بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك .

ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى نمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد إتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) إغذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوماً على ذلك .

(ب) الإعلان فى إحدى الصحف اليومية او صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التى تأخر أصحابها فى الوفاء بقيمتها .

(ج) إخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الإعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك ، وشهادات الأسهم التى تباع بهذه الكيفية تلغى حتماً على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التى كانت على الشهادات القديمة .



ويخصم مجلس الإدارة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطلبه بالفرق عند حصول عجز . ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الألتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمائم أخرى في نفس الوقت أو في وقت آخر .

### ﴿ المادة العاشرة ﴾

تنتقل ملكية الأسهم بإثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل ليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بإثبات أهليتهما بالطرق القانونية <sup>(٥)</sup> .

وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم وفي جميع الأحوال ينقضى التضامن بإقتضاء سنتين من تاريخ إثبات التنازل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان

---

<sup>(٥)</sup> في حالة إيراد نصوص في النظام تتضمن قيوداً على تداول الأسهم فإنه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية - وهذه القيود لا تصلف الى حرمان المساهم من حق التنازل عن أسهمه وتنص المادة ١٤٠ على أنه يلزم موافقة إدارة الشركة بخدرة الشركة أو الشريك أو الشركاء المخيرين حسب الأحوال على تنازل المساهم على أسهم للغير ويتضمن نص المادة (١٤١) الشروط اللازمة للموافقة على التنازل .

من أعضاء الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الأسمية فى سجل الملكية وبالتسبة لأيلولة الأسهم الى الغير بالأرث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذًا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا اللحم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفى جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية بإسم من إنتقلت اليه .

#### ﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

لا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم من الأسهم ولايجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الإلتزامات .

#### ﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

تترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

#### ﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

كل سهم غير قابل للتجزئة .

### ﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنية بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى إدارة الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

### ﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

كل سهم يدخل الحق فى حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز فى ختام الأرباح وفى ملكية موجودات الشركة عند التصفية <sup>(١)</sup>

### ﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيدا أسمه فى سجل الشركة ويكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا فى الأرباح أو نصيبا فى موجودات الشركة .

---

<sup>(١)</sup> مع مراعاة حقوق الأسهم الممتازة .

## ﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

مع مراعاة حكم المولد من (١٧) الى (٢٣) من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٢) .

## ﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

فى حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية فى الإكتتاب فى أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التى يمتلكها (٨) .  
وذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها (٩)  
ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار اسهم للزيادة - فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للإكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الإكتتاب .

---

(٨) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص الأرباح وحصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليهما فى النظام فى حالة تقريرها وذلك فى ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية ولايجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخص بذلك بقاءه .

(٩) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الأسبقية فى الإكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة الى ذلك الإعفاء من علاوة الإصدار أو جزء منها .

(١٠) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام إنشاء أسهم ممتازة .

### ﴿المادة التاسعة عشرة﴾

في حالة زيادة رأس مال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الإكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كلل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتسوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (١٠) .

---

<sup>(١٠)</sup> يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح في أسهم الزيادة كلها أو بعضها للإكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

## الباب الثالث

### فى السندات

#### ﴿ المادة العشرون ﴾

ومع مراعاة أحكام المولء من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ( القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ ) ولائحة التنفيذ للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروطها إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

## الباب الرابع

### فى ادارة الشركة

### الفصل الأول - مجلس ادارة الشركة

#### « المادة الحادية والعشرون »

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ..... عضوا .  
( أو من ..... عضوا على الأقل و ..... عضوا على الأكثر )  
تعينهم الجمعية العامة <sup>(١١)</sup> ، ويشترط <sup>(١٢)</sup> فى كل منهم أن يكون مأكا لعدد من  
أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن ..... <sup>(١٣)</sup> . وإستثناء من طريقة التعيين  
السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس إدارة من ..... عضوهم :  
الاسم ..... الجنسية ..... السن .....

<sup>(١١)</sup> يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة ، ويجوز النص على ضم عضوين على الأكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكيته فى أسهم الشركة .  
<sup>(١٢)</sup> إذا قرر النظام إشتراك العاملين فى عضوية مجلس الإدارة تضاف الفقرة الآية :  
" يكون من بينهم ( ) عضوا ممن يعملون فى الشركة يختارهم العاملون بالشركة ممن يتوافر فيهم شروط العضوية " - أما إذا قرر النظام إنشاء أسهم العمل مملوكة لجميع العاملين بالشركة تضاف العبارة الآتية :  
" يكون من بينهم ( ) عضوا ممن يعملون فى الشركة تختارهم الجمعيات الخاصة بالعاملين من أصحاب أسهم العمل على النحو المحدد باللائحة التنفيذية " .  
<sup>(١٣)</sup> يشترط ألا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه .

### «المادة الثانية والعشرون»

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات .  
غير أن مجلس الإدارة للمعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة  
..... سنوات (١٤)

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في إستبدال من  
يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

### «المادة الثالثة والعشرون»

لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي -  
أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلق في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا  
التعيين إذا نقص عدد أعضائه من ..... عضوا . ويباشر الأعضاء  
المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال إلى أن انعقد أول  
اجتماع للجمعية العامة فأما أن تقرر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا منهم .

---

(١٤) لا يجوز أن تزيد لمدة عن خمس سنوات .



#### ﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس ويحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

#### ﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

يجوز لمجلس الإدارة ان يعين من بين أعضائه عصوا منتكبا أو أكثر ويحدد المجلس إختصاصه ومكافئته كما يكون له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذا لقرارات المجلس .

#### ﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

يعقد مجلس الإدارة جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة للرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ، ويجب ان يجتمع مجلى الإدارة . . . . . مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة . ويجوز أيضا أن انعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين فى الإجتماع وأن يكون هذا الإجتماع فى مصر .

### ﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه الضرورة في المجلس أحد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ويجب أن يكون النائب عن العضو المصرى مصرى ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد قوى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد أصوات المنيبين على ثلث عدد أصوات الحاضرين .

### ﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

لا يكون إجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره ..... عضوا (ثلاثة على الأقل) .

### ﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية ..... عضوا ( يجوز النص على نصاب معين فى بعض الموضوعات ) .

### ﴿ المادة الثلاثون ﴾

مع مراعاة أحكام المواد من ٦٩ الى ١٠١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأحكام لاتحته التنفيذية لمجلس الإدارة لوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما

أحتفظ به صراحة نظام للشركة <sup>(١٥)</sup> للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

### «المادة الحادية والثلاثون»

يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء والغير

### «المادة الثانية والثلاثون»

يملك حق التوقيع <sup>(١٦)</sup> عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتكبه المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

---

<sup>(١٥)</sup> يجوز النص على إختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة إذا رُؤى إخراجها من إختصاص مجلس الإدارة .

<sup>(١٦)</sup> يجوز أن يتضمن النظام تنظيما آخر لحق التوقيع .

### ﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم بآية مسئولية فيما يتعلق بالالتزامات الشركة .

### ﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العامة قيمته كل سنة .

## الفصل الثاني

### اللجنة الإدارية المعاونة<sup>(١)</sup>

#### ﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين .  
وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة  
برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وكذلك كل ما  
يتعلق بشئون العاملين وبرايمج وخطط وقواعد تحديد الأجور والمرتبات فضلا  
عن الموضوعات التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة  
المنتدب .  
وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها الى مجلس الإدارة .  
ويحضر رئيس اللجنة إجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت معدود  
في المداولات .

---

<sup>(١)</sup> إذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق إشراك العاملين في مجلس الإدارة المنصوص عليهما في  
المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة التنفيذية تعين أن يتضمن النظام التصوص المبينة في هذا الفصل

### ﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا وفى حالة غيابة تعين العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر إجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتخب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

### ﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط إختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر للقرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

### ﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التى أحيلت إليها وما أوصت به فى شأنها وإقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس وللتى يؤدى الأخذ بها الى تحقيق مصلحة مشتركة .

## الباب الخامس

### فى الجمعية العامة

#### ﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ، ولا يجوز إتخاذها إلا فى ..... المدينة التى بها مركز الشركة .

#### ﴿ المادة الأربعون ﴾

لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصلالة أو الإثابة .

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة فى حضور الجمعية العامة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون الوكيل مساهما ولا يكون لأى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا أو نائباً عن الغير أو بالصفقتين معا عدد من الأصوات يجوز ( ) من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين <sup>(١)</sup> . ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلا

---

<sup>(١)</sup> يجوز النص على تحديد الحد الأقصى لعدد الأصوات المقررة ، أو الحد الأدنى لما يجعله الوكيل من أسهم .

فى الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ،  
وذلك فى غير الأحوال التى ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك  
ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الإجتماع بغير عذر  
مقبول<sup>(٢)</sup> .

وفى جميع الأحوال لا يبطل الإجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس  
الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد  
الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك إذا توافر للإجتماع الشروط الأخرى التى  
يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

### « المادة الحادية والأربعون »

يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يثبتوا  
أنهم أودعوا أسهمهم فى مركز الشركة لو فى أحد البنوك ..... قبل إنعقاد  
الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل ولا يجوز قيد أى نقل لملكية الأسهم  
فى سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للإجتماع الى انقضاء الجمعية العامة

---

<sup>(٢)</sup> تحدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .



## ﴿المادة الثانية والأربعون﴾

تتعدّد الجمعية العامة للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددها إعلان الدعوة ، وذلك خلال السنة الشهور (على الأكثر ) التالية لنهاية السنة المالية للشركة . ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية للعامّة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية للعامّة العادية الى الإعتقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل 5% من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا اسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المحتمة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد إنفضاض الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية للعامّة للإعتقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة ، أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوى الى الإجتماع .

كما يكون للجهة الإدارية المختصة أن تدعو الجمعية العامّة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى للواجب توافره لصحة إعتقاده . أو إمتنع

الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .

### «المادة الثالثة والأربعون»

تتخذ الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتي :

- (أ) إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .
- (ب) مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلائه من المسؤولية .
- (جـ) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .
- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .
- (ز) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

### «المادة الرابعة والأربعون»

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال

السنة المالية وعن مركزها المالي فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقا للأوضاع والشروط والبيانات التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على مجلس الإدارة أن ينشر للميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

ويجوز الإكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة فى الفقرة الأولى<sup>(٣)</sup> الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

### ﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

يجب نشر الأخطار بدعوى الجمعية العامة للاجتماع مرتين فى صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر فى المرة الثانية بعد إنقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول .

ويجوز<sup>(٤)</sup> الإكتفاء بإرسال إخطار الدعوة الى المساهمين على علوئهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد أو بتسليم الإخطار للمساهمين باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به المساهمين على النحو الوارد فى المادتين ٤٥ ، ٤٦ الى الإدارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال

<sup>(٣)</sup> موازنة .

<sup>(٤)</sup> يقتصر فقط على الشركات التى لم تطرح أسهمها للإكتتاب العام .

وومثل جماعة حملة المندقات فى نفس الوقت الذى يتم فيه النشر أو الإرسال  
الى المساهمين .

### « المادة السادسة والأربعون »

لا يكون إنتقاء الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون  
..... على الأقل (٥) .

فإذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الإجتماع الأول ، وجب دعوة للجمعية  
العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للإجتماع الأول .  
ويجوز الإكتفاء بالدعوة الى الإجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الإجتماع  
الثانى (٦) .

ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحا ليا كان عدد الأسهم الممثلة فيه . وتصدر  
قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فى الإجتماع (٧) .

---

(٥) ربع رأس المال على الأقل ويشترط ألا يجاوز نصف رأس المال .

(٦) جوازية .

(٧) إذا اشترط النظام أغلبية خلسة فى إصدار القرارات .

### ﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾

ختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :-

(أ) لاجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية للعامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهمة الأساسية التي يستمدها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكمله أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو اندماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبلار الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو إستمرارها .

## «المادة الثامنة والأربعون»

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقر المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال ( على الأقل ) ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل

الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو إنهاؤها فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبيةه ثلثه أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

### ﴿ المادة التاسعة والأربعون ﴾

لا يجوز للجمعية العامة المدولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المدولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية والمادة ٥٣ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العاملة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

### ﴿ المادة الخمسون ﴾

تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصلية أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الأصول .

ويكون لكل مساهم يحضر إجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، وإستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة قبل إنعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجيب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين وإستجوابهم بالقدر الذي لايعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، إذا رأى المساهم أن الرد غير كاف إحكّم الى الجمعية العامة ويكون قرارها وأجيب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة <sup>(٨)</sup> . ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامه دعوى للمسئولية ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الإجتماع على الأقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

---

<sup>(٨)</sup> يعين النظام طريقة التصويت فإذا لم يعينها فيها تتم بالطريقة التي يقرها رئيس الإجتماع وتوافق عليها الجمعية .



## ﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾

يحرر محضر إجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الإعتقاد وكذلك إثبات حضور الجهات الإدارية أو الممثل القانوني لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما حدث أثناء الإجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في المحضر .

وتدور محاضر إجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ، وبوقوع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب إرسال صورة من محضر إجتماع الجمعية العامة للجهات الإدارية المختصة خلال شهر عل الأكثر من تاريخ إنعقادها .

## ﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو النظام للشركة .

وكذلك يجوز إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للأضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون إعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا المساهمون الذين  
أعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب  
مقبول ، ويجوز للجهة الإدارية المختصة أن ينوب عنهم في طلب البطلان إذ  
تقدموا بأسباب جدية .

ويتركب على الحكم بالبطلان إعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع  
المساهمين او على مجلس الإدارة نشر ملخص بالبطلان في إحدى الصحف  
اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يتركب  
على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

## الباب السادس

### في مراقبة الحسابات

#### ﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾

مع مراعاة أحكام المولد من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

وباستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / ..... المقيم في ..... مراقبا أو للشركة . ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره . بوصفه وكلا عن مجموع المساهمين ولك مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

## **الباب السابع**

### **سنة الشركة – الجرد – الحساب الختامي**

#### **المال الإحتياطي – توزيع الأرباح**

##### **« المادة الرابعة والخمسون »**

تبدأ السنة المالية للشركة من ..... وتنتهى فى ..... من كل سنة على أن العنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى ..... من السنة التالية .

##### **« المادة الخامسة والخمسون »**

على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ( ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهائها ) ميزانية انشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

## «المادة السادسة والخمسون»

توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

١- يبدأ بإقتطاع مبلغ يوازي . . . . . من الأرباح لتكوين الاحتياطي التقائوني ( ٥% على الأقل ) ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدرًا يوازي . . . من رأس مال الشركة المصدر ( نصف رأس المال ) ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع <sup>(١)</sup> .

ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً في حدود ..... % بشرط ألا يزيد عن مجموع الأجور السنوية للعاملين <sup>(٢)</sup> .

٢- يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ..... ( ٥% على الأقل ) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم للعاملين .  
على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٣- ويخصص بعد ما تقدم . . . . . ( عشرة في المائة على الأكثر من الباقى لمكافأة مجلس الإدارة .

---

<sup>(١)</sup> يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين إحتياطي تقائلي لمعالجة الأغراض التي يحددها النظام .

<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠% من الأرباح ، كما لا يجوز للنظام أن يقرر للعاملين نسبة من ١٠% وفي هذه الحالة يجنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠% في حساب يستثمر لصالح العاملين ، يجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة أو إستخدامه في مشروعات لخدمة العاملين .

٤- ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين ( فى الحدود والنسب المقررة فى هذا النظام ) كحصة إضافية فى الأرباح او يرحل بناء على إقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به إحتياطى غير عادى أو مال إستهلاك غير عادى .

### **( المادة السابعة والخمسون )**

يستعمل الإحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أو فى بمصالح للشركة .

### **( المادة الثامنة والخمسون )**

تدفع الأرباح الى المساهمين فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

## الباب الثامن

### فى المنازعات

#### ﴿ المادة التاسعة والخمسون ﴾

لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العلمى بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .  
ومع ذلك فإنه كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

#### ﴿ المادة الستون ﴾

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا بأسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية للعلمة . .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل إتخاذ الجمعية العامة للتأليفة بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس ان يدرج هذا الإقتراح فى جدول أعمال الجمعية .



## الباب التاسع

### فى حل الشركة وتصفيها

#### «المادة الحادية والستون»

فى حالة خسارة نصف رأس المال لحل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

#### «المادة الثانية والستون»

مع مراعاة أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

- تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ويكون المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

- وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية وتعين المصفي وتحدد أتعابه .

- ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو إشهار إفلاسهم أو إعصارهم أو بالحجز عليهم ولو كان مصفيا من قبلهم .

- وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

## الباب العاشر

### أحكام ختامية

#### « المادة الثالثة والستون »

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

#### « المادة الرابعة والستون »

تسرى أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

#### « المادة الخامسة والستون »

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .  
اصدر وزير الاقتصاد قرارا بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والذي تم بمقتضاه تعديل احكام قانون شركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للتيسير على الشركات الخاضعة له .

ويتضمن القرار الجديد ١٣ مادة ويلى القرار مكملا للأحكام التنفيذية التى تنظم قواعد تأسيس الشركات بنظام التأسيس الفورى والتى صدر بها القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ هذا القرار الجديد يجعل احكام تنفيذ القانون واضحة ويسيرة فيما يتعلق بالتعديلات الجوهرية على قانون الشركات والتى ادت الى تعديل نسب رأس المال الواجب سداها عند التأسيس .

**ونبما يلى نص القرار الجديد :**

### **﴿مادة ١﴾**

إذا حصلت شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم بأية طريقة على جانب من أسهمها وجب عليها إخطار الهيئة العامة لسوق المال بذلك ، كما يتعين عليها عند أعداد قوائمها المالية وفى جميع حالات الإفصاح التى تنشرها أو تعلنها أن تبين ما حصلت عليه من أسهمها ونسبته إلى رأس المال المصدر وتاريخ حصولها عليه .

ويطلق على ما تحتفظ به الشركة من أسهمها ( اسهم خزينة ) وعلى باقى الأسهم ( اسهم قائمة )

### **﴿مادة ٢﴾**

لا يكون لأسهم الخزينة أية حقوق فى الأرباح التى توزعها الشركة ويقتصر استحقاق الربح الذى يقرر توزيعه على الأسهم القائمة فى تاريخ قرار

التوزيع ، كما تستبعد اسهم الخزينة من تشكيل الجمعية العامة للشركة ومن التمثيل فيها .

### ﴿مادة ٣﴾

على الشركة ان تنصرف فى اسهم الخزينة قبل مضى مدة لا تزيد على سنة ميلادية من تاريخ حصولها عليها ، والا التزمت بدعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة خلال الثلاثين يوما التالية لمضى تلك المدة لاتقاص رأس مال الشركة بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم وذلك وفقا للإجراءات المقررة لدعوة الجمعية ولاتقاص رأس المال .

### ﴿مادة ٤﴾

على مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين - بحسب الأحوال - أن يعد عن كل سنة مالية للقوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة ، وتوضع هذه الوثائق وتحت تصرف مراقبى الحسابات قبل نشرها بأسبوعين على الأقل ويتعين نشر القوائم المالية وخلاصة وافيه لتقرير النشاط والنص الكامل لتقرير مراقبى الحسابات فى صحيفتين يوميتين قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل ويجوز اذا كان نظام الشركة يسمح بذلك - الاكتفاء بارسال نسخة من الوثائق المشار

اليها فى الفقرة الأولى ، الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل وترسل صورة مما يتم نشره او -سأله الى المساهمين الى كل من الهيئة العامة لسوق المال ومصلحة الشركات

### ﴿مادة ٥٥﴾

تجتمع الجمعية العامة للشركة مرة على الأقل كل سنة خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية وتنتظر الجمعية على الأخص فى المسائل الآتية .

(أ) تقرير مراقب الحسابات

(ب) تقرير مجلس الادارة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الأحوال عن نشاط الشركة .

(ج- المصادقة على القوائم المالية .

(د) الموافقة على توزيع الأرباح .

(هـ) تحديد مكافأة وبدلات مجلس الادارة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد تعابه .

(ز) انتخاب اعضاء مجلس الادارة عند الاقتضاء .

## ﴿مادة ٦﴾

إذا كان نظام الشركة يسمح بتوزيع الأرباح عن مدة تقل عن سنة وقرر مجلس الإدارة توزيعها تعيين دعوة الجمعية العامة العادية للاجتماع قبل مضي ثلاثة اشهر على انتهاء المدة التى توزع عنها الأرباح لتتظر فى المسائل من (أ) الى (هـ) من المادة السابقة عن المدة ذاتها .

## ﴿مادة ٧﴾

إذا انقضت نسبة مساهمة شركات قطاع الاعمال العام القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام فى رأس مال شركة قطاع الأعمال العام التابعة عن ٥١٪ من رأس مالها لأى سبب تعين اتباع الاجراءات الآتية :

(أ) توجه الدعوة الى عقد جمعية عامة غير عادية لتعديل النظام الأساسى للشركة بما يتفق واحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ولاحتته التنفيذية وما يترتب على ذلك من اثار اخصها اعادة تشكيل مجلس الادارة وتعيين مراقبى الحسابات مع الالتزام بالأوضاع او الاجراءات التى تقررهما تلك الأحكام .

(ب) تقدم الشركة خلال عشرة ايام من تاريخ عقد الجمعية العامة غير العادية اخطار الى مصلحة للشركات بمرئ احكام القانون رقم ١٥٩

لسنة ١٩٨١ ولاحتته التنفيذية على الشركة مع ارفاق الوثائق التالية

بالاخطار :

(١) للنظام الأساسي لشركة

(٢) صورة من قيد الشركة بالسجل التجارى

(٣) محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذى تقرر فيه تعديل

النظام الأساسي للشركة موقعا عليه من رئيس الشركة القابضة لتلى

تتبعها الشركة بصفته رئيسا للجمعية ومن مراقبى الحسابات وجامعى

الأصوات وامين السر .

(٤) للنظام الأساسي طبقا للنموذج المعد. فى هذا الشأن والذى اقرته

الجمعية غير العادية موقفا عليه من رئيس الجمعية متضمنا تمهيدا

بالتطور الذى لحق الشركة منذ تأسيسها حتى تاريخ انعقاد الجمعية

وعلى مصلحة الشركات بعد مراجعة المستندات المشار اليها والتحقق

من انها مستوفاه ان تحتفظ بصورة منها ولن تؤثر على أصل النظام

الأساسى المعدل المنقح اليها بما يفيد اتمام مراجعته وتسليمه للشركة

للتصديق على التوقيع فيه ولتعديل بيانات القيد فى السجل التجارى

واستكمال اجراءات النشر فى صحيفة الشركات على نفقة الشركة .

### ﴿مادة (٨)﴾

في حالات تعديل النظام الأساسي للشركة تسرى بالنسبة الى هذا التعديل جميع الأحكام والاجراءات المقررة لتأسيس الشركة .

### ﴿مادة (٩)﴾

في تطبيق احكام المادتين (١٣٠) و(١٣٦) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تقوم مصلحة الشركات بمراجعة مستندات الانتماج او مستندات تغيير الشكل القانوني للشركة بحسب الأحوال ، للتحقق من استيفاء الأوضاع والاجراءات المقررة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وذلك قبل قيام المصلحة بالعرض على وزير الاقتصاد بالنسبة الى الانتماج او قبل التأشير في السجل التجاري بالنسبة الى تغيير الشكل القانوني للشركة .

### ﴿مادة (١٠)﴾

تختص مصلحة الشركات بالنظر في طلبات قيد مكاتب التمثيل وما في حكمها في السجل المعد لذلك كما تختص بالنظر في حالات شطب هذه المكاتب من السجل المشار اليه .



### ﴿مادة (١١)﴾

لا تسرى احكام المادتين (٤) و(٥) من هذا القرار على السنة المالية للشركة التي انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار اليه

### ﴿مادة (١٢)﴾

يلغى كل نص يخالف هذا القرار ١٠٢ .

## الفصل الثانى

### شركة التوصية بالأسهم

#### مقدمة :

تنص المادة ١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن تسرى أحكام هذا القانون على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التى تتخذ مركزها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية أو تزاوُل فيها نشاطها الرئيسى . وعلى كل شركة تؤسس فى جمهورية مصر العربية أن تتخذ فى مصر مركزا رئيسيا لها .

#### تعريف :

تنص المادة ٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن شركة التوصية بالأسهم هى شركة يتكون رأس مالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر وأسهم متساوية القيمة يكتب فيها مساهم أو أكثر ويمكن تداولها على الوجه المبين فى القانون .

ويسأل الشريك أو الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة مسؤولية غير محدودة أما للشريك المساهم فلا يكون مسئولاً الا فى حدود قيمة الأسهم التى أكتتب فيها . ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .

خطة الدراسة : تقسم دراستنا هنا الى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : تأسيس الشركة .

المبحث الثاني : ادارة الشركة .

المبحث الثالث : انقضاء الشركة .

ثم نتبعة بنموذج صيغة العقد الابتدائي والنظام الاساسى لشركة التوصية

بالاسهم طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

## المبحث الأول

### تأسيس شركة التوصية بالأسهم

**من له حق التأسيس :**

تنص المادة ١ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز أن يكون مؤسسا في شركة التوصية بالأسهم كل شخص طبيعي تتوفر فيه الأهلية اللازمة وكذلك كل شخص معنوي يدخل في أراضيه تأسيس مثل تلك الشركات .

**عدد الشركاء المؤسسين :**

لايجوز أن يقل عدد الشركاء المؤسسين في شركة التوصية بالأسهم عن اثنين أحدهما متضامن ( م ٢/١ لائحة ) وطبقا لنص المادة الثامنة الفقرة الثانية من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إذا قل عدد الشركاء عن النصاب المذكور اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إن لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر الى استكمال هذا النصاب ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة .

## **التزامات المؤسس :**

١- وتتص المادتان ١٠ ، ١١ من القانون على أن يكون المؤسسون مسئولين بالتضامن عما لقرموا به .

ويعتبر المؤسس الذى لقرم مع غيره ملزما شخصا اذا لم يبين اسم موكله فى عقد انشاء الشركة أو اذا اتضح بطلان التوكيل الذى قدمه .

٢- يجب على المؤسس أن يئذل فى تعاملاته مع الشركة تحت التأسيس أو لحسابها بها عناية الرجل الحريص ويلتزم المؤسسون على سبيل التضامن بأية اضرار قد تصيب الشركة أو الغير نتيجة مخالفة هذا النظام .

٣- واذا تلقى المؤسس لية اموال أو معلومات تخص الشركة تحت التأسيس كان عليه ان يرد الى الشركة تلك الأموال ولية ارباح يكون قد حصل عليها نتيجة استعماله لتلك الأموال أو المعلومات .

## **تصرفات المؤسسين :**

تنص المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن لا يسرى فى حق الشركة بعد تأسيسها أى تصرف يتم بين الشركة تحت التأسيس وبين مؤسسيها وذلك ما لم يعتمد هذا التصرف مجلس ادارة الشركة إذا كان أعضاؤه جميعا لا صلة لهم بمن أجرى التصرف من المؤسسين أو لم تكن لهم مصلحة فى التصرف أو من جماعة الشركاء أو بقرار من الجمعية العامة للشركة فى اجتماع لا يكون فيه المؤسسين ذوى المصلحة أصوات معدودة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يضع المؤسس ذو المصلحة تحت نظر الجهة التى تعتمد التصرف كافة الحقائق المتعلقة بالتصرف المذكور .

• مع مراعاة أحكام المادة السابقة تسرى العقود والتصرفات . التى أجراها المؤسسون باسم الشركة تحت التأسيس فى حق الشركة بعد تأسيسها متى كانت ضرورية لتأسيس الشركة . أما فى غير ذلك من الحالات فى تسرى تلك العقود والتصرفات فى حق الشركة بعد التأسيس الا إذا اعتمدتها الجهة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

**أثر عدم تأسيس الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التأسيس وذلك بسبب خطأ المؤسسين :-**

تنص المادة ١٤ من القانون على أنه إذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها فى خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار بإنشائها جاز لكل مكتب أن يطلب الى قاضى الأمور المستعجلة تعيين من يقوم برد الأموال المدفوعة وتوزيعها على المكتتبين .

ويكون للمكتب أن يرجع على المؤسسين على سبيل التضامن بالتعويض عند الاقتضاء كما يجوز لكل من لكتب أن يطلب استرداد قيمة ما اكتب به فى رأس مال الشركة تحت التأسيس اذا مضت سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء فى اتخاذ اجراءات تأسيس الشركة .

## إجراءات تأسيس شركة التوصية بالأسهم:-

### العقد الابتدائي والنظام الاساسي :-

- تنص المادة ٩ من القانون على أن يكون العقد الابتدائي الذي يبرمه المؤسسون طبقاً للنموذج الذي يصدره الوزير المختص بقرار منه .
- ولا يجوز أن يتضمن العقد أية شرط تعفى المؤسسين أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة أو أية شروط أخرى ينص على سريتها على الشركة بعد أنشائها ما لم تدرج في عقد التأسيس أو النظام الأساسي .
- وتنص المادة ١٥ من القانون على أن يكون العقد الابتدائي للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسمياً أو مصدقاً على التوقعات فيه ويجب أ، يتضمن بالنسبة الى كل نوع من أنواع الشركات للبيانات التي تحدد اللائحة التنفيذية كما تحدد هذه اللائحة القرارات والشهادات التي ترفق بعقد الشركة وكذلك أوضاع التصديق على التوقعات لدى الجهة الادارية المختصة .
- وطبقاً للقواعد العامة يجب أن يتضمن عقد الشركة أركان التعاقد وأركان الشركات وشكل شركة التوصية بالأسهم وأركان التعاقد هي الرضا والأهلية والمشروعية للمحل والسبب وطبقاً للمادة الأولى من اللائحة يجوز للشخص الاعتباري الاشتراك في الشركة متضامناً أو موصياً .
- وأركان الشركات فهي اشتراك جميع الشركاء متضامنين أو موصين في رأس المال والأرباح والخسائر وقصد المشاركة . وشكل التوصية بالأسهم فهو

وجود شريك أو أكثر متضامنا مع الشركة في جميع ديونها وتكون حصة في رأس المال غير متداولة كما يجب وجود شريك موصى أو أكثر ويكون غير متضامن مع الشركة وتكون أسهم حصته في رأس المال متداولة كالحاصل في الشركة المساهمة <sup>(١)</sup> وتعتبر شخصية الشريك المتضامن ملحوظة في التعاقد بحيث تحل الشركة بخروجه أو وفاته .

### **نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي :**

يكون نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لكل من شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم على الوجه الذي يصدر به قرار من الوزير .  
ولا يجوز للمؤسسين أو الشركاء أغفال إدراج البيانات المتعلقة بأسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الأسهم التي بنقسم إليها ومراتبها والقيمة الاسمية للسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الإلزامية التي ينص النموذج على وجوب إدراجها .  
وللمؤسسين أو الشركاء أن يطلبوا من الجهة الإدارية المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون ، الاستثناء من إدراج بعض البيانات المتقدمة لوجه من أوجه الضرورة التي تقررها اللجنة ( مادة ٢ لائحة ) .

---

<sup>(١)</sup> الدكتور على العريف - شرح الشركات صفحة ٢٤٥ .



## **الشروط الشكلية للعقد الابتدائي والنظام الاساسي :**

**تنص المادة ٣ من اللائحة على أنه :-**

يجب أن يكون العقد الابتدائي لشركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم وكذلك نظامها الأساسي موقعاً من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانوناً . ويجب افراغ العقد والنظام فى ورقة رسمية ، أو التصديق على التوقيعات الواردة فيها أمام مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص ، وذلك بعد موافقة الجهة الادارية المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقد والنظام الأساسى الملحق به بمقدار ربع فى المائة من رأس المال المصدر بحد أقصى مقداره ألف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج وتغفى من رسوم الدفعة ومن أية رسوم توثيق أخرى العقود والنظم المشاء اليها ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى .

### **التصديق فى أحوال الضرورة أو الاستعجال :**

يجوز - فى أحوال الضرورة أو الاستعجال التى يقرها مدير عام الادارة العامة للشركات - أن يتم التصديق على التوقيعات الواردة بالعقد الابتدائي ونظام الشركة امامه او من يفوضه من العاملين بالادارة المذكورة وذلك بعد أداء للرسوم المنصوص عليها فى المادة السابقة .

**ويتم التصديق بموجب محضر يبين فيه ما يأتي :**

(أ) اسم العامل الذي تم التوقيع أمامه ، ووظيفته وبيان سند التفويض عند الاقتضاء .

(ب) مكان وزمن التوقيع

(ج) أسماء الموقعين وجنسائتهم بحسب مستندات تحقيق الشخصية التي يحملونها .

(د) صفات الموقعين ، وما إذا كانوا يوقعون بصفتهم أصلاء أو نوابا عن الغير ، ومع تقديم ما يثبت هذه الصفة النيابة من توكيلات أو غيرها .

ولا يجوز للوكيل أن يوقع العقد الابتدائي للشركة أو نظامها الأساسي ما لم يسمح له سند وكالته بذلك صراحة ( مادة ٤ لائحة ) .

### **الاسم التجاري للشركة :**

شركة التوصية بالأسهم يتكون عنوانها من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين دون غيرهم .

ولا يجوز للشركة أن تتخذ لنفسها اسما مطابقا أو مشابها لاسم شركة أخرى قائمة ، أو من شأنه أن يثير اللبس حول نوع الشركة أو طبيعتها ( مادة ٥ من اللائحة ) .

### **الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع منه عند التأسيس :**

مع عدم الاختلال بما تنص عليه القوانين واللوائح الخاصة ، يجب الا يقل رأس المال المصدر لكل من شركة المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وما يكون مدفوعا منه عند التأسيس عن الحدود الآتية :

**بالنسبة لشركات المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام**

#### **وشركات التوصية بالأسهم :**

يجب الا يقل رأس مال الشركة المصدر عن مائتين وخمسين ألف جنيه .  
وفى جميع الأحوال لايجوز أن يقل المبلغ المدفوع منه نقدا من رأس المال عند التأسيس عن الربع .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة فى تاريخ العمل بالقانون ، وكذلك الشركات السابق للموافقة على أنشائها من مجلس إدارة هيئة الاستثمار قبل ذلك التاريخ ( مادة ٦ لائحة )  
وتنص المادة ٦ مكرر من اللائحة على أن يجب الا يقل رأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيه للشركات التى يتضمن غرضها كل أو بعض ما يلى :

- (١) الاشتراك فى تأسيس شركات الأموال أو زيادة رؤوس أموالها .
- (٢) تنظيم اصدار وتسويق الأوراق المالية وضمان تغطية ما لم يكتب فيه منها .

- (٣) للعمل فى الأوراق المالية .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع منه نقدا عند التأسيس عن الربع .

### **القيمة الاسمية للسهم؛**

يحدد نظام الشركة القيمة الاسمية للسهم بحيث لا نقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة فى الأول من شهر أبريل سنة ١٩٨٢ ( مادة ٧ لائحة ) .

### **التعريف بالشركة فى مكاتباتها ومطبوعاتها طبقا لنص المادة ٨ لائحة :-**

جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير كالمكاتبات والفواتير والاعلانات والأوراق والمطبوعات . ويجب أن تحمل عنوان الشركة مسبقا أو مرادفا بعبارة " شركة توصية بالأسهم " ، وذلك بحروف واضحة مقروءة ، مع بيان مركز الشركة الرئيسى ورأس المال المصدر بحسب قيمته فى آخر ميزانية .

ويسرى ما تقدم على الإعلان عن اسم الشركة وعنوانها وذلك سواء فى مقرها أو فى فروعها أو بأى مكان آخر .

ويجوز فى حالة زيادة رأس مال الشركة بما لا يجاوز ١٠ ٪ من قيمته - عن طريق تحويل السندات التى أصدرتها الشركة الى اسهم او تحويل بعض احتياطات الشركة الى اسهم توزيع على مساهمى الشركة فى الأحوال التى يجيز فيها للقانون ذلك - عدم ذكر هذه الزيادة فى مطبوعات الشركة واعلاناتها

الثانية ، وذلك لمدة عام من تاريخ قرار الزيادة أو حتى يتم استنفاد المطبوعات وتغيير الاعلانات أى الاجلين أقرب .

### **طلب إنشاء شركة التوصية بالأسهم :-**

يقدم طلب إنشاء الشركة الى الجهة المختصة ( مصلحة الشركات ) طبقا لما يلى :-

- صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ فى ١٩٩٨/٢/٤ بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ونص فى مادته الأولى على أنه :-

على كل من يرغب فى تأسيس شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة مراعاة ما يأتى : -

(أ) الالتزام بالأحكام والاجراءات التى تقررها القوانين التى تحكم الترخيص بمزاولة النشاط المستهدف من تأسيس الشركة .

(ب) التحقق من عدم التباس اسم الشركة مع غيرها من الشركات .

(جـ) استيفاء إجراءات التقسيم المقررة قانونا إذا كان رأس مال الشركة يتضمن حصة عينية .

(د) إخطار الهيئة العامة لسوق المال بالرغبة فى إصدار أسهم الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .

(هـ) اعتماد نشرة الاكتتاب من الهيئة العامة لسوق المال ونشرها طبقا  
للقائمون واستيفاء الأوضاع المقررة فى شأن هذا الاكتتاب وذلك إذا كان  
جانب من أسهم الشركة مطروحا فى اكتتاب عام .  
(و) للتصديق على التوقعات فى عقد الشركة والنظام الأساسى .

### كيفية الاخطار :-

تنص المادة الثانية من قرار وزير الاقتصاد على أنه :-

يقوم المؤسسون أو من ينوب عنهم بإخطار مصلحة الشركات بوزارة  
الاقتصاد بإنشاء الشركة وذلك على النماذج المعدة لذلك ، على أن يكون  
الإخطار مصحوبا بأصل وصورة من المستندات الآتية :

(أ) العقد الابتدائى ونظام الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات  
التوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة الى الشركات ذات  
المسئولية المحدودة .

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من  
بين أغراضها العمل فى مجال نشاط الأعمار الصناعية أو إصدار  
الصحف أو أنظمة الاستسعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو  
عملا من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات  
والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أدائها ووضعت تحت تصرف الشركة إلى أن يتم اكتسابها شخصيتها الاعتبارية .

(د) الإيصال للدال على سداد الرسم المنصوص عليه في المادة (١٧) فقرة (د) من القانون .

#### **كيفية الحصول على موافقة مجلس الوزراء:-**

##### **تنص المادة الثالثة على أنه :-**

على من يرغب في الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة يكون غرضها أو من بين أغراضها العمل في مجال نشاط الأعمار للصناعية أو إصدار الصحف أو انظمة الاستعمار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو عملا من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، أن يتقدم بطلب بذلك الى وزير الاقتصاد يضمه اسم للشركة وغرضها ورأس المال الخاص بها وبيانات مؤسسيها ، ويتولى الوزير عرض الطلب على مجلس الوزراء .

## **مراجعة المستندات والتأكد من مطابقتها للمطلوب :-**

### **نصن المادة الرابعة على أنه :-**

على مصلحة الشركات بعد مراجعة المستندات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القرار والتحقق من أنها مستوفاة أن تؤثر على أصل العقد والنظام المقدمين إليها بما يفيد تسلمها الإخطار بإنشاء الشركة ومرفقاته ، وتحفظ المصلحة بصور تلك المستندات وتعطى مقدم الإخطار شهادة مؤرخة تفيد تسلمها الإخطار والمستندات المرفقة به .

### **تقديم الشهادة الدالة على تسليم الإخطار :-**

نصن المادة الخامسة من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ على أنه :-

يقوم المؤسسون أو من ينوب عنهم بتقديم الشهادة المشار إليها في المادة السابقة الى مكتب السجل التجارى لشركات الأموال لقيد الشركة فى السجل التجارى دون حاجة لأى شرط أو إجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مساهمة غير المصريين فى الشركة .

### **ونصن المادة الخامسة أنه :-**

تسك مصلحة لشركات سجلا تخرج فيه الإخطار المنصوص عليها في المواد السابقة بأرقلم مسلسة بحسب تواريخ ورودها .



## **الاعتراض على قيام الشركة إذا تحققت أسباب الاعتراض :-**

### **تنص المادة السابعة على أنه :-**

على مصلحة الشركات ان تعترض على قيام الشركة خلال عشرة أيام من تاريخ اخطارها بإنشاء الشركة إذا تحققت من قيام سبب من الأسباب الآتية :

(أ) مخالفة العقد الابتدائي أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للبيانات

الالزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أموراً مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفاً للقانون أو النظام العام .

(ج) إذا كان المؤسسين لا تتوافر الأهلية للالتزام لتأسيس الشركة ويجب أن يكون الاعتراض مسبباً ، وأن يتم إبلاغه الى الشركة على غواتها

المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، كما يتم إبلاغ الاعتراض الى مكتب السجل التجارى لشركات الأموال للتأشير به تأشيراً واضحاً على بيانات قيد الشركة .

### **جزاء عدم إزالة أسباب الاعتراض :-**

### **تنص المادة الثامنة على ذلك بقولها :-**

إذا لم تقم الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالاعتراض بإزالة أسبابه ، ولم تقم بالتظلم منه الى وزير الاقتصاد قبل انقضاء تلك المدة ، أصدرت مصلحة الشركات قراراً بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع

إبلاغ القرار بكتاب مسجل الى الشركة على عنوانها المبين بالأوراق المرفقه بإخطار إنشائها والى مكتب السجل للتجارى المختص .

### **التظلم الى الوزير المختص :**

#### **نص المادة التاسعة على أنه :-**

يمسك بمكتب وزير الاقتصاد سجل تقيد فيه التظلمات من الاعتراض على قيام الشركات بأرقام سلسلة حسب تواريخ ورودها .  
ويقدم التظلم من أصل وصورة موضحة فيه أسبابه ومرفقه به صورة من الاعتراض وعلى المكتب أن يؤشر على صورة التظلم بما يفيد تسلم أصله ورقم وتاريخ تسلمه ، ورد هذه للصورة الى مقدم التظلم .

#### **فحص التظلم :-**

#### **نص المادة العاشرة على أنه :-**

يتم فحص التظلم على وجه الاستعجال ، وفي حالة رفضه تخطر الشركة بذلك بالبريد المستعجل لإزالة أسباب الاعتراض ، كما تخطر به مصلحة الشركات والسجل التجارى فإذا لم تقم الشركة بإزالة تلك الأسباب خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم أصدرت مصلحة الشركات قرارا بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع إخطارها والسجل التجارى بهذا للقرار .

وفى حالة قبول التظلم تزول كل آثار الاعتراض ، وعلى مكتب تلقى التظلمات إبلاغ كل من الشركة ومصلحة الشركات والسجل التجارى بقبول التظلم .

ويعتبر مضى خمسة عشرة يوما على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض ويتعين الإبلاغ به على النحو المنصوص عليه فى هذه المادة .

### **عدم الاعتراض على قيام الشركة ؛**

### **تنص المادة الحادية عشر على أنه :-**

إذا لم يتم الاعتراض على قيام الشركة طبقا لأحكام المولد السابقة تعين نشر عقد الشركة فى صحيفة الشركات مقرونا برقم القيد فى السجل التجارى وتاريخه وذلك على نفقة الشركة .

### **الانحطاط بإنشاء الشركة :-**

تنص المادة ١٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على المؤسسين لو من ينوب عنهم إخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء الشركة ، ويجب أن يرفق بالانحطاط المحررات الآتية :

(أ) العقد الابتدائى ونظام الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة الى الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها العمل فى مجال نشاط الأعمار الصناعية أو إصدار الصحف أو انظمة الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو عملا من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أدائها ووضعت تحت تصرف الشركة الى أن يتم اكتساب شخصيتها الاعتبارية .

(د) إيصال سداد رسم بواقع واحد فى الألف من رأس مال الشركة المصدر بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ومن رأس المال المدفوع بالنسبة الى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك بعد أدنى مقدارة مائة جنيه وحد أقصى مقداره ألف جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة إعطاء مقدم الإخطار شهادة بذلك متى كان مرفقا به جميع المحررات المنصوص عليها فى البنود السابقة مستوفاة ، ويتم قيد الشركة فى السجل التجارى بموجب تلك الشهادة دون حاجة لشرط أو لإجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مشاركة غير المصريين فيها .  
وتشهر الشركة وتكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

## رأس مال الشركة :-

### نص المادة ٣ من القانون على أنه :-

يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس المال مرخصا به يجاوز رأس المال للمصدر بما لا يزيد على عشرة أمثاله ، كما يجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حدا أدنى لرأس المال المصدر بالنسبة إلى الشركات التي تمارس أنواعا معينة من النشاط ، وكذلك لما يكون مدفوعا منه عند التأسيس .

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مَدْتَبَا فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتتب بأداء ( ١٠ ٪ ) على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزا إلى ( ٢٥ ٪ ) خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، على أن يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تداول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل .

### ونص المادة ٣٣ - يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس

المال المصدر أو المرخص به ، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به في حالة وجوده .

وفى جميع الأحوال لايجوز زيادة رأس المال المصدر قبيل سداده بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ، ويشترط أن تؤدى المكتتبون فى الزيادة مالا يقل عن النسبة التى تقرر أدائها من رأس المال المصدر قبل زيادته ، وأن يؤدوا باقى القيمة فى ذات المواعيد التى تتقرر للوفاء بباقى قيمة رأس المال المصدر .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال السنوات الثلاث التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة أو خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته ، إلهما أطول وإلا صار القرار المرخص بالزيادة لاغيا .

#### **الأوراق المرفقة بطلبات التأسيس :-**

تقدم طلبات إنشاء شركة للمساهمة الى مصلحة الشركات مرفقا بها الأوراق الآتية :-

- ١- نسخة كل من العقد الابتدائى للشركة ونظامها الاساسى المعتمد .
- ٢- شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى للشركة مع إسم غيرها من الشركات
- ٣- الشهادة الدالة على إيداع ربع رأس المال المصدر من أحد البنوك المعتمدة المرخص لها بذلك .
- ٤- اذن السلطة المختصة فى حالة ما اذا كان المؤسس أو عضو مجلس الادارة موظفاً عاماً أو عاملاً بإحدى شركات القطاع العام أو القطاع

الأعمال وذلك بالنسبة لشركات المساهمة وتتضمن نماذج طلبات إنشاء الشركات المشار إليها البيانات الأخرى اللازمة .

### **اعتراض الجهة الإدارية على إنشاء الشركة :**

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات الصادر بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :-  
للجهة الإدارية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها بإنشاء الشركة أن تعرض على قيامها ، وذلك بموجب كتاب بالبريد المسجل على عنوان الشركة المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، مع إرسال صورة من الكتاب الى السجل التجارى للتكشير به على بيانات قيد الشركة ويجب أن يكون الاعتراض مسببا وأن يتضمن ما يلزم لتخاذه من اجراءات لإزالة أسباب الاعتراض .

ولا يجوز للجهة الإدارية الاعتراض على قيام الشركة إلا لأخذ الأسباب الآتية :

- (أ) مخالفة العقد الابتدائي أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للبيانات الإلزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أمورا مخالفة للقانون .
- (ب) إذا كان غرض الشركة مخالفا للقانون أو للنظام العام .
- (ج) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

## الالتزام الوارد على الشركة :-

مادة ١٩ - على الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيلائها بالاعتراض

أن تزيل أسبابه أو أن تتظلم منه الى وزير الاقتصاد ، إلا وجب على الجهة الإدارية المختصة إصدار قرار بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .

ويعتبر فوات خمسة عشر يوما على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض .

وفى حالة رفض تظلم الشركة تخطر بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب الاعتراض ، فإذا لم تزلها خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم أصدرت الجهة الإدارية للمختصة قرارا بشطب قيد الشركة من السجل التجارى .

وفى جميع الأحوال تزول الشخصية الاعتبارية للشركة من تاريخ صدور قرار الشطب ، ولأصحاب الشأن الطعن على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ إعلانهم أو عملهم به ، وعلى المحكمة أن تقضى فى الطعن على وجه الاستعجال .

ويكون المؤسسون مسئولين بالتضامن من أموالهم الخاصة عن الآثار أو الأضرار التى تترتب أو تلحق بالغير نتيجة لشطب قيد الشركة من السجل التجارى ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات الجنائية المقررة .



## **للشركة سنة مالية :-**

يكون للشركة سنة مالية يعينها النظام وتعد عنها قوائم مالية طبقا لمعايير المحاسبة التي تصدر بها قرار من وزير الاقتصاد ، ويجوز أن ينص نظام الشركة على إعداد قوائم مالية دورية لها لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر ، على أنه يجب على الشركة التي يكون غرضها الاشتراك في تأسيس شركات أخرى أو الاشتراك فيها على أى وجه أن تعد قوائم مالية مجمعة عن تلك الشركات (المادة ٣٩ من القانون ) .

## **الاكتتاب :**

يكون الاكتتاب هنا كشركة المساهمة أى يجوز أن يكون الاكتتاب خاص بحيث يتم بمعرفة المؤسسين وأصدقائهم كما يجوز أن يكون عاما بحيث تعرض الأسهم بواسطة أحد البنوك (م ٣٦ قانون ) ولا يشترط نسبة معينة من المساهمين المصريين لأن شركة التوصية معفاة من هذه النسبة ويجب إيداع المبالغ فى أحد البنوك المعتمدة لحساب الشركة تحت التأسيس .

## **تعريف الاكتتاب العام :**

تنص المادة ١٠ من اللائحة على أن تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام فى حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفا الى الاكتتاب فى تلك الأسهم أو إذا زاد عدد المكتتبين فى الشركة عن مائة . ويجب ألا يقل الجانب من أسهم

الشركة المطروح للاكتتاب العام عن الحدود المبينة بالمادة (٦) من هذه اللائحة) .

وتعتبر الشركة من شركات الاكتتاب العام اذا عرضت اسهمها للاكتتاب طبقا لأحكام هذه المادة ولو لم تتم تغطية الأسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل ، وفى هذه الحالة يلزم أن تغطى قيمة الأسهم التى لم يكتتب فيها وذلك من جانب المؤسسين أو أحد البنوك أو الشركات التى تنشأ لهذا الغرض أو التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية .

#### **شروط الاكتتاب فى رأس المال :**

تنص المادة ٩ لائحة على أن يكون الاكتتاب فى رأس المال المصدر لشركات المساهمة وفى أسهم شركات التوصية بالأسهم أما بأن تطرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو بأن يكتتب فيها المؤسسون أو الشركاء وغيرهم من الأشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام .

وفى جميع الأحوال يشترط لصحة الاكتتاب - سواء كان عاما أو

غير عام الشروط الآتية :-

١- أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر فى شركات المساهمة ، أو حصص التوصية والأسهم فى شركات التوصية بالأسهم .

٢- أن يكون باتاً غير معلق على شرط وفوريا غير مضاف الى أجل ، فإذا علق الاكتتاب على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب وألزم المكتتب به ، وإذا كان مضافا الى أجل بطل الأجل وكان الاكتتاب فورياً .

٣- أن يكون جدياً لا صورياً .

٤- أن يدفع كل مكتتب على الأقل النسبة المحددة في المادة (٦) من هذه اللائحة من القيمة الاسمية للاسهم النقدية في شركات المساهمة وفي شركات التوصية بالأسهم .

٥- أن تكون الأسهم التي تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

#### **الشهر في السجل التجاري :**

طبقاً لنص المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية يتم أشهر عقد التأسيس لشركة أو نظامها الأساسي بحسب الأحوال بمكتب السجل التجاري الذي يتبعه مركزها الرئيسي وذلك بتقديم نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي موثقة أو مصدقة على التوقيعات الواردة بها طبقاً لما تقتضيه نصوص القانون أو اللائحة .

وتحفظ نسخة العقد أو النظام بمكتب السجل التجاري كما يتم قيد الشركة السجل التجاري طبقاً للأوضاع المقررة بقانون السجل التجاري . ويتعين على مجلس إدارة الشركة أو القائمين بإدارتها بحسب الأحوال أن يودعوا كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام بذات المكتب الذي تم فيه الإيداع لأول مرة . كما يؤثر بالتعديلات في السجل التجاري ولا يحتاج بأي تعديل يطرأ على العقد أو

النظام بالنسبة الى الغير إلا من تاريخ إيداعه بمكتب السجل التجارى المختص والتأشير به فى السجل .

كما يتعين إخطار الادارة بصورة من القيد فى السجل التجارى وكل تعديل يطرأ عليه .

### **الشخصية الاعتبارية :**

تنص للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :-

وعلى الجهة الإدارية المختصة إعطاء مقدم الإخطار شهادة بذلك متى كان مرفقا به جميع المحررات المنصوص عليها فى البنود السابقة مستوفاة ، ويتم قيد الشركة فى السجل التجارى بجوجب تلك الشهادة دون حاجة لشرط أو لإجراء آخر ، وأيا كانت نسبة مشاركة غير المصريين فيها .

وتشهر الشركة وتكتسب للشخصية الاعتبارية بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

وتنص للمادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية على أن يقوم مكتب السجل التجارى المختص خلال اسبوعين من تاريخ شهر الشركة بموافاة كل من الهيئة ومصلحة الشركات بصورة من عقد تأسيس الشركة ونظامها وشهادة بقيد الشركة فى السجل مبينا بها تاريخ القيد ورقمه ومكانه .

## **نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالشركة بصحيفة الشركات :**

تنص المادة ٧٩ من اللائحة على أن تتولى الإدارة بعد موافقتها بالأوراق المشار إليها فى المادة السابقة نشر للوثائق والبيانات الآتية بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة :-

- ١- عقد تأسيس الشركة لو نظامها الأساسى فى حالة وجوده .
- ٢- تاريخ الموافقة الصادرة من اللجنة على إنشاء الشركة وتاريخ ورقم القرار الوزراى إن وجد بالموافقة على إنشاء الشركة إذا كانت من الشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام إذا كانت الموافقات المشار إليها لم تصدر صراحة فيذكر ذلك .
- ٣- تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه ومكانه .

## **رأس مال الشركة : تكوينه وزيادته وتخفيضه :**

### **رأس المال المصدر ورأس المال المرخص به :**

تنص المادة ٨٠ من اللائحة التنفيذية على أن يكون للشركة رأس مال مصدر كما يجوز أن يحدد النظام الأساسى رأس مال مرخصا به .  
وفى جميع الأحوال يحدد رأس المال بالجنه المصرى ولو كان جزء منه مدفوعا بما يعادله من العملات الأجنبية .

## **مكونات رأس المال المصدر :**

تنص المادة ٨١ من اللائحة على أن يتكون رأس المال المصدر من مجموع القيمة الاسمية لمختلف أنواع الأسهم الصادرة عن الشركة المساهمة ، مضافا اليه مجموع قيمة حصص التضامن فى شركات التوصية بالأسهم ، ويتعين أن يتم الاكتتاب فى جميع الأسهم والمشاركة فى جميع الحصص المشار إليها ، ويسرى ذلك على كل زيادة فى رأس المال .

## **وجوب تأدية وبم قيمة الأسهم النقدية :**

يجب على كل مكتب ان يدفع نقدا أو بوسيلة دفع أخرى مقبولة قانونا الربع على الأقل للقيمة الاسمية للاسهم النقدية فور الاكتتاب بالاضافة الى علاوة الاصدار والمصروفات ، وعلى مجلس الادارة او الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال طلب أداء الباقى خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

ولا يجوز أن يكون الدفع بسند شخصى على المكتب ، أو بتقديم منقولات أو عقارات أو حق معنى ولو كانت قيمتها تساوى الربع الواجب أدائه . كما لا يجوز الدفع بطريق المقاصة بين ما يكون للمكتب من دين على أحد المؤسسين ومقدار قيمة المبلغ الواجب أدائها ( مادة ٨٢ لائحة ) .

### **حصة المتضامن في شركة التوصية بالأسهم :**

تنص المادة ٨٤ لائحة على أن تكون حصة الشريك المتضامن في شركة التوصية بالأسهم ، من المبالغ النقدية أو الحصص العينية التي يقدمها الشريك المتضامن للمساهمة في رأس مال الشركة ويتم تقييم الحصص العينية طبقا لاحكام هذه اللائحة .

وفي جميع الأحوال يجب أن تكون قيمة كل حصة من حصص الشركاء المتضامنين مساوية لقيمة السهم الصادر من الشركة أو مضاعفاته ، ولا يجوز للشريك المتضامن أن يتنازل عن حصته أو جزء منها الى الغير الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية .

### **كيفية أداء حصة المتضامن :**

وتنص المادة ٨٥ لائحة على أن يؤدي الشريك المتضامن حصته الى الشركة ، بذات الأوضاع والمواعيد التي يتم بها أداء مقابل الأسهم سواء أكان المقابل نقديا أو عينيا .

## زيادة رأس المال

### زيادة رأس المال المرخص به :

تنص المادة ٨٦ لائحة على أن يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، وتتم الزيادة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين في شركات التوصية بالأسهم .

### اجراءات زيادة رأس المال المرخص به :

يجب على مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يضمنوا اقتراحهم بزيادة رأس المال المرخص به جميع البيانات المتعلقة بالأسباب التي تدعو إلى الزيادة ، وكذلك تقريراً بسير الأعمال بالشركة خلال السنة التي تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة وميزانية السنة التي تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة وميزانية السنة التي تسبقها في حالة اعتمادها .

ويرفق بتقرير مجلس الإدارة تقرير آخر من مراقب الحسابات بشأن مدى صحة البيانات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ( مادة ٨٧ لائحة ) .

### زيادة رأس المال المصدر :

يجوز بقرار من مجلس الإدارة أو بقرار من الشريك أو الشركاء المنوط بهم الإدارة - بحسب الأحوال - زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به .



ويشترط صحة القرار الصادر بالزيادة تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل ، ومع ذلك يجوز - بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة - السماح للشركات المساهمة العاملة فى أحد مجالات الاسكان أو الانتاج الصناعى أو الزراعى ، بزيادة رأس مالها ، سواء بحصص أو اسهم عينية أو نقدية قبل تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة ( مادة ٨٨ لائحة ) .

### **مدة زيادة رأس المال المصدر :**

يجب أن ينفذ الاكتتاب فى اسهم او حصص الزيادة فى رأس المال المصدر خلال الثلاث السنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة ، والا اعتبر قرار الزيادة كأن لم يكن ، ما لم يصدر قرار جديد فى هذا الشأن ، وستثنى من ذلك حلة زيادة رأس المال الناتجة عن تحويل السندات الى أسهم ، اذا كان فى شروط اصدار تلك السندات أن لحاملها الحق فى طلب تحويلها الى اسهم خلال مدة تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ اصدارها ( مادة ٨٩ لائحة ) .

### **طرق أداء مقابل أسهم الزيادة :**

تنص المادة ٩٠ لائحة على أن تتم زيادة رأس المال المصدر باصدار اسهم جديدة بذات قيمة الأسهم من الاصدار الأول وذلك مع مراعاة أحكام العادة (٩٤) من هذه اللائحة . ويجوز أن يكون مقابل اسهم الزيادة ما يأتى :-

(أ) مبالغ نقدية .

(ب) حصص عينية .

(ج) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتب قبل الشركة .

(د) تحويل ما يملكه المكتب من سندات الى اسهم ، وذلك بحسب شروط  
إصدار هذه السندات .

(هـ) تحويل ما يملكه المكتب من حصص تأسيس أو حصص أرباح الى  
أسهم وذلك على سبيل التعويض للمنصوص عليه بالمادة (٣٤) من  
القانون .

### **تحويل الاحتياطي الى اسهم زيادة رأس المال المصدر :**

يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة  
أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، أن تقرر تحويل المال  
الاحتياطي أو جزء منه الى اسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر .  
وتوزع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على المساهمين أو الشركاء الحاليين  
للشركة كل بحسب قيمة مساهمته أو مشاركته ( مادة ٩١ لائحة ) .

### **حالة زيادة رأس المال بأسهم ممتازة :**

لا يجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة ، إلا إذا كان نظام  
الشركة يرخص بذلك ابتداءً ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على  
اقتراح مجلس الإدارة وتقرير من مراقبي الحسابات في شأن الأسباب المبررة  
لذلك ( مادة ٩٢ لائحة ) .

### **حالة زيادة رأس المال بحصص عينية :**

تنص المادة ٩٣ لائحة اذا كانت الزيادة فى رأس المال الشركة تشمل حصة أو حصصا عينية ، وجب أن يتم تقييمها طبقا للإجراءات المبينة فى هذه اللائحة مع مراعاة أن يكون لمجلس الإدارة الشريك أو الشركاء المديرون ما للؤسين من اختصاصات ، وأن تم اقرار تقييم الحصص العينية من الجمعية العامة للشركة بالاجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى هذه اللائحة ، وأن يتم توزيع تقرير اللجنة التى تولت التقدير على المساهمين وأصحاب الحصص والجهات المشار إليها فى المادة ٢٨ من هذه اللائحة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة التى تنظر فى تقرير هذه الحصص بأسبوعين على الأقل .

### **مصاريف وعلاوة اصدار اسهم الزيادة :**

تصدر أسهم الزيادة فى رأس المال بقيمتها الاسمية مضافا إليها مصاريف الاصدار فى الحدود التى تقررها الهيئة .

ويجوز لمجلس الإدارة - فى غير حالة تحويل المال الاحتياطي الى أسهم - أن يضيف الى القيمة الاسمية علاوة اصدار تحددها بناء على تقرير يقدم إليه من مراقب الحسابات .

وتضاف قيمة علاوة الاصدار الى الاحتياطي القانونى للشركة حتى يبلغ ما يساوى نصف قيمة رأس المال المصدر - أما ما يزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، وللجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن يقرروا

فى شأنه ما يروونه محققا لصالح الشركة على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح ( مادة ٩٤ لائحة ) .

## **تخفيض رأس المال**

### **السلطة المختصة بالتخفيض :**

تنص المادة ١٠٥ لائحة على أن يخفض رأس مال الشركة المصدر بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ،ويتم تعديل أحكام العقد أو النظام بما يتفق مع هذا التخفيض .

ويجب أن يرفق بمشروع التخفيض المقدم الى الجمعية تقرير مراقب الحسابات - حول مدى قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض - ويجب أن يتاح لمراقب الحسابات كافة البيانات اللازمة والوقت الكافى لاعداد التقرير المشار اليه .

**ولا يشترط أن يكون رأس المال الذى يتم تخفيضه مدفوعا بالكامل .**

### **كيفية تنفيذ التخفيض :**

تنص المادة ١٠٦ لائحة على أن يحدد القرار الصادر بتخفيض الكيفية التى تم بها تنفيذه ويكلف مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال بتخاذ ما يلزم من اجراءات لتنفيذ قرار التخفيض .

ويتم التخفيض بأحدى الوسائل الآتية :

- (أ) تخفيض القيمة الاسمية للسهم .
- (ب) تخفيض عدد الأسهم .
- (ج) شراء للشركة لبعض الاسهم واعدامها .

#### **الأوراق المالية التي تصدرها الشركة :-**

#### **يجوز للشركة أن تصدر الأوراق المالية التالية :-**

- ١- أسهم .
  - ٢- سندات .
  - ٣- حصص للتأسيس وحصص الأرباح .
- ولا يجوز لشركة التوصية بالأسهم ان تصدر صكوك التمويل لأنها تعبير خاصة بالشركة للمساهمة وحدها .

#### **١- الأسهم :-**

تنص المادة ٣١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن يقسم رأس مال الشركة الى اسهم اسمية متساوية القيمة .

ويحدد النظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على ألف جنيه ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بأقل من قيمته الاسمية  
كما لايجوز اصداره بقيمة أعلى الا فى الأحوال وبالشروط التى تحددها اللائحة  
التنفيذية وفى جميع الأحوال تضاف هذه للزيادة الى الاحتياطى .  
ولا يجوز بأى حال أن تجاوز مصاريف الاصدار الى الحد الذى يصدر  
به قرار من الهيئة العامة لسوق المال .

وتنظم اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الأسهم من بيانات وكيفية  
استبدال الشهادات المقودة أو التالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل  
نظام الشركة .

## ٢- السندات :-

تنص المادة ٤٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز للشركة  
اصدار سندات اسمية وتكون هذه السندات قابلة للتداول ولا يجوز اصدار هذه  
السندات الا بقرار من الجمعية العامة وبعد أداء رأس المال المصدر بالكامل  
وبشرط الا تزيد قيمتها على صافى اصول الشركة حسبما يحدده مراقب  
الحسابات وفقا لأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

وإذا طرح جانب من السندات التى تصدرها الشركة للاكتتاب العام فيجب  
أن يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق أحد البنوك  
المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتاب أو الشركات التى تنشأ  
لهذا الغرض لو التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية .

وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى السندات بنشرة تشمل البيانات والاجراءات وطريقة النشر التى تحددها اللائحة لتنفيذية . ويكون لكل ذى مصلحة فى حالة مخالفة احكام الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة المختصة بطلال الاكتتاب والزام الشركة برد قيمة السندات فوراً فضلاً عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذى اصابه .

وتبين اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات السندات من بيانات وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة أو ما يتبع بالنسبة لهذا الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

وتنص المادة ٥٠ من القانون على أنه استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للشركة اصدار سندات قبل أداء رأس المال المصدر بالكامل فى الحالات الآتية : -

(أ) إذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الاولوية على ممتلكات الشركة .

(ب) السندات المضمونة من الدولة .

(ج) السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك أو الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية وأن أعلنت بيعها .

(د) الشركات العقارية وشركات الأئتمان العقارى والشركات التى ترخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص .

وتنص المادة ٥١ على أنه يجوز أن تتضمن شروط إصدار السندات قابليتها للتحويل إلى سهم بعد مضي المدة التي تحددها الشركة في نشرة الاكتتاب ويتم التحويل بموافقة صاحب السند .

ويشترط لتطبيق أحكام هذه المادة مراعاة القواعد المقررة لزيادة رأس المال

### ٣- حصص التأسيس :-

تنص المادة ٣٤ من القانون على أنه لا يجوز إنشاء حصص تأسيس لو حص ارباح الا مقابل التنازل عن التزام منحتة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية . ويجب أن يتضمن نظام الشركة بياناً بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها والجمعية العامة للشركة الحق في إلغائها مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٥ وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ما لم ينص نظام الشركة على مدة اقصر لو في أي وقت بعد ذلك .

ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي للقانوني ووفاء ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال .

وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أي نصيب في فائض التصفية ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .



## اجراءات نقل ملكية الأوراق المالية

يتم نقل ملكية الاوراق المالية التى تصدرها الشركة بطريق التعيد فى سجلات الملكية التى تمسكها الشركة فى مقرها الرئيسى ، وذلك بناء على اقرار يقدم الى الشركة يتضمن اتفاق المتنازل والمتنازل اليه على التنازل عن للقانونية المقررة لتداول الأوراق المالية .

• واذا انتقلت ملكية الورقة المالية بطريق الارث أو الوصية وجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجلات المشار اليها ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذًا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم .

وفى جميع الأحوال يؤشر على الورقة المالية بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه ( مادة ١٢٠ من اللائحة ) .

### ميعاد تنفيذ اجراءات نقل الملكية :

على الشركة ان تتم اجراءات نقل الملكية الأوراق المالية طبقاً للمادة السابقة وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الأوراق المتعلقة بالتصرف أو الواقعة الناقلة للملكية مستوفأة اليها ( مادة ١٢١ لائحة ) .

## **سجلات الملكية :**

تتكون سجلات ملكية الأوراق المالية من أوراق متشابهة يتم الكتابة على وجه واحد منها ، وتخصص صفحة لكل صاحب حق فى ورقة أو مجموعة أوراق مالية من النوع الذى يشمل السجل .

ويتم القيد فى السجل بحسب تاريخ حصول صاحب الحق على الورقة المالية ( مادة ١٢٢ لائحة ) .

## **بيانات سجلات الملكية :**

تنص المادة ١٢٣ من اللائحة على أن تحتوى السجلات المشار إليها فى المادة السابقة على كافة البيانات المتعلقة بملكية الورقة المالية وما يرد عليها من تعاملات ، ويجب ان تتضمن على وجه الخصوص ما يأتى :

١- الاسم الثلاثى والعنوان الخاص لصاحب الورقة السابق والحالى وجنسية كل منهما .

٢- عدد الأوراق المتنازل عنها وقيمتها الاسمية أن كانت أسهما او سندات

٣- أنواع الأوراق المتنازل عنها وخصائصها - اذا كانت الشركة تمسك سجلا واحدا للأنواع المختلفة من الورقة المالية الواحدة .

## **فهارس أسماء حملة الأوراق المالية :**

إذا زاد حملة كل نوع من الأوراق المالية التى تصدرها الشركة على مائة شخص ، وجب عليها أن تمسك فهارس بأسماء حملة كل نوع مرتبة ترتيبا

يجدبا مبينا بها عنوان كل منهم ومقدار ونوع ما يخصه من الأوراق المذكورة  
وبيان أرقامها .

وإذا تعارضت البيانات الواردة فى هذه القهارس مع تلك المدرجة  
بالسجلات تكون العبرة بالبيانات الواردة بالسجلات ( مادة ١٢٤ لائحة ) .

### **القيود فى البورصات :**

حيث أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة ١١٠ منه على سريان  
مواده بشأن الشركة المساهمة على شركة التوصية بالأسهم ولما كانت المادة  
٤٧ من القانون تنص على قيد أسهم الشركة المساهمة وسنداتها فى البورصات  
فإنها تسرى أيضا على شركة التوصية بالأسهم مما يوجب قيد أسهمهما  
وسنداتها كالحاصل فى الشركة المساهمة .

وطبقا لنص المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية يجب قيد أسهم شركة  
التوصية بالأسهم فى البورصات كما يحدث فى الشركة المساهمة والاعتبر  
مدير الشركة مسئولاً عن التعويض إذا أزم الأمر .

### **قواعد أساسية :**

١- تنص المادة ٥ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز أن تتولى  
شركات التوصية بالأسهم أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الإدخال أو  
تلقى الودائع أو الاستثمار الأموال لحساب الغير .

٢- تنص المادة ٦ من القانون على أن جميع العقود والفواتير والاسماء  
والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى

التي تصدر عن الشركات يجب أن تحمل عنوان الشركة ويبين فيها نوعها قبل العنوان أو بعده وذلك بأحرف واضحة مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسي وبيان رأس المال المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية .

وكل من تدخل باسم الشركة في أي تصرف لم تراخ فيه أحكام الفقرة السابقة يكون مسئولاً في ماله الخاص عن جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التصرف وإذا كان البيان الخاص برأس المال مبالغاً فيه كان للغير أن تعتبر من تدخل باسم الشركة مسئولاً عن أداء مبلغ الفرق بين القيمة الحقيقية لرأس المال والتقدير الوارد في هذا البيان بالتقدير الذي يلزم للوفاء بحق الغير .

## المبحث الثانى

### ادارة شركة التوصية بالأسهم

تنص المادة ١١٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه فيما عدا أحكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ تسرى على شركات التوصية بالأسهم سائر أحكام شركات المساهمة فى هذا القانون ، مع مراعاة القواعد المنصوص عليها فى هذا الفصل .

بناء عليه تطبق على شركة التوصية بالأسهم القواعد المنظمة لإدارة شركة المساهمة .

#### ١- الجمعية العامة :

يوجد نوعان من الجمعية العامة كالحاصل فى الشركة المساهمة الأولى جمعية عامة عادية تختص بجميع أمور الشركة والثانية جمعية عامة غير عادية نص عليها القانون وأهم اختصاصاتها تعديل نظام الشركة وحل الشركة فى أى وقت والاندماج وتغيير شكل الشركة وتعيين المدير الجديد للشركة .

وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

### ٣- مدير الشركة :

تنص المادة ١١١ من القانون على أن يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم الى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها . ويكون حكم من يعهد اليه بالإدارة من حيث المسؤولية حكم المؤسسن وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة في تطبيق أحكام هذا القانون .

### وتنص المادة ١١٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن :-

يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكونة من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم ولهذا المجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن إدارتهم وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقدم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها .

وتنص المادة ١١٣ من القانون على أن لمجلس المراقبة أن يبدى الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مدير والشركة وله أن يأذن بإجراء التصرفات التي يتطلب عقد الشركة اذنه فيها .

وتنص المادة ١١٤ من القانون على أنه لايجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تباشر أو أن تقر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير أو أن تعديل عقد الشركة الا بموافقة المديرين ما لم يقض عقد الشركة بغير ذلك وتتوب الجمعية

العامّة عن المساهمين فى مواجهة المديرين . وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون تفسير ما سبق وذلك طبقاً لما يلى :-

## ١- الشريك او الشركاء المديرون :

### تضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك او الشركاء المديرين :

يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك او اسم الشركاء المتضامنين الذين يعهد اليهم بإدارة الشركة . كما يحدد العقد السلطات والاختصاصات بالشريك أو الشركاء المديرين ومع مراعاة نصوص العقد يكون لهم أوسع السلطات فى التصرف والإدارة ، فيما عدا المسائل التى ينص العقد على أنها من اختصاص الجمعية العامة للشركة .

وإذا تعدد الشركاء المديرون ، فيكون لكل منهم على انفراد التصرف باسم الشركة ولا يحتج على الغير باعتراض احد المديرين على تصرف صادر من مدير آخر ما لم يثبت علم الغير بهذا الاعتراض قبل إبرام التصرف .

ويجوز للشريك او الشركاء المديرين الاستعانة بمن يرون من الفنيين والإداريين ، وتفويضهم فى بعض اختصاصاتهم ، على أن يكون المدير مسئولاً شخصياً عن أعمال هؤلاء للمعاونين ، ولا تثبت لهم صفة المدير . وذلك طبقاً لنص المادة ٢٥٧ من اللائحة .

## **التزامات الشريك أو الشركاء المديريين :**

يلتزم الشريك أو الشركاء المديرون بكافة الالتزامات المقررة بموجب نصوص القانون على عايق اعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة فيما عدا ما تنص عليه المواد ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون ، ويكون حكمهم من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الادارة فى شركات المساهمة ( مادة ٢٥٨ لائحة ) .

## **حكم وفاة أحد الشركاء المديريين :**

تنص المادة ٢٥٩ من اللائحة على أنه اذا توفى أحد الشركاء المديريين ، وكان نظام الشركة ينص على عدم انتهاء للشركة بوفاة أحد الشركاء المتضامنين ، اتبع ما ينص عليه النظام مدير جديد للشركة .

فإذا لم ينص النظام على طريقة لتعيين المدير فى حالة الوفاة ، عين مجلس المراقبة مديرا مؤقتا للشركة يقوم بدعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تعيينه لتتولى أحد الشركاء المتضامنين خلفا لمن خلت وظيفته ولا يجوز تعيين أحد الشركاء المتضامنين مديرا الا بموافقة باقى الشركاء المتضامنين ما لم ينص النظام على غير ذلك .

وتتبع الاحكام السابقة فى حالة استقالة أحد الشركاء المديريين .



## ٢- مجلس المراقبة

### تشكيل مجلس المراقبة وشروط عضويته :

تنص المادة ٢٦٠ لائحة على أن يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل تنتخبهم الجمعية العامة العادية من المساهمين أو من غيرهم ما لم يكن قد تم تعيينهم بموجب عقد تأسيس الشركة .  
ولا يجوز أن يكون أعضاء مجلس المراقبة من بين الشركاء المديرين .  
ويجوز للجمعية العامة عزل أعضاء مجلس المراقبة الذين عينتهم .

### اختصاصات مجلس المراقبة :

تنص المادة ٢٦١ من اللائحة على أن يتولى مجلس المراقبة الاشراف الدائم على أعمال المديرين ، وللمجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن ادارتهم ، ويكون له في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ، ويجب على المديرين أن يوفرأوا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبة الحسابات .

ولمجلس المراقبة ان يبدى للرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله أن يأذن باجراء التصرفات التى يتطلب عقد الشركة انذنه فيها .

يقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى  
لنظر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تقريرا بملاحظاته على ادارة الشركة  
ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

#### **مدى مسئولية أعضاء مجلس المراقبة :**

لايكون أعضاء مجلس المراقبة مسئولين عن أعمال ادارة الشركة ومع  
ذلك يجوز الرجوع عليهم مدنيا اذا عملوا بوقوع مخالفات فى ادارة الشركة ولم  
يبلغوا بها الجمعية العامة للمساهمين فى أول اجتماع لها ، أو ارتكبوا أخطاء فى  
تنفيذ المهام المنوطة بهم بموجب القانون أو عقد الشركة ( مادة ٢٦٢ لائحة ) .

## مراقبو الحسابات

### تعيين مراقبي الحسابات :

تنص المادة ٢٦٤ من اللائحة على أن يعين مراقبو الحسابات ، ويباشرون مهامهم طبقا للمواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون ، ومع مراعاة الأحكام التالية :

مادة ١٠٣ - يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن توافق فيهم

الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أعباءه . وفي حالة تعدد المراقبين يكونوا مسئولين بالتضامن ، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الأول .

ويتولى مراقب الشركة الأول مهمة لحين انعقاد أول جمعية عامة ، ويباشرون المراقب الذي تعينه الجمعية العامة مهمته من تاريخ تعيينه الى تاريخ انعقاد الجمعية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي ندد لها .

ولا يجوز تفويض مجلس الادارة في تعيين المراقب أو تحديد ائتمنيه دون تحديد حد أقصى ، فإذا لم يكن للشركة في أى وقت لأى سبب مراقب للسجلات ، تعين على مجلس الادارة اتخاذ اجراءات تعيين المراقب فوراً ويعرض ذلك على الجمعية العامة في أول اجتماع لها .

ويجوز للجمعية العامة في جميع الأحوال - بناء على اقتراح أحد أعضائها تغيير مراقب الحسابات وفي هذه الحالة يتعين على صاحب الاقتراح أن يخطر للشركة برغبته وما يستند إليه من أسباب ، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل ، وعلى الشركة لخطر المراقب فوراً بنص الاقتراح وأسبابه وللمراقب أن يناقش الاقتراح في مذكرة كتابية تصل إلى الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل ، ويتولى رئيس مجلس الإدارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العامة . وللمراقب في جميع الحالات أن يقوم بالرد على الاقتراح وأسباب أمام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها . ويكون باطلاً كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبداله غيره به على خلاف أحكام هذه المادة .

مادة ١٠٤ - لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل ففنى أو إدارى أو استشارى فيها .

ولا يجوز كذلك أن يكون المراقب شريكاً لآى شخص يباشر نشاطاً مما نص عليه فى الفقرة السابقة أو أن يكون موظفاً لديه أو من ذوى قرباه حتى الدرجة الرابعة .

ويقع باطلاً كل تعيين يتم على خلاف الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ١٠٥ - للمراقب فى كل وقت الحق الاطلاع على جميع دفاتر الشركة

وسجلاتها ومستنداتها وفى طلب البيانات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وينعين على مجلس الادارة أن يمكن للمراقب من كل ما تنظم .

وعلى المراقب فى حالة عدم تمكنه من استعمال الحقوق المنصوص عليها اثبات ذلك كتابة فى تقرير يقدم الى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العامة أن لم يتم مجلس الادارة بتسيير مهمته .

مادة ١٠٦ - على مجلس الادارة أن يوافى المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التى يرسلها الى المساهمين المدعوين لحضور الجمعية العامة .

وعلى المراقب أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه فى اعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العامة يتكلم من صحة الاجراءات التى اتبعت فى الدعوة للاجتماع ، وعليه أن يعلن فى الاجتماع برأيه فى كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص فى الموافقة على الميزانية بتحفظ او بغير تحفظ أو فى اعادتها الى مجلس الادارة .

ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات التى نص عليها القانون واللائحة التنفيذية فضلا عن البيانات الآتية :

(أ) ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التى يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

(ب) ما إذا كان من رأيه ان الشركة تمسك بحسابات ثبت له انتظامها وفى حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ما إذا كان قد اطلع على ملخصات واقية عن نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك بحسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

(ج) ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .

(د) ما إذا كان من رؤية فى ضوء المعلومات والايضاحات التى قدمت إليه من أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص للقانون ونظام الشركة على وجوب اثباته وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للشركة فى ختام السنة المالية وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية .

(هـ) ما إذا كان الجرد قد أجرى وفقا للأصول المرعية مع بيان ما جد من تعديلات فى طريقة الجرد التى تبعت فى السنة السابقة ان كان هناك تعديل .

(و) ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة المشار اليها في القانون واللائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بنفاطر الشركة .

(ز) ما اذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظم الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند اعداد الميزانية . وذلك في حدود المعلومات والايضاحات التي توافرت لديه وفقا لأحكام هذه المادة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه .

**مادة ١٠٧ -** لايجوز لمراقب حسابات شركة المساهمة قبل انقضاء ثلاث

سنوات من تركه العمل بها أن يعمل مديرا أو عضوا بمجلس الادارة أو أن يشغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى فى الشركة التى كان يعمل بها .

ويعتبر باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ويلزم المخالف بأن يودى الى خزانة الدولة المكافآت والمرتبات التى صرفت له من الشركة .

**مادة ١٠٨ -** مع عدم الاخلال بالتزامات المراقب الاساسية لايجوز لمراقب

الحسابات أن يذيع على المساهمين فى مقر الجمعية العامة أو فى

غيره أو الى غيرهم ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض .

**مادة ١٠٩ -** يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر

الذى يلحقها بسبب الأخطاء التى تقع منه فى تنفيذ عمله ، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب واشتركوا فى الخطأ كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن .

وتسقط دعوى المسؤولية المدنية المذكورة فى الفقرة السابقة بمضى سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التى تلى فيها تقرير المراقب ، وإذا كان الفعل المنسوب الى المراقب يكون جريمة جنائية فى تسقط دعوى المسؤولية الا بسقوط الدعوى العمومية .

كما يسأل المراقب عن تعويض الضرر الذى يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه .

#### **تعدد مراقبي الحسابات :**

فى حالة تعدد مراقبي الحسابات ، فيجوز لكل منهم أن يقوم بالاطلاع على دفاتر للشركة وطلب البيانات والايضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات على افراد ومع ذلك يجب أن يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً وفى حالة الاختلاف فيما بينهم ، يوضح التقرير لوجه الخلاف وجهة نظر كل منهم ( مادة ٢٦٥ لائحة ) .



### **القرارات الصادرة من الرجوع لمراقب الحسابات :**

في حالة ما اذا تطلب القاتون او اللاتحة او النظام ان يصدر قرار من الجهة المختصة بالشركة بناء على تقرير مراقب الحسابات او ان يحضر المراقب الجلسة التي اتخذ فيها القرار فاذا تم اتخاذ القرار دون مراعاة ذلك ، كان للقرار مخالفا للقانون ، ما لم تقره الجهة مصدرة القرار بعد تقديم التقرير من المراقب او حضوره بحسب الأحوال ( مادة ٢٦٦ لاتحة ) .

### **القواعد التي تتم المراجعة طبقا لها :**

يجب على مراقب الحسابات ان يقوم بمراجعة حسابات الشركة اثناء السنة المالية طبقا للاصول المرعية ، وعليه بصفة خاصة مراعاة المبادئ المبينة بالملحق رقم (٣) بهذه اللاتحة ( مادة ٢٦٧ لاتحة ) .

### **الاخطارات التي يلتزم بها مراقب الحسابات :**

يجب على مراقب الحسابات ان يخطر مجلس الادارة او الشريك أو الشركاء المديرين او مجلس المراقبة - حسب الأحوال - بما يتضح له اثناء السنة المالية مما يأتي :

١- ما قام به من فحوص للمستندات وتحقيق لموجودات الشركة ولاتزاماتها او اختبارات للنظام المحاسبي للشركة أو غيره .

- ٢- بيان أوجه التعديل فى الميزانية او حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الجرد التى يرى المراقب الأخذ التى يرى المراقب الأخذ بها والأسباب التى تدعوه الى اقتراح هذا التعديل .
- ٣- اوجه المخالفة او عدم للصحة التى اكتشفها المراقب فى نظم الشركة او ادارتها .

٤- النتائج التى تترتب على الملاحظات او التعديلات المبينة فيما سبق على ميزانية السنة المالية موضوع المراقبة وحساباتها ، مع مقارنة ذلك بميزانية السنة التى تسبقها وحساباتها ( مادة ٢٦٨ لاتحة ) .

#### **كيفية دعوة مراقب الحسابات لحضور الجمعية العامة :**

يدعى مراقب الحسابات لحضور الجمعيات العامة للشركة فى ذات المواعيد التى يدعى بها المساهمون ، وذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ( مادة ٢٦٩ لاتحة ) .

#### **حضور المراقب جلسات مجالس الادارة :**

يدعى مراقب الحسابات لحضور جلسات مجلس الادارة او الجلسة التى يعقدها مدير شركة للتوصية بالأسهم التى تنظر فيها حسابات الشركة ، أو أية جلسة أخرى يقرر المجلس دعوته الى حضورها لاستطلاع رأيه فيما يدخل فى اختصاصاته من أمور ( مادة ٢٧٠ لاتحة ) .

## الرقابة والتفتيش والجزاءات :

تخضع شركة التوصية بالاسهم لنظام الرقابة والتفتيش والجزاءات المقررة بالمواد من ١٥٥ الى ١٦٤ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتوضحها كما يلي :

### ١- الرقابة

**نص المادة ١٥٥ -** تتولى الجهة الادارية المختصة مراقبة تنفيذ الأحكام

المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويكون للموظفين الفنيين من الدرجة الثالثة على الأقل بهذه الجهة وغيرها من الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية والذين يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير العدل صفة رجال الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون لائحته التنفيذية .

ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات في مقر الشركة أو غيرها ، وعلى مديري الشركات والمسئولين عن ادارتها أن يقدموا لهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض .

وللجهة الادارية المختصة بحث أية شكوى تقدم من المساهمين أو من غيرهم من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية

**نص المادة ١٥٦ -** يكون لموظفى الجهة الادارية المختصة المشار اليهم فى

المادة السابقة حق حضور الجمعيات العامة للشركات بناء

على اذن خاص من رئيس هذه الجهة ، ولا يكون لهم حق

ابداء ملاحظاتهم كتابة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لوضاع واجراءات حضور مندوب الجهة الادارية

وطرق أداء الملاحظات ، وما يتبع بشأنها .

**المادة ١٥٧ -** يكون للمساهمين حق الاطلاع على سجلات الشركة ، وللحصول

على صور أو مستخرجات من وثائقها وبالشروط الأوضاع التى

تحددها اللائحة التنفيذية .

ويكون لكل ذى مصلحة طلب الاطلاع لدى الجهة الادارية المختصة على

الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على

بيانات منها مصدقا عليها من هذه الجهة ويرفض الطلب اذا كان من شأن اذاعة

البيانات المطلوبة للحاق الضرر بالشركة أو بأية هيئة أخرى ، أو الاخلال

بمصلحة عامة ، وتبين اللائحة التنفيذية لوضاع ذلك وتحدد رسوم الاطلاع أو

الحصول على البيانات على ألا يتجاوز الرسم مائة جنية مصرى .

## ٢- التفتيش

المادة ١٥٨ - يكون للجهة الادارية المختصة وللشركاء الحنرزين على ٢٠٪ من

رأس المال على الأكل بالنسبة الى البنوك ١٠٪ من رأس المال على الأكل بالنسبة الى غيرها من شركات المساهمة أن يطلبوا التفتيش على الشركة فيما ينسب الى اعضاء مجلس الادارة ، أمر مراقبى الحسابات من مخالفات جسيمة فى أداء واجباتهم التى يقررها القانون أو النظام متى وجد من الأسباب ما يرجح وجود هذه المخالفات .

ويقدم الطلب الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون ويضم الى عضويتها فى هذه الحالة مراقب من الجهاز المركزى للمحاسبات . ويجب ان يكون الطلب مشتملا على الأكلة التى يستفاد منها ان لدى الطالبين من الاسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب أن يودع مع الطلب المقدم من الشركاء الاسهم التى يملكونها ، وأن تظل مودعة الى أن يتم الفصل فيه .

واللجنة بعد سماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الادارة والمراقبين والحسابيين فى جلسة سرية أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة وبفاتها وأن يندب لهذا الغرض خبيرا أو أكثر على أن تعين المبلغ الذى يلزم الشركاء طالبوا التفتيش بإيداعه لحساب المصروفات متى رأت ضرورة تدعو الى اتخاذ

هذا الإجراء قبل انعقاد الجمعية العامة ولا يجرى التفتيش الا بعد أن يتم ايداع هذا المبلغ .

كما يجوز ان يشمل الاذن بالتفتيش الاطلاع على أية اوراق او سجلات لدى شركة اخرى ذات علاقة بالشركة محل للتفتيش .

المادة ١٥٩ - على أعضاء مجلس ادارة الشركة وموظفيها ومراقبي الحسابات

او يطلعوا من يطلع بالتفتيش على جميع الدفاتر والوثائق

والأوراق المتعلقة بالشركة التي يقومون على حفظها أو يكون

لهم حق الحصول عليها ويقدموا لهم الايضاحات والمعلومات

اللازمة . ويعاقب من يمتنع عن اجابة ما يطلبه المكلف بـالتفتيش

في هذا الشأن بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ( ١٦٣ ) .

والمكلف بالتفتيش أن يستجوب أى شخص له صلة بشئون الشركة بعد

أداء اليمين .

المادة ١٦٠ - يجب على كل من يكلف بالتفتيش أن يودع تقريراً مفصلاً عن

مهمته بأمانة للجنة خلال الأجل الذى يعين فى القرار او خلال

شهر على الأكثر من ايداع المبلغ المنصوص عليه فى البند (٤)

من المادة (١٥٨) .

وإذا تبين للجنة أن ما نسبته طالبوا التفتيش الى أعضاء مجلس الادارة أو

مراقبي الحسابات غير صحيح ، جاز لها أن تلمر بنشر التقرير كله أو بعضه

او بنشر نتيجته بإحدى الصحف اليومية وأن يلزم طالبي التفتيش بنفقاته دون  
إخلال بمسئوليتهم عن التعويض إن كل له مقتض .

وإذا تبينت اللجنة صحة المخالفات المنسوبة الى أعضاء مجلس الادارة او  
المراقبين أمرت باتخاذ التدابير العاجلة ، وبدعوة الجمعية العامة على الفور ،  
ويرأس اجتماعها فى هذه الحالة رئيس الجهة الادارية المختصة ، أو أحد  
موظفى هذه الجهة تختارة للجنة .

وتتحمل الشركة - فى هذه الحالة - نفقات التفتيش ومصرفاته ، ويكون  
لها أن ترجع على المتسبب فى المخالفة بقيمة هذه النفقات والمصرفات  
بالإضافة الى التعويضات .

والجمعية العامة إن تقرر عزل أعضاء مجلس الادارة ورفع دعوى  
المسئولية عليهم ، ويكون قرارها صحيحا متى وافق عليه الشركاء الحقزون  
لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر فى أمر عزله عن  
أعضاء هذا المجلس . كما يكون للجمعية أن تقرر تغيير مراقبى الحسابات  
ورفع دعوى المسئولية عليهم .

ولا يجوز إعادة انتخاب المعزولين من أعضاء مجلس الادارة قبل انقضاء  
خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم .

## ٢- الجزاءات

المادة ١٦١ - مع عدم الاخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء ، يقع

باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد  
المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس ادارة شركات  
المساهمة أو جمعيتها العامة المشكلة على خلاف احكامه وذلك  
دون اخلال بحق الغير حسنى النية .

وفى حالة تعدد من يعزى اليهم سبب البطلان تكون مسئوليتهم عن  
التعويض بالتضامن فيما بينهم .

ولا يجوز لنزى الشأن رفع دعوى البطلان بعد مضى سنة من تاريخ  
علمهم بالقرار المخالف للقانون :

المادة ١٦٢ - مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عليها فى القوانين

ال اخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل  
عن لفى جنية ولا تزيد على عشرة الاف جنية - يتحملها  
المخالف شخصا - أو باحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من أثبتت عمدا فى نشرات اصدار الاسهم او المسندات بيانات  
كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو لاحتته التنفيذية ، وكل من يوقع تلك  
النشرات تنفيذا لهذه الأحكام .



٢- كل مؤسس ضمن عقد شركة ذات مسئولية محدودة اقررت كاذبة متعلقة بتوزيع حصص رأس المال بين الشركاء او بوفاء كل قيمتها مع عمله بذلك .

٣- كل من يقوم من الشركاء بطريق التتليس حصصا عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٤- كل مؤسس او مدير وجه الدعوة الى الجمهور للاكتتاب فى أوراق مالية أيا كان أنواعها لحساب شركة ذات مسئولية محدودة ، وكل من عرض هذه الأوراق للاكتتاب لحساب الشركة .

٥- كل عضو مجلس ادارة وزع أرباحا او فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع .

٦- كل مراقب وكل من يعمل فى مكتبه نعد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته ، أو أخفى عمدا وقائع جوهرية ، أو أغفل عمدا هذه الوقائع فى التقرير الذى يقدم للجمعية العامة وفقا لأحكام هذا القانون .

٧- كل موظف عام أفشى سرا اتصل به بحكم عمله ، أو أثبت عمدا فى تقاريره وقائع غير صحيحة ، أو أغفل عمدا فى هذه التقارير وقائع تؤثر فى نتيجته .

٨- كل من زور فى سجلات الشركة أو اثبت فيها عمدا وقائع غير صحيحة أو اعد أو عرض تقارير على الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة او غير صحيحة كان من شأنها التأثير على قرارات الجمعية .

المادة ١٦٣ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى القوانين

الأخرى ، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة الاف جنيه يتحملها المخالف شخصيا .

١- كل من يتصرف فى حصص للتأسيس أو الاسهم على خلاف القواعد

المقررة فى هذا القانون .

٢- كل من يعين عضوا بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضوا منتخباً

لادارتها أو يظل متمتعاً بعضويتها أو يعين مراقباً فيها على خلاف أحكام الحظر المقررة فى هذا القانون ، وكل عضو منتخب للإدارة فى شركة فيها مخالفة من هذه المخالفات .

٣- كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الاسهم التى تخصص لضمان

ادارته على الوجه المقرر فى هذا القانون فى مدى ستين يوما من تاريخ ابلاغه قرار التعيين ، وكذلك كل من تخلف عن تقديم الاقرارات الملزمة بتقديمها ، أو أدلى ببيانات كاذبة أو أغفل عمدا بياناتا من البيانات التى يلتزم مجلس الإدارة باعداد التقرير بشأنها ، وكذلك كل عضو مجلس إدارة أثبت فى تقارير الشركة بيانات غير صحيحة ، أو أغفل عمدا بياناتها .

٤- كل من خالف الأحكام المقررة فى شأن المصريين فى مجالس إدارة

الشركات أو نسبتهم من العاملين أو الأجور .

٥- كل من يخالف أى نص من النصوص الآمرة فى هذا القانون .

٦- كل من أحجم عمدا عن تمكين المراقبين أو موظفى الجهة الاثرية المختصة الذين يتدربون للاطلاع على الدفاتر والأوراق التى يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقا لأحكام القانون .

٧- كل من تسبب عن عمد من أعضاء مجلس الادارة فى تعطيل دعوة الجمعية العامة .

المادة ١٦٤ - فى حالة العود او الامتناع عن ازالة المخالفة التى تصدر فيها حكم نهائى بالادانة تضاعف الغرامات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين فى حديها الأدنى والأقصى .

## المبحث الثالث

### انقضاء شركة التوصية بالأسهم

#### ١- حل الشركة :

- تنتهى شركة التوصية بالاسهم بأحد الاسباب المعروفة فى حل الشركة وهى الاتفاق وحلول الاجل وانتهاء العمل والخسارة والتقاضى وانفراد المساهم والانماج .

- وتنتهى الشركة بموت الشريك الذى يعهد اليه بالادارة الا اذا نص على غير ذلك ( مادة ١١٥ من القانون ) .

#### ٢- تصفية الشركة :

(أ) طبقا لنص المادة ١٣٧ من القانون تعتبر كل شركة بعد حلها فى حالة تصفية .

(ب) وتحفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لاعمال التصفية .

ويضاف الى اسمن الشركة خلال التصفية عبارة ( تحت التصفية ) وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال ندة التصفية وتقتصر سلطاتها على الاعمال التى لا تدخل فى اختصاص المصفين ( مادة ١٣٨ قنون ) .

### ٣- شهر اسم المصفي :

يشهر المصفي واتفاق الشركاء بشأن طريقة التصفية أو الحكم الصادر بذلك في السجل التجارى وفى صحيفة للشركات ويقوم المصفي بمتابعة اجراءات الشهر .

ولا يحتج قبل الغير بتعيين المصفي ولا بطريقة التصفية الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى ( مادة ١٤٠ قانون ) .

### ٤- عزل المصفي :-

المادة ١٤١ - يكون عزل المصفي بالكيفية التى عين بها .

ويجوز للمحكمة بناء على طلب أحد المساهمين او الشركاء ولأسباب مقبولة أن تقضى بعزل المصفي .

وكل قرار أو حكم بعزل المصفي يجب أن يشمل على تعيين من يحل محله .

ويشهر عزل المصفي فى السجل التجارى وفى صحيفة للشركات ولا يحتج به قبل الغير إلا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى .

### ٥- أعمال المصفي :

المادة ١٤٢ - يقوم المصفي فور تعيينه وبالاتفاق مع مجلس الادارة او المديرين

بجرد ما للشركة من أموال وما عليها من التزامات ، وتحرر قائمة

مفصلة بذلك وميزانية يوقعها المصفي والمديرون أو أعضاء مجلس الإدارة ويقدم مجلس الإدارة أو المديرون حساباتهم للمصفي ويسلمونه أموال الشركة ودفاترها ووثائقها .

ويمسك المصفي دفترًا لقيد الأعمال المتعلقة بالتصفية ويتبع في مسك هذا الدفتر أحكام قانون الدفتر التجارية .

مادة ١٤٣ - على المصفي أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها .

وعليه أن يستوفي ما للشركة من حقوق لدى الغير ، ومع ذلك لايجوز مطالبة الشركاء بالباقي من حصصهم . إلا إذا اقتضت ذلك أعمال التصفية وبشرط مراعاة المساواة بينهم .

ويودع المصفي المبالغ التي يقبضها التي في أحد البنوك لحساب الشركة تحت التصفية خلال أربع وعشرين ساعة من وقت القبض .

مادة ١٤٤ - لايجوز للمصفي أن يبدأ أعمالا جديدة إلا إذا كانت لازمة لاتمام

أعمال سابقة . إذا قام المصفي بأعمال جديدة لاقتضيها التصفية كان مسئولاً في جميع أمواله عن هذه الأعمال . وإذا تعدد المصفون كانوا مسئولين بالتضامن .

ولا يجوز للمصفي أن يبيع موجودات الشركة جملة إلا باذن من الجمعية العامة لوجامعة الشركاء على حسب الأحوال .

**مادة ١٤٥ -** يقوم المصفي بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية وعلى وجه

الخصوص :

- ١- وفاء ما على الشركة من ديون .
- ٢- بيع مال الشركة منقولا أو عقارا بالمزاد العلني أو بأية طريقة أخرى مالم ينص في وثيقة تعيين المصفي على إجراء البيع بطريقة معينة
- ٣- تمثيل الشركة امام القضاء وقبول الصلح والتحكيم .

**مادة ١٤٦ -** إذا تعدد المصفون فلا تكون تصرفاتهم صحيحة ، إلا إذا تمت

بموافقتهم الاجماعية . مالم يشترط خلاف ذلك في وثيقة تعيينهم .  
ولا يحتج بهذا الشرط قبل الغير إلا من تاريخ شهره في السجل  
التجاري .

**مادة ١٤٧ -** تلتزم الشركة بكل تصرف يجريه المصفي باسمها إذا كان مما

تقتضيه أعمال التصفية ولو جاوز القيود الواردة على سلطة  
المصفي او استعمل المصفي توقيع الشركة لحسابه الخاص إلا إذا  
كان من تعاقد مع المصفي سئ النية .

**مادة ١٤٨ -** كل دين ينشأ عن أعمال التصفية يدفع من أموال الشركة بالأولوية

على الديون الأخرى .

## ٦- تحديد أتعاب المصفى :-

مادة ١٤٩ - تحدد أتعاب المصفى فى وثيقة تعيينه ، إلا حددتها المحكمة .

مادة ١٥٠ - يجب على المصفى إنهاء التصفية فى المدة المحددة لذلك فى وثيقة

تعيينه فإذا لم تحدد هذه المدة جاز لكل شريك أو مساهم ان يرفع الأمر الى المحكمة لتعيين المدة التى يجب أن تنتهى فيها التصفية .

ويجوز مد المدة المعينة للتصفية بقرار من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء بعد الاطلاع على تقرير من المصفى ، يذكر فيه الأسباب التى حالت دون إتمام التصفية فى المدة المعينة لها ، إذا كانت مدة التصفية معينة من المحكمة لا يجوز مدها الا باذن منها .

مادة ١٥١ - يقدم المصفى كل ستة اشهر الى الجمعية العامة أو جماعة الشركاء

حساباً مؤثراً عن اعمال التصفية .

وعليه ان يدلى بما يطلبه المساهمون أو الشركاء من معلومات او بيانات بالقدر الذى لا يلحق الضرر بصالح الشركة ، ولا يترتب عليها تأخير أعمال التصفية .



## **٧- تقديم الحساب الختامي عن أعمال التصفية**

مادة ١٥٢ - يقدم للمصفي الى الجمعية العامة أو جماعة الشركاء حسابا ختاميا عن أعمال التصفية ، وتنتهى أعمال التصفية بالتصديق على الحساب الختامى .

## **٨- شمر انتهاء التصفية :**

طبقا لنص المادة ١٥٢ من القانون يقوم المصفي بشمر انتهاء التصفية فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات ولا يحتج على الغير بانتهاء التصفية الا من تاريخ شهره فى السجل التجارى .

## **٩- تغيير شكل الشركة :**

**نص المادة ١٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن :-**

يجوز تغيير الشكل القانونى لشركات التوصية بالأسهم . . . . بقرار يصدر من الجمعية للعامة غير العادية أو جماعة الشركاء بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال بحسب الأحوال .

ويتم التغيير بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ وبمراعاة اجراءات ووضاع تأسيس الشركة التى يتم التغيير إليها فى حدود ما تنظمه اللائحة التنفيذية فى هذا الشأن .

ولا يجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة أى إخلال بحقوق دائئتها ويجوز للشركاء أو للمساهمين أو أصحاب الحصص الذين اعترضوا على قرار التغيير أو لم يحضروا الاجتماع الذى صدر فيه للقرار بعذر مقبول طلب التخرج من الشركة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها بالمادة ١٣٥ وتعفى الشركات التى يتم تغيير شكلها القانونى والشركة التى يتم للتغيير اليها والشركاء فيهما من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير شكل الشركة .

## شركات التوصية بالأسهم

### مصلحة الشركات

#### إرشادات

### للسادة المستثمرين الراقبين في تأسيس شركات التوصية بالأسهم

#### عزيزي المستثمر :

- عند ملء نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي بتعين مراعاة ما يلي :
- ١- يراعى ملء الفراغات بالعقد والنظام بالبيانات المخصص لها كل فراغ
  - ٢- يكتب اسم المؤسس ثلاثيا على الأقل مع تحديد محل الإقامة بالتفصيل .
  - ٣- ضرورة ان يتكون اسم الشركة من اسم واحد او اكثر من اسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .
  - ٤- يراعى ان يكون غرض الشركة محددا ومتجاسا .
  - ٥- في حالة اسهم او حصص مقابل حصص عينية يتعين تحديد عددها وقيمتها في المادة (٦) من العقد والنظام واضافة خاتمة لها بالمادة (٧) من العقد والنظام مع تحديد وصفها وطريقة تقييمها ( طبقا لتقرير اللجنة المشكلة بالهيئة العامة لسوق المال ) .

٦- مادة (٧) من العقد والنظام يحدد فى نهايتها المبلغ المدفوع بشرط الا يقل عن ربع رأس المال المصدر .

٧- إذا وجد قصر من بين المكتتبين قيمة أسهمهم مسددة من الولي الطبيعي يضاف الى نهاية المادة (٧) من العقد والنظام والنص التالي (( وأسهم القصر مسددة من الولي الطبيعي على سبيل التبرع الذي لايجوز الرجوع فيه )) ، ويشار فى الجدول الى اتمام بولاية والدهم .

٨- عند وجود أسهم ممتازة يلزم ان يحدد فى المادتين ٦ . ٧ من العقد والنظام عدد الأسهم الممتازة وأن يشار فى جدول المادة (٧) أمام هذه الأسهم بأ،ها (( ممتازة )) ويضاف لنص المادة (١٨) من النظام عبارة (( بشرط مراعاة ما يكون للأسهم الممتازة من حقوق اولوية خاصة بها مع تحديد قواعد وشروط الأسهم الممتازة سواء فى الأرباح او التصويت أو نتائج للتصفية )) .

٩- لو قام الشريك الموصى ( الذى يمتلك أسهم ) بالاكنتاب فى حصة ولو كانت حصة واحدة سواء عن التأسيس او عند زيادة رأس المال لأصبح بموجب هذه للحصة شريك متضامن مسئولاً عن التزامات الشريك فى جميع أمواله .

١٠- اذا اشترطت المادة (١٠) من النظام موافقة المديرين على انتقال ملكية الأسهم فيتعين إضافة عبارة : مع مراعاة أحكام المولد من ١٣٩ الى ١٤١ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م ، مع تحديد طريقة حساب قيمة السهم .

١١- يلزم توقيع المؤسسين والمديرين وأعضاء مجلس المراقبة ومراقب الحسابات والمستشار القانوني في نهاية الإقرار الوارد بالمواد ١ من العقد الابتدائي و ٢١ و ٢٥ و ٤٧ من النظام الأساسي كل في المكان المخصص لإقراره .

١٢- المادة ٢٥ يشترط أن لا يقل عدد أعضاء مجلس المراقبة عن ثلاثة ولا تزيد مدة مجلس المراقبة الأول عن خمس سنوات .

١٣- في المادة ( ٣٨ ، ٣٩ ) : في حالة الإكتتاب العام تحذف الإشارة الى جواز الاكتفاء بإرسال الأوراق الى الشركاء بالبريد او بالتسليم باليد .

١٤- في المادة (٤٠) يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا بحضور ربع رأس المال المصدر على الأقل وبما لا يجاوز نصف رأس المال المصدر .

١٥- في المادة (٤٢) يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحا بحضور نصف رأس المال على الأقل للاجتماع الثاني .

١٦- في المادة (٤٩) : يقطع للاحتياطي القانوني ٥% على الأقل ولايجوز وقف الاقتطاع الا بعد بلوغ الاحتياطي ٥٠% على الأقل من رأس المال المصدر ولا يجوز تحديد مكافأة المديرين بما لا يجاوز ١٠% من الباقي .

## نموذج صيغة

العقد الإبتدائي والنظام الأساسي

لشركة التوصية بالأسهم طبقاً لأحكام

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

### عقد الشركة الإبتدائي

لله في يوم الموافق / / ١٩

تم تحرير هذا العقد بين كـ لمن :-

١- السيد / ..... مصري الجنسية مواليد / .....

المقيم / ..... بطاقة رقم / .....

سجل مدنى / ..... صالرة من / .....

( طرف اول )

٢- السيد / ..... مصري الجنسية مواليد / .....

المقيم / ..... بطاقة رقم / ..... سجل

مدنى / ..... صالرة من / .....

( طرف ثان )

يقر الطرف الأول بأهليتهما للتعاقد وتفقاً على ما يأتى :-

ملاحظة :- يراعى بيان صفة الشريك وما اذا كان متضامنا لو موصيا .

### ﴿ المادة الأولى ﴾

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة توصية بالأسهم بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام القوانين المعمول بها ووفقا لأحكام قانون شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

### ﴿ المادة الثانية ﴾

اسم هذه الشركة وعنوانها هو : .....<sup>(١)</sup>  
شركة توصية بالاسهم تتمتع بالجنسية المصرية

### ﴿ المادة الثالثة ﴾

غرض هذه الشركة هو : .....<sup>(٢)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامين دون غيرها .

<sup>(٢)</sup> يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى ترأول أعمال شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج . كما يجوز لها أن تنضم فى الهيئات المسالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام والقانون ولائحته التنفيذية .

### «المادة الرابعة»

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ..... ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

### «المادة الخامسة»

المدة المحددة لهذه الشركة هى ..... سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .  
وكل أطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الجهة الادارية المختصة فى المادة (١٨) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

### «المادة السادسة»

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ <sup>(٣)</sup> .  
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ <sup>(٤)</sup> .

---

<sup>(٣)</sup> يجوز طلب هذه الفترة إذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به . .  
<sup>(٤)</sup> يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنية المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعا بعملة اجنبية



موزع على ..... سهم وحصة قيمة كل منهما ..... أسهم نقدية و  
..... اسهم تقابل حصصا عينية . وتمثل حصة الشركاء المتضامنين  
..... حصة ..... بمبلغ ..... (٥) .

### « المادة السابعة »

اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال الشركة بأسهم  
وحصص عددها ..... قيمتها ..... على النحو التالي :-  
وطرحت باقى الأسهم ومقدارها ..... سهما وقيمتها .....  
للإكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتصريح رقم .....  
بتاريخ ..... وتم الإكتتاب لدى بنك .... المرخص له بتلقى الإكتتاب  
(تحذف لذا لم يكن هناك إكتتاب عام ) .

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقيق من التقدير  
الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه  
الحصص على الوجه الاتى بيانه ..... نقدا ووافق عليه المؤسسون بجلسة  
.....

(٥) اذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :-

- للحصة العينية التى دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن ..... مقمة من ..... وبالشروط  
الآتية : ..... وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود  
المعاوضة الآتى بيانها وبيان شروطها ..... وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربح  
الآتى بيانه ..... وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى بيانها .....  
ومن المتفق عليه للتخبير في استفتاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط الآتية .....

الأسهم والجنسية	عدد الأسهم او	القيمة الاسمية	العملة التي تم بها الوفاء
	الحصص		
الشركاء المتضامنون :			
	-١		
	-٢		
	-٣		
الشركاء الموصون :			
	-٤		
	-٥		

وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى وقد دفع المكنتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره ..... لبنك ..... المسجل لدى البنك المركزى المصرى .  
وهذا المبلغ لايجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل للتجارى .

### «المادة الثامنة»

يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى فى الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على إنشاء الشركة والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لأتمام تأسيسها . وفى هذا

السبيل وكلوا عنهم ..... فى القيام بالنشر والقيـد بالسجل التجارى واتخاذ  
الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وأدخال التعديلات التى تراها  
الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد او على نظام الشركة المرفق  
وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس ادارة الشركة .

### «المادة التاسعة»

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم  
اتفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

### «المادة العاشرة»

حرر هذا العقد بمدينة ..... بجمهورية مصر العربية فى .....  
سنة ..... ١٤ هجرية الموافق سنة ..... ١٩ ميلادية من ..... نسخة  
لكل من المتعاقدين نسخة وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لأستصدار  
القرار المرخص فى التأسيس .

## التوقيعات

الاسم، الثلاثي والصفة	الجنسية	الإقامة	التوقيع
١- ..... متضامن			
٢- ..... متضامن			
٣- ..... موصى			
٤-			
٥-			
٦-			
٧-			
٨-			

# النظام الأساسي للشركة

## الباب الأول

### فى تأسيس الشركة

#### ﴿ المادة الأولى ﴾

تأسست طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى التالى شركة توصية بالسهم بالشروط المقررة فيما بعد :

#### ﴿ المادة الثانية ﴾

اسم هذه الشركة وعنوانها هو ..... شركة توصية بالسهم <sup>(١)</sup>

#### ﴿ المادة الثالثة ﴾

غرض هذه الشركة ..... <sup>(٢)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> يجب ان يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .  
<sup>(٢)</sup> لايجوز ان تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الانخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال  
لحساب الغير .

ويجوز للشركة ؟ ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تتدمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

#### «المادة الرابعة»

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ..... ويجوز لمجلس  
الادارى ينشئ لها فروعاً او توكيلات فى مصر او الخارج .

#### «المادة الخامسة»

المدة المحددة لهذه الشركة هى ..... سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة  
بالسجل التجارى .

## الباب الثانى

### فى رأس مال الشركة

#### ﴿ المادة السادسة ﴾

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ..... جنيها  
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ..... جنيها موزع على ..... سهما  
..... حصة قيمة كل منها ..... جنيها منها ..... اسهم نقدية  
وحصص أو أسهم حصة ..... بمبلغ .....

#### ﴿ المادة السابعة ﴾

جميع حصص وأسهم الشركة أسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على  
النحو التالى :-

---

الاسم والجنسية	عدد الأسهم أو الحصص	القيمة الاسمية	العملة التي تم بها الوفاء
----------------	---------------------	----------------	---------------------------

---

الشركاء المتضامنين :

-١

-٢

الشركاء الموصون :

-٣

٤- أكتتاب علم :

---

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين .

وقد دفع المكتتبون ( ربع ) <sup>(١)</sup> للقيمة الاسمية للسهم بالكامل عند الاكتتاب  
<sup>(٢)</sup> ..... الحصص .

### «المادة الثامنة»

تستخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى  
أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوات من أعضاء مجلس المراقبة وتختتم بخاتم  
الشركة .

---

<sup>(١)</sup> أو أكثر بحسب المشروع .

<sup>(٢)</sup> إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تضاف عبارة ولكتب المؤسسون وحدهم بـ ... بما  
لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به .



ويجب أن يتضمن السهم على الاخص اسم الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقمة وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم . ويسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

### «المادة التاسعة»

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم وحصة خلال ..... (٣) سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد والطريقة التى يعينها مجلس المراقبة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم ، وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حكماً تداوله . وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدلؤه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع ..... % سنوياً من يوم استحقاقه بالاضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى نمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه أو إجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :-

---

(٣) عدد يحدد السنوات بما لايجوز العشرة .

(أ) إغذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين

بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(ب) الاعلان فى احدى الصحف اليومية او فى صحيفة الشركات عن ارقام

الأسهم التى تأخر أصحابها فى الوفاء بقيمتها .

(ج) أخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد الجريدة او

الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ،

وشهادات الأسهم التى تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم

شهادات جديدة للمشتريين عوضا تحمل ذات الأرقام التى كانت على

للشهادات القديمة .

ويخصم مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل

وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يبعث أسهمه على ما قد يوجد من

الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على

حقها فى الالتجاء الى جميع ما تخوله للقوانين من حقوق وضمائم أخرى فى

نفس الوقت او فى أى وقت آخر .

### ﴿ المادة العاشرة ﴾

تنتقل ملكية الأسهم باثبات للتصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة

يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم أقرار موقع عليه من

المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بأثبات أهليتهما بالطرق القانونية (٤) .

وبالرغم من حصول التنازل وأثباته في سجل للشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولون بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفي جميع الأحوال فيقضى التضامن بأقضاء سنتين من تاريخ اثبات التبادل في السجل المشار اليه ، ويوقع لثان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لتقيد الأسهم الأسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الغير بالأرث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذاً لحكم نهائى جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الأحوال يؤشر على السبب بما يفيد نقل الملكية بأسم من انتقلت اليه .

---

(٤) في حالة إيراد نصوص في النظام تتضمن قيوداً على تداول الأسهم فإنه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ الى ١٤١ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

### ﴿المادة الحادية عشرة﴾

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من اسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الأسهم لالتزامات متساوية .  
أما للشركاء المتضامنون أصحاب الحصص فيسألون عن التزامات مسئولية محدودة .

### ﴿المادة الثانية عشرة﴾

ترتب حتماً على ملكية السهم او الحصة قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

### ﴿المادة الثالثة عشرة﴾

كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة أحكام للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

### ﴿المادة الرابعة عشرة﴾

لايجوز لورثة المساهم او لدائنية بأية حجة كانت أن يطلبوا بوضع الأختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم أماكن القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى إدارة

الشركة ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

### ﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

كل سهم أو حصة يخول الحق فى نصيب معدل لنصيب غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز فى اقتسام الأرباح وفى ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

### ﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

تدفع الأرباح المستحقة عن الأسهم والحصص لآخر مالك لها مقيد اسمه فى سجل الشركة ويكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا أو نصيبا فى موجودات الشركة .

### ﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه . يجوز زيادة رأس مال الشركة بأصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية لتلى للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٥) .

---

(٥) بالنسبة للأسهم الممتازة وحصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليها فى النظام فى حالة تقريرها وذلك فى ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الأجللة بأنه لا يجوز زيادة رأس مال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص بذلك ابتداء .

## ﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

فى حالة زيادة رأس المال بأسهم يتم الأكتتاب فيها نقدا ، يكون للمساهمين القدامى وأصحاب الحصص حق الأولوية فى الأكتتاب فى أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم او الحصص التى يمتلكها <sup>(١)</sup> ، <sup>(٢)</sup> ، وبذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها <sup>(٣)</sup> .

ويتم أخطار المساهمين القدامى بأصدار اسهم الزيادة - فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر او بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية مع منح المساهمين القدامى مهلة للأكتتاب لاتقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الأكتتاب .

## ﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

فى حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية فى الأكتتاب فى اسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التى يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة فى التمتع بهذه الحقوق .

---

<sup>(١)</sup> يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الاسبقية فى الأكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الإعفاء من علاوة الأصدار أو جزء منها .

<sup>(٢)</sup> يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات ، أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للأكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

<sup>(٣)</sup> تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن للنظام انشاء اسهم ممتازة .

## الباب الثالث

### فى السندات

#### ﴿ المادة العشرون ﴾

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة ان تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

## الباب الرابع

### فى ادارة الشركة

#### الفصل الأول

##### المدير أو المديرون

#### « المامة الحادية والعشرون »

يتولى ادارة الشركة السيد / ..... المقيم ..... <sup>(١)</sup> بصفته الشريك المتضامن ، ومسئوليته مسئولية غير محدودة عن التزامات الشركة <sup>(٢)</sup> .  
وللمدير ( والمديرين ) فى سبيل الإدارة أوسع السلطات التى تستلزمها ادارة الشركة ، وتمثيل للشركة أمام القضاء أو الغير والتوقيع عنها مجتمعين أو منفردين والتصرف والتعاقد فى كل ما يتعلق بأمر الشركة ..... وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة أو لمجلس المراقبة <sup>(٣)</sup> وهو مسئول

---

<sup>(١)</sup> اذا كانت الإدارة لأكثر من مدير تعدل الصياغة على هذا النحو ويراعى تحديد سلطاتهم مجتمعين أو منفردين . وفقاً لما يتفق عليه .

<sup>(٢)</sup> يشترط فى كل الأحوال فى المدير الوحيد أو المديرين المتعددين أن يكونوا من بين الشركاء المتضامنين .

<sup>(٣)</sup> يجوز إخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير إلى مجلس المراقبة أو الجمعية العامة ، ويستعين تفصيل اختصاصات المدير .



أمام الغير وأمام باقى الشركاء ، وليس للشركاء الموصين أى تدخل فى الإدارة ومسئوليتهم محصورة فى حدود قيمة أسهمهم المدفوعة فى رأس مال الشركة .  
وللمديرين الاستعانة بمن يرون من الفنيين والاداريين وتفويضهم فى بعض اختصاصاتهم على أن يكون المدير مسئولاً عن أعمال هؤلاء المعاونين

### «المادة الثانية والعشرون»

تحدد مكافأة الشريك المدير ( أو الشركاء للمديرين ) بمبلغ ..... سنوياً  
أو نسبة .....% من الأرباح الصافية على النحو المنصوص عليه فى المادة  
(٥١) من هذا النظام .  
ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما لايجاوز (.....)

### «المادة الثالثة والعشرون»

لايجوز للمدير أن يعمل فى أى عمل تجارى يتعارض مع نشاط هذه  
الشركة . كما لايجوز له مباشرة أى عمل يترتب عليه الانتقاص مما تتطلبه  
إدارة الشركة من وقت وجهد .

### ﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه عن الإدارة باختياره أو بغير اختياره لأى سبب من الأسباب ان تعتبر للشركة منحلة بل تستمر قائمة ولمجلس المراقبة ان يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمالا الإدارة العاجلة الى أن تتعقد الجمعية العامة لأختيار مدير للشركة ، ويجب على المدير المؤقت دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلال شهر من تعيينه .

ولا يكون المدير المؤقت مسؤولا الا عن تنفيذ وکالته فقط .

وإذا كانت الإدارة لأكثر من مدير وتوفى أحدهما أو تخلى عن الإدارة يستمر الآخر فى تولى الإدارة بمفرده الى حين انعقاد الجمعية العامة وتعين مديرا بدلا ممن انتهت إدارته .

## الفصل الثاني

### مجلس المراقبة

#### « المادة الخامسة والعشرون »

يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل ( لو من ..... عضوا على الأقل و ..... عضوا على الأكثر ) تعينهم الجمعية العامة .....<sup>(١)</sup> من المساهمين غير المديرين .  
وأستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس للمراقبة من ..... عضوا هم :

السن

الجنسية

الاسم

#### « المادة السادسة والعشرين »

يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاثة سنوات .  
غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة ..... سنوات <sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة .

<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن تزيد المدد على خمس سنوات .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوى فى مجلس الادارة فى استبدال من  
يمثله فى المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .  
والجمعية العامة عزل المجلس كله او بعضه اذا كانت هناك أسباب لذلك .

### «المادة السابعة والعشرين»

لمجلس المراقبة - اذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأسمى  
- أن يعين أعضاء فى المراكز التى تملأ فى أثناء السنة ويجب عليه إجراء  
هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن ..... عضوا . يباشر الأعضاء  
المعينون على الوجه المبين فى الفقرة السابقة العمل فى الحال الى أن يعقد أول  
اجتماع للجمعية العامة فلما أن تقرر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا منهم .  
ويكمل العضو الذى يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفة .

### «المادة الثامنة والعشرين»

يعين للمجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب لرئيس محل  
محله أثناء غيابه وفى حالة غياب الرئيس ونائبة يعين المجلس العضو الذى  
يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .  
كما يعين المجلس سكرتيرا له من الأعضاء أو غيرهم .

### ﴿ المادة التاسعة والعشرين ﴾

يعقد مجلس المراقبة جلساته في مراكز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاد بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس المراقبة ، ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة ..... مرات على الأقل خلال السنة المالية للوحدة .

ويجوز أيضا ان يعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة ارباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وان يكون هذا الاجتماع في مصر .

### ﴿ المادة الثلاثون ﴾

تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة ..... ( أو تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة ) .

### ﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ..... عضوا (ثلاثة على الأقل ) وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية ..... عضوا ( يجوز للنص على نصاب معين في بعض الموضوعات ) واذا كانت القرارات بالأغلبية المطلقة يرفع صوت الرئيس في حالة التساوى .

وتثبت مدلولات المجلس وقراراته في محاضر تكون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

### «المادة الثانية والثلاثون»

يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة ويتولى الاشراف الدائم على اعمال المديرين ومراجعة نشاط الشركة واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال الشركة وتطويرها ، والمجلس أن يطلب أن المديرين تقديم حساب عن ادارتهم وله أن يفحص دفتر ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ويجب على المديرين أن يوفروا له من حقوقطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر مراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة ان يبدى الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مديروا الشركة وله أن ياتخذ بأجراء التصرفات التي يتطلب هذا النظام أدنه فيها (٣) .

---

<sup>٣</sup> يجوز النص على الاختصاصات الاخرى لمجلس المراقبة او التي يتعين اذنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين .

## الباب الخامس

### فى الجمعية العامة

#### ﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين وأصحاب الحصص ولايجوز انعقاد  
الا فى ..... ( المدينة التى بها مركز الشركة )

#### ﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

لكل شريك الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطرق الأصالة أو  
النيابة ولايجوز للشريك أن ينيب أحد المديرين فى حضور الجمعية العامة<sup>(١)</sup>  
ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى  
لنظر الميزانية وحساب الأرباح تقريراً بملاحظاته على إدارة الشركة .  
ويجوز لمجلس المراقبة ان يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .  
ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون الوكيل  
مساهماً .

---

<sup>(١)</sup> يجوز النص على تحديد الحد الأقصى لعدد الاصوات المقررة أو الحد الأقصى لما يحمله الوكيل  
من أسهم .

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلاً فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

### «المادة الخامسة والثلاثون»

على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في احد البنوك ..... قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل لملكية الأسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشره الدعوة للأجتماع الى انفضاض الجمعية العامة .

### «المادة السادسة والثلاثون»

تعقد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير فى الزمان والمكان اللذين يحددها اعلان الدعوة وذلك خلال الستة الشهور ( على الأكثر ) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وللمدير أو مجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .



وعلى المدير أو ( المديرين ) أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الاعتقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب لحسابات ، أو عدد من الشركاء يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل . وبشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يدعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد تنفضاض الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يعو الجمعية العامة للاعتقاد في الأحوال التي يتراخى فيها المدير عن الدعوة - على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقيق الواقعة أو بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

### « المادة السابعة والثلاثون »

تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتى :-

- (أ) تعيين أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم
- (ب) مراقبة أعمال المدير أو المديرين .
- (ج) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (د) المصادقة على تقرير الادارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس المراقبة .

(و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

(ز) كل ما يرى المدير أو مجلس المراقبة أو الجهة الادارية المختصة او الشركاء الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة

### «المادة الثامنة والثلاثون»

على المدير أن يعد عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقا للأوضاع والشروط والبيانات التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على المدير ( أو المديرين ) أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بارسال نسخة من الأوراق المبينة فى الفقرة الأولى<sup>(٢)</sup> الى كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

---

<sup>(٢)</sup> جزائية .

## ﴿المادة التاسعة والثلاثون﴾

يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين فى صحيفتين على أن يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ الإخطار الأول .

ويجوز <sup>(٣)</sup> الإكتفاء بإرسال أخطار الدعوة الى الشركاء على غلوبيهم الثابتة بسجلات الشركة ، بالبريد أو بتسليم الأخطارات الى الشركاء باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به الشركاء على النحو الوارد فى المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى الإدارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المالاً وممثل جماعة السندات فى نفس الوقت الذى يتم فيه النشر أو الأرسال الى الشركاء .

## ﴿المادة الأربعون﴾

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً الا اذا حضره شركاء يمثلون ..... من رأس المال على الأقل <sup>(٤)</sup> . فاذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال ثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول .

---

<sup>(٣)</sup> يقتصر فقط على الشركات التى لم تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

<sup>(٤)</sup> ربع رأس المال على الأقل ويشرط الإيجاز نصف رأس المال .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الأول اذا حدد فيها موعد الاجتماع  
الثاني<sup>(٥)</sup> .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا ليا كانت نسبة رأس المال الممثلة فيه .  
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة<sup>(٦)</sup> لعدد الأصوات  
المقررة للحصص والأسهم الممثلة في الاجتماع .  
ويجوز للجمعية العامة أن تباشر الأعمال بصله الشركة بالغير ، أو أى  
عمل من أعمال الإدارة الخارجية للشركة .

### « المادة الحادية والأربعون »

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما  
يأتى :-

(أ) لايجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من  
الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الأساسية التى  
يستمدّها بصفته شريكا .

(ب) يجوز أضافة أغراض مكملّة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة  
الأصلى ولايجوز تغيير الغرض الأصلى إلا لأسباب توافق عليها  
اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

<sup>(٥)</sup> جوازية .

<sup>(٦)</sup> إلا إذا اشترط النظام أغلبية خاصة لى إصدار القرارات .

(جـ) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى أطالة أمد الشركة أو  
تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها  
حل الشركة إجباريا أو ألماج الشركة .

وإذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس  
الإدارة الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة او  
استمرارها .

وفى جميع الأحوال لايجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام  
الشركة الا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين <sup>(٧)</sup> .

### « المادة الثانية والأربعون »

مع مراعاة الأحكام المقررة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية  
العامة غير العادية الأحكام الآتية :-

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بنهاء على دعوة المدير أو مجلس  
المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من  
الشركاء يمثلون (١٠٪) من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط  
أن يودع الطالبون من المساهمين أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك  
المعتمدة .

---

<sup>(٧)</sup> هذه الفقرة يجوز الإتفاق على ما يخالفها .

ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد تفضاض الجمعية ، وإذا لم يَقم المدير بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال ( على الأقل ) ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد ومن الشركاء يمثل ربع رأس المال ( على الأقل ) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بأغلبية ثلثي رأس المال الممثل في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال او خفضة أو حل للشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو أدماج الشركة في لا أخرى فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال ان يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال الممثل في الاجتماع .

### « المادة الثالثة والأربعون »

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه لأحكامه التنفيذية والمادة ٤٧ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة

### «المادة الرابعة والأربعون»

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الأصوات .

ويكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال ، واستجواب المديرين ومراقبى الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل فى مراكز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال ويجب المديرين على أسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة أو للمصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى الشركاء أن الرد غير كاف أحكمتم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت فى الجمعية العامة ( ..... )<sup>(٨)</sup> ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة أو بعزل المديرين أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الأصوات الحاضرة فى الاجتماع على الأقل . ولا يجوز للأعضاء للمديرين الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أى يتعلق بمسئوليتهم .

### « المادة الخامسة الأربعون »

يحرر محضر إجتماع يتضمن أثبات الحضور وتوافر نصاب الاتعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية او الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن ملخصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت فى الجمعية وعدد الأصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الشركاء أثباته فى المحضر .

وتكون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات . ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

---

<sup>(٨)</sup> يعين النظام طريقة التصويت فإذا لم يعينها فإنها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .



## ﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح فئة معينة من الشركاء أو للأضرار بهم أو لجلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا للشركاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تنغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تتوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويتروتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان في إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يتروتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

## الباب السادس

### فى مراقب الحسابات

#### ﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر تعالیه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / ..... المقيم ..... مراقبا أو للشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة فى تقريره بوصفه وكىلا عن مجموع الشركاء واكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

## الباب السابع

### صفة الشريك - الجرد - الحساب الختامى

#### الحال الإحتياطى - توزيع الأرباح<sup>(١)</sup>

## ( الباب الثامن )

### فى المنازعات

#### « المادة الثالثة والخمسون »

لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد المديرين بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهامهم وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من المديرين أو مراقب الحسابات فتسقط الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير .

---

<sup>(١)</sup> تناولها المولد من ٤٨ الى ٥٢ وهى بذاتها من ٥٤ الى ٥٨ فى الباب السابع الخاص بالشركات المساهمة على أنه يراعى استبدال لفظ مجلس الإدارة فى شركات المساهمة والورد بالمدة (٥٥) بلفظ المدير ولفظ المساهمين الوارد بالبند (٤) من المادة (٥٦) بلفظ الشركاء ويستبدل بلفظ مجلس الإدارة الوارد بالمادة (٥٧) كذلك يستبدل لفظ المساهمين الوارد بالمادة (٥٨) بلفظ الشركاء .

ومع ذلك فإن كان للفعل المنسوب الى المديرين يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

### ﴿المادة الواحدة والخمسون﴾

مع عدم الأخلال بحقوق الشركاء المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين أو مجلس المراقبة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا بأسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة للتالية بشهر واحد على الأقل ويجب أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

## الباب التاسع

### فى حل الشركة وتصفيتها<sup>(١)</sup>

## الباب العاشر

### أحكام ختامية<sup>(٢)</sup>

---

<sup>(١)</sup> نصت عليها المادتين ٥٥ ، ٥٦ وهى ذات الأحكام المنصوص عليها بالمادتين ٦١ ، ٦٢ من النظام الأساسى للشركات المساهمة .

<sup>(٢)</sup> نصت عليها المادتين ٥٧ ، ٥٨ وهى ذات الأحكام المنصوص عليها بالمادتين ٦٣ ، ٦٤ من النظام الأساسى للشركات المساهمة .

## الفصل الثالث

### الشركة ذات المسؤولية المحدودة

#### مقدمة :

تنص المادة ١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن تسرى أحكام هذا القانون على الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيس في جمهورية مصر العربية أو ترأول فيها نشاطها الرئيسى .  
وعلى كل شركة تؤسس فى جمهورية مصر العربية أن تتخذ فى مصر مركزا رئيسيا لها .

#### تعريفه :

تنص المادة ٤ على أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هى شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسنولا إلا بقدر حصته .

ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الإقتراض بحسابها عن طريق الاكتتاب العام ولايجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لإسترداد الشركاء طبقا للشروط الخاصة التى يتضمنها عقد الشركة فضلا عن الشروط المقررة فى هذا القانون .

وللشركة أن تتخذ إسما خاصا ويجوز أن يكون إسمها مستمدا من غرضها ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

**خطة البحث :** ستكون دراستنا هنا من خلال اربعة مباحث :-

المبحث الأول : تأسيس الشركة .

المبحث الثاني : الأوراق المالية .

المبحث الثالث : إدارة الشركة .

المبحث الرابع : انقضاء الشركة .

ثم نتبعة بنموذج صيغة العقد الابتدائي والنظام الأساسى للشركة ذات المسؤولية المحدودة طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

## المبحث الأول

### تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة

#### المؤسسون :

يعتبر مؤسسا للشركة كل من يشترك اشتراكا فعليا في تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك ويسرى عليه حكم المادة ٨٩ من هذا القانون .  
ويعتبر مؤسسا على وجه الخصوص كل من وقع العقد الإبتدائي أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصة عينية عند تأسيسها  
ولا يعتبر مؤسسا من يشترك في تأسيس لحساب المؤسسين من أصحاب المهن الحرة وغيرهم ( المادة ٧ من القانون ١٥٩ ) .

#### التزام المؤسسون :

تنص المادة ١٠ من القانون على أن يكون المؤسسون مسؤولين بالتضامن عما التزموا به .  
ويعتبر المؤسس الذي التزم عن غيره ملزما شخصا إذا لم يبين اسم موكله في عقد إنشاء الشركة أو إذا اتضح بطلان التوكيل الذي قدمه

#### إجراءات التأسيس :

تمر إجراءات التأسيس بمراحل متعددة هي العقد الإبتدائي وعقد التأسيس والاكنتاب في رأس المال والترخيص بإنشاء الشركة والقيّد في السجل التجاري



علما بأنه لا توجد جمعية تأسيسية للشركة ذات المسؤولية المحدودة ذلك لأن الاكتتاب في رأس المال غير علم .

### **عدد الشركاء ومسئوليتهم :**

تتكون الشركات ذات المسؤولية المحدودة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسين ولا يكون كل منهم مسئولا إلا بقدر حصته ( مادة : ٨ قانون ومادة ٥٩ لائحة ) .

### **حكم انخفاض عدد الشركاء أو زيادتهم على النصاب القانوني :**

إذا قل عدد الشركاء عن اثنين اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إذا لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر إلى استكمال هذا النصاب .

أما إذا زاد عدد الشركاء على خمسين بسبب الإرث أو الوصية أو بيع الحصص بالمزاد الجبري ، وجب على الشركاء أن يوفقوا أوضاعهم مع أحكام القانون في هذا الشأن خلال سنة من تاريخ الزيادة ، أو أن يتخذوا إجراءات تغيير شكل الشركة الى شركة مساهمة ، وفي حالة عدد قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة بحكم من القضاء ( مادة ٦٠ لائحة ) .

## اسم الشركة :

يكون للشركة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ، كما يجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر ، وفي جميع الأحوال يجب أن يضاف الى الاسلام عبارة " شركة ذات مسئولية محدودة " .  
ولا يجوز للشركة أن تتخذ لنفسها اسما مطابقا أو مشابها لاسم شركة أخرى قائمة ، أو من شأنه أن يثير اللبس حول نوع الشركة أو حقيقتها ( مادة ٦١ لائحة ) .

التعريف بالشركة في مكاتبتها ومطبوعاتها : تنص المادة ٦٢ من اللائحة على أن جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير مثل المكاتبات والفواتير والإعلانات والأوراق والمطبوعات - يجب أن تحمل عنوان الشركة مسبقا أو مردفا بعبارة " شركة ذات مسئولية محدودة " وذلك بحروف مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسي ورأس المال بحسب قيمته في آخر ميزانية .

وينطبق ما تقدم - بصفة خاصة - على الإعلان عن اسم الشركة وعنوانها وذلك سواء في مقرها أو فروعها أو أي مكان آخر .

## عدم جواز مباشرة الشركة لأنشطة معينة :

تنص المادة ٥ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لايجوز أن تتولى الشركات ذات المسئولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الإذخار أو

تلقى الودائع او استثمار الأموال لحساب الغير . كما يخطر عليها أن تتولى أى نشاط يقصره القانون على شركة من نوع آخر .

### **نموذج العقد الابتدائى وعقد التأسيس :**

طبقا لنص المادة ٦٤ من اللائحة يجوز للمؤسسين أن يبرموا عقدا ابتدائيا طبقا للنموذج الذى يصدر به قرار من الوزير .

ويكون للشركة عقد تأسيس يوقع من جميع الشركاء وذلك طبقا للنموذج الذى يصدر بقرار من الوزير ، ولا يجوز للشركاء أن يخرجوا عن الأحكام الالزامية بالنموذج بغير موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٨) من القانون ، ويكون لهم - خارج نطاق الشروط الالزامية المشار اليها - أن يأخذ بأحكام النموذج كلها أو بعضها أو أن يضيفوا اليها اية شروط أخرى لا تتنافى مع احكام القانون او اللوائح .

### **بيانات عقد التأسيس :**

تنص المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية على أنه يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات الآتية :

- (١) أسماء الشركاء ، وبيان ما إذا كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين ، وجنسياتهم ومحل اقامتهم او مركز دارتهم بحسب الأحوال .
- (٢) تحديد رأس مال الشركة ، وعدد الحصص التى تنقسم اليها ، وقيمة كل حصة .

- (٣) توزيع الحصص على الشركاء .

(٤) إذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية ، فيحدد نوع الحصة وقيمتها ،  
والثمن الذى ارتضاه باقى الشركاء لها ، واسم الشريك ومقدار حصته  
فى رأس المال مقابل ما قدمه .

(٥) أسماء المديرين المعيّنين لإدارة الشركة ، وما إذا كانوا من الشركاء أو  
من غيرهم ، مع جواز بيان الأجل الذى ينتهى فيه تعيينهم .

(٦) أسماء أعضاء مجلس الرقابة إذا زاد عدد الشركاء على عشرة والمدة  
التي يتولى مهامه خلالها .

(٧) اسم أو اسماء مراقبى الحسابات الأول .

#### **الشروط الشكلية لعقد التأسيس :**

يجب أن يوقع جميع الشركاء على عقد تأسيس الشركة ، ويجوز أن ينوب  
عنهم وكلاء بموجب توكيل خاص .

ويتم التصديق على التوقيعات ، أو توثيق العقد ، بعد اقراره من اللجنة  
المنصوص عليها بالمادة (١٨) من القانون .

ويجوز أن يتم التصديق على التوقيعات طبقا لنص المادة (٤) من هذه  
اللائحة ( مادة ٦٦ من اللائحة ) .

#### **التوقيع على العقد الإبتدائي :-**

تنص المادة ١٥ من القانون على أن يكون العقد الإبتدائي للشركة ونظامها  
أو عقد تأسيسها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه .

## **وطبقا للمادة ١٦ :**

يجب ان يكون العقد مطابقا للنموذج الذى يصدره الوزير المختص بقرار منه ولا يجوز ان يتضمن العقد أية شروط تعفى المؤسسين أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة أو أية شروط أخرى ينص على سريتها على الشركة بعد انشائها ما لم تخرج فى عقد للتأسيس أو النظام الأساسى .

## **مدة الشركة :**

تنص المادة الثالثة من نموذج عقد تأسيس الشركة أن مدة الشركة هى ..... تبدأ من تاريخ قيدها فى السجل التجارى ويجوز إطالة المدة بالشروط المبينة فى هذا العقد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

## **المركز الرئيسى :**

تنص المادة الرابعة من نموذج عقد تأسيس الشركة على أن يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى هو مدينة ..... بجمهورية مصر العربية . ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل للمركز الرئيسى الى أية جبة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات للشركة فى مصر أو فى الخارج .

وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلتزم أخرى فيلزم ان يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء .

وتنص المادة ٢٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية في عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت قيمتها كاملة .

وإذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية وجب أن يبين في عقد تأسيس الشركة نوعها وقيمتها والتمن الذي ارتضاه باقي الشركاء لها واسم الشريك ومقدار حصته في رأس المال مقابل ما قدمه .

ويكون مقدم الحصة العينية مسؤولاً قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة ويسأل باقي الشركاء بالتضامن عن أداء هذا الفرق إلا إذا أثبتوا عدم علمهم بذلك .

وتنص المادة ٣٠ من القانون على أن يكون مؤسسوا الشركة وكذلك المديرون في حالة زيادة رأس المال مسؤولين بالتضامن من قبل كل ذي شأن ولو اتفق على غير ذلك عما يأتي :-

(أ) جزء رأس المال الذي اكتب فيه على وجه غير صحيح ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين به ويتعين عليهم أدلاؤه بمجرد اكتشاف سبب البطلان .

(ب) كل زيادة في قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع في عقد تأسيس الشركة أو العقد الخاص بزيادة رأس المال ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة ويتعين عليهم أدلاؤها متى ثبت ذلك .

## **الاكتتاب في رأس المال والحصص :**

### **قيمة الحد الأدنى لرأس المال ولحصص الشركة وحكم انخفاضه عن هذا الحد :**

مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦) مكررا ، لايجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن خمسين ألف جنيه مصرى ويقسم رأس المال فى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه وإذا قل رأس المال لسبب لا يرجع الى ادارة الشركة عن الحد المشار اليه وجب على شركاء أن يتخذوا اجراءات زيادته الى ذلك الحد خلال سنة من تاريخ قوله عن ذلك الحد او تغيير شكل الشركة الى نوع اخر من الشركات التى لا تشترط حدا أدنى لرأس المال ، وفى حالة عدم قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذى مصلحة أن يطلب حل الشركة بحكم من القضاء ( مادة ٦٧ من اللائحة ) .

### **وجوب الاكتتاب فى جميع الحصص :**

يجب أن يتم الاكتتاب فى جميع الحصص واداء قيمتها بالكامل لحساب الشركة تحت التأسيس - وذلك فى حساب يفتح لهذا الغرض بأحد البنوك المرخص لها بذلك بقرار من الوزير - وينطبق فى شأن سحب هذه المبالغ أو ردها الى الشركاء ما تنص عليه المادة (٤١) من هذه اللائحة ( مادة ٦٨ لائحة ) .

## **نوعا الحصص :**

يجوز ان تكون حصة الشريك نقدية او عينية ، ولا يجوز أن تكون حصته فى شكل أصل يؤديه الى الشركة .

واذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية ، وجب ان تقدر بمعرفة اهل الخبرة من اصحاب المهن المنظمة بقانون وذلك بحسب طبيعة كل حصة ، ويتضمن تقرير أهل الخبرة فى هذا الشأن وصفا دقيقا للصحة العينية ، وما عساه يلحق بها من ضمانات أو يرد عليها من قيود أو حقوق للغير وأسس حساب قيمتها ، وبيان هذه القيمة بحسب ما يجرى فى التعامل بشأنها - ويجب أن يوقع الشركاء بالإطلاع على هذا التقرير وموافقتهم عليه .- ( مادة ٦٩ لائحة)

## **مسئولية مقدم الحصة العينية عن قيمتها :**

يكون مقدم الحصة العينية مسئولا قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها فى عقد الشركة ، فإذا ثبت وجود زيادة فى هذا التقرير وجب أن يؤدى الفرق نقدا الى الشركة ، ويسأل باقى الشركاء بالتضامن عن اداء هذا للفرق إلا إذا اثبتوا عدم علمهم بذلك ( مادة ٧٠ لائحة ) .

## **مدى مسئولية مؤسسى الشركة ومديريها :**

يكون مؤسسو الشركة - وكذلك المديريون فى حالة زيادة رأس المال - مسئولين بالتضامن قبل كل ذى شأن - ولو اتفق على غير ذلك عما يأتى :



(أ) جزء رأس المال الذى لكتتب فيه على وجه غير صحيح ، ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين فيه ويتعين عليهم أدائه بمجرد اكتشاف سبب البطلان .

(ب) كل زيادة فى قيمة الحصص للينة قررت على خلاف الواقع فى عقد تأسيس الشركة أو العقد الخاص بزيادة رأس المال . ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة ويتعين عليهم أدائها متى ثبت ذلك ( مادة ٧١ لائحة ) .

**حكم الحصص المكتتب فيها على وجه غير صحيح ، أو التي تقرر مقابل**

**زيادة غير حقيقية :**

يتم توزيع الحصص التي اكتتب فيها على وجه غير صحيح ، أو تقرر مقابل الزيادة غير الحقيقية فى قيمة الحصص العينية على الوجه الآتى :

(أ) توزع الحصص المشار إليها على الشركاء ذوى المساهمات الصحيحة قانونا كل بحسب نصيبه من رأس المال .

أما بالنسبة لزيادة رأس المال فتوزع الحصص على المديرين سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم - بحسب عدد الرؤوس . وتجبر الكسور الى أقرب رقم صحيح .

(ب) ويجوز للشركاء ذوى المساهمات الصحيحة الاتفاق بالإجماع على توزيع الحصص المشار إليها على وجه مغاير لما تقدم .

- (ج) ولا يجوز - فى جميع الأحوال ان يترتب على توزيع الحصص المشار إليها أن يتجاوز عدد الشركاء ٥٠ شريكا .
- (د) يجب أن تتم التسوية المشار إليها بمجرد اكتشاف سبب بطلان الاكتتاب أو ثبوت زيادة قيمة الحصص العينية على خلاف الواقع ( مادة ٧٢ لائحة ) .

#### **طلب تأسيس ومرفقاته :**

صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٨ ونص فى ملأته الأولى على أنه :-

**على كل من يرغب فى تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة مراعاة ما يأتى :-**

- (أ) الالتزام بالأحكام والجراءات التى تقرها القوانين التى تحكم الترخيص بمزاولة النشاط المستهدف من تأسيس الشركة .
- (ب) التحقق من عدم التباس اسم الشركة مع غيرها من الشركات .
- (ج) استيفاء اجراءات التقييم المقررة قانونا إذا كان رأس مال الشركة يتضمن حصة عينية .
- (د) إخطار الهيئة العامة لسوق المال بالرغبة فى اصدار أسهم الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .

- (هـ) اعتماد نشرة الاكتتاب من الهيئة العامة لسوق المال ونشرها طبقاً للقانون واستيفاء الأوضاع المقررة فى شأن هذا الاكتتاب وذلك إذا كان جانب من أسهم الشركة مطروحا فى اكتتاب عام .
- (و) التصديق على التوقعات فى عقد الشركة والنظام الأساسى .

### كيفية الأخطار :-

#### نص المادة الثانية من قرار وزير الاقتصاد على أنه :-

يقوم المؤسسون أو من ينوب عنهم بإخطار مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد بإنشاء الشركة وذلك على النماذج المعدة لذلك ، على أن يكون الإخطار مصحوبا بأصل وصورة من المستندات الآتية :

(أ) العقد الابتدائى ونظام الشركة بالنسبة الى شركات للمساهمة وشركات للتوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة الى الشركات ذات المسئولية المحدودة .

(ب) موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين اغراضها العمل فى مجال نشاط الأعمار الصناعية أو إصدار الصحف أو لظمة الاستشعار عن بعد أو أى نشاط يتناول غرضا أو عملا من الأغراض أو الاعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من احد البنوك المرخص لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع  
أسهم الشركة أو حصصها وأن للقيمة الواجب سدائها على الأقل من  
الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أدائها ووضعت تحت تصرف  
الشركة الى أن يتم اكتسابها شخصيتها الاعتبارية .

(د) الإيصال الدال على سداد المنصوص عليه فى المادة (١٧) فقرة (د)  
من القانون .

### **كيفية الحصول على موافقة مجلس الوزراء :-**

#### **نص المادة الثالثة على أنه :-**

على من يرغب فى الحصول على موافقة مجلس الوزراء عاى تأسيس  
شركة يكون غرضها أو من بين أغراضها العمل فى مجال نشاط الأعمار  
الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستعمار عن بعد أو أى نشاط يتناول  
غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون  
الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، أن يتقدم بطلب بذلك الى وزير الاقتصاد  
يضمنه اسم الشركة وغرضها ورأس المال الخاص بها وبيانات مؤسسيها ،  
ويتولى الوزير عرض الطلب على مجلس الوزراء .

## **مراجعة المستندات والتأكد من مطابقتها للمطلوب :-**

### **تنص المادة الرابعة على أنه :-**

على مصلحة الشركات بعد مراجعة المستندات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القرار والتحقق من أنها مستوفاة أن تؤثر على أصل العقد والنظام المقدمين إليها بما يفيد تسلمها الإخطار بإنشاء الشركة ومرفقاته ، وتحفظ المصلحة بصور تلك المستندات وتعطى مقدم الإخطار شهادة مؤرخة تفيد تسلمها الإخطار والمستندات المرفقة به .

### **تقديم الشهادة الدالة على تسليم الاخطار :-**

### **تنص المادة الخامسة من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ على أنه :-**

يقوم المؤسسون او من ينوب عنهم بتقديم الشهادة المشار إليها في المادة السابقة الى مكتب السجل التجارى لشركات الأموال لقيد الشركة فى السجل التجارى دون حاجة لأى شرط أو إجراء آخر ، ولذا كانت نسبة مساهمة غير المصريين فى الشركة .

### **وتنص المادة الخامسة على أنه :-**

تمسك مصلحة الشركات سجلاً تدرج فيه الإخطار المنصوص عليها في المواد السابقة بأرقام متسلسلة بحسب تواريخ ورودها .

## **الاعتراض على قيام الشركة اذا تحققت أسباب الاعتراض :-**

### **تنص المادة السابعة على أنه :-**

على مصلحة للشركات ان تعترض على قيام الشركة خلال عشرة أيام من تاريخ اخطارها بإنشاء الشركة إذا تحققت من قيام سبب من الأسباب الآتية:

(أ) مخالفة العقد الابتدائي أو عقد التأسيس أو النظام الشركة للبيانات

الالزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه أموراً مخالفة للقانون .

(ب) إذا كان غرض الشركة مخالفاً للقانون أو للنظام العام .

(ج) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوفر فيه الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة

ويجب أن يكون الاعتراض مسبباً ، وأن يتم إبلاغه الى الشركة على

عنوانها المبين بالأوراق المرفقة بالإخطار ، كما يتم إبلاغه الاعتراض الى

مكتب السجل التجارى لشركات الأموال للتشهير به تأشيراً واضحاً على بيانات

قيد الشركة .

### **جزاء عدم إزالة أسباب الاعتراض :-**

### **تنص المادة الثامنة على ذلك بقولها :-**

إذا لم تقم الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالاعتراض

بإزالة أسبابه ، ولم تقم بالتظلم منه الى وزير الاقتصاد قبل انقضاء تلك المدة ،

أصدرت مصلحة الشركات قراراً بشطب قيد الشركة من السجل التجارى مع

إبلاغ للقرار بكتاب مسجل الى الشروكة على عنوانها المبين بالأوراق المرفقة بإخطار. إنشائها والى مكتب السجل التجارى المختص .

### **التظلم الى الوزير المختص :-**

### **نص المادة التاسعة على أنه :-**

يمسك بمكتب وزير الاقتصاد سجل تقيد فيه التظلمات من الاعتراض على قيام الشركات بأرقام مسلسلة حسب تواريخ ورودها .  
ويقدم التظلم من أصل وصورة موضحة فيه أسبابه ومرفقه به صورة من الاعتراض ، وعلى المكتب لو يؤشر على صورة التظلم بما يفيد تسلم أصله ورقم وتاريخ تسلمه ، ورد هذه الصورة الى مقدم التظلم .

### **فحص التظلم :-**

### **نص المادة العاشرة على أنه :-**

يتم فحص التظلم وجه الاستعجال ، وفي حالة رفضه تخطر الشركة بذلك بالبريد المسجل لإزالة أسباب الاعتراض ، كما تخطر به مصلحة الشركات والسجل التجارى ، فإذا لم تقم الشركة بإزالة تلك الأسباب خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها برفض التظلم أصدرت مصلحة الشركات قرارا بشطب قيد للشركة من السجل التجارى مع إخطارها والسجل التجارى بهذا القرار .

وفى حالة قبول التظلم تزول كل آثار الاعتراض ، وعلى مكتب تلقى التظلمات إبلاغ كل من الشركة ومصلحة الشركات والسجل التجارى بقبول التظلم .

ويعتبر مضى خمسة عشرة يوما على تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة قبول له تزول معه آثار الاعتراض الإبلاغ به على النحو المنصوص عليه فى هذه المادة .

### **عدم الاعتراض على قيام الشركة :-**

#### **تنص المادة الحادية عشر على أنه :-**

إذا لم يتم الاعتراض على قيام الشركة طبقاً لأحكام المواد السابقة تعين نشر عقد الشركة فى صحيفة الشركات مقروناً برقم القيد فى السجل التجارى وتاريخه وذلك على نفقة الشركة .

### **الاعطال بإنشاء الشركة :-**

تنص المادة ١٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على المؤسسين أو من ينوب عنهم إخبار الإدارية المختصة بإنشاء الشركة ، ويجب أن يرفق بالإخطار المحررات الآتية :-

(أ) العقد الابتدائى ونظام الشركة بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، أو عقد التأسيس بالنسبة الى الشركات ذات المسؤولية المحدودة .



(ب) موافقة مجلس الوزراء ، على تأسيس الشركة اذا كان غرضها لو من بين أغرضها العمل فى مجال نشاط الأقسام الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستئجار عن بعد أو نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) شهادة من أحد البنوك لها بذلك تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم الشركة أو حصصها وأن القيمة الواجب سددها على الأقل من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أدائها ووضعت تحت تصرف الشركة الى أن يتم اكتساب شخصيتها الاعتبارية .

(د) إيصال سداد رسم بواقع واحد فى الألف من رأس مال الشركة المصدر بالنسبة الى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ومن رأس المال المدفوع بالنسبة الى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك بحد أدنى مقداره مائة جنيه وحد أقصى مقداره ألف جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة إعطاء الإخطار شهادة بذلك متى كان مرفقاً به جميع المحررات المنصوص عليها فى البنود السابقة مستوفاة ، ويتم قيد الشركة فى السجل التجارى بموجب تلك الشهادة دون حاجة لشرط أو لإجراء آخر ، وأياً كانت نسبة مشاركة غير المصريين فيها .

وتشهر الشركة وتكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

## رأس مال الشركة :-

مادة ٣٢ - يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس

المال مرخصا به يجاوز رأس المال المصدر بما لا يزيد على عشرة أمثاله ، كما يجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حدا أدنى لرأس المال المصدر بالنسبة الى الشركات التي تمارس أنواعا معينة من النشاط ، وكذلك لما يكون مدفوعا منه عند التأسيس .

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتوبا فيه بالكامل وأن يقوم كل مكتب بأداء (١٠٪) على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزد الى (٢٥٪) خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، على أن يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات تداول الأسهم قبل أداء قيمتها بالكامل .

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال

المصدر أو المخصص به ، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المخصص به فى حالة وجوده .

وفى جميع الأحوال لا يجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سداده بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية ، وبشرط أن يؤدى المكتتبون فى

الزيادة مالا يقل عن النسبة التي تقرر أدائها من رأس المال المصدر قبل زيادته ، وأن يؤدوا باقى القيمة فى ذات المواعيد التي تتقرر للوفاء بباقى قيمة رأس المال المصدر .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال السنوات الثلاث التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة أو خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته ، أيهما أطول وإلا صار القرار المرخص بالزيادة لاغيا .

### **الأوراق المرفقة بطلبات التأسيس :-**

تقدم طلبات إنشاء شركة المساهمة الى مصلحة الشركات مرفقاً بها الأوراق الآتية :-

- (١) نسخة كل من العقد الابتدائى للشركة ونظامها الاساس المعتمد .
  - (٢) شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى للشركة مع اسم غيرها من الشركات
  - (٣) الشهادة الدالة على ايداع ربع رأس المال للمصدر من أحد البنوك المعتمدة المرخص لها بذلك .
  - (٤) اذن السلطة المختصة فى حالة ما اذا كان المؤسس او عضو مجلس الادارة موظفاً عاماً او عاملاً بإحدى شركات القطاع العام او قطاع الأعمال وذلك بالنسبة لشركات المساهمة .
- وتتضمن نماذج طلبات إنشاء الشركات المشار اليها البيانات الأخرى اللازمة .

وتنص المادة ٢١ من القانون على ان تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات نشر عقد الشركة ونظامها بالوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التى تصدر لهذا الغرض أو بغير ذلك من الطرق .

ويكون النشر فى جميع الأحوال على نفقة الشركة .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة لعقود الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمقدار ربع فى المائة لأحكام هذا القانون بمقدار ربع فى المائة من رأس المال بحد أقصى مقداره ألف جنيه سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج .

وتعفى من رسوم اللمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس هذه الشركات وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى .

**\* وطبقا لأحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالسجل التجارى**

**تنص المادة ٢ على أنه يجب أن يقيد فى السجل التجارى :**

(١) .....

(٢) شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات

المسئولية المحدودة مهما كان غرضها .

ويتعدد القيد بالنسبة للمحل الرئيسى أو الفرع أو الوكالة أو المركز العام

حسب موقع كل منها .

\* وتنص المادة ٥ من قانون ١٩٧٦/٣٤ على أنه على كل من قيد فى السجل التجارى ان يكتب على واجهة مطلة وفى جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسمه التجارى مشفوعا ببيان مكتب السجل المقيد به ورقم القيد .

\* وتنص المادة ٦ على أنه على كل من تم قيده فى السجل التجارى أن يطلب طبقا للأوضاع المقررة التأشير فى السجل التجارى بأى تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤشر مكتب السجل التجارى من تلقاء نفسه بكل بيان يتعلق بالتاجر أو بالشركة ويتم قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

\* ويقدم طلب للقيد أو التأشير خلال المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى هذا ويجدد القيد فى السجل التجارى طبقا لنص المادة ٩ كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد .

\* وتنص المادة ٧ بأنه على قلم كتاب المحكمة التى تصدر منها أحكام ضد الشركة أن يرسل صورة من كل حكم خلال شهر من تاريخ صدوره الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل وذلك بشأن أحكام الإفلاس أو إلغائه والصلح وأحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين وأحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم وغيرها ....

\* وطبقا لنص المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يقوم مكتب السجل التجارى خلال اسبوعين من شهر الشركة بإبلاغ الإدارة العامة للشركات بصورة من نظام الشركة وتاريخ القيد ورقمه ومكانه .

\* وتتولى الإدارة العامة للشركات بعد موافقتها بالأوراق المشار إليها نشر الوثائق والبيانات المنصوص عليها بالمادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية وذلك بصحيفة للشركات وعلى نفقة الشركة وهى عقد تأسيس الشركة وتاريخ موافقة اللجنة على إنشاء الشركة أو الموافقة الضمنية بالسكوت وكذلك تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه ومكانه .

#### خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

من أهم ما تتميز به الشركة ذات المسؤولية المحدودة ما يلى :-

(١) وجود عنوان للشركة : طبقا لنص المادة ٣/٤ من القانون ١٥٩ لسنة

١٩٨١ للشركة أن تتخذ اسما خاصا ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من

غرضها ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

(٢) ذكر عبارة " ذات مسؤولية محدودة " فى مكاتب الشركة ومطبوعاتها :

طبقا لنص المادة ٦ من القانون وطبقا لنص المادة ٦٢ من اللائحة

التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن جميع العقود والأوراق الصادرة عن

الشركة والموجهة الى الغير مثل المكاتبات والفواتير والإعلانات والأوراق

والمطبوعات يجب أن تحمل عنوان الشركة مسبقا أو مرادفا بعبارة " شركة

ذات مسئولية محدودة " وذلك بحروف مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيس وبيان رأس المال المصدر بحسب قيمته فى آخر ميزانية .

(٣) عدم جواز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لإسترداد الشركاء طبقا للشروط الخاصة التى يتضمنها عقد الشركة فضلا عن الشروط المقررة فى هذا القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(٤) عدم اكتساب الشريك صفة للتاجر حيث أنه يترتب على المسئولية المحدودة للشركاء عدم اكتسابهم صفة للتاجر أسوة بالشريك الموصى والمساهم .

(٥) بيع الحصص : تنص المادة ١١٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه يجوز بيع الحصص بمقتضى محرر رسمى أو مصدق على التوقيعات الواردة به ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك . وفى هذه الحالة يكون لباقي الشركاء أو يستردوا الحصة المبيعة بالشروط نفسها .

(٦) استمرار عمل الشركة رغم وفاة الشريك : طبقا لنص المادة ٥/٨١١ تنتقل حصة كل شريك الى ورثته ويكون حكم الموصى له حكم الوارث .

## المبحث الثانى

### الأوراق المالية

تنص المادة ٢/٤ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لإسترداد الشركاء طبقا للشروط الخاصة التى يتضمنها عقد الشركة فضلا عن الشروط المقررة فى هذا القانون -  
لذا لا يمكن أن تقيد حصص رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة فى البورصات .

- كذلك لا يمكن أن تتداول هذه الحصص بالطرق التجارية المعروفة طبقا لقواعد الأوراق المالية للشركة المساهمة .

### حصص رأس المال

تنص المادة ١١٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة عن الحد الذى تبينه اللائحة التنفيذية ويقسم رأس المال الى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه تدفع بالكامل ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .



وتتقاسم الحصص الأرباح وفاتض التصفية سوية فيما بينها ما لم ينص فى عقد الشركة على غير ذلك .

وتكون الحصص غير قابلة للقسمة فإذا تعدد الملاك لحصة واحدة جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة بها الى أن تختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصة فى مواجهة الشركة .

وتنص المادة ١١٨ من القانون على أنه يجوز بيع الحصص بمقتضى محرر رسمى أو مصدق على التوقيعات الواردة به ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك وفى هذه الحالة يكون لباقي الشركاء ان يستردوا الحصة المباعة بالشروط نفسها .

ويجب على من يعتزم بيع حصة أن يبلغ سائر الشركاء عن طريق المديرين بالعرض الذى وجه اليه .

وبعد انقضاء شهر من إيلاغ العرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الإسترداد يكون الشريك حرا فى التصرف فى صحته .

وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المباعة بينهم بنسبة حصة كل منهم .

وتنتقل حصة كل شريك الى ورثته ويكون حكم الموصى له حكم الوراثة ولا يخل تطبيق هذه المادة بالأحكام المقررة المادة ١١٦ .

وتنص المادة ١١٩ من القانون على أنه إذا اتخذ دائن أحد الشركاء إجراءات بيع حصة مدنيه جبرا لاستيفاء دينه وجب أن يقوم الدائن فى هذه الحالة بإعلان الشركة بشروط البيع وميعاد الجلسة التى تحدد لتنظر

الاعتراضات عليها فإذا لم يتفق الدائن والمدين والشركة على البيع بيعت الحصة بالمزاد .

ولا يكون الحكم بالبيع نافذا إذا تقدمت الشركة بمشتر آخر بنفس الشروط التي رسا بها المزاد خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا الحكم .

**وتطبق هذه الأحكام في حالة إفلاس الشريك .**

هذا وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون بعض هذه الأحكام بالتفصيل طبقا لما يلي :-

طبقا لأحكام المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية على أنه لا يجوز أن يقل رأس مال الشركات ذات المسؤولية المحدودة عن خمسين ألف جنيه تقسم الى حصص لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه تكف بالكمال .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على شركات ذات المسؤولية المحدودة القائمة في تاريخ العمل بالقانون ، وكذلك الشركات السابق الموافقة على انشائها من مجلس ادارة هيئة الاستثمار قبل ذلك التاريخ .

#### **عدم جواز اصدار اوراق مالية :**

لا يجوز أن تكون حصص رأس المال في الشركات ذات المسؤولية المحدودة في شكل أوراق مالية قابلة للتداول ، كما لا يجوز لهذه الشركة ان تصدر اى نوع من أنواع الأوراق المالية ( مادة ٢٧٢ لائحة ) .

## **تداول الحصص بين الشركاء :**

يجوز للشركاء فيما بينهم أن يتداولوا حصصهم فى الشركة - كلها او بعضها دون أن يكون لبقاى للشركاء الحق فى استرداد هذه الحصص ، ما لم يجر العقد حق الاسترداد ، فتطبق أحكام الاسترداد بالمادتين ١١٨ و ١١٩ من القانون ( مادة ٢٧٣ لاتحة ) .

## **بيع الحصص الى الغير :**

يجب على كل شريك يرغب فى بيع حصته الى الغير ، أن يبلغ مديرى الشركة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بعزمه على البيع وبالثمن والشروط التى يتم بها البيع .

وعلى المديرين عقد اجتماع لجماعة الشركاء خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بالرغبة فى البيع للنظر فى شأن استعمال حقوقهم فى الاسترداد ويجوز الاكتفاء بالحصول على موافقة كتابية من جميع الشركاء دون اجتماع وذلك على البيع للغير باسترداد الحصة المبيعة بذات الشروط المعروضة ويبلغ ما ينتهى اليه جماعة الشركاء الى الشريك الراغب فى البيع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهر من تاريخ ابلاغه للشركة بعزمه على البيع ( مادة ٢٧٤ لاتحة ) .

## سجل الشركاء :

يعد مركز الشركة سجل للشركاء . يتضمن ما يأتي :-

- (أ) أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم .
  - (ب) عدد الحصص التي يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
  - (ج) التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ توقيع المتنازل إليه في حالة التصرف بين الأحياء ، وتوقيع المدير ومن آلت إليه الحصة في حالة الانتقال بسبب الموت .
- ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة إلى الشركة أو الغير إلا من تاريخ قيده في سجل الشركة .
- وعلى الشركة أن تنفذ طلبات التنازل المستوفاة للشروط أو إثبات الانتقال بالإرث أو الوصية فور تقديمها إليها ، على أن يخبر صاحب الشأن بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليها ( مادة ٢٧٥ لائحة ) .

## زيادة رأس المال أو تخفيضه :

لا يجوز زيادة رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو تخفيضه إلا بقرار من جماعة الشركاء بالأغلبية العددية للشركاء الحائزة على ثلاثة أرباع رأس المال ، ويبين عقد الشركة ما يتفق عليه الشركاء على خلاف ذلك .

وتتم الزيادة أو التخفيض بناء على اقتراح مديري الشركة ، ويجب أن يرفق بالإقتراح تقرير من مراقب الحسابات حول الأسباب التي تدعو الى ذلك ولا يجوز تخفيض رأس المال الى أقل من الحد المبين بالمادة (٢٧١) من هذه اللائحة ( مادة ١٧٦ لائحة ) .

### **صورة زيادة رأس المال نقدا :**

يجوز أن تتم الزيادة للنقدية في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة في شكل حصص جديدة يكتتب فيها أصحاب الحصص الأصليين كل نسبة حصته أو شركاء جدد توافق عليهم جماعة الشركاء بالأغلبية المبينة بالمادة السابقة بشرط ألا يتعدى عدد الشركاء جميعا خمسين شريكا - كما يجوز أن تتحقق الزيادة في رأس المال بزيادة قيمة الحصص القائمة بالشركة بمبالغ متساوية ( مادة ٢٧٧ لائحة ) .

### **الاكتتاب في زيادة رأس المال ، وصرف مبلغ الزيادة :**

يجب ان يتم الاكتتاب في الزيادة النقدية لرأس المال بالكامل وإيداع قيمتها في حساب يفتح لذلك في أحد البنوك المرخص لها بذلك على ذمة المكتتبين ، وعلم المديرين أن يعدلوا بيانات رأس مال الشركة في الجلس التجارى بعد ابلاغ الإدارة العامة للشركات بذلك فور تمام الاكتتاب في الزيادة مرفقا به قرار جماعة الشركاء بتقرير وشهادة من البنك الذى تم فيه الإيداع طبقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة (١٠٤) من هذه اللائحة ، ولا يجوز صرف لية

مبالغ من قيمة ما اكتتب فيه الا بعد تقديم شهادة من السجل التجارى بما يفيد  
زيادة رأس المال ( مادة ٢٧٨ لائحة ) .

#### **زيادة رأس المال بحصة عينية :**

تنص المادة ٢٧٩ من اللائحة على أنه يجوز زيادة رأس مال للشركة  
بحصة عينية يقدمها أحد الشركاء أو الغير ، بشرط موافقة جماعة الشركاء  
بالنسبة المقررة لتعديل عقد الشركة ، ويتم تقييم الحصة العينية طبقا للمادة ٦٩  
من هذه اللائحة .

#### **تنفيذ تخفيض رأس المال :**

يجب على المديرين فور صدور قرار جماعة الشركاء بتخفيض رأس  
المال ، أن يبادروا الى طلب تعديل بيانات السجل التجارى بما يفيد التخفيض  
الذى تم ، ويجب أن يرفقوا بطلبهم صورة من قرار جماعة الشركاء بتخفيض  
رأس المال ( مادة ٢٨٠ لائحة ) .

## المبحث الثالث

### إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة

تنص المادة ١٢٠ من القانون على أن ينير الشركة مدير أو مديرون من بين الشركاء أو غيرهم .

ويعين الشركاء المدير لأجل معين أو دون تعيين أجل .  
ويعتبر المديرون المعينون في عقد تأسيس الشركة من الشركاء أو غيرهم دون بيان أجل معلوم معينين لمدة بقاء الشركة ما لم ينص العقد على غير ذلك .  
وفي جميع الأحوال يجوز عزل المدير أو المديرين بموافقة الأغلبية العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال .

#### سلطة المدير :

يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة فى تمثيلها ما لم ينص عقد تأسيس الشركة بغير ذلك ( مادة ١/١٢١ قانون ) معنى ذلك حق المدير فى اتخاذ ما يشاء من قرارات وتصرفات ما دامت فى حدود اختصاص الشركة وتحقيق منفعتها كما أنه يمثل الشركة أمام القضاء .

#### قراو تقبيد سلطات المدير :

كل قرار يصدر من الشركة بتقبيد سلطات المديرين أو بتغييرهم بعد قيدها فى السجل التجارى لا يكون نافذا فى حق الغير إلا بعد إنقضاء خمسة أيام من

تاريخ إثباته في هذا السجل . ( مادة ١٢١/٢ قانون ) وتسرى الأحكام المتعلقة بحماية المتعاملين مع الشركة والواردة في المواد من ٥٣ حتى ٥٨ من هذا القانون على الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالقدر الذى يتفق مع طبيعتها ( مادة ٣/١٢١ قانون ) .

وتنص المادة ١٢٢ من القانون على أن يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فى المديرين وتنص المادة ٢٨١ من اللائحة التنفيذية على الشروط الواجب توافرها فى المديرين بقولها يجب ان تتوافر فى مديرى الشركة الشروط المبينة بالمادة ٨٩ من القانون وأن يكون أحدهم على الأقل مصرى الجنسية .

وإذا عهد بالإدارة لى شخص واحد وجب عليه إبلاغ جمعية الشركاء عن كل يوم تعارض بين مصلحته ومصلحة الشركة فى أى عملية من العمليات التى يزعم إجراؤها للترخيص بالعملية أو لإتخاذ ما تراه الجمعية من اجراء (مادة ٣/١٢٢ من القانون ) .

وطبقا لنص المادة ٥٥ من القانون يعتبر ملزما للشركة أى عمل أو تصرف يصدر من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة أو إحدى لجانها أو من ينوب عنه من أعضائه فى الإدارة أثناء ممارسته لأعمال الإدارة على الوجه المعتاد ويكون لغير حسن النية ان يحتج بذلك فى مواجهة الشركة ولو كان التصرف صادرا بالتجاوز لسلطة مصدره أو لم تتبع بشأنه الإجراءات المقررة قانونا .



## مسئولية المدير :

١- يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة ( مادة ١/١٢٢ قانون ) .

٢- يخضع المدير من حيث المسؤولية الجنائية للجزاءات المنصوص عليها فى القانون . وفى المادة ١٦٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصيا أو بإحدى هاتين العقوبتين : كل مؤسس أو مدير وجه الدعوة الى الجمهور للإكتتاب فى أوراق مالية إما كان أنواعها لحساب شركة ذات مسؤولية محدودة وكل من عرض هذه الأوراق للإكتتاب لحساب الشركة . وكذلك كل من وزع ارباحا أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام للشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع وكذلك كل من زور فى سجلات الشركة أو اثبت فيها عمدا وقائع غير صحيحة أو أعد أو عرض تقارير على الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة أو غير صحيحة كان من شأنها التأثير على قرارات الجمعية .

٣- طبقا لنص المادة ١٦٣ من القانون يعاقب بغرامة تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصيا كل مدير خالف الأحكام المقررة فى شأن نسبة المصريين فى مجالس إدارة

الشركات أو نسبتهم من العاملين أو الأجور . وكذلك كل من أحجم  
عمدا عن تمكين المراقبين أو موظفى الجهة الإدارية المختصة الذين  
يندبون للإطلاع على الدفاتر والأوراق التى يكون لهم حق الإطلاع  
عليها وفقا لأحكام القانون .

وكذلك كل مدير يخالف أى نص من النصوص الآمرة فى هذا القانون  
٤- وطبقا لنص المادة ١٦٤ تضاعفت الغرامات المنصوص عليها فى  
المادتين ١٦٢ ، ١٦٣ فى حديها الأدنى والأقصى فى حالة العود أو  
الإمتناع عن إزالة المخالفة التى صدر فيها حكم نهائى بالإدانة

#### **عزل المديرين :**

١- طبقا لنص المادة ١٢٠/٤ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجوز عزل  
المدير أو المديرين بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة  
أرباع رأس المال .

٢- طبقا لنص المادة ٢٨٢ من اللائحة التنفيذية يجوز لأى من الشركاء  
أن يطلب من المحكمة المختصة عزل مدير الشركة وذلك لأسباب  
قوية تبرر عزلهم .

#### **مجلس الرقابة :**

إذا كان عدد الشركاء أكثر من عشرة وجب أن يعهد بالرقابة الى مجلس  
يكون من ثلاثة على الأقل من الشركاء ويعين مجلس الرقابة فى عقد تأسيس

الشركة ، ويجوز إعادة انتخاب أعضائه بعد انقضاء المدة المعينة ( مادة ١/١٢٣ قانون ) ..

### **انعقاد المجلس :**

يسرى فى شأن انعقاد مجلس الرقابة وتكوين محاضر جلساته ما يسرى على مجلس الإدارة فى شركات المساهمة ( مادة ٢٨٣ من اللائحة التنفيذية ) .  
ولمجلس الرقابة ان يطالب المديرين فى كل وقت بتقديم تقارير وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة بها ويراقب هذا المجلس الميزانية والتقرير السنوى ومشروع توزيع الأرباح ويقدم تقريره فى هذا الشأن الى جماعة الشركاء قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل ( مادة ٢/١٢٣ قانون ) .

وتنص المادة ١٢٤ من القانون على أنه لا يسأل أعضاء مجلس الرقابة عن أعمال المديرين أو نتائجها إلا إذا علموا بما وقع فيها من أخطاء وأغفلوا ذكر هذه الأخطار فى تقريرهم المقدم لجماعة الشركاء .

### **الجمعية العامة :**

تتكون الجمعية العامة من جميع الشركاء بالشركة ويحدد عقد تأسيس الشركة زمان ومكان انعقادها وتنص المادة ١٢٦ من القانون على ان تصدر قرارات الشركاء فى جمعية عامة بأغلبية الأصوات ما لم ينص القانون أو العقد على غير ذلك .

ويكون لكل حصة صوت ولو نص في عقد التأسيس على خلاف ذلك ويجوز  
للشركاء الغائبين أن يصدتوا بالكتابة أو أن ينوبو عنهم غيرهم في حضور  
الجمعية العامة بتوكيل خاص ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .  
وطبق لنص المادة ٢٨٦ من اللائحة التنفيذية تصدر قرارات الشركاء في  
اجتماع يدعى اليه طبقاً للأوضاع المقررة بالنسبة للجمعيات العامة للشركات  
المساهمة ويجب أن يحضره أحد المديرين على الأقل ومراقب الحسابات .  
وتنص المادة ١٢٧ من القانون على أنه لايجوز تعديل عقد الشركة ولا  
زيادة رأس مالها أو تخفيضه إلا بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة  
أرباع رأس المال مالم يقض عقد الشركة بخير ذلك .

## المبحث الرابع

### انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة

تتقضى الشركة ذات المسؤولية المحدودة بأحد الأسباب التى نص عليها

القانون ....

- فتتقضى الشركة بالاتفاق إذ يجوز للجمعية العامة للشركة فى أى وقت حل الشركة سواء أكانت الشركة محددة المدة أو لا وهذا الحل الاتفاق يعتبر تعديلا لعقد الشركة وطبقا لنص المادة ١٢٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه إلا بموافقة الأغلبية العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس مالها ما لم يقض عقد الشركة بغير ذلك .

- كذلك تحل الشركة بحلول الأجل المحدد لإنهاء الشركة فى عقد التأسيس وبدون إجراءات ولكن يجوز أن يصدر قرار الجمعية العامة بإطالة أمد العقد .

- وطبقا لنص المادة ١٢٩ من القانون فى حالة خسارة نصف رأس مال الشركة يتعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العامة أمر حل الشركة ويشترط لصنود قرار الحل توافر الأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة .  
وإذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال .

وإذا ترتب على الخسارة انخفاض رأس المال الى أقل من الحد الذى تعينه  
اللائحة التنفيذية كان لكل ذى شأن أن يطلب حل الشركة .

- وطبقا للقواعد العامة يجوز لكل شريك طلب حل الشركة قضاء إذا  
ظهر باعث مشروع يتطلب ذلك .

- تنتهى الشركة بانتهاء العمل الذى تأسست من أجله .

- تنتهى الشركة بالإندماج فى شركة أخرى طبقا لنص المادة ١٣٠ من  
القانون .

- تنتهى الشركة إذا قل عدد الشركاء عن النصاب المحدد للشركاء وهو  
أثنين وهنا تعتبر الشركة منحلة بحكم القانون إذا لم تبادر خلال ستة أشهر على  
الأكثر الى استكمال هذا النصاب وذلك طبقا للمادة ٨ من القانون .

#### **شهر حل الشركة :**

طبقا لقانون السجل التجارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ يجب قيد حل الشركة  
وأسماء المصفين وسلطاتهم ويجب محو قيد الشركة من هذا السجل خلال شهر  
من انتهاء التصفية .

#### **تصفية الشركة :**

بمجرد حل الشركة يتولى المصفي أعمال التصفية الكاملة .

### **تغيير شكل الشركة :**

طبقا لنص المادة ٢٩٩ من اللائحة التنفيذية للقانون يجوز تغيير الشكل القانونى لشركة التوصية بالأسهم الى شركة ذات مسئولية محدودة او العكس كما يجوز تحويل أى من الشركتين الى شركة مساهمة ويتم التغيير بأغلبية ثلاثة أرباع الشركاء أو المساهمين فى اجتماع غير عادى للجمعية العامة للشركة .

## الشركات ذات المسؤولية المحدودة

### مصلحة الشركات

#### إرشادات

للسادة المستثمرين الراغبين في تأسيس شركات ذات مسؤولية محدودة

عزيزي المستثمر

عند ملء نموذج العقد نرجو مراعاة ما يلي :

١- يكتب اسم المؤسس ثلاثيا على الأقل مع تحديد محل إقامته بالتفصيل ،

وعند تغييره يجب إخطار الشركة .

٢- يراعى أن يكون غرض الشركة محددا ومتجانسا .

٣- يراعى إدارج أسماء المؤسسين كاملي الأهلية أولا ، ثم يلي ذلك أسماء

القصر ( إن وجدوا ) مع ذكر اسم الولي الطبيعي لكل قاصر .

٤- في حالة عدم وجود حصص عينية تحذف الإشارة إليها من المادة

الخامسة .

٥- يتعين إضافة الباب الرابع ( مجلس المراقبة ) الملحق بهذا النموذج إذا

زاد عدد الشركاء عن عشرة ، وحكم المادة الثالثة من هذا الباب

اختياري .



٦- المادة (٩) : يحدد سند انتقال ملكية الحصص ( إما بمحرر رسمى أو عرفى ) .

٧- مادة (١٢) فى حالة رغبة المؤسسين فى وضع قيود على تصرفات المدير يضاف للنص الآتى : ( ويحظر على المدير اجراء التصرفات او المعاملات او غيرها مما يلى إلا بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية / أو بقرار جماعى من الشركاء أو ... )

٨- المادة (١٥) : إذا تعدد المديرون تضاف هذه العبارة فى نهاية المادة (ويتم توزيع حصة المديرين فى الأرباح عليهم طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم ) أو طبقا لما تقرره الجمعية العامة ) .

٩- المادة (١٨) : تحدد مدينة واحدة لانتعلا الجمعية العامة إما المدينة التى بها مركز الشركة أو أى مدينة أخرى .

١٠- م/٢٧ فقرة (٢) ، (٣) الأصل فى المادة ١٢٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أن نصاب صحة اجتماع الجمعية العامة غير العادية هو ٨٧٥ من رأس المال - ويجوز للشركاء الاتفاق على غير ذلك بأن يكون نصف رأس المال على الأقل - على أن يراعى فى هذه الحالة توحيد الحكم الخاص بصحة الاجتماع وصحة اتخاذ القرار .

١١- المادة (٣٤) : إذا بلغ رأس مال الشركة الحد الأدنى لرأس مال شركة

المساهمة (٢٥٠.٠٠٠) جنيه يصاغ البند الثاني بحيث لا يقل  
نصيب العاملين عن ١٠٪ من الأرباح الموزعة على الشركاء  
ويحذف البند الرابع .

## نموذج صيغة

### عقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة

### طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

أنه في يوم .....

وفيما بين الموقعين أدناه :

١- الإسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية محل الإقامة ( أو مركز الإدارة ) اذا كان للشريك شخصا معنويا .

٢- .....

٣- .....<sup>(١)</sup> .

وقد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لأحكام القوانين النافذة . وأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاتحتة التنفيذية وأحكام هذا العقد . ويقر الموقعون أنهم راعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

---

<sup>(١)</sup> لا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يزيد عددهم عن خمسين .

## الباب الأول

### اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

#### «المادة الأولى»

عنوان الشركة أو اسمها ..... ( شركة ذات مسؤولية محدودة ) ( <sup>(١)</sup> ) .

#### «المادة الثانية»

غرض الشركة هو ( <sup>(٢)</sup> ) .

#### «المادة الثالثة»

مدة الشركة هي ( <sup>(٣)</sup> ) ..... تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجارى ويجوز  
إطالة المدة بالشروط المبينة فى هذا العقد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها فى  
المادة (١٨) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

---

(<sup>١</sup>) للشركة ان تتخذ اسما خاصا ، ويجوز ان يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز أن يتضمن  
عنوانها اسم شريك أو أكثر ( بيان الزامى ) .

(<sup>٢</sup>) لايجوز ان تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الإذخار أو تلقى الودائع أو استثمار  
الأموال لحساب الغير بوجه عام ( بيان الزامى ) .

(<sup>٣</sup>) بيان الزامى .

### «المادة الرابعة»

يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة <sup>(٤)</sup> ... بجمهورية مصر العربية .

ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى الى أية جهة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات للشركة فى مصر أو فى الخارج .

وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء .

---

<sup>(٤)</sup> بيان الزامى .

## الباب الثانى

### رأس المال - الحصص

#### ﴿المادة الخامسة﴾

حدد رأس مال الشركة <sup>(١)</sup> بمبلغ ..... موزع الى ..... حصة قيمة كل منها ..... حصة نقدية قيمتها ..... و ..... حصة عينية قيمتها ..... وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على الوجه الآتى <sup>(٢)</sup> :

اسم صاحب الحصة وجنسيته ..... عدد الحصص العينية عدد الحصص النقدية ..... القيمة ... نسبة للمشاركة ..... المجموع ..... ويقرر الشركاء ان الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها .... وفيما يلى بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء <sup>(٣)</sup> .

١- قلم السيد / ..... ما يأتى :

٢- قلم السيد / ..... ما يأتى :

---

<sup>(١)</sup> لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصرى ومقسمة الى حصص متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠ جنيه مصرى ( بيان الزلى ) .

<sup>(٢)</sup> لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته ( بيان الزلى ) .

<sup>(٣)</sup> يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والثمن الذى ارتضاه باقى الشركاء لها ومقدار حصة الشريك فى رأس المال مقابل ما قبضه من حصة عينية .

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما  
تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة كما اتفق المؤسسون  
على أن تقدر الحصة العينة المقدمة من السيد / ..... بمبلغ  
.....

### «المادة السادسة»

تخول الحصص حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفي لقسام  
موجودات الشركة عند التصفية ولا يلتزم الشركاء الا في حدود قيمة حصصهم  
والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها في أيدي كل من تؤول اليه  
ملكيتها ، ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا العقد وقرارات  
الجمعية العامة .

### «المادة السابعة»

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص  
جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر الى حصص وذلك بقرار من  
الجمعية العامة غير العادية وطبقا للأحكام المنصوص عليها في كل من القانون  
ولائحته التنفيذية .

وفي حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق أفضلية  
الإكتتاب فيها بنسبة عدد ما يمكن كل منهم من حصص .

ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع وبالشروط التى يعينها المديرون .  
بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

### ﴿المادة الثامنة﴾

للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لأى سبب وعلى أن لا يقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية سواء عن طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد وتخفيض بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيه .

الحصص قابلة للإنتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير ، ويجب أن يثبت هذا الإنتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك .

ويجب على من يعترّم بيع حصته للغير أن يقوم بإخطار ادارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها ، وتقوم الإدارة بدورها بإخطار الشركاء فى خلال الثلاثة ايام التالية ، وللشركاء خلال شهر من الإخطار الأول استرداد الحصة بالشروط نفسها وإلا سقط هذا الحق ، إذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم فى رأس المال .



## ﴿المادة العاشرة﴾

يعد في مركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتي :-

- ١- أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم .
- ٢- عدد الحصص التي يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
- ٣- حالات التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها مع بيان تاريخ وتوقيع المتنازل اليه في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة في حالة الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة أو الى الغير إلا من تاريخ قيده في هذا السجل .

ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الإطلاع على هذا السجل في أوقات العمل اليومية للشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل وعلى كل تغيير يطرأ عليها الى الإدارة العامة للشركات .

## الباب الثالث

### ادارة الشركة

#### ﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

يتولى ادارة الشركة السيد / .....<sup>(١)</sup> المقيم فى ..... باعتباراه المدير  
الوحيد وتنتهى وظيفته فى ..... أو يباشر الإدارة لمدة غير محدودة .  
أو يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء او  
من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الإدارة الأولى من :  
١- السيد / ..... المقيم فى .....  
٢- السيد / ..... المقيم فى ..... الخ  
وتنتهى وظيفة المديرين فى ..... ( أو يباشرون وظيفتهم لمدة  
غير محدودة ) .

---

<sup>(١)</sup> بيانات الزامية .

## ﴿المادة الثانية عشرة﴾

يمثل المدير أو المديرون الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم " منفردين أو مجتمعين ... " (٦) في هذا الصدد اوسع السلطات للتعامل بإسمها واجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الأخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافأتهم وقبض ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة للمستندات الإنذنية التجارية وإبرام جميع العقود والمشارطات والصفقات التى تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد أو بالأجل ، ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات ..... الخ .

أما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون وكذلك الاشتراك فى المؤسسات الأخرى فلا يجوز اجرازها الا بعد موافقة الجمعية العامة بأغلبية الشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ( أو بناء على قرار اجماعى من الشركاء ) (٧) ولا يكون التصرف ملزما للشركة الا اذا وقع المدير او غيره من العاملين مشفوعا بالصفة التى يتعامل بها .

(٦) يختاره أحد الحكمن .

(٧) الاختصاصات المشار إليها على سبيل التمثيل ويجوز اسناد بعضها للجمعية العامة .

### ﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

المدير قابل للعزل فى أى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الأغلبية  
العندية للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع رأس المال ( او بقرار اجماعى من  
الشركاء ) وله أن يستقيل فى نهاية السنة المالية على أن يقدم الإستقالة الى  
رئيس مجلس الرقابة او باقى المديرين او الجمعية العامة قبل ذلك بشهر على  
الأقل .

### ﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

فى حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال  
شهر ان يدعوا للجمعية العامة غير العادية للإنعقاد للنظر فى الأمر تعيين مدير  
جديد .

### ﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

للمديرين فى علاقتهم مع بعضهم وكتكبير ذى صفة داخلية أن يؤلفوا  
مجلس ادارة يتولى بنقسه تعيين رئيسه وسكرتيه .  
ويجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب الرئيس او عضوين آخرين من  
اعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك . ويعقد الاجتماع فى مركز  
الشرطة او فى أى مكان يعينه خطاب الدعوة .

ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور نصف اعضاء مجلس الإدارة على الأقل .

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية اصوات المديرين الحاضرين واذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة فى محاضر تكون فى سجل خاص مرقومة صفحته ويوقع عليها المديون الذين اشتركوا فى إصدار هذه القرارات . ويصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر .

ويتداول مجلس الإدارة فى جميع المسائل المعروضة عليه والتي تتعلق بإدارة شئون الشركة .

ويجب على المجلس ان يبت بصفة خاصة فى كل عملية أو تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة او مصروف تزيد قيمته على .....

ويجب على المديرين ان يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة وأن يتبعوا تعليماته وارشاداته والا عزلوا من وظيفتهم والزموا بتعويضات للشركة .

### ﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

للمديرين الحق فى مبلغ سنوى اجمالى قدره ..... جنيه بصفة مكافأة تدفع كل " شهر أو ثلاثة شهور مثلا " وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم فى استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والإنتقال .

ولهم أيضا حق الحصول الأرباح على الوجه المبين في المادة ٣٨ من هذا العقد .

ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

### «المادة السابعة عشرة»

يجب أن تحمل الاعلانات ونسخ العقود وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة اسم للشركة وإن نسبها أو تلحقها عبارة " شركة ذات مسئولية محدودة " مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

### «المادة الثامنة عشرة»

تكون تبليغات الشركة للمشار إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

## الباب الرابع

### مجلس المراقبة (١)

#### «المادة التاسعة عشرة»

يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل لو من .....  
عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر  
أتعابهم .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون أول مجلس رقابة من ..... عضوا هم :

١- السيد / ..... المقيم فى .....

٢- السيد / ..... المقيم فى ..... الخ

#### «المادة العشرون»

مدة العضوية لمجلس الرقابة هى ..... سنوات " ثلاثة مثلا " غير ان  
مجلس الرقابة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما بأعماله مدة ..... سنة .....  
وفى نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعة ويعد ذلك يتجدد ثلث الأعضاء  
" مثلا " فى كل سنة عند انعقاد الجمعية العامة ، ويعين الثلثان الأولان بطريق

---

(١) يلغى هذا الباب إذا لم يزد الشركاء على عشرة وتلغى كذلك كل إشارة تتعلق بمجلس الرقابة .

الإقتراع ثم يتجدد الأعضاء بعد ذلك بحسب الأقدمية فى التعيين ، فإذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للقسمة على ثلاثة لندمج العدد الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد . ويجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

### « المادة الحادية والعشرون »

يشترط ان يكون عضو مجلس الرقابة ملاكا لعدد من حصص الشركة قدره .... حصة على الأقل تخصص لضمان الأخطاء التى قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة <sup>(٢)</sup> .

### « المادة الثانية والعشرون »

لمجلس الرقابة أن يعين أعضاء فى مراكز الأعضاء التى تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لاي سبب آخر .  
ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالى وللخلو اذا نقص عدد الأعضاء عن ثلاثة ويباشر الأعضاء المعينون على هذا الوجه للعمل فى الحال الى أن انعقد أول اجتماع للجمعية العامة فلما أن تقر تعيينهم أو أن تعين آخرين بدلا منهم .  
ويكمل العضو الذى يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

---

<sup>(٢)</sup> حكم هذه المادة إختياري .



### «المادة الثالثة والعشرون»

يعين مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيساً وأميناً للسر وعند غياب الرئيس يعين المجلس للعضو الذى يقوم بأعمال الرئيس مؤقتاً .  
ويعقد مجلس الرقابة اجتماعاته فى مركز الشركة أو فى أى مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس .

## **الباب الخامس**

### **الجمعية العامة**

#### **«المادة الرابعة والعشرون»**

تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها الا فى ....  
(المدينة التى تقع بها مركز الشركة) .

#### **«المادة الخامسة والعشرون»**

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التى يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الأصالة أو بطريق انابة شريك آخر لتمثيله فى الجمعية ولكل شريك عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يملكه او يمثله من حصص دون تحديد .

#### **«المادة السادسة والعشرون»**

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة او المدير بحسب الأحوال او من ينوب عنهما وعند غيابة يرأسها أحد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس أميناً للسر ومراجعا لقرر الأصوات على ان تقرر الجمعية العامة تعيينهما .

### «المادة السابعة والعشرون»

توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل .  
ويجب أن تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزماته .

### «المادة الثامنة والعشرون»

لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في خطاب الدعوى وتكون القرارات التي تصدرها الجمعيات طبقا لعقد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين في الرأي وعدمى الأهلية .

### «المادة التاسعة والعشرون»

تتعقد الجمعية العامة كل سنة بناء على دعوة من ادارة الشركة خلال السنة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة . وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد حصص الأرباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين أو أعضاء مجلس الرقابة

وتحديد مكافئتهم وغير ذلك من المسائل التي لا تدخل في اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العامة العادية صحيحة الا اذا صدرت بأغلبية الأصوات التي تمثل ربع رأس المال على الأقل <sup>(١)</sup> .

وفي حالة عدم توفر النصاب لصحة الاجتماع الأول تعين عقد الجمعية العامة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية .

ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الحضور الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات على الأقل <sup>(٢)</sup> وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويجوز أن تتضمن الدعوة الى الاجتماع الأول موعد الاجتماع الثاني في حالة عدم تكامل النصاب <sup>(٣)</sup> .

### «المادة الثلاثون»

للجمعية العامة غير العادية ان تعدل عقد الشركة عدا ما تعلق منها بزيادة التزامات الشركاء ما لم تكن موافقتهم اجماعية .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الأغلبية العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ( على الأقل ) .

<sup>(١)</sup> يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت .

<sup>(٢)</sup> يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت .

<sup>(٣)</sup> حكم هذه الفقرة اختياري .

على أنه إذا كان القرار يتعلق بعزل أحد المديرين فإن الأغلبية تحسب بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق بالمساس بحقوق فئة من أصحاب الحصص فإنه يشترط في هذه الحالة حضور الأغلبية العديدة لأصحاب تلك الحصص الذين يمثلون ثلاثة أرباع قيمتها .

### « المادة الحادية والثلاثون »

يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة لاتخاذ غير عادي كلما دعت ضرورة الى ذلك ويجوز لمجلس الرقابة اتم يتولى توجيه الدعوة إذا طلب ذلك من المديرين بكتاب موسى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويجوز أن تدعى الجمعية العامة بناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من ٥% من رأس المال إذا طلب ذلك من المديرين بكتاب موسى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة يوضع جدول الأعمال بمعرفة " الجهة التي وجهت الدعوى للإتعداد " المديرين أو مجلس الرقابة أو الشركاء حسب الأحوال .

### ﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

لكل شريك أثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال ويكون للمديرين ملزمون بالإجابة على أسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر .

فإذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

### ﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

تكون مداوات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقيد في سجل خاص مرقومة صفحته ويوقع عليها رئيس الجمعية وأمين السر وفارز الأصوات ومراقب الحسابات ويصدرق رئيس الجمعية على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

## الباب السادس

### سنة الشركة – الجرد – الحساب الختامي

### المال الاحتياطي – توزيع الأرباح – مراقبة الحسابات

#### ﴿المادة الرابعة والثلاثون﴾

السنة المالية للشركة إثنى عشر شهرا ميلادية تبدأ من أول .... وتنتهى فى آخر .... على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة للنهائى حتى ..... وتتخذ أول جمعية عامة عقب هذه السنة .

#### ﴿المادة الخامسة والثلاثون﴾

على مديرى الشركة ان يعدوا عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة لال " ٦ أشهر على الأكثر " من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .  
وتودع الميزانية بعد انقضاء ١٥ يوما من تاريخ إعدادها مكتب السجل التجارى ولكل ذى شأن أن يطلب الإطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية ان يطلع بنفسه او بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء او من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

### « المادة السادسة والثلاثون »

توزع ارباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى وكما يأتى :

١- يبدأ بإقطاع مبلغ ( ٥ ٪ ) على الأقل " من الأرباح لتكوين احتياطي ويقف هذا الإقطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي ( ..... على الأقل ) من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الإقطاع " .

٢- يقتطع بعد ذلك المبلغ لتوزيع حصة لولى من الأرباح قدرها ( ٥ ٪ ) من رأس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنه إذا لم تسمح ارباح الشركة فى سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين القالمة .

٣- يخصص بعد ما تقدم " ١٠ ٪ من الأرباح المتبقية ( على الأكثر لمكافأة المديرين <sup>(١)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> فى حالة الشركات التى يبلغ رأسمالها الحد الأدنى لشركات المساهمة المغلق يصاغ البند ٣ كالاتى

يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة لولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ على الأقل على الشركاء والعاملين بحيث لا يقل نصيب العاملين عن ١٠ ٪ من الأرباح الموزعة وبشرط الا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة ، على أنه إذا لم تسمح ارباح الشركة فى سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين المقبلة .



٤- تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العامة توزع على العاملين<sup>(١)</sup> .

٥- يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية في الأرباح لو يرحل<sup>(٢)</sup> بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة او يكون به احتياطي غير عادى أو مال للإستهلاك غير عادى أما الخسائر - أن وجدت فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم أحدهم بأكثر من قيمة حصصه .

### ﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

يستعمل الاحتياطي بقرار من مجلس الإدارة فيما يعود على الشركة بالنفع

### ﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

تدفع حصص الأرباح الى الشركاء فى المكان والمواعيد التى يحددها المديرين .

ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة ان يقوموا بتوزيع مبلغ من أصل حصص أبراح السنة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة بالجارية تسمح بذلك

---

<sup>(١)</sup> تشطب فى حالة وجود نصيب وجوبى يوزع على العاملين من الأرباح .

<sup>(٢)</sup> يراعى تعديل النص بأن يشمل التوزيع بذات الشروط المقررة قانونا وذلك فى حالة وجود توزيع وجوبى من الأرباح عليهم .

## «المادة التاسعة والثلاثون»

يكون للشركة مراقب حسابات او اكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بقانون مزولة مهنة المحاسبة تعيينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه واستثناء مما تقدم عين للمؤسسون .

السيد / ..... المقيم فى ..... مراقبا أول للشركة . ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة فى تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

## الباب السابع

### المنازعات

#### «المادة الأربعون»

لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم الا بإسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المديرين ادراج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .  
وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لأى شريك إعادة طرحة بإسمه الشخصى أما إذا قبل تعيين الجمعية العامة لمباشرة الدعوى مندوبا أو أكثر فيجب أن توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية .

## الباب الثامن

### حل الشركة - تصفيتها

#### «المادة الحادية والأربعون»

عند انتهاء مدة لشركة لو فى حالة حلها قبل الأجل المحدد تبين الجمعية  
ناء على طلب المديرين طريقة للتصفية . وتعين مصف لو عدة مصفين وتحدد  
سلطاتهم . وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العامة  
فتبقى قائمة طوال مدة للتصفية الى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

الباب الرابع  
شركات الاستثمار

## قانون ضمانات وحوافز الاستثمار

مُكَتَبَاتُ :

صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في ١١ مايو سنة ١٩٩٧ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

ونص في المادة الرابعة لصدور على أن يلغى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ عدا الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من القانون سالف الذكر كما تلغى المادتان ( ٥ ، مكررا ) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية والمواد ( ٢٥،٢٤،٢١ ) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة والمادة (٣٠) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي كما يلغى كل حكم آخر يخالف احكام القانون المرافق .

## الفصل الأول

### أحكام عامة

#### أولاً : مجالات الاستثمار :-

تنص المادة ١ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع الشركات والمنشآت أياً كان النظام القانوني الخاضعة له التي تنشأ بعد تاريخ العمل به لمزاولة نشاطها في أي من المجالات الآتية :-

- استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية أو أحدهما .
- الانتاج الحيواني والداجني والسمكي .
- الصناعة والتعدين .
- الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي .
- النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية
- والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الغلال .
- النقل الجوي والخدمات المرتبطة به بطريق مباشرة .
- النقل البحري لأعلى البحار .
- الخدمات البترولية المساعدة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز .
- الإسكان الذي توجر وحدته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري .

- البنية الأساسية من مياه شرب وصرف وكهرباء وطرق واتصالات .
  - للمستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التي تقدم ١٠٪ من طاقتها بالمجان .
  - للتأجير التمويلي .
  - ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية .
  - رأس المال المخاطر .
  - إنتاج برامج ونظم الحاسبات الآلية .
  - المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية .
  - ويجوز لمجلس الوزراء إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد .
- شروط وحده مجالات الاستثمار :-**

تنص المادة ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ باللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذي نشر بالوقائع المصرية العدد ١٧٦ في ٩ أغسطس سنة ١٩٩٧ على أن تكون مزاولة النشاط في المجالات المنصوص عليها في المادة ١ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المشار إليه بالشروط وفي الحدود الآتية يأتيها:-

(١) استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية او احدهما :

أ- واستزراع وتجهيز الأراضي بالمرافق الأساسية التي تجعلها قابلة للاستزراع .



ب- انترراع الأراضى المستصلحة . ويشترط فى هاتين الحالتين - أن تكون الأراضى مخصصة لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما يشترط فى الاستزراع ان تستخدم طرق الى الحديثة وليس للرى بطريق الغمر

## (٢) الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكى :

أ- تربية جميع انواع الماشية المنتجة للحوم الحمراء ، سواء كانت تلك إنتاج السلالات او الألبان او للتسمين .

ب- تربية جميع أنواع الدواجن المنتجة للحوم البيضاء ، سواء كان ذلك لإنتاج السلالات او للتفريخ او لإنتاج البيض او للتسمين .

ج - صيد الأسماك وكذا إقامة المزارع السمكية .

## (٣) الصناعة والتعدين :

أ- الأنشطة الصناعية التى من شأنها تحويل المواد والخامات وتغيير هيكلها بمزجها او خطها او معالجتها او تشكيلها وتعبئتها ، وتجميع الأجزاء والمكونات وتركيبها لإنتاج منتجات بسيطة او نهائية .

ويشمل ذلك تكرير البترول وفصل ومعالجة مشتقاته ومنتجاته ، ولا يشمل صناعات الدخان والتبأك والتبغ والمعسل والسعوط ( النشوق ) ، ولا صناعات المشروبات الكحولية والخمور بأنواعها .

ب- تصميم الآلات والمعدات الصناعية .

ج- النشاط الشامل لصناعة السينما الذى يجمع بين إقامة - او استئجار - استديوهات ومعامل الإنتاج السينماتى ودور العرض وتشغيلها ، بما فى

ذلك من تصوير وتحميض وطبع وإنتاج وعرض وتوزيع ، وبشرط ان  
يزاول النشاط من خلال شركة ماهرة او منشأة كبرى لا يقل رأى المال  
الموظف فى اى منهما عن مائتى مليون جنيه .

د- الأنشطة الخاصة بالتغيب عن الخدمات التعدينية والمعادن واستخراجها  
وتقطيعها وتجهيزها ، ولا يشمل ذلك محاجر الرمل والزلط .

(٤) الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي :

أ- الفنادق والموتيلات - الثابتة والعائمة - والشقق والأجنحة الفندقية  
والقرى السياحية والأنشطة المكملة او المرتبطة بما ذكر من خدمة  
وترفيهية ورياضية وتجارية وثقافية ، واستكمال المنشآت الخاصة بها  
والتوسع فيها .

ويشترط الفنادق والموتيلات والشقق والأجنحة الفندقية ، والقرى السياحية ألا يقل  
مستواها عن ثلاثة نجوم ، والا يزيد اجمالى مساحة الوحدات المبيعة منها على  
نصف اجمالى المساحات المبيعة .

ب- جميع الوسائل المخصصة لنقل السياح من برية او نيلية او بحرية  
لوجوية .

(٥) النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الغلال :

أ- النقل المبرد أو المجدد للبضائع ، والثلاجات والمحطات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية وتبريدها أو تجميدها .

ب- محطات تشغيل وتداول الحاويات .

ج- صوامع حفظ وتخزين الغلال .

ويشمل ما ذكر الشحن والتفريغ اللازمة لمباشرة النشاط .

(٦) النقل الجوي والخدمات المرتبطة به بطريق مباشرة :

أ- النقل الجوي للركاب والبضائع ، سواء كان منتظماً أو عارضاً .

ب- إنشاء وإعداد وتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال المطارات وأراضى

للنزول أو أجزاء منها ، وتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال ما هو قائم من

المطارات وأراضى النزول وغير ذلك مما يرتبط مباشرة بالنقل الجوي

من خدمات كالصيانة والإصلاح والتأمين والتدريب .

(٧) النقل البحرى لأعلى البحار :

نقل الخدمات والبضائع والركاب خارج المياه الإقليمية باستخدام السفن

ووسائل النقل البحر المختلفة كالنقلات والبواخر والعبارات .

## (٨) الخدمات البترولية المساعدة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل

الغاز :

أ- تقديم للخدمات البترولية المساعدة لعمليات الحفر والاستكشاف ، ويشمل ذلك :

- صيانة ابار البترول وتنشيطها .
- صيانة معدات الحفر والمضخات البترولية .
- حفر ابار المياه والآبار غير العميقة اللازمة لأغراض البترول
- الأعمال المدنية المكملة لأعمال الحفر والصيانة .
- معالجة السطح من الترسبات .
- الخدمات المتعلقة بإزالة مواسير التغليف وأنابيب الإنتاج .
- الخدمات البترولية بالاستكشاف البترولي .

ب- نقل وتوصيل الغاز من مواقع الإنتاج الى مواقع الاستخدام بواسطة الناقلات المتخصصة أو الأنابيب ولا يشمل ذلك نقل البترول

(٩) الإسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري :

يشترط الا يقل عدد الوحدات عن خمسين وحدة سكنية ، سواء قيمت في شكل بناء واحد او عدم ابنية .

(١٠) البنية الأساسية من مياه شرب وصرف وكهرباء وطرق واتصالات :

أ- إقامة أو تشغيل وإدارة محطات تحلية وتكرير مياه الشرب وشبكات توزيعها وخطوط نقلها.

ب- إقامة او تشغيل وإدارة محطات الصرف الصحى او الصرف الصناعى والتقىذى وتوصيلاتها .

ج- إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء ، وشبكات توزيعها .

د- إنشاء الطرق الحرة والسريعة الرئيسية وإدارتها واستغلالها وصيانتها .

هـ- إقامة او تشغيل وإدارة محطات الاتصال السلكية واللاسلكية .

(١١) المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التى تقدم ١٠ ٪ من طاقاتها بالمجان :-

أ- المستشفيات المتخصصة او المتكاملة او العامة ، وما تضمنه من أنشطة داخله علاجية او خدمية .

ب- المراكز الطبية والمراكز العلاجية .

ويشترط ان تقدم المستشفى او المركز ١٠ ٪ بالمجان سنوياً من عدد الأسرة التى يتم تشغيلها بالنسبة الى المستشفى ، ومن حالات التى يتم تقديم الخدمة الطبية او العلاجية لها بالنسبة الى المركز .

(١٢) التاجير التمويلي :

الأنشطة الواردة بنص المادة ٢ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه وبالشروط المقررة فيه .

### (١٣) ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية :

الالتزام بضمان تغطية الأوراق المالية المطروحة في اكتتاب عام أو تغطية ما لم يتم تغطيته من قبل الجمهور ، وذلك طبقاً للشروط والأحكام الواردة بنشر الاكتتاب العام المعتقده ، ولمن التزم بالضمان اعادة طرح الأوراق المالية دون التقيد بالقيمة الاسمية للورقة .

### (١٤) رأس المال المخاطر :

المشاركة في المشروعات او المنشآت لتنميتها بقصد تحويلها الى شركات مساهمة او توصية بالأسهم متى كانت هذه المنشآت وتلك المشروعات تعاني قصوراً في التمويل .

### (١٥) انتاج برامج وانظمة الحاسبات الآلية : -

تصميم وانتاج برامج وانظمة الحاسبات الآلية وتطبيقاتها بمختلف انواعها وتشغيلها والتدريب عليها .

### (١٦) المشروعات الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية : -

كل مشروع يزاول نشاطاً في الصناعات الصغيرة او المكملة او المغذية ويكون اغلب تمويله من الصندوق الاجتماعي للتنمية .

### - تنص المادة (٧) يشترط في النشاط الذي يزاول في أى من المجالات المحددة

في المادة السابقة ان يستوفى ما تتطلبه القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها من تراخيص بحسب طبيعة النشاط ومكان مزاولته .

- **تنص المادة (٣)** يجوز ان يتضمن غرض الشركة او المنشأة مجالا او اكثر

من المجالات المحددة فى المادة (١) من هذه اللائحة .

- **تنص المادة (٤)** على الشركة او المنشأة التى ترغب فى مزاولة نشاط فى

مجال من المجالات المحددة فى المادة ١ من هذه اللائحة

فى اى من محافظتى شمال وجنوب سيناء ، أن تخطر الهيئة

العامة للاستثمار والمناطق مسبقاً بذلك .

**ثانيا :- حدود التمتع بضمانات وحوافز الاستثمار :-**

**تنص المادة (٢)** من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز

الاستثمار على ان يكون تمتع الشركات والمنشآت ذات

الأغراض والأنشطة المتعددة بضمانات وحوافز الاستثمار بما

فى ذلك من إعفاءات ضريبية مقصورا على نشاطها الخاص

بالمجالات المحددة فى المادة ١ من هذا القانون وتلك التى

يضيفها مجلس الوزراء .

**كما تنص المادة (٣)** من القانون على انه لا تذل احكام هذا القانون بأنه مزايا او

إعفاءات ضريبية أو غيرها من ضمانات وحوافز أفضل

مقرره بتشريعات أخرى او إتفاقيات.

### ثالثاً :- تخصيص الأراضي اللازمة للشركات :-

تنص المادة (٥) من القانون على أن تتولى الجهة الإدارية التي تحددها اللائحة

التنفيذية لهذا القانون تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو

للأشخاص الاعتبارية العامة وللأزمة للشركات والمنشآت وإبرام

العقود الخاصة بها بالنيابة عن الجهة المعنية وتلتزم هذه الجهات

بموافاة تلك الجهة بجميع البيانات والخرائط الخاصة بالأراضي

المتاحة لديها لهذا الغرض وبشروط وقواعد التعاقد بشأنها .

كما تتولى هذه الجهة الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب

الشركات والمنشآت على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها :

### وتنص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه :-

في تطبيق احكام المادة ٥ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، يكون

المحافظ او من يفوضه هو الجهة الإدارية بإبرام العقود الخاصة بالأراضي

المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة اللازمة للشركات والمنشآت

بالنيابة عن الجهات المعنية ، وذلك بعد موافقة الوزير المختص على التخصيص

وتحديد مقابل الانتفاع طبقاً للشروط والقواعد المنظمة لذلك .

ويتولى المحافظ او من يفوضه الحصول من الجهات المعنية ، بالنيابة عن

اصحاب الشركات والمنشآت ، على جميع التراخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها

وتشغيلها .



**وتنص المادة (٢٣)** يضع الوزير المختص في بداية كل سنة مالية ، خرائط

تفصيلية بالأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، التي يقترح تخصيصها للشركات والمنشآت التي تقام في مناطق معينة - دون مقابل - تنفيذا لأحكام المادة ٢٨ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، وتتضمن تلك الخرائط مواقع وحدود ومساحات هذه الأراضي ، وترفق بالخرائط مذكرة بالمدة والشروط المقترحة للتخصيص بما في ذلك الحد الأقصى لتأريخ بدء الإنتاج أو مزولة النشاط بالنسبة لكل مجال من المجالات المحددة في المادة ١ من هذه اللائحة وإلا اعتبر قرار التخصيص كأن لم يكن .

**وتنص المادة (٢٤)** - تعرض الخرائط المذكورة في المادة السابقة على مجلس

الوزراء للموافقة على تخصيص الأراضي دون مقابل وعلى مدة وشروط التخصيص وترسل الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة صورة من قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن مرفق بها صورة الخرائط التفصيلية ومذكرة مدة وشروط التخصيص .

**وتنص المادة (٢٥) تقدم طلبات تخصيص الأراضي - التي وافق مجلس الوزراء**

على تخصيصها دون مقابل - من أصحاب الشأن إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، موضحاً بها المساحة المطلوبة وحجم وطبيعة النشاط المزمع إقامته عليها وقيمة الأموال المستثمرة فيه وعلى الهيئة البت في طلب التخصيص خلال اسبوعين من تاريخ تقديمه ، وإبلاغ قرارها لصاحب هذا الشأن خلال يومين على الأكثر من تاريخ صدوره ويجب ان يتضمن قرار التخصيص مدته وشروطه .

**وتنص المادة (٢٦) على ان تصدر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نشرة**

كل ثلاثة أشهر موضحاً بها مواقع وحدود ومساحات الأراضي التي تم تخصيصها دون مقابل .... والشركات والمنشآت التي صدر لها قرار التخصيص ومجالات أنشطتها

#### **الغاء قرار التخصيص لمخالفة الشروط:**

**تنص المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية على انه يجوز بقرار من مجلس الوزراء**

بناء على عرض رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لغاء قرار تخصيص الارض - دون مقابل - واستردادها بالطريق الاداري في حالة مخالفة شروط التخصيص .

## رابعاً تسوية منازعات الاستثمار :-

تنص المادة (٧) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز

### الاستثمار على أنه :-

يجوز تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر كما يجوز الاتفاق بين الأطراف المعنية على تسوية هذه المنازعات في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار الإتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول وبين رعايا الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ وذلك بالشروط والأوضاع وفي الأحوال التي تسرى فيها تلك الاتفاقيات أو وفقاً لأحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ . كما يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات المشار إليها بطريق التحكيم أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي .

## الفصل الثانى

### ضمانات الاستثمار

جمع القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار عدة ضوابط تشجيعاً للاستثمار وجذباً للأموال وضماناً لصاحب رأس المال فنص على :-

#### - عدم جواز تأميم الشركات :-

نص المادة (٨) من القانون على انه لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت او مصادرتها .

#### - عدم جواز فرض الحراسة :-

لايجوز بالطريق الادارى فرض الحراسة على الشركات والمنشآت او الحجز على اموالها او الاستيلاء او التوقف عليها او تجميدها او مصادرتها ( مادة ٩ ) .

#### - عدم جواز التدخل فى تسعير المنتجات :-

لايجوز لأية جهة لادارية التدخل فى تسعير منتجات الشركات والمنشآت او تحديد ربحها ( مادة ١٠ ) .

## - عدم جواز الغاء او ايقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات :-

لايجوز لأية جهة إدارية الغاء او إيقاف للترخيص بالانتفاع بالعقارات التى رخص بالانتفاع بها للشركة او المنشأة كلها أو بعضها الا فى حالة مخالفة شروط الترخيص .

ويصدر قرار الإلغاء او الإيقاف من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الجهة الادارية المختصة ولصاحب الشأن الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه او العلم به ( مادة ١١ ) .

مادة ١٢ - يكون للشركات والمنشآت الحق فى تملك أراضى البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيه ، أيا كانت جنسية الشركاء او محال إقامتهم او نسب مشاركتهم .

مادة ١٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد للشركات والمنشآت ان تستورد بذاتها او عن طريق الغير ما تحتاج اليه فى إنشائها او التوسع فيها او تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وذلك دون حاجة لتقيدها فى سجل المستوردين .

كما يكون للشركات والمنشآت ان تصدر منتجاتها بالذات او بالوساطة دون ترخيص وبغير حاجة لتقيدها فى سجل المصدرين .

**مادة ١٤- لا تخضع شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية**

**المحدودة التي يقتصر نشاطها على المجالات المشار إليها في المادة**

**(١) من هذا القانون ، لأحكام المواد (١٧ و١٨ و١٩ و٤١ ) والفقرتين**

**الأولى والرابعة من المادة (٧٧) والمواد (٨٣ و٩٢ و٩٣ ) من قانون**

**شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات**

**المسؤولية المحدودة الصالحين بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .**

**ويجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين للشركة**

**... إفقة رئيس مجلس الوزراء لو من يفوضه .**

**وتحل الجهة الإدارية المختصة محل مصلحة الشركات في تطبيق أحكام**

**القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ولأئحته التنفيذية ، وذلك بالنسبة**

**للشركات السالف الإشارة إليها .**

**ولا تخضع شركات المساهمة لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن**

**تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع**

**العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ويبين نظام الشركة**

**طريقة اشتراك العاملين فى إدارتها وذلك على النحو الذى تحدد اللائحة التنفيذية**

**لهذا القانون .**

**مادة ١٥- تستثنى شركات المساهمة من تطبيق أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة**

**١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات**

العامّة ، والمادة ٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة  
١٩٨١ .

## الفصل الثالث

### حوافز الاستثمار

#### أولاً : الإعفاءات الضريبية :

تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على أنه :

تعفى من الضريبة على إيرادات التجارى والصناعى او الضريبة على ارباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح الشركات والمنشآت وانصبه الشركاء فيها ، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من اول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج او مزاولة النشاط .

ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات للشركات والمنشآت التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكذلك للمشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية .

#### مادة ١٧- تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى ، أو

للضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح للشركات والمنشآت التى تمارس نشاطها خارج الوداى القديم وكذا نصبة الشركاء فيها ، ويستوى فى ذلك أن تكون منشأة خارج هذا



الوادى او منقولة منه ، وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج او مزولة النشاط .  
ويصدر بتحديد المناطق التى يسرى عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء .

**مادة ١٨-** تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون والتى تقاوم نشاطها فى المجالات المشار إليها فى المادة (١) من هذا القانون ، مدد الإعفاء المنصوص عليها فى المادتين السابقتين إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنته فى ذلك التاريخ .

**مادة ١٩-** فى تطبيق أحكام المواد السابقة تشمل السنة الأولى للإعفاء المدد من تاريخ بدء الإنتاج او مزولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك .

وعلى الشركة او المنشأة إخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء الإنتاج او مزولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ .

**مادة ٢٠-** تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس للشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد فى السجل التجارى .

كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي  
اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت .

مادة ٢١- يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من  
رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزي المصري للإقراض  
والخصم عن سنة المحاسبة ، وذلك بشرط أن تكون الشركة من  
شركات المساهمة وأن تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق  
المالية .

مادة ٢٢- تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد  
السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المعاملة التي  
تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وأن  
تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

مادة ٢٣- تسرى على الشركات والمنشآت احكام المادة ٤ من قانون تنظيم  
الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الخاصة  
بتحصيل ضريبة جمركية بفترة موحدة مقدارها ٥٪ من القيمة ، وذلك  
على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها .

**مادة ٢٤-** تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها

القانونى من الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانونى .

**مادة ٢٥-** تتمتع الشركات والمنشآت الدامجة والمندمجة والشركات والمنشآت

التي يتم تقسيمها أو تغيير شكلها القانونى بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانونى الى ان تنتهى مدد الإعفاء الخاصة بها ، ولا يترتب على الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانونى أية إعفاءات ضريبية جديدة .

**مادة ٢٦-** يعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى ، أو

الضريبة على ارباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، ناتج تقييم الحصص العينية التى تدخل فى تأسيس شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو فى زيادة رأسمالها .

#### **الإعفاء الضريبى التلقائى :-**

تنص المادة (٢٧) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات

وحوافز الاستثمار على ان :-

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بالتمتع بالإعفاءات الضريبية تلقائياً دون توقف على موافقة إدارية ، على أن يلغى الإعفاء فى حالة مخالفة تلك الشروط والقواعد .

ويصدر بإلغاء الإعفاء قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الجهة الإدارية المختصة ، ولصاحب الشأن الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه أو العلم به .

ولقد حددت اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ شروط وقواعد واجراءات التمتع بالإعفاءات الضريبية تلقائياً دون توقف على موافقة إدارية بقولها :-

**مادة (١٩) -** يشترط لتمتع الشركات والمنشآت التى تعمل فى أى من المجالات

المحددة فى المادة (١) من هذه اللائحة - تلقائياً - بالإعفاءات الضريبية ، أن تقوم بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها فى المواد ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٢ من هذه اللائحة بحسب الأحوال .

**مادة (٢٠) -** على لشركة أو المنشأة بإخطار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق

الحرّة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ ، وعلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة بعد التحقق من صحة البيانات الأخطار ومن مزاولة النشاط فى أى من المجالات المنصوص عليها فى المادة (١) من هذه اللائحة - أن تسلّم صاحب

الشان ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الأخطار ، شهادة تحدد مجال النشاط وتاريخ بدء الإنتاج أو مزاوله النشاط ، وأن تخطر وزارة المالية بصورة منها وتسرى احكام الفقرة السابقة على استكمال المنشآت الخاصة بالفنادق والموتيلات والشقق والأجنحة الفندقية والقرى السياحية والأنشطة المكملة والمرتبطة بها أو التوسع فيها ، على أن يبدأ سريان الإعفاء الضريبي على المنشآت المستكملة أو التوسعات من تاريخ مزاولتها للنشاط .

ويكون للشهادة السالف الإشارة إليها حجية لدى جميع اجهزة الدولة فى خصوص التمتع بضمانات وحوافز الاستثمار ، دون توقف على اى اجراء آخر

**مادة (٢١) -** إذا زاولت الشركة أو المنشأة أنشطتها فى أكثر من مجال من

المجالات المحددة فى المادة (١) من هذه اللائحة ، تحسب مدة الإعفاء الضريبي لكل نشاط على حدة من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاوله النشاط ويجب أفراد حسابات مستقلة ومركز مالى خاص لكل نشاط .

### **ثانياً : تخصيص الأراضي :-**

- يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص تخصيص الأرضى المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت التى تقام فى مناطق معينة فى المجالات المحددة فى المادة (١) من

هذا القانون ، وذلك دون مقابل وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون ( مادة ٢٨ ق )

**وتنص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون على انه :-**

فى تطبيق أحكام المادة ٥ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، يكون المحافظ او من يفوضه هو الجهة الإدارية المختصة بإبرام العقود الخاصة بالأراضى المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة اللازمة للشركات والمنشآت بالنيابة عن الجهات المعنية ، وذلك بعد موافقة الوزير المختص على التخصيص وتحديد مقابل الانتفاع طبقاً للشروط والقواعد المنظمة لذلك .

ويتولى المحافظ او من يفوضه الحصول من الجهات المعنية ، بالنيابة عن اصحاب الشركات والمنشآت ، على جميع التارخيص اللازمة لإنشائها وإدارتها وتشغيلها .

**وتنص المادة (٢٣)-** يضع الوزير المختص فى بداية كل سنة مالية ، خرائط

تفصيلية بالأراضى المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة ، التى يقترح تخصيصها للشركات والمنشآت التى تقام فى مناطق معينة - دون مقابل - تنفيذاً لأحكام المادة ٢٨ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، وتتضمن تلك الخرائط مواقع وحدود ومساحات هذه الأراضى ، وترفق بالخرائط مذكرة بالمدة والشروط المقترحة للتخصيص بما فى ذلك الحد

الأقصى لتاريخ بدء الإنتاج لو مزاولة النشاط بالنسبة لكل مجال  
من المجالات المحددة فى المادة ١ من هذه اللائحة وإلا أعتبر  
قرار التخصيص كأن لم يكن .

**وتنص المادة (٢٤) -** تعرض الخرائط المذكورة فى المادة السابقة على مجلس

الوزراء للموافقة على تخصيص الأراضى دون مقابل وعلى  
مدة وشروط التخصيص وترسل الى الهيئة العامة للاستثمار  
والمناطق الحرة صورة من قرار مجلس الوزراء فى هذا  
الشان مرفق بها صورة للخرائط التفصيلية ومذكرة مدة  
وشروط التخصيص

**المادة (٢٥) -** تقدم طلبات تخصيص الأراضى - التى وافق مجلس الوزراء على

تخصيصها دون مقابل - من أصحاب الشان الى الهيئة العامة  
للاستثمار والمناطق الحرة ، موضحاً بها المساحة المطلوبة وحجم  
وطبيعة النشاط المزمع إقامته عليها وقيمة الأموال المستثمرة فيه  
وعلى الهيئة البت فى طلب التخصيص خلال اسبوعين من تاريخ  
تقديمه ، وإبلاغ قرارها لصاحب هذا الشان خلال يومين على الأكثر  
من تاريخ صدوره ويجب ان يتضمن قرار التخصيص مدته  
وشروطه .

**المادة (٢٦) -** تصدر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نشرة كل ثلاثة

أشهر . موضحاً بها مواقع وحدود ومساحات الأراضي التي تم تخصيصها دون مقابل ، والشركات والمنشآت التي صدر لها قرار التخصيص ومجالات أنشطتها .

**المادة (٢٧) -** يجوز بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على عرض رئيس الهيئة

العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، إلغاء قرار تخصيص الأرض - دون مقابل - واستردادها بالطريق الإداري في حالة مخالفة شروط التخصيص .

### **ثالثاً : المناطق الحرة :**

#### **١- إنشاء مناطق حرة :-**

يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدنية بأكملها بقانون .

#### **٢- سلطة إنشاء مناطق حرة عامة :-**

وتنشأ المناطق الحرة العامة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الجهة الإدارية المختصة ، وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها أياً كان شكلها القانوني .

ويجوز بقرار من الجهة الإدارية المختصة إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع واحد إذا اقتضت طبيعته ذلك .



كما يجوز للجهة الإدارية المختصة الموافقة على تحويل احد المشروعات المقامة داخل البلاد الى منطقة حرة خاصة فى ضوء الضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بيانا بموقعها وحدودها .

ويتولى ادارة المنطقة الحرة العامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من الجهة الإدارية المختصة .

ويختص مجلس الإدارة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات التى تصدرها الجهة المشار اليها .

وهو ما تنص عليه المادة ٢٩ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

### **سلطة الجهة الادارية فى وضع السياسة التى تسير عليها المناطق الحرة:-**

مادة ٣- تضع الجهة الإدارية المختصة السياسة التى تسير عليها المناطق

الحرة ، ولها ان تتخذ ما تراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ هذه المناطق من اجله ، وعلى الأخص :

(أ) وضع اللوائح والنظم اللازمة لإدارة المناطق الحرة .

(ب) وضع شروط منح الترخيص وشغل الأراضى والعقارات وقواعد

دخول البضائع وخروجها وأحكام قيدها ومقابل شغل الأماكن التى

تودع بها وفحص المستندات والمراجعة ، والنظام الخاص برقابة  
هذه المناطق وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة للدولة .

**اختصاصات وسلطة منح الترخيص للمشروعات :-**

**تنص المادة ٣١-** يختص مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة بالترخيص فى اقامة  
المشروعات ويصدر بالترخيص للمشروع بمزاولة النشاط قرار  
من رئيس مجلس ادارة المنطقة .

ويجب أن يتضمن الترخيص بياناً بالأغراض التى منح من أجلها ومدة  
سريانه ومقدار الضمان المالى الذى يؤدى المرخص له ، ولا يجوز النزول عن  
الترخيص كلياً او جزئياً الا بموافقة الجهة التى اصدرته ، ويكون رفض منح  
الترخيص او عدم الموافقة على النزول عنه بقرار مسبب ، ويجوز لصاحب  
الشأن ان يتظلم منه الى الجهة الإدارية المختصة طبقاً للقواعد والإجراءات التى  
تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات او المزايا المنصوص عليها فى هذا  
القانون الا فى حدود الأغراض المبينة فى الترخيص

## مزايا هامة للمشروعات :-

البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة الى خارج البلاد او تستوردها :-

**نص المادة ٣٢-** مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح بشأن منع

تداول بعض البضائع او المواد ، لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة الى خارج البلاد او تستوردها لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات ، كما لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم .

وتعفى من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق الحرة عدا سيارات الركوب .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات نقل البضائع وتأمينها من بدء تفرغها حتى وصولها الى المناطق الحرة وبالعكس .

وللجهة الإدارية المختصة السماح بإدخال البضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية والأجنبية - المملوكة للمشروع أو للغير - من داخل البلاد الى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات صناعية عليها

وإعادتها لداخل البلاد دون خضوعها لقواعد الاستيراد المطبقة ، وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويتم تحصيل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح وفقا لأحكام القوانين الجمركية ويطبق حكم المادة ٣٣ من هذا القانون فى شأن العمليات الصناعية .

### **قواعد الاستيراد من المناطق الحرة الى داخل البلاد :-**

يكون الاستيراد من المناطق الحرة الى داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج .

وتؤدى الضرائب الجمركية على البضائع التى تستورد من المنطقة الحرة، للسوق المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج .

أما المنتجات المستوردة من مشروعات المناطق الحرة والتى تشمل على مكونات محلية واخرى اجنبية ، فيكون وعاء الضريبة الجمركية بالنسبة لها هو قيمة المكونات الأجنبية بالسعر السائد وقت خروجها من المنطقة الحرة الى داخل البلاد ، بشرط ألا تزيد الضريبة الجمركية المستحقة على المكونات الأجنبية عن الضريبة المستحقة على المنتج النهائى للمستورد من الخارج .

وتتمثل المكونات الأجنبية فى الأجزاء والمواد الأجنبية المستوردة حسب حالتها عند الدخول الى المنطقة الحرة دون حساب تكاليف التشغيل بتلك المنطقة وتعتبر المنطقة الحرة فيما يتعلق بحساب النولون بلد المنشأ بالنسبة للمنتجات المصنعة فيها ( المادة ٣٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ) .

**وتنص المادة ٣٤-** يبلغ مدير جمرك المنطقة الحرة رئيس المنطقة بحالات النقص

او الزيادة غير المبررة عما أدرج فى قائمة الشحن فى عدد  
الطرود او محتوياتها او البضائع المحفوظة او المنقرطة  
(الصب ) ، وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة .

ويصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بتنظيم المسئولية عن الحالات  
المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وينسب للتسامح فيها.

#### **مزايا واعفاءات للمشروعات التى تقام فى المناطق الحرة :-**

نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار  
على مزايا واعفاءات هامة للمشروعات التى تقام فى المناطق الحرة ومن  
اهمها:-

**المادة ٣٥-** لا تخضع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة والأرباح التى

توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره ١% ( واحد فى  
المائة ) من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع  
عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع ، وتعفى من هذا الرسم تجارة  
البضائع العابرة ( تراتزيت ) المحددة الوجهة .

وتخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال أو إخراج  
سلع لرسم سنوى مقداره ١٪ ( واحد فى المائة ) من اجمالى الإيرادات التى  
تحققها وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من احد المحاسبين القانونيين .  
وفى جميع الأحوال تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات الذى تحدده  
اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

المادة ٣٦- لاتخضع الشركات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة العامة  
للأحكام المنصوص عليها فى القانونين رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٣  
و ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

المادة ٣٧- تعفى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ فى المناطق الحرة من  
الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص  
عليها فى قانون للتجارة البحرية ، وفى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩  
بشأن تسجيل السفن التجارية

كما تستثنى السفن المملوكة لهذه المشروعات من احكام القانون رقم ١٢  
لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

المادة ٣٨- يلتزم المرخص له بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد  
جميع الحوادث ، كما يلتزم ببلالتها على نفقته الخاصة خلال المدة

التي يحددها مجلس إدارة المنطقة طبقا للقواعد التي تضعها الجهة الإدارية المختصة .

المادة ٣٩- يكون دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها ، وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

المادة ٤٠- لا تسرى احكام القانونين رقمى ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهينئات الأجنبية و ٢٣١ لسنة ١٩٩٦ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدى جهات أجنبية ، على العاملين المصريين فى المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

المادة ٤١- لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة أو حرفة فى المنطقة الحرة العامة لحسابه بصفة دائمة إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من رئيس مجلس إدارتها طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد سداد الرسم الذى تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنية سنويا .

المادة ٤٢- يحذر عقد العمل المبرم مع العاملين فى المناطق الحرة من اربع نسخ بيد كل طرف من الطرفين نسخة ، وتودع نسخة لدى إدارة المنطقة الحرة وأخرى لدى مكتب العمل بالمنطقة ، فإذا كان العقد

محررا بلغة أجنبية ، أرفقت بكل نسخة من هاتين النسختين ترجمة الى اللغة العربية .

المادة ٤٣- لا تخضع المشروعات فى المناطق الحرة العامة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ، والمادة ٢٤ والفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل .

ويضع مجلس ادارة الجهة الادارية المختصة للقواعد المنظمة لشئون العاملين فى تلك المشروعات .

المادة ٤٤- تسرى أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المصريين بالمشروعات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة .

المادة ٤٥- يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفى جنية ولا تجاوز خمسة آلاف جنية ، كل من خالف حكم المادة ٤١ من هذا القانون .

ولا ترفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى هذه الجرائم إلا بناء على طلب كتابى من الجهة الادارية المختصة .

ويجوز للجهة المشار اليها ان تجرى التصالح مع المخالف أثناء نظر الدعوى مقابل اداء مبلغ يعادل الحد الأدنى لقيمة الغرامة ، ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية .



**المادة ٤٦-** يسرى على الاستثمار فى المناطق الحرة احكام المواد

(٢٠٠٩، ١٠، ١١، ٢٠) من هذا القانون .

**تحصيل الرسم السنوى (١٪) من قيمة السلع عند الدخول والخروج :-**

- يحصل للرسم السنوى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار عند دخول السلع الواردة برسم المنطقة الحرة لحساب مشروعات التخزين على اساس قيمتها تسليم ميناء الوصول (سيف) . وبالنسبة لمشروعات التصنيع او للتجميع تكون قيمة السلع التى يحصل على اساسها الرسم عند خروجها من المنطقة ، هى قيمة تكلفه ما استحدثت فيها من تصنيع او اجرى من تجميع ( المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية ) .

**سحابة تحويل أحد المشروعات الى منطقة حرة خاصة :-**

**تنص المادة (٢٩)-** يكون تحويل احد المشروعات المقامة داخل البلاد الى منطقة

حرة خاصة بموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

فى ضوء الضوابط الآتية :-

- أن يكون المشروع قد زاول النشاط بالفعل .
- الا تقل صلاحياته عن نصف منتجاته .
- أن يستوفى الاشتراطات الخاصة بالمباني والأسوار والأمن التى تحددها لوائح ونظم ادارة المناطق الحرة .

- التظلم فى حالتى

١- رفض منح الترخيص .

٢- عدم الموافقة على النزول عن الترخيص .

**نص المادة (٣٠)-** لصاحب الشأن أن يتظلم الى الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة فى حالتى رفض منح الترخيص للمشروع  
بمزاولة النشاط فى المناطق الحرة العامة وعدم الموافقة على  
النزول عن الترخيص ، وعلى الهيئة اللبت فى التظلم خلال  
خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرارها فى هذا  
الشأن نهائيا .

**ضرورة إخراج البضائع الواردة بقوائم الشحن :-**

يتعين ادرج البضائع الواردة بنظام المناطق الحرة بقوائم الشحن مع النص  
صرامة بهذه القوائم وببوالص للشحن والفواتير على انها برسم المنطقة الحرة .  
ولإدارة المنطقة التجاوز عن هذا الشرط إذا كانت البضائع واردة باسم المشروع  
- سواء لحسابه لو لحساب الغير - بشرط الا يكون للمشروع او للغير نشاط فى  
دخل البلاد ( المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون ) .

## ما يتبع في شأن بضائع الترانزيت داخل الدوائر الجمركية :-

تنص المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب وجوافز الاستثمار على أنه :

يتبع في شأن بضائع الترانزيت والبضائع الواردة برسم المناطق الحرة المقامة داخل الدوائر الجمركية الإجراءات الآتية :

(١) يقدم المشروع الى ادارة المنطقة المختصة إقرارها على النموذج المعد لهذا الغرض بأن البضائع واردة برسم المناطق الحرة ، من اصل وصورة ، مرفقا به إذن التسليم الملاحى .

(٢) تعتمد ادارة المنطقة اصل لإقرار بما يفيد بأن المشروع يعمل بنظام المناطق الحرة وأن البضائع الواردة بالإقرار من الأصناف اللازمة للنشاط المرخص به ثم يحال الى المارك المختص ليتولى للمراجعة على مستندات الشحن والإذن بنقل البضائع . وفقا لنظام الترانزيت المباشر بعد المطابقة الى المنطقة الحرة بمعرفة التوكيل الملاحى وتحت مسؤوليته الكاملة .

(٣) تقوم ادارة المنطقة بإجراء معاينة البضائع فور وصولها الى المنطقة بطريق العينة العشوائية ( الجشنى ) او الكشف التفصيلى حسب الأحوال ، ويوافى الجمرک المختص بصورة من نتائج المعاينة ، وتسلم الضائع للمسئول عن المشروع وتصبح فى عهده وتحت مسؤوليته الكاملة .

## ما يتبع في شأن البضائع الواردة برسم المناطق الحرة ذات الموانئ

### الخاصة:-

يتبع في شأن البضائع الواردة برسم المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة الإجراءات الآتية :

(١) على ربانة السفن والطائرات لو من يمثلونهم ( التوكيلات الملاحية او مكاتب شركات الطيران ) أن يقدموا الى الجمرک المختص - خلال اربع وعشرين ساعة من وصول السفينة او الطائرة - قائمة الشحن الخاصة ببضائع المنطقة الحرة ( المانيستو ) .

(٢) على ادارة المنطقة المختصة إخطار اصحاب الشأن الوارد ذكرهم في قائمة الشحن بوصول الرسائل الخاصة بهم وتكليفهم بسحبها خلال ثمان واربعين ساعة من تاريخ الإخطار والإكاف لإدارة المنطقة نقلها الى الأماكن التي تحددها على نفقتهم .

(٣) يقدم المشروع اقرار للواردات - معتمدا من ادارة المنطقة و مرفقا به اذن التسليم الملاحى - الى الجمرک المختص لتسجيله واتخاذ الإجراءات المقررة على بضائع الترانزيت .

(٤) يحال الإقرار بعد تسجيله الى ادارة المنطقة - مرفقا بالمستندات الخاصة بالرسالة - لإجراء المعاينة او الكشف التفصيلي حسب الأحوال ، وتسلم البضائع للمشروع وتصبح في عهده وتحت مسؤوليته الكاملة ، وتخطر

الجمارك بصورة من نتائج هذه المعالجة . ( المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ) .

**ما يتبع في شأن الرسائل الواردة برسم المناطق الحرة المقامة داخل**

**البلاد:-**

يتبع في شأن الرسائل الواردة برسم المناطق للحرة المقامة داخل البلاد الإجراءات الآتية :

- (١) يقدم صاحب الشأن الى ادارة المنطقة المختصة المستندات التالية  
أ- اقرار واردات بضائع برسم المناطق الحرة وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من اصل وصورتين .  
ب- الفواتير وبيان العبوة الخاصة بالرسائل .
- (٢) تعتمد ادارة المنطقة اصل الإقرار بما يفيد بأن المشروع يعمل بنظام المناطق الحرة وأن البضائع الواردة بالإقرار من الأصناف اللازمة للنشاط المرخص به ، ويسلم الأصل وصورته لصاحب الشأن .
- (٣) يقدم اصل الإقرار وصورته الى الجمرک المختص لإتخاذ الإجراءات الجمركية بموجب شهادة ترانزيت جمركية ، وتنقل البضائع الى المنطقة الحرة .

- (٤) تسلم البضائع لصاحب الشأن - مع طلب الإرسال الجمركى وصورة إقرار الواردات مؤشرا عليها من الجمرک المختص بما يفيد تمام اجراءات الترانيزيت على البضائع المرسله الى المنطقة الحرة - لنقلها الى ادارة

المنطقة لإتمام معالمتها وتحرير بيانات المعاينة من اصل وصورتين فى فى حضور صاحب الشأن .

(٥) يعد كعب طلب الإرسال - بعد اعتماده - الى الجمرى المختص مرفقا بصورة من بيانات المعاينة وفى جميع الأحوال يكون صاحب الشأن مسئولا عما قد يحدث للبضائع من عجز او فقد تلف اثناء نقلها من الجمارك الى المنطقة الحرة ( مادة ٣٤ لائحة )

#### تقديم ضمانات عن قيمة البضائع :-

تنص المادة (٣٥) - تقدم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لمصلحة

الجمارك - بناء على طلب صاحب الشأن - ضمانا عن قيمة البضاعة والضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها اثناء نقلها من الدوائر الجمركية الى المناطق الحرة او العكس او فيما بين المناطق الحرة ، وذلك بالنسبة للسلع المحظورة ، ويقتصر الضمان على قيمة الضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للسلع غير للمحظورة وتصدر الهيئة هذا الضمان مقابل تحصيل واحد فى الألف من قيمته ، ذلك بعد تقديم المشروع بوليصة تأمين - ضد مخاطر السرقة والتلف والحريق - بكامل قيمة الضمان .

## - معاينة الرسائل الواردة من الخارج :-

نص المادة (٣٦) - جميع الأحوال التى ترد فيها الرسائل من الخارج ويفرج عنها

من الجمارك برسم المناطق الحرة ، تقوم ادارة المنطقة المختصة بمعاينتها فى حضور صاحب الشأن او من ينوبه ، ويحرر بيان بتوقيعهما موضحا به نتيجة المعاينة بعد المطابقة على الفواتير او بيان العبوة ، وتسلم الرسائل لصاحب الشأن وتصبح فى عهده وتحت مسئوليته الكاملة ، ويخطر الجمرک المختص بنتيجة المعاينة والمطابقة ويجوز - بناء على طلب صاحب الشأن - أن تقوم بمعاينة البضائع الواردة داخل المنطقة لجنة شتركة من الجمارك وادارة المنطقة فى حضور صاحب الشأن ويكتفى فى هذه الحالة بالمعاينة الظاهرية للرسالة داخل الدائرة الجمركية .

## سلطة إخال السلع داخل البلاد مباشرة في حالة الضرورة :-

لرئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - فى حالة الضرورة التى تقتضى توفير الاحتياجات الأساسية للبلاد - ان يقرر السماح بإدخال السلع والمواد والمعدات والأجهزة الواردة برسم المناطق الحرة من الدائرة الجمركية مباشرة الى داخل البلاد وبالإفراج عنها مباعه لعميل واحد وتسليمها له دفعه واحدة وذلك بعد استيفاء جميع الإجراءات الجمركية والإستيرادية وتحصيل

الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وسداد مستحقات الهيئة . ( مادة ٣٧  
لائحة ) .

**ما يتبع في شأن الرسائل المصدرة :-**

**تنص المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية للقانون على انه :-**

- يتبع في شأن الرسائل المصدرة الى خارج البلاد من المشروعات المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة او المقامة داخل الموانئ الجمركية او داخل البلاد الاجراءات الآتية : -

(1) يقدم صاحب الشأن إقرار الصادرة وفقاً للنموذج الذى تعدده الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من اصل وصورتين - مرفقا به ما يفيد اداء مقابل الضمان الذى قدمته الهيئة بناء على طلبه والفاتورة الخاصة بالرسالة - الى ادارة المنطقة الحرة المختصة للمراجعة والاعتماد .

(٢) تقوم بمعايينة الرسالة ومطابقتها على المستندات المقدمة من المشروع ، لجنة من الجمارك وإدارة المنطقة في حضور مندوب المشروع ، وتثبت نتيجة المعاينة على أصل الإقرار ، ويسلم الى الجمرک المختص لاتخاذ الإجراءات الجمركية المقررة وإصدار اذن اقراج الصابر .

(٣) تخزم الطرود وتختم بالرصاص وترسل - تحت الملاحظة الجمركية - الى ميناء التصدير .



(٤) يؤشر جمرك التصدير على صورة إقرار الصادرات المصاحب للبضاعة بما يفيد عملية التصدير ، ويسلم الإقرار الى صاحب الشأن ليقوم بإعادته الى المنطقة الحرة .

### **تداول البضائع وتخزينها في المناطق الحرة**

- يجوز تداول البضائع بين المشروعات داخل المنطقة الحرة او من منطقة حرة اخرى كلما اقتضى ذلك تحقيق الأغراض المرخص بها للمشروعات .  
ويكون التداول بين المشروعات داخل المنطقة الحرة العامة باعتماد رئيس مجلس ادارة المنطقة ، وبين المناطق الحرة المختلفة باعتماد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وهو ما تنص عليه المادة ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون .

### **المسئولية عن النقص او الفقد او التغيير في البضائع والمنتجات في**

#### **المنطقة الحرة :-**

**تنص المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية على انه :-**

يكون المشروع او المنشأة المرخص بها في المناطق الحرة مسنولا مسنولية كاملة عن كل نقص او فقد او تغيير في البضائع والمنتجات ، سواء في صنفها او عددها او وزنها الثابت عند التخزين ، وذلك ما لم يكن للنقص او الفقد او التغيير بسبب طبيعة الصنف او ناتجا عن قوة قاهرة او حادث فجائي ،

ولإدارة المنطقة المختصة طلب تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية فضلا عن الغرامات عن العجز أو الزيادة التي لا تقرها في تلك البضائع والمنتجات وذلك وفقا للقواعد وفي الحدود التي يصدر بها قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ولا تسرى الأحكام السابقة على ما يفقد نتيجة للعمليات الصناعية وفقا للنسب الفنية المعمول بها في هذا الشأن .

### **بقاء البضائع أو إخراجها :-**

**نقص المادة (٤١) -** لاتخضع البضائع والمنتجات لأي قيد زمني من حيث مدة

بقيتها في المنطقة وذلك فيما عدا النباتات والمنتجات الزراعية الممنوعة وكذا المصابة بأفات ضارة .

استثناء من احكام المادة السابقة يجوز لإدارة المنطقة الحرة العامة ان تأمر بإخراج بعض هذه البضائع أو السلع أو المنتجات وبيعها لحساب اصحابها مع خصم الضرائب والرسوم الجمركية وان تأمر بإتلافها ، وذلك في الأحوال الآتية:

(١) عدم صلاحية الأصناف للبقاء أو خطورتها على الصحة العامة وفقا لما تقررته السلطات العامة المختصة .

(٢) إذا كان من شأن بقاء الأصناف المذكورة في المنطقة الإضرار بالرسائل الموجودة فيها .

(٣) وقف نشاط المشروع أو المنشأة لأي سبب لفترة زمنية تبرر عدم بقاء هذه الأصناف أو السلع في المنطقة .

وفى جميع الأحوال لايجوز لإدارة المنطقة تنفيذ ذلك الأمر على نفقة المشروع او المنشأة الا إذا امتنع عن تنفيذ الأمر الكتابى الصادر بنقل هذه الأصناف خارج المنطقة او إتلافها خلال المهلة التى تحددها ادارة المنطقة ( المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية ) .

### **سلامة إتلاف البضائع والمنتجات المخزونة :-**

- لإدارة المنطقة الحرة العامة ان تصرح بإتلاف البضائع والمنتجات المخزونة بناء على طلب المشروع او المنشأة ويقدم طلب الإتلاف لإدارة المنطقة موضحاً به السبب المبرر للإتلاف ونوع البضائع والمنتجات المطلوب إتلافها ووصفها وكمياتها واوزانها وقيمتها وتاريخ ورودها .

ويبت رئيس مجلس ادارة المنطقة فى الطلب بعد دراسته وتقصى صحة ما يتضمنه من أسباب وبيانات وبعد قيام لجنة - تشكل بقرار منه - بمعائنة المطلوب إتلافه ووضع تقرير تحدد فيه ما ترى التصريح بإتلافه وزمان ومكان وطريقة اجراء ذلك بما يحقق للسلامة والأمن ولايهدد الصحة العامة .

ويجوز - عند الاقتضاء - الإستعانة بخبرة فنية متخصصة للاشتراك فى لجنة المعائنة والتحقق من صحة البيانات الواردة فى طلب الإتلاف وايداء الرأى فى كفيته ( مادة ٤٣ لأئحة ) .

**المادة (٤٤) -** يتم إتلاف البضائع والمنتجات المحددة فى التصريح فى الزمان

والمكان وبالطريقة المحددة لاجرائه ، وذلك فى حضور مندوبى الجهات المختصة ومندوب المشروع لو المنشأة وتخصم الكميات

التي أتلفت من ارسدة المشروع او المنشأة المسجلة فى دفاترها ،  
ويحرر محضر بما تم من لجراءات .

- للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - بناء على طلب كتابى من  
صاحب الشأن ان تصرح بإدخال البضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية  
والأجنبية من داخل البلاد الى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لأجراء  
عمليات صناعية عليها واعادتها لداخل البلاد دون خضوعها لقواعد الاستيراد  
المطبقة .

وتخضع لهذه القواعد البضائع والخامات التى اجريت عليها عمليات  
تحويلية عند اعادتها الى داخل البلاد ( مادة ٤٥ لائحة ) .

**مادة (٤٦)-** يرفق بالطلب إقرار يتضمن بيان الأصناف وكمياتها ونوعية

الأعمال المزمع اجراؤها ، سواء كانت لإصلاحها أو لأجراء عمليات  
صناعية عليها ، والقيمة المقدرة لذلك وبيان بنسبة الفاقد والهالك  
المتوقع فى حالة اجراء العمليات الصناعية وفقا للنسب الفنية  
المتعارف عليها وبيان بنوعية وقيمة المواد الأجنبية الداخلة فى  
العمليات الصناعية ، والميعاد المحدد لأكملام الإصلاح او العمليات  
الصناعية ، والميعاد المحدد لسحب تلك الأصناف بعد اتمامها ،  
ويعتمد اصل هذا الإقرار من ادارة المنطقة الحرة المختصة وتحفظ  
بصورة منه .

ويرفق بالاقرار تعهد من المشروع بإعادة الأصناف من المنطقة الحرة الى داخل البلاد بعد الإصلاح او التصنيع ، او باستيفاء الإجراءات الجمركية والتصديرية والنقدية إذا ما اختار تصديرها خارج البلاد .

وتبث الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى الطلب خلال مدة لا تجاوز ثلاثة ايام من تاريخ استيفاء المستندات واجراء المعالينات الأزمة .

**مادة (٤٧)-** يقدم طلب الإخراج من المنطقة الحرة والإعادة الى داخل البلاد من

صاحب الشأن الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بعد اجراء الإصلاح او الأعمال الصناعية ، مبينا به الأعمال التى اجريت وقيمتها وقيمة المواد الأجنبية التى استخدمت فيها والمدة التى تمت خلالها وشكل الأصناف بعد تصنيعها ، ويرفق بالطلب صور .

من طلب الإدخال وقرار بان تلك الأصناف هى ذاتها التى تم التصريح بإدخالها للمنطقة وكذا فاتورة بقيمة الإصلاح او العمليات الصناعية ويعتمد اصل هذا الاقرار من ادارة المنطقة وتحقق بصورة منه .

**مادة (٤٨)-** تقوم بمعاينة الأصناف المشار إليها فى المادة السابقة لجنة مشتركة

من الجمارك وادارة المنطقة فى حضور صاحب الشأن للتحقيق من صحة البيانات ومطابقتها للمستندات المقدمة ، ويصدر قرار الإقرار عن الأصناف بعد سداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ،

ويقدم المشروع أصل الإقرار المعتمد الى الجمرک المختص لاتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة ويحتفظ المشروع بصورة لتقديمها وفق المستندات عند الأصناف لدخل البلاد .

وتسلم الأصناف لمندوب المشروع وتصبح في عهده وتحت مسئولية الكاملة لحين الإعادة .

**مادة (٤٩)-** على المشروع المرخص لها في المنطقة الحرة العامة بإجراء

الإصلاح او العمليات الصناعية ان تخصص مخازن مستقلة من خارج المشروع للبضائع والمواد والأجزاء والخامات التي يتم اصلاحها او تشغيلها وحسابا خاصا بهذا النشاط مستقلا عن حساب النشاط الأساسي المرخص به للمشروع على نحو يضمن اظهار نتائج الأعمال بالنسبة لكل نشاط على حدة .

**سلطة إخراج المخلفات من المناطق الحرة الى داخل البلاد:-**

**مادة (٥٠)-** تصدر الموافقة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على

طلب إخراج المخلفات والعبوات العادية والأوعية الفارغة وكذا المنتجات العوارية غير الصالحة للتصدير والمتخلفة عن عمليات التصنيع من المناطق الحرة الى داخل البلاد ويقدم المشروع الى الجمرک المختص بيانا بهذه الأصناف معتمدا من ادارة المنطقة الحرة المختصة - بناء على تلك الموافقة - لإتمام الإجراءات الجمركية

والمعاينة والمطابقة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة  
والإسماح بالخروج .

**مادة (٥١)-** تؤدى مشروعات المناطق الحرة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق

الحرة مقابل سنويا للخدمات بواقع نصف فى الألف من التكاليف  
الاستثمارية للمشروع ، بحد أدنى ثلاثمائة جنية وبحد أقصى ثلاثة  
الاف جنيه ، أو ما يعادلها بالعملة الحرة .

ويحسب مقابل للخدمات عن سنة ميلادية كاملة ، فيما عدا السنة الأولى  
فتكون بنسبة المدة الباقية من تاريخ مزولة النشاط حتى نهاية العام .

#### **سلطة إصدار تصاريح دخول المناطق الحرة :-**

**مادة (٥٢)-** تصدر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، لورئيس المنطقة

الحرة العامة المختصة بحسب الأحوال ، التصاريح الخاصة بدخول  
للمناطق الحرة لكل من :

(١) أصحاب الأعمال لو ممثلهم عند قبول الطلبات المقدمة منهم ، وتصدر لمدة  
مماثلة للمدة المحددة بترخيص مزولة النشاط .

(٢) العاملين فى المشروعات والمنشآت المرخص لها فى مزولة النشاط  
بالمناطق بناء على الطلبات التى تقدم من اصحاب الأعمال ، وتصدر لمدة  
سنة قابلة للتجديد .

(٣) العاملون بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة او بالمنطقة الحرة الذين تقتضى افعال وظلتهم دخول المنطقة الحرة .

(٤) الأشخاص الذين يقتضى الأمر دخولهم بصفة مؤقتة غير منتظمة الى المنطقة الحرة وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة (٥٣) : تلغى تصاريح الدخول او الإقامة فى اى من الحالات الآتية:-

١- للحكم على المصرح له فى جنائية او جريمة تهريب او سرقة او الشروع فى اى منها .

٢- انتهاء خدمة او عمل المصرح له لدى المشروع او المنشأ التى يعمل بها .

٣- انتهاء او إيقاف النشاط الذى يزاوله المصرح له فى المنطقة الحرة .

مادة (٥٤)- يجوز إلغاء التصريح فى اى من الحالتين الآتيتين :-

(١) تعدى المصرح له على احد رجال السلطة العامة ، او مأمورى الضبط القضائى ، او مقاومته لهم ، أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

(٢) مخالفة المصرح له لأحكام القانون او هذه اللائحة او غيرها من اللوائح او القرارات او التعليمات التى تصدرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة



مادة (٥٥) - على من يرغب فى مزاوله مهنة او حرفة فى المنطقة الحرة العامة

لحسابه بصفه دائمة ان يقدم طلبا الى رئيس مجلس ادارة المنطقة .  
ويصدر التصريح مقابل رسم مقداره ثلاثمائة جنيه عن كل سنة من  
السنوات الثلاث الأولى وخمسمائة جنيه عن كل سنة تالية وذلك بالنسبة للمهن  
الحرة ، ومائتى جنيه عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى واربعمائه جنيه  
عن كل سنة تالية بالنسبة لغير ذلك من المهن والحرف .

#### **ما يلتزم به المرخص له :-**

- يلتزم المرخص له خلال السنتين يوما التالية لصدور الترخيص ان يقدم  
الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم السجل التجارى او ترخيص  
مزاوله المهنة حسب الأحوال ، وصورة من بطاقته الضريبية بالنشاط الجديد فى  
المنطقة ، ويسقط الترخيص إذا لم يقدم ما ذكر فى الميعاد المحدد ( المادة ٥٦  
لائحة ) .

#### **ما يحظر على المرخص له :-**

مادة (٥٧) - يحظر على المرخص له إلحاق اى شخص بالعمل لديه فى المنطقة  
إلا بعد تحرير عقد العمل ، ويجب عليه الاحتفاظ بصحيفه الحالة  
الجنائية للعامل وصورة معتمدة من بطاقته الشخصية او العائلية  
والنقدم الى ادارة المنطقة لاستصدار تصريح للعامل بدخول المنطقة

## **قاعدة عامة :-**

فى المناطق التى يعهد فيها رئيس مجلس الوزراء باختصاصات الجهة الإدارية المختصة لأية هيئة لو جهة اخرى غير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، تحل تلك الهيئة او الجهة الأخرى محل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى جميع مالها فى هذه اللائحة من سلطات واختصاصات وحقوق ( المادة ٥٨ من اللائحة ) .

## الفصل الرابع

### تأسيس الشركات

أولاً :- الشركات التي يقتصر نشاطها على مجالات المادة (١) من اللائحة

- عقد تأسيس الشركات ومراجعتها :-

نص المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار على

أنه :-

تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مراجعة عقود تأسيس الشركات التي يقتصر نشاطها على مجال أو أكثر من المجالات المحددة في المادة (١) من هذه اللائحة ومراجعة نظمها الأساسية ، وذلك بناءً على طلب المؤسسين أو الشركاء أو من ينوب عنهم .

تقديم طلب مراجعة عقد تأسيس الشركة المساهمة أو التوصية بالأسهم أو

عقد الشركة ذات المسؤولية المحدودة :-

نص المادة (٦) يقدم طلب مراجعة عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة

مساهمة أو التوصية بالأسهم ، أو عقد الشركة ذات المسؤولية

المحدودة ، إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مرفقاً به

نسخة من عقد التأسيس والتنظام الأساسي او عقد الشركة - بحسب الأحوال - على ان تحرر جميعا طبقا للنماذج التى تصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

### **تقديم طلب مراجعة عقد تأسيس شركة التضامن او التوصية البسيطة:-**

**تنص المادة (٧) بقدّم طلب مراجعة عقد شركة التضامن او التوصية البسيطة**

مرفقاً به نسخة من العقد ومتضمناً البيانات الآتية :

- (١) نوع ومجال النشاط الذى تزاولة الشركة .
- (٢) اسماء الشركاء وعناوينهم وجنسياتهم وصفة كل منهم فى الشركة كشريك متضامن او موصى .
- (٣) اسم الشركة وعنوانها ومركزها الرئيسى فى مصر وفروعها .
- (٤) رأس مال الشركة المدفوع ونوعه وحصة الشريك والعملية المسدد بها .
- (٥) مدة الشركة .
- (٦) نظام ادارة الشركة .
- (٧) طريقة نظام توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء .
- (٨) الأحكام الخاصة بحل الشركة وتصفيتها وأسباب انقضائها .

## **مذود قرار الترخص بتأسيس الشركة :-**

**مادة (٨)** يصدر بالترخيص بتأسيس الشركة قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة متضمنا البيانات الخاصة بها ، وذلك بعد تمام المراجعة والتصديق على توقيعات المؤسسين او الشركاء بحسب الأحوال وتقديم شهادة دالة على ايداع الشركة - فى حساب باسمها تحت التأسيس بأحدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى - ربع رأس المال النقدي للشركة على الأقل بالنسبة لشركات المساهمة او التوصية بالأسهم ، وكامل رأس المال النقدي بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة .

## **تقيد الشركات بالسجل التجارى :-**

**المادة (٩)** - تقيد الشركات - التى يرخص بتأسيسها - بالسجل التجارى ، وعلى المسئول فى الشركة ان يقدم الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة صورة للتقيد بالسجل .

## **نشر قرارات الترخيص بتأسيس الشركات :-**

**المادة (١٠)** تنشر قرارات الترخيص بتأسيس الشركات مع عقود تأسيسها

وتنظمها الأساسية على نفقة أصحاب الشأن فى النشرات التى تصدرها

للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

**المادة (١١)** تسرى الأحكام المنصوص عليها فى هذا الفصل على كل تعديل فى

### **نظام الشركة**

**ثانيا : الشركات ذات الأغراض والأنشطة المتعددة :-**

**تنص المادة (١٢)** يتم تأسيس الشركات التى تزول أنشطة يدخل بعضها فى أى

من مجالات المحددة فى المادة (١) من هذه اللائحة وفقا للنظام

القانونى الذى تخضع له الشركة أصلا وعلى المسئول فى

الشركة موافاة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعقد

الشركة ونظامها الأساسى ، وبصورة من قرار التأسيس ان وجد

، وكذا ببيان كاف عن نشاط الشركة الخاص بالمجالات

المذكورة ويجب افراد حسابات مستقلة ومركز مالى خاص لهذا

النشاط .

### ثالثاً :- المنشآت الفردية :-

تنص المادة (١٣) على كل شخص طبيعى يزول نشاطها فى اى من المجالات

المحددة فى المادة (١) من هذه اللائحة ان يخطر الهيئة العامة

للاستثمار والمناطق الحرة ببيان كاف عن هذا النشاط موضحا

به مقره ورأس المال المخصص له غير ذلك من البيانات

للزامه. لقيد النشاط. فى السجل التجارى ، وكذا عنى تعديل فى

هذه البيانات ، وعليه ان يقدم الى الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة صورة القيد بالسجل ويجب افراد حسابات

مستقلة ومركز مالى خاص للنشاط المشار اليه.

### رابعاً :- اشترك العاملين فى ادارة الشركات المساهمة

مادة (١٤) يكون اشترك العاملين فى ادارة شركات المساهمة ، التى يقتصر

نشاطها على مجال او اكثر من المجالات المحددة فى المادة ١ من هذه

اللائحة عن طريق لجنة ادارية معاونة تشكل بقرار من مجلس ادارة

الشركة من ممثلين عن العاملين .

مادة (١٥) تختص اللجنة المذكورة فى المادة السابقة ، بدراسة الموضوعات

المتعلقة ببرامج العمالة بالشركة ، والتى يراعى فيها اسس الادارة

الاقتصادية السليمة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وكذا المتعلقة

برفع معدلات الإنتاج وتطويره ، وغير ذلك من الموضوعات التي  
تحال الى اللجنة من مجلس الادارة او العضو المنتدب ، وتقدم اللجنة  
نتائج دراساتها الى توصياتها الى مجلس الادارة .

**المادة (١٦)** تعين اللجنة من بين اعضائها رئيسا ، وفي حالة غيابه تعين العضو

الذي يقوم بأعمال الرئاسة المؤقتة . ويحضر اجتماعات اللجنة عضو  
مجلس الادارة المنتدب او من تفوضه الشركة من اعضاء مجلس  
ادارتها ، وعدد من المديرين المسئولين في الشركة اختارهم مجلس  
الادارة دون ان يكون لهم صوت محدود في المداولات .

**مادة (١٧)** يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار اعضاء اللجنة ومدة

العضوية وطريقة التجديد ونظام عمل اللجنة ومكافآت اعضائها  
وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ، ولا يكون الاجتماع  
صحيا الا بحضور نصف عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر  
القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح  
للجانب الى منه الرئيس .

**مادة (١٨)** تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال الشهور الثلاثة التالية لانقضاء السنة

المالية للشركة وتقدمه الى مجلس الادارة موضحا فيه الموضوعات ،



التي تولت دراستها ، وما اوصت به في شأنها واقتراحاتها التي تحقق  
مصلحة الشركة وترى عرضه على المجلس .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧

### بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

#### ﴿ المادة الأولى ﴾

تتشأ هيئة عامة تسمى (( الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة )) تكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقرها مدينة القاهرة ، وتتبع وزير الاقتصاد والهيئة ان تنشئ فروعاً لها ومكاتب فى الداخل والخارج عند الضرورة .

#### ﴿ المادة الثانية ﴾

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٥ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المشار اليه تكون الهيئة هى الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ أحكامه ، وذلك فيما عدا المناطق التى يعهد فيها رئيس مجلس الوزراء بإختصاصات هذه الجهة لأية هيئة أو جهة أخرى .

**وتباشر الهيئة - علاوة على ما تقدم - الاختصاصات الآتية :**

**دراسة التشريعات المتعلقة بالاستثمار واقتراح ما تراه بشأنها .**

- اقتراح اضافة مجالات اخري تتطلبها حاجة البلاد الى المجالات المنصوص عليها في المادة ١ من قانون وحوافز الاستثمار .

- اقتراح للنظم الكفيلة بتيسير سبل الضمان والتأمين لمختلف مخاطر الاستثمار .

- اعداد وطرح المشروعات للاستثمار والترويج لها .

اعلام السوق الداخلى والدولى لرأس المال بكل ما من شأنه تنشيط الاستثمار

- اصدار وتوزيع الكتب والمجلات والنشرات المتعلقة بالترويج للمشروعات وتنشيط الاستثمار وذلك باللغات العربية والأجنبية .

- عقد المؤتمرات والندوات وتنظيم الزيارات واللقاءات للمستثمرين للتعريف بضمانات وحوافز الاستثمار .

- ما يحيله رئيس مجلس الوزراء اليها من موضوعات اخرى متعلقة بإختصاصها .

### **« المادة الثالثة »**

يتولى رئيس الهيئة ادارتها وتصريف شئونها وتنفيذ قرارات مجلس الادارة كما يمثل الهيئة امام القضاء وامام الغير وله ولمن ينيبه حق التوقيع نيابة عنها .

ويعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى ، ويصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية .

#### ﴿ المادة الرابعة ﴾

يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل برئاسة رئيس الهيئة وعضوية كل من احد نائبي محافظ البنك المركزي يختاره محافظ البنك .  
أربعة من رؤساء القطاعات الممثلين لوزارات الزراعة واستصلاح الاراضى والسياحة ، والمالية ، والصناعية والثروة المعدنية ، يختار كلا منهم الوزير المختص .  
خمس من المستثمرين .

ويكون تعيين اعضاء مجلس الادارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد اخرى ويصدر بتعيين الاعضاء من المستثمرين وكذا بتحديد مكافآت اعضاء المجلس قرار من رئيس مجلس الوزراء .

#### ﴿ المادة الخامسة ﴾

مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المختصة بشئونها وتصريف امورها ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القرار ، كما له أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق اغراض الهيئة ، وعلى الأخص المتعلقة بما يلي :  
وضع السياسة العامة التى تسيير عليها الهيئة .

- وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة فى اطار الخطة العامة للدولة .
- الموافقة على ائشاء فروع للهيئة ومكاتب فى الداخل والخارج .
- اصدار اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .
- اعتماد الهيكل التنظيمى للهيئة .
- اقرار التعاقدات والتصرفات والأعمال التى تمكن الهيئة من مزاولة نشاطها ، بما فى ذلك تملك الأرضى والعقارات والائتفاع بها واستئجارها .
- الموافقة على مشروع الموازنة والحساب الختامى للهيئة .
- قبول المنح والموافقة على القروض التى تحقق أغراض الهيئة .

#### ﴿ المادة السادسة ﴾

تعتمد قرارات مجلس ادارة الهيئة من رئيس مجلس الوزراء وتنفيذ بعد اعتمادها او مضى خمسة عشر يوما على تاريخ ابلاغه بها دون اعتراض عليها

#### ﴿ المادة السابعة ﴾

تتكون موارد الهيئة مما يأتى :

- الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة .
- الرسوم ومقابل الخدمات التى تحصلها الهيئة طبقا لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المشار اليها ولائحته التنفيذية .

المنح والقروض المحلية والخارجية التى تعقد لصالح الهيئة ، وذلك طبقا  
للقواعد المقررة فى هذا الشأن .  
عائد استثمار أموال الهيئة  
اية موارد اخرى

### ﴿ المادة الثامنة ﴾

يكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع فى وضعها للقواعد المعمول بها فى  
المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة  
وتنتهى بإنتهائها .  
ويكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها ، ويرحل رصيد هذا  
الحساب من سنة الى اخرى .

### ﴿ المادة التاسعة ﴾

تسرى على العاملين بالهيئة للقواعد والأحكام المقررة بلانحة شئون  
العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المشار اليها .  
ويكون لرئيس الهيئة سلطات واختصاصات نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة  
العامة للاستثمار والمناطق الحرة الواردة باللائحة المذكورة

### ﴿ المادة العاشرة ﴾

ينقل الى الهيئة جميع العاملين بالهيئة العامة للاستثمار بذات اوضاعهم الوظيفية .

وتحل الهيئة محل الهيئة العامة للاستثمار فيما لها من حقوق ، بما فى ذلك تملك الاراضى والعقارات والانتفاع بها واستجارها ، كما تتحمل بما عليها من التزامات .

### ﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ  
نشرة (١)

## الباب الخامس

### شركات تلقى الأموال

مُتَلَمِّمَة :

صدر للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لإستثمارها ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/٦/٩ وقد نص فى المادة الخامسة اصدار ان ينتشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وتنص المادة الأولى اصدار على ان يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن شركات المساهمة العاملة فى مجال تلقى الأموال إستثمارها وتسرى احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على هذه الشركات فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون .

ولا يجوز لشركات المساهمة العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها مزولة أعمال البنوك بما فيها تلقى الودائع تحت الطلب او لأجل أو أعمال الصرافة أو منح للتسهيلات الائتمانية .



وتنص المادة الثانية اصدار على أنه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالهيئة أو الجهة الإدارية إنما ورد ذكرها فى هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية " الهيئة العامة لسوق المال " ويقصد بالوزير " وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية " ويقصد بالشركة " شركة المساهمة " التى يتم تأسيسها وقيدھا فقط طبقا لأحكام هذا القانون .

وتنص المادة الرابعة إصدار على أن يصدر الوزير بعد أخذ رأى الهيئة اللائحة التنفيذية ونموذج العقد الإبتدائى والنظام الأساسى لشركة المساهمة العاملة فى مجال تلقى الأموال لأستثمارھا وذلك خلال سنتين يوما من تلويخ العمل بهذا القانون .

## الفصل الأول

### تأسيس الشركة

أولاً : إجراءات تأسيس شركة تلقي الأموال :-

(١) طلب التأسيس :-

تلص المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الصادرة بقرار وزير الاقتصاد برقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ على أن :-

- يقدم طلب تأسيس الشركة وطلب قيدها في السجل المعد لذلك الى الهيئة على النموذج المعد لكل من الطالبين بالهيئة ويجب أن يرفق به الأوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس شركة للمساهمة وذلك بالاضافة الى مايلى :-

١- شهادة من أحد البنوك المرخص لها بتلقى الإكتتاب تفيد سداد المؤسسين بقيمة ما اكتبوا فيه من أسهم .

٢- صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة وإقرار من كل منهم بتمتعة بالجنسية المصرية .

٣- نشرة الإكتتاب في باقى أسهم الشركة .

٤- ما يفيد طلب الى الجهاز المركزى للحسابات لتعيين مراقب حسابات من قبله .

- ٥- إسم مراقب الحسابات المعين من قبل المؤسسين وإقرار منه بقبول التعيين
- ٦- بيان بإسم الوكيل الذى يباشر إجراءات التأسيس والقيـد ومهنته وعنوانه الذى ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالتأسيس .
- ٧- إيصال سداد رسم التأسيس والقيـد للهيئة .

## (٢) تدوين طلبات التأسيس :-

### تنص المادة الرابعة من اللائحة على أن:-

تعد الهيئة جدولاً تكون به طلبات تأسيس الشركات ويتم تكوين هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقاً لتاريخ ورود كل منها . وتعطى الهيئة مقدم الطلب إيصالاً يفيد الطلب وتاريخه ورقم تكوينه فى الجدول المشار اليه .

\* وتنص المادة الخامسة من اللائحة على أنه يجب على المؤسسين أو وكيلهم والبنك الذى تلقى الإكتتاب فى الإسهام اعداد بيان بأسماء المكتتبين من غير المؤسسين على أن يكونوا جميعاً من المصريين مع بيان محال اقامتهم وعدد الاسهم التى طلب كل منهم الاكتتاب فيها وما خصص له منها سداده لكامل قيمتها ويقدم هذا البيان الى الهيئة خلال العشرة ايام التالية لقفل باب الإكتتاب ويجوز لكل ذى شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة وإذا إكتتب المؤسسون فى عدد من الأسهم المطروحة للإكتتاب العام وجب تقديم بيان مستقل فى هذا الشأن .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن يقل ما يكتب فيه غير المؤسسين عن ٥٠٪ من رأس مال الشركة .

### (٣) فحص الطلبات :-

تنص المادة ٦ من اللائحة على أن تقوم الهيئة بفحص طلبات تأسيس وقيد الشركات فإذا كانت الأوراق كاملة اتخذت الإجراءات لعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر أما إذا تبين وجود نقص في الأوراق أو في بياناتهم فيتم إخطار ذوى الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب لاستكمالها ويؤشر بذلك في جدول طلبات التأسيس .

### (٤) النظر في الطلبات :-

تعرض طلبات التأسيس والتقيد على مجلس إدارة الهيئة لنظرها ولمجلس الإدارة قبل إصدار قراره بالقبول أو الرفض أن يطلب الإيضاحات التي يكون ضرورية لاتخاذ القرار ويصدر المجلس قراره خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الأوراق كاملة إلى الهيئة أو من تاريخ استيفاء البيانات التي طلبها .  
ويؤشر بقرار مجلس الإدارة بتأسيس الشركة وبقيدها في جدول التأسيس وفي سجل التقيد .

### (٥) سجل قيد الشركات :-

تنص المادة ٨ من اللائحة على أن ينشأ بالهيئة سجل لقيد الشركات تفرد فيه صفحة لكل شركة يدون فيها اسم الشركة ورقم وتاريخ قيدها ورأس مالها وغرضها ومقرها وفروعها وأسماء المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة

والمديرين كما يدون بها كل تعديل فى عقد تأسيسها أو فى نظامها وأى تعديل فى بيانات القيد التى قدمت عند طلب التأسيس أو للقيد .

**أحكام عامة :-** تنص المادة ١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أنه مع عدم

الإخلال بأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وغيره من القوانين لايجوز لغير شركة المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام والمقيد فى السجل المعد لذلك بالهيئة أن تتلقى أموال من الجمهور بأية عمله وبأية وسيلة وتحت أى مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها سواء أكان هذا الغرض صريحا أو مستترا .

كما يحظر على غير هذه الشركات توجيه دعوة للجمهور بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للاكتتاب العام أو لجمع هذه الأموال لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها .

**ثانيا : شروط تأسيس الشركة :-**

تنص المادة ٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن يقدم طلب تأسيس شركة المساهمة التى يكون من أغراضها العمل فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها إلى الهيئة مرفقا به كافة الأوراق والمستندات التى يتطلبها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس شركة المساهمة بالإضافة الى طلب القيد بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة يشترط لتأسيس الشركة واستمرار قيدها

**ملئى :-**

- أ- ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن عشرين شخصا ولا يقل عدد الاسهم التي يكتب بها كل منهما عن ١٪ من قيمة رأس المال المصدر .
- ب- ألا يقل رأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيه ولا يزيد على خمسين مليون جنيه وأن يكون مدفوعا بالكامل ومملوكا كله لمصريين وأن يطرح منه خمسون في المائة على الأقل للاكتتاب العام لغير المؤسسين .
- ج- أن يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام من المصريين ومجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير واقتراح مجلس ادارة الهيئة أن يستثنى أى شخص من الأشخاص المشار إليهم فى المادة ٦ من شرطى الحدين الأدنى والأقصى لرأس المال المصدر المشار اليه فى البند (ب) من هذه المادة .

### **قبول أو رفض طلب التأسيس والتقييد :**

تنص المادة ٣ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على انه يصدر مجلس إدارة الهيئة قراره بقبول أو رفض طلبى التأسيس والتقييد خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق متوفاه .

ويرفض الطلب إذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غير ذلك من القوانين أو اللوائح أو كان من أغراض الشركة أو النشاط الذى تقوم به ما يتعارض مع النظام العلم والأدب أو لايتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومى ويكون قرار المجلس بالرفض مسببا ويجوز للتظلم منه أمام الوزير .

## **التظلم من رفض طلب التأسيس ! المادة ٨ :-**

تنص المادة ٩ من اللائحة التنفيذية على أن يكون للتظلم للوزير من رفض طلب القيد خلال ستين يوما من تاريخ أخطار صاحب الشأن بقرار الرفض يجب أن يتضمن بيانا بأسبابه وأن يرفق به ما يتوفر من مستندات تؤيده .  
ويتولى الوزير نظر التظلم وله فى سبيل ذلك طلب إيضاحات من المتظلم أو من الهيئة ويتم البت فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه .

## **طلب القيد فى سجل قيد الشركات :**

تنص المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية على أنه يجوز لكل شركة مساهمة توافر فيها الشروط المنصوص عليها فى المادتين ٤٠٢ من القانون أن تتقدم طلب لقيدها فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٨ من هذه اللائحة ويجب أن يرفق بالطلب :-

- ١- صورة من عقد الشركة ونظامها الأساسى .
- ٢- صورة موثقة من محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية التى قررت فيها تعديل نظامها الأساسى بما يتفق وأحكام العادية القانون .
- ٣- شهادة من مراقب الحسابات قيد سداد رأس مال الشركة بالكامل .
- ٤- شهادة من مراقب الحسابات قيد أن صافى حقوق الملكية فى الشركة لا يقل عن رأس مالها المصدر .
- ٥- بيان من مراقب الحسابات بأسماء المؤسسين والمساهمين وعدد الاسهم التى يملكها كل منهم وقيمتها الاسمية فى تاريخ تقديم الطلب .

٦- ما يفيد تقديم طلب الى الجهاز المركزى للمحاسبات لتعيين مراقب حسابات من قبله .

٧- ايصال سداد رسم القيد للهيئة .

ويسرى فى شأن هذا الطلب إحكام المادتين ٧،٦ من هذه اللائحة .

#### **نشر قرارات الموافقة على التأسيس والقيد :-**

تنص المادة الثالثة فى فقرتها الثالثة على أن تنشر قرارات الموافقة والتأسيس والقيد بالوقائع المصرية .

#### **تدخل الهيئة عند مخالفة الشركة لأحكام القانون أو اللائحة :-**

تنص المادة ١٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أنه يجوز لمجلس ادارة الهيئة

عند مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو

قرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة تنفيذا له اتخاذ أى من

الاجراءات الآتية :-

أ- توجيه تنبيه كتابى للشركة .

ب- تكليف رئيس مجلس ادارة الشركة بدعوة المجلس الأنعقاد للنظر فى

أمر المخالفات المنسوبة للشركة واتخاذ اللازم لإزالتها ويحضر اجتماع

المجلس فى هذه الحالة ممثل عن الهيئة لإبداء ملاحظاته .



ج- تعيين عضو مراقب فى مجلس الإدارة لمدة محدودة ويكون لهذا العضو المشاركة فى المناقشات وتسجيل رأيه فيها يصدر من قرارات دون أن يكون له صوت محدود .

د- حل مجلس إدارة الشركة بموافقة الوزير وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يعرض فى نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس إدارة جديد للشركة أو إتخاذ أى إجراء تراه الجمعية مناسبة .

### **ثالثا : شطب قيد الشركة :-**

١- تنص المادة ١٣ من قانون على أن يشطب قيد الشركة فى الأحوال

الآتية :-

- أ- اذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات جوهرية غير صحيحة .
- ب- إذا ثبت مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون أو لالتحتم التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذا له ولم تقم الشركة بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة الهيئة .
- ج- إذا إتبعَت الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والأداب أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية والأمن القومى أو تضر بمصالح أصحاب الصكوك .

## ٢- كيف يتم شطب قيد الشركة :-

يتم الشطب بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة بأغلبية ثلثى اعضائها ولايصدر قرار الشطب إلا بعد انقضاء شهر من تاريخ اخطار الشركة بكتاب موصى عليه بحلم الوصول بالمخالفات المنسوبة اليها وعدم تقديمها كتابة مبررات يقبلها مجلس ادارة الهيئة .

## ٣- نشر قرار الشطب :-

ينشر للقرار الصادر بالشطب فى الوقائع المصرية .

## ٤- الآثار المترتبة على الشطب :-

يترتب على شطب قيد الشركة وقف نشاطها الذى تمارسه وفقا لأحكام هذا القانون نهائيا ، وتلتزم برد قيمة الصكوك الى اصحابها خلال المدة المحددة بقرار الشطب فإذا لم تقوم الشركة برد قيمة الصكوك خلال المدة المحددة جاز لمجلس ادارة الهيئة أن يقرر تصفيتا وفى هذه الحالة يعين مجلس ادارة الهيئة المصفى ويحدد أتعابه ( المادة ١٣ ) .

## رابعا : الجمعية العامة للشركة :

يكون للشركة جمعية عامة للمساهمين كباقي الشركات المساهمة وهى السلطة العليا فى الشركة فهى المختصة بانتخاب مجلس الإدارة ومحاسبهم والتصديق على الميزانية والحسابات الختامية والتصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .

والمساهمون وحدهم هم أعضاء هذه الجمعية دون أصحاب صكوك الاستثمار الذين ليس لهم حق الاشتراك في الإدارة .

#### **خامسا : مجلس إدارة الشركة :-**

يجب أن يكون للشركة مجلس إدارة ... هذا المجلس تنتخبه الجمعية العامة للشركة من أجل ان يباشر ادارتها ويجب أن يكون ألتخاب المجلس وكامل اختصاصه كما يحدث فى الشركة المساهمة العادية طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة والتوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة وتنص المادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن يجب لخطار الهيئة بقرارات تعيين أعضاء مجالس الإدارة والاعضاء المنتدبين ومديرى الشركة من غير اعضاء مجلس الإدارة وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدورها ، ويجوز للوزير خلال ثلاثين يوما ولأسباب يحددها الإعتراض على هذا التعيين .

• ولقد سكت للقانون واللائحة من أثر هذا الاعتراض والمفهوم هو بطلان التعيين للمعترض عليه بحيث تتخب الجمعية العامة اعضاء للداره بدلا من المعترض عليهم .

كما يجوز الطعن امام القضاء الادارى ضد قرار الوزير طبقا للقواعدى العامة (١) .

---

(١) للدكتور على العريف - شرح للشركات - صفحة ٣١٩ .

## سادسا : مراقب الحسابات :

تنص المادة ١٠ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعين احدهما الجمعية العامة للشركة طبقا للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعين الآخر للجهاز المركزي للمحسابات ويحدد مكافأته وواجباته ويجوز للجهاز تحتيتها بناء على طلبها الهيئة في حالة الاخلال بواجباتها .

ويلتزم مجلس ادارة الشركة بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقا للنموذج المعلق باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات خلال سنة أشهر من نهاية السنة المالية .

وتخطر الهيئة بصورة من الميزانية والقوائم المالية والتقارير المشار اليها في الفقرة السابقة قبل شهرين من التاريخ المحدد لاتعقاد الجمعية العامة والهيئة الحق في طلب اعادة تصوير الميزانيو والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالي الفعلي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح .

وفي حالة عدم الاستجابة لملاحظات الهيئة يتعين على مجلس الادارة تضمين هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية انعاما وعرضها في اجتماع الجمعية العامة .

وتلتزم الشركة خلال اسبوعين من قرار الميزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة في حالة عدم الأخذ بها في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل .

## الفصل الثانى

### صكوك الاستثمار

(١) طبقا لنص المادة ١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لايجوز لغير شركة المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام والمقيدة فى السجل المعد لذلك بالهيئة أن تتلقى أموالا من الجمهور بأية عمله وبأية وسيلة وتحت أى مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها سواء أكان هذا الغرض صريحا أو مستترا كما يحظر على غير هذه الشركات توجيه دعوة للجمهور بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للاكتتاب العام أو لجمع هذه الأموال لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها .

(٢) أ- طبقا لنص المادة ٦ من القانون يحدد النظام الأساسى للشركة الحد الأقصى للأموال التى يمكن أن تتلقاها من الجمهور بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية .

ب- وتصدر الشركة صكوك استثمار مقابل الأموال التى تتلقاها وتخول صكوك الاستثمار لمالكها المشاركة فى الأرباح والخسائر دون المشاركة فى الإدارة ، ويتقاضى أصحابها نصيبهم فى ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال .

ج- وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات إصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التى يتضمنها الصك .

د- ولا يجوز تداول أسهم المؤسسين لمدة خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة بالسجل المعد بالهيئة .

هـ- لا يجوز خلال هذه المدة نقل ملكية هذه الأسهم بطريق الحوالة من المؤسسين بعضهم الى بعض أو إلى الغير .

(٣) تنص المادة ١١ من اللائحة التنفيذية للقانون على أن يكون الحد الأقصى للأموال يمكن للشركة أن تتلقاها من الجمهور عشرة أمثال رأس المال المصدر .

ويجوز بقرار من الوزير زيادة الحد الأقصى المشار إليه للأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٧ من القانون الى خمسة عشر مثل رأس المال المصدر وذلك بالنسبة الى ماسبق أن تلقوه من أموال قبل تاريخ العمل بالقانون وبما لا يجاوزه .

وإذا كان من بين ما تتلقاه الشركة مبالغ بالنقد الأجنبي فيتم تحديد قيمتها لأغراض حساب ذلك الحد وفقا لأعلى سعر أعلن لتلك العملة وقت تلقيها .  
وتصدر الشركة صكوك الاستثمار مقابل الأموال التي تتلقاها .

#### **قرارات الجمعية العامة بإصدارات الصكوك:-**

تقضى المادة ١٢ من اللائحة بأن تصدر الجمعية العامة العادية للشركة قراراتها بالأصدارات المختلفة للصكوك وفقا للإحتياجات التمويلية خلال السنتين الماليتين وذلك بناء على تقرير مالى يعده مجلس الإدارة ويعتمد مراقبا الحسابات صحة البيانات الواردة بهذا التقرير .

ولايجوز للشركة أن تتبع سياسة أو أن تقرر حقوقا للغير يكون من شأنها الأضرار بمصالح أصحاب الصكوك .

#### **مبدأ إعطاء الشركة للهيئة بطلب إصدار الصكوك:-**

تنص المادة ١٣ من اللائحة بأنه تخطر للشركة الهيئة بتقرير مجلس الإدارة بطلب إصدار الصكوك ومحضر إجماع الجمعية العامة بالموافقة على الإصدار وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع .

\* ويحدد مجلس إدارة الشركة في كل إصدار للصكوك قيمة الصك والعملية التي تصدر بها وشروطه ومذته ولايجوز إصداره بأكثر أو بأقل من قيمته .

ويكون إصدار الصكوك بالنقد الأجنبي في ضوء الضوابط والقواعد الصادرة طبقا للمادة ٩ من القانون ( المادة ١٤ من اللائحة ) .

#### **حقوق أصحاب الصكوك:-**

#### **سادسا : مراقب الحسابات :-**

تنص المادة ١٠ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعين احدهما الجمعية العامة للشركة طبقا للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعين الآخر للجهاز المركزي للمحاسبات ويحدد مكافأته وواجباته ويجوز للجهاز تنحيتهما بناء على طلب الهيئة في حالة الإخلال بواجباتهما .



ويلتزم مجلس ادارة الشركة بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقا للنموذج الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية .

وتخطر الهيئة بصورة من الميزانية والقوائم المالية والتقارير المشار اليها في الفقرة السابقة قبل شهرين من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة والهيئة الحق في طلب اعادة تصوير للميزانيه والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالى الفعلى ونتيجة للنشاط على الوجه الصحيح .

وفى حالة عدم الاستجابة لملاحظات الهيئة يتعين على مجلس الادارة طبقا لنص المادة ١٥ من اللائحة :-

١- تكون جميع حقوق والتزامات أصحاب للصكوك فى ذات الإصدار متساوية .

٢- تخول لهم هذه الصكوك الإستراك فى الأرباح الصافية أو الخسائر

٣- يتقاضون نصيبهم فى ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال .

٤- لا يكون لهم حق المشاركة فى الإدارة .

**البيانات التى يتضمنها الصك:-**

**طبقا لنص المادة ١٧ من اللائحة يجب أن يتضمن الصك ما يأتى :-**

١- إسم الشركة وعنوان مركزها الرئيس .

- ٢- رقم قيد الشركة فى سجل الهيئة وتاريخه .
  - ٣- رقم قيد الشركة فى سجل الهيئة وتاريخه .
  - ٤- الرقم المسلسل للصك وتاريخ إصداره وقيمته ومدته .
  - ٥- اسم صاحب الصك وجنسيته وعنوانه .
  - ٦- ما يفيد أن إصدار الصك لا يترتب عليه تجاوز الحد الأقصى للأموال التى يمكن للشركة أن تتلقاها .
- على أن تخطر الهيئة بصور نماذج الصكوك التى تصدرها فى كل إصدار وأرقامها .

#### **إمساك سجلات عن الصكوك:-**

تمسك الشركة سجلات منتظمة عن الصكوك التى أصدرتها وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة للقوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن ( المادة ١٩ من اللائحة ) .

#### **استرداد قيمة الصك:-**

تنص المادة ٢٠ من اللائحة على أنه لأصحاب الصكوك استرداد قيمتها عند إنتهاء مدتها مضاعفا لليها حصتها فى الربح الناتج عن استثمار قيمتها أو مخصوصا منها ما يخصها من خسائر عند الاسترداد .

وإذا كانت شروط الصك تجيز استرداد قيمته فى أى وقت أو قبل انتهاء مدته فللشركة تجنب جزء من القيمة فى ضوء آخر مركز مالى شهري لحين التسوية النهائية بعد اعتماد الميزانية والقوائم المالية .

### **حالة فقد الصك او تلفه :-**

فى حالة فقد الك او تلفه تصدر الشركة بدلا منه لصاحبه بناء على طلبه وحسبما هو مدون بسجلاتها بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد او التلف وأدائه لمبلغ النفقات الفعلية للإستبدال ويثبت على الصك الصادر فى هذه الحالة أنه بدل فاقد لو بدل تالف ويؤشر عليه بما هو ثابت فى السجلات ( المادة ٢١ من اللائحة ) .

## الفصل الثالث

### توزيع الأرباح والخسائر

طبقا لنص المادة ٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يكون لصاحب صك الاستثمار الذي أصدرته الشركة طبقا لأحكام هذا القانون حصته في صافي الربح الناتج عن استثمار قيمتها ويتحمل نصيبه فيما قد يتحقق من الخسارة .

وتضع اللائحة التنفيذية قواعد توزيع الرباح الصافية بين الشركة وأصحاب الصكوك وتنظيم توزيع حصته أصحاب الصكوك فيما بينهم .

ويجب على الجمعية العامة بعد إقرار الميزانية توزيع الرباح الصافية بالكامل بين الشركة وأصحاب الصكوك وذلك بعد تجنب جزء من عشرين منها لتكوين الاحتياطي للقانوني للشركة ويخصم هذا الجزء من حصة الشركة في هذه الأرباح ويقت تجنب الاحتياطي القانوني متى بلغ مقدارا يعادل نصف رأس مال الشركة .

ويكون توزيع حصته في صافي الربح طبقا لحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة

١٩٨١ .

#### \* مابية الأرباح والخسائر :-

الأرباح الصافية أو الخسائر هي تلك الناتجة عن جميع العمليات والمعاملات التي باشرتتها الشركة خلال السنة المالية وذلك بعد تحميل جميع

التكاليف النقدية وغير النقدية اللازمة لتولد الإيراد وبعد حساب وتجنيد إهلاك الأصول الثابتة الملموسة والأصول المعنوية القابلة للإهلاك ومخصصات التقاد للثروات الطبيعية وأى مخصصات تقضى المعايير المحاسبية باحتسابها وتحملها على الإيراد قبل استخراج نتيجة النشاط السنوية من ربح أو خسارة مع مراعاة الإفصاح عن الأرباح ولو للخسائر غير العادية أو ذات الطبيعة الرأسمالية ( المادة ٢٣ من اللائحة)

### **توزيع الأرباح بالكامل :-**

تقضى المادة ٢٥ من اللائحة أن الأرباح القابلة للتوزيع هى الأرباح الصافية المشار إليها المادة ٢٣ من هذه اللائحة ويجرى توزيعها بالكامل بين الشركة وأصحاب الصكوك مع مراعاة ألا تخصم الخسائر المرحلة إلا من حصة الشركة فى الأرباح .

• وإذا قررت الجمعية العامة توزيع كل أو بعض الاحتياطيات التى تملك للتصرف فيها فيجوز لها أن تقرر تخصيص جزء منها لتوزيعه على حصة الصكوك .

### **يكون توزيع الأرباح الصافية على النحو التالى :-**

#### **طبقا لنص المادة ٢٦ من اللائحة :-**

١- تختص الشركة بنصيب من الأرباح القابلة للتوزيع بواقع ١٪ منها عن كل مبلغ تلقته مساويا لرأس مالها المصدر وذلك بعد أقصى ١٠٪ من تلك الأرباح

٢- يوزع ما يتبقى بعد ذلك بين الشركة وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم الى صافي قيمة الصكوك .

٣- يجرى توزيع حصته الشركة فى الأرباح المنصوص عليها فى البندين ٢،١ السابقين طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

### **المقصود بصافي حقوق الملكية :-**

### **فى تطبيق أحكام المادة ٢٦ من اللائحة :-**

يقصد بصافي حقوق الملكية لأصحاب الاسهم مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة مما يخص الشركة مخصوصا من ذلك الخسائر المرحلة كما يقصد بصافي قيمة الصكوك قيمتها الأصلية مستبعدا منها نصيبها فيما تحقق من خسائر فى السنوات المالية السابقة وبالنسبة الى الصكوك التى صدرت أو إستردت خلال السنة المالية يحدد نصيب الصك فى الربح بنسبة المدة من بداية الشهر التالى لشراء الصك او حتى نهاية الشهر السابق على الاسترداد بحسب الأحوال .

ويراعى صافي قيمة الصك عند حساب مخصصه من أرباح الصكوك .

### **ميعاد توزيع الأرباح واستحقاقها :-**

تنص المادة ٢٧ من اللائحة على أن يستحق كل من المساهم وصاحب الصك والعامل حصته من الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها

وعلى مجلس الادارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح على المساهمين وأصحاب الصكوك والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم أو صاحب الصك أو العامل برد الأرباح التي قبضها على وجه يتفق مع أحكام اللقائون وهذه اللائحة ولو حققت الشركة خسائر في السنوات التالية .

#### **صوف مبالغ تحت حساب الأرباح :-**

يجوز للشركة توزيع مبالغ لأصحاب الصكوك تحت حساب الأرباح بصنفه دورية ويحدد مجلس ادارة الشركة قيمة تلك المبالغ ومواعيد توزيعها فى ضوء الموازنة التقديرية ونتائج أعمالها ومركزها المالى المعتمد من مراقبى الحسابات للفترة التى يتم المبالغ عنها .

ويتم اجراء تسوية المبالغ التى صرفت تحت الحساب بعد اعتماد الجمعية العامة للميزانية والقوائم المالية .

ولايجوز توزيع مبالغ تحت حساب الأرباح اذا كان يترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزامها النقدية فى مواعيدها ( المادة ٢٨ من اللائحة ) .

## توزيع الخسائر :-

### (١) تنص المادة ٢٩ من اللائحة على أن :-

توزيع الخسائر بين الشركة وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الاسهم وصافي قيمة الصكوك ويراعى بالنسبة الى الصكوك التي اشترت أو استردت خلال السنة المالية عند تحديد نصيبها في الخسائر المادة ٢٦ من هذه اللائحة .

(٢) تقضى المادة ٣٠ من اللائحة بأن تستنزل حصة أصحاب الصكوك في الخسائر السنوية من قيمتها ويؤشر بذلك في سجل الصكوك لدى الشركة وعلى مراقبي الحسابات متابعة ذلك بصيغة منتظمة كما يؤشر به على الصك عند تقديمه للشركة .

(٣) تنص المادة ٣١ من اللائحة على أن ترحل حصة الشركة في الخسائر الى السنة المالية التالية مالم تقرر الجمعية العامة تغطيتها كلها أو بعضها من الاحتياطات التي يجوز استخدامها في هذا الغرض .

ولايجوز توزيع أرباح على مساهمي الشركة إلا بعد تغطية خسائرها المرحلة من سنوات سابقة .



## الفصل الرابع

### وقف نشاط الشركة

**« ينص القانون ٣٥ - لسنة ٨٧٧ - فى المادة ٠٠ بأنه :»**

يجوز للشركة وقف نشاطها الذى تمارسه وفقا لأحكام هذا القانون بموافقة مجلس ادارة الهيئة بعد التحقق من إبراء نمتها نهائيا من التزاماتها قبل أصحاب صكوك الاستثمار وذلك وفقا للشروط والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية ويؤشر بوقف النشاط فى سجل القيد المعد بالهيئة وينشر عنه فى الوقائع المصرية وفى جريدين صباحيتين .

ولايجوز للشركة معاودة نشاطها فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها إلا بموافقة مجلس ادارة الهيئة .

**ونص المادة ٣٨ من اللائحة على أن :-**

على مجلس ادارة الشركة خلال اسبوع من تاريخ قرار الجمعية العامة بالموافقة على التوقف أن يخطر الهيئة بذلك وأن يرفق بالاخطار محضر اجتماع الجمعية العامة الذى قررت فيه التوقف عن النشاط والمستندات التى عرضت فى اجتماعها وبيان بحقوق أصحاب الصكوك والبرنامج الزمنى الذى أعنته الشركة لإبراء نمتها نهائيا وفقا لشروطها وبما لايجاوز المدة المحددة منها لاصدارات المختلفة للصكوك .

## **اجراءات الشركة للتوقف عن النشاط:-**

تبدأ الشركة فى اتخاذ اجراءات التوقف من تاريخ اخطار الهيئة ويجب ان تتضمن هذه الاجراءات بصفة خاصة اعلانها فى صحيفتين صباحيتين واسعتى الانتشار واخطار اصحاب الصكوك على عناوينهم بخطابات موصى عليها بمواعيد الوفاء بحقوقهم على أن يبين فى الإعلان والخطار اسم البنك الذى تودع فيه المبالغ التى لا يتقدم أصحابها لاستردادها على أن تكون قابلة للصرف اليهم او لمن ينوب عنهم فور طلبهم ( المادة ٢/٣٨ من اللائحة ) .

## **طلب الموافقة على التوقف:-**

تنص المادة ٣٩ من اللائحة على أن تتقدم للشركة بعد وفائها بحقوق أصحاب الصكوك بطلب الى الهيئة للموافقة على التوقف على أن يرفق به :

أ- صورة من الاعلان والخطار المشار اليه فى المادة ٣٨ من هذه اللائحة

ب- شهادة من البنك الذى أودعت فيه المبالغ التى لم يتقدم أصحابها لاستردادها يوضح بها المبلغ المستحق لكل منهم .

ج- شهادة من مراقبى الحسابات بإبراء ذمة الشركة نهائيا من جميع التزاماتها قبل أصحاب الصكوك .

## **صدور قرار الهيئة فى طلب التوقف:-**

تنص المادة ٤٠ من اللائحة على أن يصدر مجلس ادارة الهيئة قراره فى طلب التوقف خلال ثلاثين يوما من تقديم الاوراق مستوفاه الى الهيئة .

### **ميعاد اخطار الشركة بقرار الهيئة :-**

يتم اخطار الشركة بقرار مجلس ادارة الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويتم للتأشير بقرار المجلس بالموافقة فى سجل القيد . ( المادة ٤٠ من اللائحة ) .

وتتولى الهيئة نشر هذا القرار على نفقة الشركة فى الوقائع المصرية وفى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعى الانتشار ( المادة ٤٠/٢ من اللائحة ) .

### **طلب اعادة النشاط:-**

تقضى المادة ٤١ من اللائحة بأن للشركة التى اوقفت نشاطها أن تتقدم للهيئة بطلب لمعاودة هذا النشاط مرفقا به :-

أ- صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة الذى قررت فيه معاودة النشاط .

ب- قائمة المركز المالى فى نهاية الشهر السابق على تاريخ دعوة الجمعية العامة للانعقاد وتقرير من مراقبى حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بتلك القائمة .

ج- إيصال سداد رسم القيد .

### **ميعاد صدور قرار الهيئة فى طلب اعادة النشاط:-**

تقضى المادة ٤٢ من اللائحة بأن يصدر مجلس ادارة الهيئة قراره فى طلب الشركة معاودة نشاطها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاه الى الهيئة أو من تاريخ استيفاء البيانات التى يطلبها ويؤشر بقرار مجلس الادارة

بالموافقة في سجل القيد وتتولى الهيئة نشر هذا القرار على نفقة الشركة في  
الوقائع المصرية وفي صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار .



## الهيئة العامة للإستثمار

### إخطار بإقامة مشروع استثماري

اسم مقدم الإخطار: _____		الخدمة: _____
المست: _____		المرجع: _____
تاريخ: _____		الكمبيوتر: _____
الغرض (النشاط): _____		
_____		
_____		
_____		
فرص العمالة التي يوفرها المشروع		الموقع المقترح والمساحة **
بمستوى	العدد	_____
مالية مصرية	_____	
مالية أجنبية	_____	
رأس المال والتكاليف الاستثمارية		الشكل القانوني
رأس المال ***	التكاليف الاستثمارية	_____
أجنبية	أجنبية	
التاريخ: / / ١٩٩١		التوقيع: ( _____ )
<p>• هو رئيس مجلس إدارة</p> <p>• أن يكون (المستثمر مصري)</p> <p>• أن يقدم المشروع في إحدى الهيئات البرقية الجديدة أو المناطق الصناعية أو المناطق الثانية على غير الأراضي الزراعية.</p> <p>• ألا يصاحبه رأس مال المشروع الذي يساهم به الشركاء خمسة ملايين جنيه.</p> <p>• ويرفق سند الميزانية ونموذج مالية المشروع المقترح (إن وجد) ..</p> <p>• ويرفق براد أسماء الشركاء ونسب المشاركة ..</p> <p>ملحوظة: يكتب في هذا الإخطار والمستثمر غير مطالب بتقديم دراسة جدوى أولية</p> <p>دراسات أخرى للهيئة ..</p>		

٨ شارع مغربي - القاهرة      تليفون: ٢٩٠٢٧٧٦ - ٢٩٠٤٦١١ - ٢٩١١٢٣٦ - ٢٩٠٦١١٢  
 فاكس: ٢٩٠٧٣٦٠      ٩٢٢٢٥ - ٧٢٥٠٠      توكلي

**نموذج العقد الإبتدائي والنظام الأساسي**  
**لشركة المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال لإستثمارها**  
**وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه**  
**عقد الشركة الإبتدائي**

اتـه في يوم    /    /  
فيما بين الموقعين أدناه <sup>(١)</sup> :

الأسم	تاريخ الميلاد	المهنة	اثبات الشخصية	العنوان
-١-				
-٢-				
-٣-				
-٤-				
-٥-				

<sup>(١)</sup> لا يقل عدد المؤسسين عن عشرين وأن يكونوا مصريين ولا يقل ما يكتب فيه كل منهم عن ١٪ من رأس المال المصدر .

## ﴿مادة ١٢﴾

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام القوانين المعمول بها وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بأصدار قانون فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لإستثمارها ولائحته التنفيذية وللنظام المخلق بهذا العقد .

## ﴿مادة ٢﴾

اسم هذه الشركة هو <sup>(٢)</sup>

## ﴿مادة ٣﴾

غرض هذه الشركة هو <sup>(٣)</sup>

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالا شبيهة أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج . كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وفقا للأحكام القانونية المنظمة لذلك .

<sup>(٢)</sup> يطلق عليها اسم مشتق من الغرض الذى قامت من أجله .

<sup>(٣)</sup> يجب ان يكون للشركة أغراض أخرى بالإضافة الى غرض تلقى الأموال من الجمهور لإستثمارها وأن ينص العقد على ذلك .

## ﴿ مادة ٤ ﴾

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة  
ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعها أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية  
مصر العربية أو في الخارج .

## ﴿ مادة ٥ ﴾

للمدة المحددة لهذه الشركة هي ..... تبدأ من تاريخ قيد الشركة  
بالسجل التجارى .

## ﴿ مادة ٦ ﴾

وحدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ <sup>(٤)</sup>  
وحدد رأس المال الشركة المصدر بمبلغ ..... موزع على  
..... سهم قيمة كل سهم ..... منها ..... سهم  
نقدية ..... و ..... أسهم تقابل حصة عينية .

---

<sup>(٤)</sup> تشطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون فى الأخذ بفكرة رأس المال المرخص به ولايجوز أن يزيد رأس المال المرخص به أو رأس المال المصدر عن خمسين مليون جنيه ، كما لا يجوز أن يقل رأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيه وفى جميع الأحوال يجب أن يكون رأس المال المصدر مدفوعا بالكامل ومملوكا كله لمصريين .



## ﴿ مادة ٧ ﴾

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن .....  
مقدمة من ..... وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على  
تقديمها عقود المعاوضة الآتى بيانه وبيان شروطها .

وكانت هذه الحصة في تلك الفقرة تغل الربح الآتى بيانه :

وسبق أن ترتب عليه التخيير في إستيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط الآتية:

وقررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين لجنة للتحقق من التقدير الصحيح  
لهذه الحصص وقدمت للجنة تقريرها الذى قدرت فيه الحصص على الوجه  
الآتى بيانه .

## ﴿ مادة ٨ ﴾

اكتبب المؤسسون <sup>(٥)</sup> للموقعون على هذا العقد فى رأس المال بأسهم عددها  
..... قيمتها ..... على النحو الآتى :

---

<sup>(٥)</sup> لا يقل ما يكتب فيه المؤسسون عن ٢٠٪ من رأس المال ولا يزيد على ٥٠٪ منه وي طرح الباقي  
من رأس المال للإكتتاب العام على غير المؤسسين بحيث لا يقل ما طرح منه عن ٥٠٪.

الأسم والجنسية عدد الأسهم القيمة الاسمية العملة التى تم الوفاء بها

١-

٢-

٣-

حتى ٢٠-

وطرحت باقى الأسهم وعددها ..... سهمها قيمتها  
..... للإكتتاب العام ..... بتاريخ / / وتم  
الإكتتاب لدى بنك ..... المرخص له بتلقى الإكتتاب . ودفع المؤسسون  
والمكتتبون كامل قيمة أسهمهم ومقداره ..... فى بنك  
..... المسجل لدى البنك المركزى المصرى .  
وهذا المبلغ لايجوز سحبه إلا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى ويسجل القيد  
بالهيئة .

### مادة ٩٩

يتعهد الموقعون على هذا بالسعى فى الحصول على موافقة مجلس ادارة  
الهيئة العامة لسوق المال على تأسيس للشركة وقيدها والقيام بكافة الإجراءات  
اللازمة لتأسيسها وفى هذا السبيل وكلوا عنهم ..... فى القيام بالنشر

والقيّد بالسجل التجارى والسجل المعد بالهيئة العامة لسوق المال واتخاذ  
الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى قرأها  
الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق  
وتسلم كافة الوثائق الى مجلس إدارة الشركة .

### ﴿ مادة ١٠ ﴾

تلتزم الشركة بأداء المصروفات الفعلية والأجور والتكاليف التى تم إنفاقها  
بسبب تأسيس الشركة ، وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

### ﴿ مادة ١١ ﴾

حرر هذا العقد بمدينة ..... بجمهورية مصر العربية فى سنة  
..... هجرية الموافق ..... سنة ١٩ ميلادية من  
..... نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقى النسخ لتقديمها الى  
الجهات المعنية لإستصدار القرار المرخص فى التأسيس .

## التوقعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الإقامة	التوقع
-١			
-٢			
-٣			
-٤			
-٥			
-٦			
-٧			
-٨			
-٩			
-١٠			
-١١			
-١٢			
-١٣			
-١٤			
-١٥			
-١٦			
-١٧			

# النظام الأساسي للشركة

## الباب الأول

### في تأسيس الشركة

#### ﴿ مادة ١ ﴾

تأسست طبقا لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية  
ووفقا لأحكام قانون شركات المساهمة العاملة في مجال تقلى الأموال لإستثمارها  
الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي التالى  
شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد :

#### ﴿ مادة ٢ ﴾

إسم هذه الشركة هو ..... شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

### ﴿ مادة ٣ ﴾

غرض هذه الشركة <sup>(١)</sup> هو :

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول اعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر او فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها ، وذلك طبقا للأحكام القانونية المنظمة لذلك .

### ﴿ مادة ٤ ﴾

يكون مركز الشركة ومحلها للقانونى فى مدينة ..... ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج

### ﴿ مادة ٥ ﴾

المدة المحددة لهذه الشركة هى ..... سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى .

---

<sup>(١)</sup> يجب ان يكون للشركة أغراض أخرى بالإضافة الى غرض تلقى الأموال لإستثمارها من الجمهور وأن ينص النظام على ذلك .

## الباب الثانى . فى رأس مال الشركة

### ﴿ مادة ٦ ﴾

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ..... جنيها <sup>(١)</sup> وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ..... جنيها موزع على .....  
سهما قيمة كل سهم <sup>(٢)</sup> ..... جنيها منها ..... سهم نقدية وأسهم مقابل حصص عينية .

### ﴿ مادة ٧ ﴾

جميع أسهم الشركة أسمية وقد تم الإكتتاب فى رأس المال على النحو التالى <sup>(٣)</sup>:

---

<sup>(١)</sup> يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به ، ولايجوز أن يزيد فى حالة وجوده عن خمسين مليون جنيه .

<sup>(٢)</sup> لايجوز أن يقل رأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيه وألا يزيد عن خمسين مليون جنيه ويجب أن يكون مدفوعا بالكامل .

<sup>(٣)</sup> لا يقل عدد المؤسسين عن عشرين وأن يكونوا مصريين ولا يقل ما يكتتب كل منهم عن ١% من رأس المال المصدر ، وي طرح الباقي من رأس المال للإكتتاب العام على غير المؤسسين بحيث لا يقل ما يطرح منه عن ٥٠% وبمراعاة أن يظل رأس المال بأكمله مملوكا لمصريين على الدوام .

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم الوفاء بها
-١			
-٢			
-٣			
.....			
.....			
.....			
-٢٠			
اكتتاب عام			

وقد دفع المكتتبون للقيمة الاسمية بالكامل للأسهم عند الإكتتاب .

### ﴿ مادة ٨ ﴾

تستخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص أسم الشركة وتاريخ قيدها بسجل قيد الهيئة وبالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعية وعدد الأسهم والموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها وللتاريخ المحدد لإجتماع



الجمعية العامة العادية ، وأن يطبع عليه بأحرف مميزة واضحة يحظر تداوله لغير المصريين .

ويكون للأسهم كوربانت أرقام مسلسلّة ومشمّلة أيضا على رقم السهم .

### ﴿مادة ٩﴾

لايجوز تداول اسهم المؤسسين لمدة خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة بالسجل المعد بالهيئة ، كما لا يجوز خلال هذه المدة نقل ملكية هذه الأسهم بطريقة الحوالة من المؤسسين بعضهم الى بعض أو الى الغير ، وأن يطبع عليه بأحرف مميزة واضحة ما يفيد ذلك .

### ﴿مادة ١٠﴾

تنتقل ملكية الأسهم بإثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الأحكام للقانونية المقررة لتداول الأوراق المالية ، وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بإثبات أهليتهما بالطرق القانونية <sup>(١)</sup> .

ويوقع إثتان من اعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الإسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم إلى الغير بالأرث أو

---

<sup>(١)</sup> في حالة إيراد نصوص في النظام تتضمن قيودا على تداول الأسهم فقه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

الوصية وجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار اليه ، إذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم ، وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفى جميع الأحوال ، لا يجوز نقل ملكية الأسهم لغير المصريين ويؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية بإسم من إنتقلت اليه .

### ﴿ مادة ١١ ﴾

لا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة إلتزاماته وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الإلتزامات .

### ﴿ مادة ١٢ ﴾

تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة

### ﴿ مادة ١٣ ﴾

كل سهم غير قابل للتجزئة .

#### ﴿مادة ١٤﴾

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة أن يطلبوا بوضع الأختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم للتحويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية و على قرارات الجمعية العامة .

#### ﴿مادة ١٥﴾

كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز بينهم أثناء قيام الشركة وعند تصفيتها .

#### ﴿مادة ١٦﴾

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

## ﴿مادة ١٧﴾

مع مراعاة حكم البند (ب) من المادة (٢) من قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لإستثمارها ولائحته التنفيذية ، يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التى للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بذلك بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للإكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الإكتتاب .

## ﴿مادة ١٨﴾

فى حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية فى الإكتتاب فى أسهم الزيادة للمساهمين القدامى بكل بحسب قيمة الأسهم التى يحملها .

## الباب الثالث

### صكوك الإستثمار

#### ﴿مادة ١٩﴾

مع مراعاة أحكام المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لإستثمارها وأحكام الباب الثاني من لائحته التنفيذية ، للجمعية العامة العادية للشركة أن تقرر إصدار صكوك إستثمار مقابل أموال تتلقاها الشركة من الجمهور <sup>(١)</sup> وذلك بما لايجاوز .....

أمثال رأس مال الشركة المصدر .

---

<sup>(١)</sup> لايجوز للشركة أن تتبع سياسة أو تقرر حقوقا للغير من شأنها الإضرار بمصالح أصحاب الصكوك

## الباب الرابع

### فى ادارة الشركة

#### الفصل الأول

##### مجلس ادارة الشركة

###### ﴿ مادة ٢٠ ﴾

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من \_\_\_\_\_ عضوا ( أو  
من \_\_\_\_\_ عضوا على الأقل و \_\_\_\_\_ عضوا على الأكثر )  
تعينهم الجمعية العامة <sup>(١)</sup> \_\_\_\_\_ <sup>(٢)</sup> ويشترط فى كل منهم ان يكون  
مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن \_\_\_\_\_ <sup>(٣)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> يشترط أن يكون الأعضاء مصريين وأن يكون العدد فردا ولا يقل عن ثلاثة ويجوز النص على ضم عضوين على الأكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكية أسهم الشركة .  
<sup>(٢)</sup> إذا قرر النظام إشترائك العاملين فى عضوية مجلس الإدارة تضاف الفقرة الآتية : " يكون من بينهم ( ) عضوا ممن يعملون فى الشركة يختارهم العاملون بالشركة ممن يتوافر فيهم شروط العضوية " . أما إذا قرر النظام إنشاء أسهم العمل مملوكة لجميع العاملين بالشركة تضاف العبارة الآتية : " يكون من بينهم ( ) عضو ممن يعملون فى الشركة تختارهم الجمعيات الخاصة بالعاملين من أصحاب أسهم العمل على النحو المحدد باللائحة التنفيذية " .  
<sup>(٣)</sup> بشرط ألا تقل قيمتها الإسمية عن خمسة آلاف جنيه .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس إدارة من

\_\_\_\_\_ عضواً ، هم :

الاسم \_\_\_\_\_ الجنسية \_\_\_\_\_ السن \_\_\_\_\_

### ﴿مادة ٣١﴾

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات .

غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائماً بأعماله لمدة سنوات <sup>(٤)</sup> ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في إستبدال من يمثله في المجلس ، وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

### ﴿مادة ٣٢﴾

لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن ..... عضوا . ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال الى أن يعقد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن يقرر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا منهم .

---

<sup>(٤)</sup> . لا يجوز أن تزيد المدة عن خمس سنوات .

### ﴿ مادة ٢٣ ﴾

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

### ﴿ مادة ٢٤ ﴾

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس إختصاصاته ومكفأته كما يكون له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمتنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

### ﴿ مادة ٢٥ ﴾

يعقد مجلس الإدارة جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوى الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ..... مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة . ويجوز أيضا أن يتعدد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين فى الإجتماع وأن يكون هذا الإجتماع فى مصر .



### ﴿ مادة ٢٦ ﴾

لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة في حضور جلسات المجلس أحد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان .  
ولا يجوز أن يتوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد أصوات المنوبين عن ثلث عدد أصوات الحاضرين .

### ﴿ مادة ٢٧ ﴾

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره .....  
عضوا ( ثلاثة على الأقل ) .

### ﴿ مادة ٢٨ ﴾

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية ..... عضوا (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات ) .

### ﴿ مادة ٢٩ ﴾

مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية وأحكام المولد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه وأحكام لائحته التنفيذية لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما يحتفظ به صراحة نظام الشركة (٥) للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية ومعاملتهم المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله وإجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.

### ﴿ مادة ٣٠ ﴾

يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء والغير .

### ﴿ مادة ٣١ ﴾

يملك حق التوقيع (٦) عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .  
ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين (٧) أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

---

(٥) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة إذا روى إخراجها عن اختصاص مجلس الإدارة .

(٦) يجوز أن يتضمن النظام تنظيما آخر لحق التوقيع .

(٧) يشترط في المديرين أن يكونوا مصريين .  
ومن بدل الحضور الذي تحدد الجمعية العامة قيمته كل سنة.

### ﴿ المادة ٣٢ ﴾

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكرالتهم بأية مسؤولية فيما يتعلق بالقرارات الشركة .

### ﴿ المادة ٣٣ ﴾

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المقررة المنصوص عليها في المادة (٥٧) من النظام .

## الفصل الثانى

### اللجنة الإدارية المعاونة (١)

#### ﴿مادة ٣٤﴾

يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين .  
وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج  
العمالة بالشركة مع مراعاة الإدارة الإقتصادية السليمة وكذلك كل ما يتعلق  
بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الأجور والمرتبات فضلا عن  
الموضوعات الأخرى التى تحال إليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة  
المنتكب . وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها الى مجلس الإدارة . ويحضر  
رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الإدارة ويكون له صوت محدود فى المداولات .

#### ﴿مادة ٣٥﴾

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا ، وفى حالة غيابة تعين العضو الذى  
يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

---

(١) إذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق اشتراك العاملين فى مجلس الإدارة المنصوص عليهما فى  
المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعين أن يتضمن النظام  
النصوص المبينة فى هذا الفصل .

ويحضر إجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتخب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسؤولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

### ﴿ مادة ٣٦ ﴾

يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط إختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا إذا حضره ثلث عدد الإعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الى منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

### ﴿ مادة ٣٧ ﴾

تصنع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التى أحيلت اليها وما أوصت به فى شأنها واقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس والتى يؤدى الأخذ بها الى تحقيق مصلحة الشركة .

## الباب الخامس

### فى الجمعية العامة

#### ﴿مادة ٣٨﴾

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ، ولا يجوز إنعقادها إلا فى ..... ( المدينة التى بها مركز الشركة ) .

#### ﴿مادة ٣٩﴾

لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة او النيابة ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة فى حضور الجمعيات العامة .  
ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون الوكيل مساهما ولا يكون لآى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا أو نائباً عن الغير أو بالصفتين معا عدد من الأصوات يجاوز ( ) من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين <sup>(١)</sup> ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلا فى الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة إنعقاد جلساته ، وذلك

---

<sup>(١)</sup> تحدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .

فى غير الأحوال التى ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الإجتماع بغير عذر مقبول .  
وفى جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبة أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التى يتطلبها للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية<sup>(١)</sup> .

### ﴿ المادة ٤٠ ﴾

يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم اودعوا أسهمهم فى مركز الشركة أو فى أحد البنوك ..... قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .  
ولا يجوز قيد أى نقل لملكية الأسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشر للدعوى للاجتماع الى إنفضاض الجمعية العامة .

---

<sup>(١)</sup> يجوز للنص على تحديد الحد الأقصى لعدد الأصوات المقررة ، أو الحد الأقصى لما يحمله الوكيل من أسهم .

## ﴿مادة ٤١﴾

تتعدّد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل ستة أشهر بدعوة من رئيس مجلس الإدارة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعى ، وذلك خلال الستة الشهور ( على الأكثر ) للتالية لنهاية السنة المالية للشركة .

ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك . وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الإلتعاد إذا طلب اليه ذلك أحد مراقبى الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد إنقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الهيئة أن يدعو الجمعية العامة للإلتعاد فى الأحوال التى يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الإجتماع .

كما يكون للهيئة أن يدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة إلتعاده أو امتنع الأعضاء المكملون لهذا الحد عن الحضور وفى جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .



## ﴿ المادة ٤٢ ﴾

تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتي :

- (أ) إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .
- (ب) مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلاله من المسؤولية .
- (ج) المصادقة على الميزانية وقائمة الدخل .
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .
- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .
- (ز) كل ما يرى مجلس الإدارة الهيئة أو المساهمون الذين يملكون ٥% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

## ﴿ المادة ٤٣ ﴾

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهائها - ميزانية الشركة وقائمة الدخل وقائمة توزيع الأرباح الصافية أو التصرف في الخسائر وقائمة التكلفة للنقدى لحركة صكوك الإستثمار وقائمة مصادر الأموال وأوجه إستخدامها وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية

وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك طبقا للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون الشركات العاملة في نقل الأموال لإستثمارها واللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة .

ويجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية والقوائم المالية و خلاصة وفيه لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات قبل إجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل في جريدين يوميتين صباحيتين .

وتخطر الهيئة قبل شهرين من التاريخ المحدد لأتعداد الجمعية العامة بالتقارير والقوائم المشار إليها في الفقرة السابقة .

#### ﴿ مادة ٤٤ ﴾

يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للإجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين ، على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد إنقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول .

وترسل صورة مما ينشر الى الهيئة العامة لسوق المال في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر .

#### ﴿ مادة ٤٥ ﴾

يجب على مجلس الإدارة خلال أسبوعين من إقرار الجمعية العامة للميزانية والقوائم المالية أن يقوم بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات في

جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل ، كما يتعين كذلك نشر ملاحظات الهيئة  
فى حالة عدم الأخذ بها .

### ﴿ مادة ٤٦ ﴾

لا يكون إنعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا اذا حضره مساهمون ...  
يمثلون على الأقل <sup>(٣)</sup> . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الإجتماع الأول ، وجب  
دعوى الجمعية العامة الى إجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للإجتماع  
الأول .

ويجوز الإكتفاء بالدعوى الى الإجتماع الأول إذا فيها موعد الإجتماع الثانى <sup>(٤)</sup> .  
ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحا ليا كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فى  
الإجتماع <sup>(٥)</sup> إلا إذا كان القرار يتعلق بإصدار صكوك الإستثمار فيشترط لصحة  
القرار أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة فى الإجتماع .

---

<sup>(٣)</sup> ربع رأس المال على الأقل وبشرط لا يجاوز نصف رأس المال .

<sup>(٤)</sup> سوازية .

<sup>(٥)</sup> إلا إذا اشترط النظام أغلبية خاصة فى إصدار القرارات .

## ﴿ المادة ٤٧ ﴾

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي:  
(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهمين الأساسية التي يعتمد عليها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلية ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو إجماع الشركة .

إذاغ بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

## ﴿ المادة ٤٨ ﴾

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية ويشترط أن يدع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد إفضاض الجمعية ، إذا لم يقر المجلس بدعوة الجمعية العامة خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا الى الهيئة التي تتولى توجيه الدعوة ، كما تجتمع الجمعية غير العادية بناء على دعوة المفوض بإدارتها ، وفقا لأحكام الفقرة (د) من المادة (١٢) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

(ب) لا يكون إجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال ( على الأقل ) ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى فى الإجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية الى إجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للإجتماع الأول ، ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال ( على الأقل ) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو إجماعها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

### ﴿مادة ٤٩﴾

لا يجوز للجمعية العامة المدولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المدولة في الوقائع الخطيرة التي تنكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية والمادة (٥٢) من هذا النظام تكون للقرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع التي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

## ﴿مادة ٥٠﴾

تسجيل أسماء الحاضرين من المساهمين فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصلالة أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الإجتماع من كل مراقب الحسابات وجامعى الأصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر إجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الأقل فى مركز الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل اىصال .

ويجب على مجلس الإدارة على اسئلة المساهمين واستجوابهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف إحتمك الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التويت فى الجمعية العامة ..... (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسئولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل ... الأصوات الحاضرة فى الإجتماع على الأقل .

---

(١) يعين النظام طريقه التصويت فإذا لم يعينها فإنها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الإجتماع وتوافق عليها الجمعية .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك فى التويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو لبراءة نمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

### ﴿مادة ٥١﴾

يحرر محضر إجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الإنعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلى الهيئة كما يتضمن خلاصة واقية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الإجتماع والقرارات التى إتخذت فى الجمعية وعدد الأصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته فى المحضر .

وتكون محاضر إجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقبا الحسابات .

ويجب إرسال صورة من محضر إجتماع الجمعية العامة للهيئة خلال شهر على الأكثر من تاريخ إنعقادها .

### ﴿مادة ٥٢﴾

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام للقانون أو نظام الشركة .



وكذلك يجوز إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للإضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة والإضرار بحقوق أصحاب الصكوك .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا المساهمون الذين إعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيّبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للهيئة أن تتوب عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان إعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

### ﴿ المادة ٥٣ ﴾

يجوز توقف الشركة عن نشاطها في مجال تلقى الأموال لإستثمارها بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة وفقا لأحكام المادة (١١) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وأحكام الباب الخامس من لائحته التنفيذية .

## الباب السادس

### فى مراقبى الحسابات

#### ﴿ المادة ٥٤ ﴾

مع مراعاة أحكام المادة ١٠ من قانون شركات المساهمة العاملة فى مجال تلقى الأموال لإستثمارها وأحكام المولد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقبان للحسابات ممن تتوافر فى شأنها الشروط المنصوص عليها فى قانون مزولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيين أحدهما الجمعية العامة وتقدر أتعابه ، ويعين الآخر الجهاز المركزى للمحسابات ويحدد مكافأته وواجباته .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / \_\_\_\_\_ المقيم فى

\_\_\_\_\_ وعين الجهاز المركزى للمحسابات السيد / \_\_\_\_\_

ويسأل المراقبان عن صحة البيانات الواردة فى تقريرها بوصفهما وكيلين عن مجموع المساهمين ولك مسهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقبين وأن يستوضحهما عما ورد به .

**الباب السابع**  
**السنة المالية للشركة - الجرد**  
**القوائم المالية - المال لإحتياطي**  
**توزيع الأرباح والتصرف فى الخسائر**

**﴿ مادة ٥٥ ﴾**

تبدأ السنة المالية للشركة من \_\_\_\_\_ وتنتهى فى \_\_\_\_\_ من  
كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تتقضى من تاريخ تأسيس  
الشركة حتى \_\_\_\_\_ من السنة التالية .

**﴿ مادة ٥٦ ﴾**

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية  
العامة للمساهمين ( خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهائها ) ميزانية  
للشركة والقوائم المالية وفقا للنموذج رقم (٤) الملحق باللائحة التنفيذية رقم ١٤٦  
لسنة ١٩٨٨ .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

### ﴿ المادة ٥٧ ﴾

توزع الشركة الأرباح أو الخسائر سنويا بعد خصم جميع التكاليف النقدية وغير النقدية اللازمة لتحقيق هذه الأرباح كما يأتي :

- ١- يبدأ بإحتساب إحتياطي قانوني بنسبة ٥% من الأرباح الصافية ويخصم هذا الإحتياطي من حصة الشركة في الأرباح ، ويقف تجنيب هذا الإحتياطي إذا بلغ نصف رأس المال المصدر ومتى نقص تعين العودة الى الإقتطاع .
- ٢- يقطع نصيب الشركة من الأرباح القابلة للتوزيع ١% منها عن كل مبلغ تلقته الشركة مساويا لرأسمالها المصدر ، وذلك بحد أقصى ١٠% من تلك الأرباح .

- ٣- يوزع ما يتبقى من الأرباح القابلة للتوزيع بين الشركة وأصحاب<sup>(١)</sup> الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم الى<sup>(٢)</sup> صافي قيمة الصكوك<sup>(٣)</sup> .

<sup>(١)</sup> يقصد بصافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة مما يخص الشركة مخصصا من ذلك الخسائر المرحلة ، كما يقصد قيمة الصكوك قيمتها الأصلية مستبعدا منها نصيبها فيما تحققت من خسائر في السنوات المالية السابقة .

<sup>(٢)</sup> يراعى عند إحتساب نصيب الصكوك في الأرباح بالنسبة للصكوك التي صدرت أو إستردت خلال السنة المالية أن يتم تجنيده بنسبة للمدة من بداية الشهر التالي لشراء الصك حتى نهاية الشهر السابق على الإسترداد بحسب الأحوال .

<sup>(٣)</sup> يراعى عند إحتساب ما يخص الصك من الأرباح قيمة الصك .

٤- يجرى توزيع حصة الشركة ففي البندين ٢ ، ٣ من هذه المادة كما يأتي:

(أ) يقطع الإحتياطي القانوني السابق إحتسابه <sup>(٤)</sup> طبقا للبند (أ) .

(ب) يكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدا بما لا يقل

عن ١٠٪ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة

(ج) يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها .....

(٥٪ على الأقل ) للمساهمين وللعاملين .

(د) يخص بعد ما تقدم ..... ( عشرة في المائة على الأكثر ) من الباقي

لمكافأة مجلس الإدارة.

(هـ) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين (في

الحدود والنسب المقررة في هذا النظام ) كحصة إضافية في الأرباح لو

يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة أو يكون به إحتياطي

غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .

### ﴿مادة ٥٨﴾

توزع الخسائر بين الشركة وأصحاب الصكوك ويتم التصرف فيها بمراعاة

احكام المواد من (٢٩) الى (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات العميلة

في مجال تلقى الأموال لإستثمارها المشار إليها .

---

<sup>(٤)</sup> يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين إحتياطي نظامي لمراجعة الأغراض التي يحددها النظام .

### ﴿مادة ٥٩﴾

يستخدم الإحتياطي بقدر من الجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة فيما يحقق مصالح الشركة .

### ﴿مادة ٦٠﴾

تتفع الأرباح الى المساهمين وأصحاب صكوك الإستثمار فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الإدارة بشرط الا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع وتستتزل من حصة أصحاب الصكوك ما يكون قد سبق توزيعه عليهم خلال السنة المالية تحت التسوية .

## الباب الثامن

### فى المنازعات

#### ﴿مادة ٦١﴾

لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان للفعل المنسوب لى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى المدنية إلا بسقوط الدعوى العمومية .

#### ﴿مادة ٦٢﴾

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع دعوى عن المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا بإسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .





## الباب التاسع

### فى حل الشركة وتصفيتها

#### ﴿ مادة ٦٣ ﴾

فى حالة خسارة نصف رأس المال المصدر يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو إستمرارها .

#### ﴿ مادة ٦٤ ﴾

مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية ، والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ولائحته التنفيذية تعين الجمعية مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو غيرهم .

وفى حالة التصفية بقرار من مجلس ادارة الهيئة أو بناء على حكم قضائى بحل الشركة أو بطلانها يعين مجلس ادارة الهيئة أو المحكمة - بحسب الأحوال - المصفى وطريقة التصفية ويحدد أتعابه .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

## الباب العاشر

### أحكام ختامية

#### ﴿مادة ٦٥﴾

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة.

#### ﴿مادة ٦٦﴾

تسرى أحكام قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لإستثمارها ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأته نص خاص في هذا النظام ، وفيما عدا ذلك تطبق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ولائحته التنفيذية .

#### ﴿مادة ٦٧﴾

يودع هذا النظام ، وينشر طبقا للقانون .

## الباب السادس شركات قطاع الأعمال

مُتَكَمِّمًا :

- صدر القانون ٢٠٣ لسنة ٩١ بأصدار قانون شركات قطاع الأعمال لعام ١٩٩١/٦/١٩ في الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر ونصت للمادة الثالثة عشر من مواد الإصدار بأن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

- ثم صدر القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بأصدار اللائحة التنفيذية للقانون في ١٩٩١/١٠/٣١ .

بإطلاق القانون :

تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الوحدات الاقتصادية الآتية :-

- ١- الوحدات التي كانت خاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقت العمل بالقانون الجديد والتي تشمل هيئات القطاع العام التي أصبحت حاليا شركات قابضة والشركات التي تحت إشرافها وتسمى حاليا شركات تابعة \* تنص على ذلك المادة الثانية من مواد إصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بقولها " تحل للشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى إجراء آخر .

وتنتقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركائه الملغاه من حقوق بما فيها حقوق الإنتفاع والإيجار كما تتحمل جميع التزاماتها وتسأل مسئولية كامله عنها.

٢- الهيئات الإقتصادية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام غير الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ حيث يجوز خضوعها كلها أو بعضها للقانون الجديد بموجب قرار جمهوري بسبب وجود أنظمة خاصة بها .

**\* وتنص على ذلك المادة التاسعة من مواد إصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١**

**بقولها :-**

" يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء تحويل إحدى الهيئات الإقتصادية أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام المقرر لها أنظمة خاصة إلى شركة قابضة أو شركة تابعة تخضع لأحكام هذا القانون".

٣- الشركات الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكام القانون الجديد وسواء كانت قابضة أو تابعة .

\* المادة ١ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تقضى بأن يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص .

\* المادة ١٧ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يقضى بأن يصدر بتأسيس الشركة التابعة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة القابضة .

## الفصل الأول

### الشركات القابضة

اولا : تأسيس الشركة القابضة :-

تنص المادة ١ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أنه :-

" يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ويكون رأسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويحدد القرار الصادر بتأسيسها اسمها ومركزها الرئيسى ومدتها والغرض الذى أنشئت من أجله ورأس مالها وينشر القرار الصادر بتأسيس الشركة مع نظامها الأساسى على نفقتها فى الوقائع المصرية ونقيد الشركة فى السجل التجارى " .

## إجراءات تأسيس الشركة القابضة :-

١- تتكون الشركة القابضة فى شكل شركة مساهمة ويكون رأسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ويخرج بذلك الإفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة .

٢- تؤسس الشركة من شخص إعتبارى واحد أو أكثر طبقا للمادة ١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وقد خرج المشرع هنا عن القواعد العامة فى الشركات حيث يجب تعدد المؤسسين طبقا للمادة ٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة بحيث لا ينفرد شخص بملكية الشركة .

٣- يكون للشركة رأس مال مصدر ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مرخص به يجاوز رأس المال المصدر .

ويجب ألا يقل رأس المال المصدر للشركة عن عشرين مليوناً من الجنيهات وإلا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن ٥٠% ولا يسرى ذلك على الشركات التى حلت محل هيئات القطاع العام التى كانت خاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

ويتم تأسيس الشركة عن طريق الإكتتاب المخلوق ( لائحة مادة ٢ ) .

٤- يقسم رأس مال الشركة الى أسهم إسمية متساوية للقيمة ولا يجوز تداول هذه الأسهم إلا فيما بين الأشخاص الاعتبارية العامة .

ويحدد النظام الأساسى القيمة الإسمية لكل سهم بما لا يقل عن مائة جنيه  
ولا يزيد على ألف جنيه ( لائحة مادة ٣ ) .

#### ٥- طلب التأسيس :

يقدم المؤسسون طلب للتأسيس الى الوزير مبينا به اسم الشركة ومدتها  
والغرض من أنشأتها وقيمة رأس المال اللازم لتحقيق هذا الغرض وطريقة أدائه  
ويرفق بالطلب المستندات الآتية :-

أ- العقد الابتدائى بالنسبة للشركات التى يشترك فى تأسيسها أكثر من شخص  
إعتبارى علم .

ب- مشروع النظام الأساسى للشركة ويجب أن يكون كل من العقد الابتدائى  
ومشروع النظام الأساسى مطابقا للنموذج الذى يصدر به قرار من  
رئيس مجلس الوزراء .

د- شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الإكتتاب فى جميع أسهم الشركة  
وأن النسبة الواجب سدائها من قيمة الأسهم قد تم أدائها بالكامل وأن  
هذه القيمة قد وضعت لحساب الشركة الى أن يتم قيدها بالسجل التجارى  
هـ- إقرار من السلطات المختصة فى الأشخاص الإعتبارية العامة المشتركة  
فى التأسيس بالموافقة على الإشتراك فى التأسيس وقيمة مساهمتها فى  
رأس مال الشركة .

٦- يصدر بتأسيس الشركة للقبضه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على  
إقتراح الوزير المختص .



٧- ينشر القرار الصادر بتأسيس الشركة مع نظمها الأساسى فى الوقائع المصرية .

٨- تثبت للشركة الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

٩- جميع العقود والأوراق الصادره عن الشركة والموجهة الى الغير كالمكتابات والقرارات والإعلانات والمطبوعات يجب أن تحمل أسم الشركة وعنوانها مسبقا أو مرادفا بعبارة شركة مساهمة قابضة مصرية ( ش م ق م ) وذلك بحروف واضحة مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسى ورأس المال المصدر ( مادة ٧ لائحة ) ويسرى ما تقدم على اللائحات التى توضع للإعلان عن الشركة بمقرها الرئيسى أو فروعها أو بأى مكان آخر .

**ثانيا : اختصاص الشركة القابضة :-**

**نص المادة ٢ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال**

**على مايلى :**

تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها كما يكون لها الاقتضاء أن تقوم بالإستثمار بنفسها ، وتتولى الشركة للقابضة فى مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى فى إطار السياسة العامة للدولة ، وللشركة أيضا فى سبيل تحقيق أغراضها القيام بالأعمال الآتية :-

١- تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

٢- شراء أسهم شركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأسمالها .

٣- تكون وإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وآية أدوات أو أصول مالية أخرى .

٤- إجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها . . .

#### **ثالثا : مجلس الإدارة :**

يتولى إدارة الشركة للقبضة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على إقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أحد عشر ويتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا تزيد على أحد عشر ويشكل على الوجه التالي :-

١- رئيس متفرع للإدارة .

٢- عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة يختارون من نوى الخبرة في النواحي الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وإدارة الأعمال .

٣- ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يختاره مجلس إدارة الاتحاد ، ولا يعتبر رئيس وأعضاء ومجلس الإدارة من العاملين بالشركة . ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس الأعضاء المتفرعين للإدارة وما يتقضاه رئيس مجلس الإدارة والأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة كما يحدد هذا القرار مكافأة العضوية وبدل حضور الجلسات الذي يتقضاه كل

رئيس وأعضاء المجلس ويحدد النظام الأساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة ٣٤ من هذا القانون . ( مادة ٣ من القانون ) .

#### **مدة المجلس :-**

يعتبر مجلس الإدارة معينا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشرط لى يتم التجديد نجاح الشركة فى تحقيق أهدافها وتختص الجمعية العامة بهذا التجديد ، ويرفق باقتراح التجديد بيان مختصر بالإنجازات التى حققها المجلس أو الاعضاء المطلوب تجديد مدة عضويتهم ومبررات التجديد .

#### **المختصاص المجلس :-**

لمجلس ادارة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتصرف أمور الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله وذلك فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة للشركة ولمجلس الإدارة فى سبيل ذلك على الأخص ما يأتى :-

- ١- وضع السياسات العامة وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها .
- ٢- ادارة محفظة الأوراق المالية للشركة بيعا وشراء بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وآية أدوات وأصول مالية أخرى .
- ٣- إقتراح تأسيس شركات مساهمة تؤسسها الشركة بمفردها أو الإستشارك مع الأشخاص الاعتبارية للعلمة أو الخاصة أو الإفراد .
- ٤- شراء أسهم الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة فى رأس مالها .

٥- القيام بكافة الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات وترشيد التكلفة .

٦- قرار مشروع الميزانية والحسابات الختامية تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة للشركة .

٧- وضع معايير الأداء وتقييمها وفحص للتقارير التي تقدم عن سير العمل بالشركة .

٨- اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالنواحي المالية والإدارية والفنية وغيرها .

٩- ما يرى رئيس الجمعية العامة أو رئيس مجلس الإدارة عرضه على المجلس ( مادة ٦ من القانون )

\* وتنص المادة ١٤ من اللائحة على أن يضع مجلس إدارة الشركة القابضة نماذج أشكال ومحتويات وتوقعات التقارير الدورية التي تلتزم الشركات التابعة بأعدادها وإرسالها الى الشركة القابضة لإجراء تقويم مستمر ومنتظم لنتائج أعمال تلك الشركات .

\* وتنص المادة ١٥ من اللائحة على أن تعرض المسائل التالية على مجلس

إدارة الشركة القابضة دوريا للنظر فيها وإتخاذ القرار المناسب بشأنها :-

(١) مشروع القوائم المالية التقديرى للشركة القابضة .

(٢) التقارير الدورية عن تقويم الأداء والحسابات والقوائم الختامية ونتائج الأعمال للشركة القابضة .

(٣) التقارير التي يعدها ممثلو الشركة القابضة في مجالس إدارة الشركات التابعة .

(٤) مقترحات الاستثمار للشركة القابضة والدراسات التي أعدت عن كل منها وبرامج تمويلها .

(٥) مقترحات تشكيل اللجان التي يعهد إليها المجلس ببعض اختصاصاته أو بمهام محددة .

(٦) قوائم نتائج الأعمال والقوائم المالية الأخرى السنوية للشركات التابعة وتقارير مراقبي الحسابات .

(٧) مؤشرات الاستثمار في الشركات القابضة .

(٨) الدراسات التي تعد لتصحيح مسار الشركات التابعة ومقترحات تصحيح المسار .

(٩) المركز المالي للشركات التابعة كل ثلاث أشهر مصدقا عليه من مراقبي الحسابات .

(١٠) الترشيحات لشغل مناصب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من ذوي الخبرة بالشركات التابعة ولشغل مناصب الأعضاء للمنتخبين في هذه الشركات .

(١١) جميع الموضوعات التي تحتاج الى التنسيق أو التعاون المشترك بين الشركات التابعة ، وفي هذه الحالات يدعى رؤساء مجالس إدارة هذه

الشركات وأعضاؤها المنتخبون عند النظر فى هذه الموضوعات  
للاشتراك فى المداولات وتقديم المقترحات دون أن يكون لهم صوت  
محدود .

(١٢) أية موضوعات أخرى يرى رئيس مجلس الإدارة عرضها .

وتنص المادة ١٦ من اللائحة - يرسل مجلس الإدارة الى الوزير قبل بدء  
السنة المالية بسنة أشهر القوائم التقديرية لنتائج أعمال الشركة للعام التالى ،  
وموازنة الاستثمار والبرامج سيجرى تنفيذها لتصحيح مسار الشركات التابعة .  
كما يرسل اليه أيضا كل ثلاثة أشهر تقريرا يبين فيه نتائج أعمال الشركة  
وموقف الاستثمارات المالية التى تنفذها الشركة بنفسها أو من خلال الغير ،  
والجهود التى بذلت لتصحيح مسار الشركات التابعة وبيانا مقارنا يوضح النتائج  
التي تحققت من محفظة الاستثمار والنتائج المتوقعة .

وتنص المادة ١٧ من اللائحة - يختص مجلس إدارة الشركة الإبضة  
بتكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة واستثمار أموالها سواء بنفسها أو  
من خلال الشركات التابعة لها وذلك وذلك فى أى مجال يراه المجلس محققا  
لأغراض الشركة وتنمية مواردها .

**وتتكون محفظة الأوراق المالية من الاستثمارات الآتية :**

(١) تأسيس الشركات التابعة وغيرها من الشركات المساهمة سواءكان ذلك  
بمفردها أو بالاشتراك مع الغير من الأشخاص الاعتبارية العامة أو  
الخاصة أو الأفراد .

- (٢) شراء أسهم الشركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة فى رأسالها .
- (٣) التصرف بالبيع فى الأسهم التى تملكها فى الشركات التابعة وغيرها من الشركات .
- (٤) شراء وبيع أية أصول مالية أخرى .
- (٥) إصدار صكوك تمويل أو سندات لتجميع الأموال واعادة استثمارها .
- (٦) القيام بجميع الإجراءات التى يراها المجلس لازمة لزيادة قية الاستثمارات التى تديرها للشركة او زيادة الأرباح التى تتحقق منها .

#### **جلسات المجلس :-**

**نص المادة ٧ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أنه :-**

" يجتمع مجلس الإدارة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه وفى حالة غيابة يندب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الاجتماع " . ولا يكون إتعداد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية الاعضاء وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى ويرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من نوى الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذه من قرارات .

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين اعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد الى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين

بعض اختصاصاته والمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريراً عما قام به من أعمال .

• وتقضى المادة ٩ من اللائحة بأنه يجوز لمجلس إدارة الشركة القابضة دعوة رئيس مجلس إدارة أية شركة تابعة أو عضو مجلس إدارتها المنتدب لحضور اجتماعات مجلس إدارة الشركة القابضة عند نظر الموضوعات المتعلقة بالشركة التابعة وذلك لإبداء ما يراه من ملاحظات أو آراء أو لتقديم ما يطلب منه من إيضاحات أو بيانات وله الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له صوت محدود .

#### رئيس المجلس :-

تنص المادة ٨ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير ويختص بما يأتي :-

١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢- إدارة الشركة وتصريف شئونها .

ويباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات المقررة في القوانين واللوائح لعضو مجلس الإدارة المنتدب ويقوم بواجباته . وله أن يفوض واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته .



## رابعاً : الجمعية العامة للشركة القابضة :-

### تكوين الجمعية العامة :

### تتكون الجمعية العامة للشركة على النحو التالي :-

١- الوزير المختص رئيساً .

٢- أعضاء من ذوى الخبرة فى مجال الأنشطة التى تقوم بها الشركات التابعة للشركة القابضة لا يقل عددهم عن اثنى عشر ولا يزيد على أربعة عشر من بينهم ممثل واحد على الأقل يرشحة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ويحدد القرار ما يتقاضونه من بدل الحضور وفقاً للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقب الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين فيما عدا الأحوال التى تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسى للشركة أغلبية خاصة .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها بحسب ما إذا كانت الجمعية العامة منعقدة فى اجتماع عادى أو غير عادى .

تنص المادة ١٨ من اللائحة - يحدد النظام الأساسي للشركة عدد أعضاء الجمعية العامة على أن لا يقل عن اثني عشر ولا يزيد على أربعة عشر من بينهم ممثلي واحد على الأقل يرشحة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، ويكون عدد أعضاء أول جمعية عامة اثني عشر عضوا .

ويعرض الوزير على رئيس مجلس الوزراء الترشيحات لأعضاء الجمعية العامة مرفقا بها بيان مختصر عن الخبرة والسيرة الذاتية لكل مرشح والانتجازات التي حققها في أعماله السابقة .

ويصدر باختيار أعضاء الجمعية العامة للشركة قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويجب أن يكونوا من نوى الخبرة في مجال الأنشطة التي تقوم بها الشركات التابعة لها ، ويراعى بقدر الامكان أن يكون احدهم من بين العاملين بوزارة المالية .

ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء باختيار أعضاء الجمعية العامة ما يتقاضونه من بدل حضور جلسات الجمعية بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يزيد على مائتي جنيه في الجلسة الواحدة وذلك بحسب حجم نشاط الشركة وطبيعة أعمالها .

#### **مدة عضوية الجمعية العامة :-**

وتنص المادة ٢٠ من اللائحة على أن تكون مدة العضوية للجمعية العامة ثلاث سنوات .

ويجوز تجديد العضوية لأعضاء الجمعية العامة الذين افتتحت مدتهم كلهم أو بعضهم لمدة أو لمدد أخرى وذلك فى ضوء ما تسفر عنه نتائج أعمال الشركة .

### **المعاملات الجمعية العامة العادية :-**

مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى للشركة تختص الجمعية العامة للعادية بما يلى :-

أ- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر فى إخلاء

المجلس من المسؤولية عن الفترة المقدم عنها التقرير .

ب- التصديق على الميزانية والحسابات الختامية للشركة .

ج- الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية أو

عزلهم ويكون التويت على ذلك بطريق الاقتراع السرى .

د- الموافقة على توزيع الأرباح .

هـ- كل مايرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الإدارة عرضه عليها ولا

يجوز التصرف بالبيع فى أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية إلا بعد

موافقة الجمعية العامة وطبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية على أن تختص الجمعية العامة

العادية بالنظر فى المسائل الآتية فى الاجتماعين ( قبل السنة المالية بثلاثة أشهر

والآخر خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية ) أو فى أى اجتماع آخر تعقده

لهذا الغرض خلال السنة المالية :-

١- وقف تجنيب الاحتياطى القانونى إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال .

- ٢- استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها في نظام للشركة .
- ٣- التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها
- ٤- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر لحاملها .
- ٥- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة للسندات .

#### **اختصاصات الجمعية العامة غير العادية :-**

- ١- لايجوز تعديل نظام الشركة إلا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وفقا لأحكام اللائحة .
- ٢- إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

**وقض المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية على أن تختص الجمعية العامة غير العادية**

**بما يأتي :-**

**أولا :** تعديل نظام الشركة بمراعاة إلا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من

الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

**وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفته خاصة التعديلات التالية في نظام**

### **الشركة :-**

١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به .

٢- اضافة آية اغراض مكملة أو مرتبطة أو فرعية من غرض الشركة الأصلية ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الاصلى ، نافذة الا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

٣- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل أنتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها .

**ثانيا : اقتراح إدماج الشركة في غيرها من الشركات للقابضة .**

**ثالثا : اقتراح تقسيم للشركة .**

**رابعا: النظر في تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس**

**المال أو آية نسبة أقل يحددها النظام .**

**خامسا :** بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصة

الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام  
فى رأس مالها عن ٥١ ٪ .

\* كما تختص الجمعية العامة غير العادية ببيع أصل من خطوط الانتاج  
الرئيسية طبقا لمايلى :-

١- أن تكون الشركة عاجزه عن تشغيل هذه الخطوط تشغيلًا اقتصاديًا أو أن  
يؤدى الاستمرار فى تشغيلها الى تحميل الشركة خسائر مؤكدة .

٢- ألا يقل سعر البيع عن القيمة التى تقرها اللجنة المنصوص عليها فى  
المادة ١٩ من هذا القانون .

**\* كما تختص الجمعية العامة غير العادية طبقا للمادة ٢٧ من اللائحة فى**

**حالة تصفية الشركة بمايلى :-**

أ- تعيين المصطفى أو المصنفين وتحديد أتعابهم ومدة التصفية .

ب- مد المدة المقررة للتصفية بعد الإطلاع على تقرير المصطفى .

ج- النظر فى الحساب المؤقت الذى يقدمه المصطفى .

د- التصديق على الحساب الختامى لأعمال التصفية .

هـ- تعيين المكان الذى تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد إتمام التصفية  
وشطبها من السجل التجارى .

## **قرارات الجمعية العامة :-**

فى جميع الاحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية .

• وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين .

• أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر إلا بأغليته ثلثى عدد أصوات الحاضرين ( المادة ٢٨ لائحته ) .

## **النظام المالى للشركة القابضة :-**

### **حدد القانون النظام المالى المواد من ١٢ الى ١٥ كمايلي :-**

- يحدد النظام الأساسى بداية ونهاية السنة المالية للشركة ، وتعتبر أموال الشركة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة وتودع الشركة مواردها بالنقد المحلى والاجنبى فى حساب مصر فى بالبنك المركزى أو أحد البنوك التجارية .
- تعد الشركة القابضة قوائم مالية مجمعة تعرض أصول والتزامات وحقوق المساهمين وايرادات ومصروفات وأستخدامات الشركة والشركات التابعة لها وفقا للأوضاع والشروط والبيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .
- تحدد الأرباح الصافية للشركة ويتم توزيعها بقرار من الجمعية العامة طبقا لأحكام هذا القانون ولائحة التنفيذية .

ويؤول نصيب الدولة فى هذه الأرباح الى الخزنة العامة .

• يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقييم أدائها طبقا لقاؤه .

وقد نظمت اللجنة التنفيذية تفصيلات النظام المالى للشركة للقباضة المولد من ٣٠ الى ٤٣ كمالى:-

طبقا للمادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية :-

أ- تتكون أصول الشركة من :-

١- الاسهم التى تملكها فى رؤوس أموال الشركات التابعة وغيرها من للشركات .

٢- الأوراق المالية الأخرى .

٣- الأصول الثابتة والأصول المتداولة الناتجة عن قيام الشركة بأنشطتها المتنوعة .

ب- تتكون خصوم الشركة من :-

١- رأس المال الذى تساهم به الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى .

٢- الاحتياطات والمخصصات التى تنشئها الشركة .

٣- القروض والتسهيلات التى تحصل عليها .

٤- الأرباح التى تحتجزها من الفائض الذى يؤول إليها من استثماراتها .



٥- الخصوم المتداولة الناتجة عن قيام الشركة بأنشطتها .

\* يعرض على مجلس ادارة الشركة تقرير ربع سنوى يتضمن حساب العمليات الجارية وفاقض هذه العمليات ويجب أن يشمل هذا التقرير بياناً عن الفترات المماثلة من السنة المالية السابقة وكذلك الأرقام المخططة والمدرجة فى الموازنة التقديرية .

\* ويجب على مجلس الإدارة لدى إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يجنب من الأرباح الصافية جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانونى ويجوز للجمعية العامة وقف تجنّب هذا الاحتياطي القانونى إذا بلغ ما يساوى رأس المال المصدر ويجوز استخدام الاحتياطي القانونى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال .

\* وتنص المادة ٣٦ من اللائحة على أنه يجوز أن ينص النظام الأساسى للشركة على تجنّب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامى بحد أقصى ١٠٪ بالنسبة للشركات التى لا تزال النشاط بنفسها و ٢٠٪ بالنسبة لغيرها من الشركات وذلك لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام ، وإذا لم يكن الاحتياطي النظامى مخصصا لأغراض معينة جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة مشفوعا بتقرير من مراقب الحسابات أن تقرر استخدامه فيما يعود على الشركة أو على المساهمين .

وفى جميع الاحوال لا يجوز التصرف فى الاحتياطات والمخصصات الأخرى فى غير الابواب المخصصة لها إلا بقرار من الجمعية العامة بما يحقق

أغراض الشركة على أن يحدد القرار أوجه الاستخدام لهذه الاحتياطات والمخصصات .

\* وتنص المادة ٣٧ من اللائحة بأنه يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي بما لا يجاوز ١٠٪ من المتبقى من الأرباح الصافية بعد تجنب الاحتياطي القانوني والنظامي وتخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى ونسبة لا تزيد على ٥٪ لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

\* وبمراعاة أحكام القانون واللائحة والنظام الاساسى للشركة تحدد الجمعية العامة بعد إقرارها الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والأرباح القابلة للتوزيع وتعلن ما يخص العاملين والمساهمين ومجلس الإدارة منها وذلك بمراعاة ما يأتى:-

أولاً: ألا يقل نصيب العاملين بالشركة فى الأرباح التى يتقرر توزيعها فى

الشركات التى تزاوّل النشاط بنفسها عن ١٠٪ .

ولا يجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقداً على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجنب ما يزيد على ذلك فى حساب خاص لإتشاء مشروعات اسكان العاملين بالشركة وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

**ثانياً :** ألا يزيد نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها في الشركات

التي لا تزال النشاط بنفسها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية .

**ثالثاً :** ألا يجاوز تقرير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح أكثر من

٥% من الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص نسبة من الربح لا تقل عن

٥% من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى .

ويرعى في تحديد ما يصرف من مكافأة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الجهود التي بذلها لزيادة إنتاج الشركة من السنة المالية السابقة وتخفيض خسائر

الشركات التابعة لها .

• وتنص المادة ٤١ من اللائحة بأنه يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح

مجلس إدارة الشركة للقبضة تخصيص نسبة من الاحتياطي النظامي

والاحتياطيات الأخرى لتحويل البرامج المالية التي تكفل تصحيح مسار الشركات

التابعة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي تحددها الجمعية العامة .

• ويجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة وفي ضوء تقرير

مراقب الحسابات عدم توزيع الأرباح إذا كان ذلك ضرورياً لاستمرار نشاط

الشركة أو المحافظة على مركزها المالي وذلك دون الإخلال بتخصيص ربح لا

يقل عن ٥% من رأس المال للمساهمين والعاملين وخصم مكافأة مجلس الإدارة

(المادة ٤٣ من اللائحة) .

## الفصل الثانى

### الشركات التابعة للشركات القابضة

#### أولاً : التأسيس :

تنص المادة ١٦ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقانون شركات قطاع الأعمال على أنه :-

" تعتبر شركة تابعة فى تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التى يكون لإحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها على الأقل .

فإذا اشترك فى هذه النسبة أكثر من شركة من الشركات القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتحديد الشركة القابضة التى تتبعها هذه الشركة .

#### شكل الشركة التابعة :

تتخذ الشركة للتابعة شكل شركة مساهمة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها فى السجل التجارى ( مادة ١٦ قانون ) .

#### مصدور قرار التأسيس :

يصدر بتأسيس الشركة التابعة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة للقابضة وينشر هذا القرار مرفقاً به النظام الأساسى على

نفقة للشركة فى الوقائع المصرية وتنقيد للشركة فى السجل التجارى ( المادة ١٧ قانون ) .

### إجراءات التأسيس :

حددت اللائحة الإجراءات فى المواد من ٤٥ الى ٥٢ طبقا لما يلى :-

#### ١- طلب التأسيس :-

يعرض رئيس مجلس الإدارة للشركة للقبضة على الوزير قرار مجلس إدارة الشركة التابعة وطلب للتأسيس مبينا به إسم الشركة التابعة ومدتها والغرض من إنشائها وقيمة رأس المال اللازم لتحقيق هذا الغرض وطريقة أدائه مع مذكرة مشتملة على جميع البيانات الواجب توفرها قانونا لتأسيس الشركة .

#### ويرفق بطلب التأسيس المستندات الآتية :-

أ- العقد الابتدائى بالنسبة للشركات التى يشترك فى تأسيسها أكثر من شخص

طبيعى أو اعتبارى

ب- مشروع النظام الأساسى للشركة .

ج- شهادة من مصلحة السجل التجارى تنقيد عدم التباس الاسم التجارى

للشركة مع غيرها من الشركات .

د- شهادة من أحد البنوك المعتمدة تنقيد تمام الإكتتاب فى جميع أسهم الشركة

قد تم أدائها بالكامل وأن هذه القيمة قد وضعت لحساب الشركة الى أن

يتم قيدها بالسجل التجارى .

هـ- اقرار من السلطات المختصة فى الأشخاص الاعتبارية المشتركة فى التأسيس بالموافقة على التأسيس بقيمة مساهمتها فى رأس مال الشركة  
و- نموذج الإقرار المرفق بهذه اللائحة مستوفيا بالنسبة للمؤسسين من الأشخاص الطبيعيين .

## ٢- رأس المال :

- ١- يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق أغراضها وأن يكون مكتتباً فيه بالكامل وألا يقل المدفوع منه نقدا عند التأسيس عن الربع .
- ٢- يكون للشركة رأس مال مصدر ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مرخصا به فيما يجاوز رأس المال المصدر .  
ويكون الإكتتاب فى رأس المال المصدر للشركات التابعة إما بطرح الأسهم للإكتتاب العام أو بالإكتتاب المغلق .
- ٣- مع عدم الإخلال بما تنص عليه القوانين واللوائح الخاصة يجب ألا يقل رأس مال الشركة المصدر عن مليون جنيه ولا يسرى ذلم على الشركات التى كانت تشرف عليها هيئات القطاع العام .
- ٤- يقسم رأس مال الشركة الى اسهم أسمية متساوية للقيمة ويحدد النظام الأساسى القيمة الإسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ولا يسرى هذا الحكم على الشركات التابعة التى حلت بمقتضى أحكام هذا القانون محل الشركات التى كانت تشرف عليها هيئات القطاع العام .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية كما لا يجوز إصداره بقيمة أعلى إلا في الأحوال ولا لشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية على أن تضاف هذه الزيادة الى الإحتياطي (المادة ١٨ من القانون ) .

٥- يسرى شأن إصدار أسهم الزيادة في رأس المال بقيمة اسمية أعلى والبيانات التي تتضمنها شهادات الأسهم وكيفية استبدال الشهادات المفقودة والتالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة أحكام المواد ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وللشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه .

### ٣- تداول الأسهم :-

تنص المادة ٢٠ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أن تكون أسهم الشركة قابلة للتداول طبقاً للأحكام المبينة في اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية الصادرة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وللشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ويجوز تداول حصص للتأسيس والأسهم التي تعطى مقابل حصة عينية والأسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة من تاريخ قيدها في السجل التجارى .

#### ٤- صدور قرار التأسيس :-

يصدر بتأسيس الشركة التابعة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة للقبضة وينشر هذا القرار مرفقا من النظام الاساسى على نفقة الشركة فى الوقائع المصرية ونقيد الشركة فى السجل التجارى .

#### ٥- الوصف القانونى للشركة :-

تنص المادة ٥٢ من اللائحة على ان جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى الغير كالمكاتبات والفواتير والإعلانات والمطبوعات يجب أن تحمل اسم الشركة وعنوانها مسبقا أو مرادفا بعبارة ( شركة تابعة مساهمة مصرية - ش . م . م ) وذلك بحروف واضحة مقروءة مع بيان اسم الشركة للقبضة التى تتبعها الشركة ومركز الشركة الرئيسى .  
ويسرى ما تقدم على اللائحات التى توضع للإعلان عن الشركة سواء فى مقرها الرئيسى أو فى فروع أو بأى مكان آخر .

#### وتنص الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون على أن :-

تتخذ الشركة التابعة شكل شركة مساهمة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .



## ثانيا : مجلس ادارة الشركة التابعة :-

### أ- تكوين المجلس :-

يتكون مجلس الإدارة من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بمن فيهم رئيس المجلس على النحو التالى :-

أ- رئيس غير متفرع من ذوى الخبرة تعينه الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس ادارة الشركة القابضة .

ب- أعضاء غير متفرغين يعينهم مجلس ادارة الشركة القابضة من ذوى الخبرة يمثلون الجهات المساهمة فى الشركة ويكون عددهم نصف عدد أعضاء المجلس .

ج- عدد من الأعضاء ممثل لعدد الأعضاء من ذوى الخبرة يتم إنتخابهم من العاملين بالشركة طبقا لأحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٧٣ .

د- رئيس اللجنة النقابية ولا يكون له صوت معدود .

\* وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس غير الممثلين للعمال من مكافآت العضوية والمكافأة السنوية طبقا للنظام الأساسى للشركة .

\* كما تحدد للجمعية العامة بدل حضور اللجسات الذى يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاؤه المنتخبون من مكافأة سنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الأساسى .

#### ب- مدة المجلس :-

تكون مدة المجلس ثلاث سنوات تبدأ من اليوم التالى لتاريخ إعلان تشكيل المجلس .

ويجوز تجديد عضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين إنتهت مدة عضويتهم كلهم أو بعضهم لمدة أو لمدد أخرى .

- تنص المادة ٥٧ من اللائحة على أن تسرى أحكام المواد ١٠ ، ١١ ،

١٢ ، ١٣ من هذه اللائحة على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة والأعضاء المنتخبين كالتالى :-

#### ١- الجمع بين الشركات :-

تنص المادة ١٠ من اللائحة على أنه :-

لايجوز لأى شخص أن يكون رئيس أو عضوا متفرغا للإدارة بمجلس إدارة لأكثر من شركة واحدة من الشركات الخاضعة لهذا القانون.

وفى جميع الأحوال لايجوز الجمع بين عضوية أكثر من شركتين من تلك الشركات .

وتبطل العضوية فى مجلس الإدارة التى يتجاوز بها العضو النصاب المقرر .

## ٢- الالتزام:-

تنص المواد ١١، ١٢، ١٣ من اللائحة على أنه:-

- \* لايجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة لأحد أعضاء المجلس أو لأحد مديري الشركة أو لأى من أزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة أية مصلحة مباشرة فى الأعمال والعقود التى تتم بأسمها أو الحضور فى مداولات أو الإشتراك فى التصويت على القرارات المتعلقة بأية مسألة معروضة على المجلس لأى منهم أو لمن صلة قرابة أو صماهرة بهم الى الدرجة الرابعة .
- \* لايجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأى عضو من الأعضاء أن يشترك فى أى عمل من شأنه مناقسة الشركة أو أن يتجر احسابه أو لحساب غيره فى أحد فروع النشاط الذى تمارسه أو إفشاء أسرار الشركة .
- \* الرئيس والأعضاء مسئولون عن أعمالهم أمام الجمعية العامة للشركة دون إخلال بمسئوليتهم الجنائية أو المدنية .

## العضو المنتدب:-

- يختار مجلس إدارة الشركة القابضة من بين الأعضاء غير المتفرغين فى الشركة التابعة من ذوى الخبرة عضوا منتدبا يفرغ للإدارة ويحدد المجلس من يحل محله فى حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله .
- ولمجلس الإدارة أن يعهد الى رئيسة بأعمال العضو المنتدب على أن يفرغ فى هذه الحالة للإدارة .

ولعضو مجلس الإدارة المنتدب جميع السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها وذلك فيما عدا ما يدخل فى إختصاص الجمعية العامة ومجلس الإدارة طبقا لأحكام للقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ ولائحته التنفيذية ونظام الشركة .

ويمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير .

### **ثالثا : الجمعية العامة للشركة التابعة :-**

**تنص المادة ٢٥ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أن :-**

تتكون الجمعية العامة للشركة التى تملك الشركة القابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك فى ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام على النحو الآتى :

١- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يحل محله فى حالة غيابه رئيسا .

٢- أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة التى تتبعها الشركة .

٣- أعضاء من ذوى الخبرة لا يزيد عددهم على أربعة تختارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وتحدد ما يتقاضونه من بدل الحضور .

٤- عضوان تختارهما اللجنة النقابية ويحضر إجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزى للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين فيما عدا الأحوال التي تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسي للشركة أغلبية خاصة .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها بحسب ما إذا كانت الجمعية العامة منعقدة في اجتماع عادي أو غير عادي .

#### **ونص المادة ٢٦ من القانون على أن :-**

تتكون الجمعية العامة للشركة التي يساهم في رأس مالها مع الشركة القابضة أفراد أو أشخاص إعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي :

١- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يحل محله عدد غيابة ، رئيسا .

٢- أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة .

٣- المساهمون من الأفراد أو الأشخاص الإعتبارية ومن القطاع الخاص ، ويكون لهم حق حضور الجمعية العامة بالأصالة عن أنفسهم أو بطريق الإثابة بشرط أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهما ، ما لم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من السهم ، ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة أسهم على الأقل حق الحضور ولو قضى النظام الأساسي للشركة بغير ذلك .

ويكون حق التصويت لممثلة الشركة القابضة أو الأشخاص العامة أو بنوك القطاع العام أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد بنسبة نصيب كل منهم في رأس المال وفقا لنصاب التصويت الذي يقضى به النظام الأساسي للشركة .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات ممثلة أسهم رأس المال الحاضرين فيما عدا الأحوال التي تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الأساسي للشركة أغلبية خاصة .

ويحضر إجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبوا الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت معدود .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط صحة انعقاد الجمعية العامة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها .

**وتنص المادة ٢٧ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .**

مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي تختص الجمعية العامة للعادية بما يأتي :

- أ- التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- ب- التصديق على تقرير مجلس الإدارة إن نشاط الشركة والنظر في اخلائه من المسؤولية .

- ج- الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية أو عزلهم ويكون التصويت على ذلك بطريق الإقتراع السرى .
- هـ- كل ما يرى رئيس الجمعية العامة للشركة أو رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو مجلس إدارة الشركة التابعة لها أو المساهمون من الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد الذين يملكون 10٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

#### **وتنص المادة ٢٨ من القانون على أنه :-**

لايجوز تعديل النظام الأساسى للشركة إلا بموافقة الجمعية العامة غير العادية ووفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

#### **وتنص المادة ٢٩ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .**

يجوز لرئيس الجمعية العامة دعوة الجمعية لإجتماع غير عادى للنظر فى عزل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة عضويتهم فى المجلس .

ويتعين فى هذه الحالة على رئيس الجمعية العامة أن يخطر كلا من الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة المطلوب عزلهم برؤية وما يستند اليه من أسباب وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل ، ولمن وجه اليه الأخطار من أعضاء مجلس الإدارة ان ينقش ما جاء فيه فى مذكرة تودع سكرتارية الجمعية العامة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل ، ويتولى رئيس

الجمعية العامة تلاوة المذكرة على الجمعية ، ولمقدم المذكرة أن يمثل أمام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها للرد على أسباب عزله .

وتتخذ الجمعية العامة قرارها بطريق الإقتراع السرى ولا يكون قرار العزل صحيحا إلا إذا صدر بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة فى الإجتماع .

ويحرم من صدر القرار بعزله من مرتبه ومكافاته وأية مبالغ كان يتقاضاها من الشركة اعتبارا من تاريخ صدور القرار .

وفى جميع الأحوال لا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة حضور إجتماعات الجمعية العامة إذا تضمن جدول اعمالها موضوع عزل المجلس بأكمله أو بعض أعضائه أو رئيس المجلس .

وفى حالة عزل المجلس بأكمله تصدر الجمعية العامة غير العادية قرارا بتعين مفوض أو أكثر لإدارة الشركة بصفة مؤقتة الى أن يتم تشكيل إدارة جديد طبقا لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار العزل.

أما إذا إقتصر العزل على رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو بعض أعضاء المجلس فيتم استكمال المجلس طبقا لأحكام هذا القانون ، ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه .

### وتنضى المادة ٣٠ من القانون على أنه :-

مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون تسرى على الجمعيات العامة للشركات التى يساهم فيها مع الشركة القابضة أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص أو



الأفراد أحكام المولد من ٥٩ الى ٧٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

#### **رابعاً :- النظام المالي للشركة ومراقبة حساباتها :-**

يحدد النظام الأساسي بداية ونهاية السنة المالية للشركة بمراعاة السنة المالية للشركة القابضة التى تتبعها .

#### **تنص المادة ٣٢ على أن :-**

الأرباح الصافية هى الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتتها الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجبيل كافة الإهلاكات والمخصصات التى تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجبيلها قبل إجراء أى توزيع بأية صورة من الصور للأرباح .

وتجنب مجلس الإدارة من صاقي الأرباح المشار إليها فى الفقرة السابقة جزءاً من عشرين على الأقل لتكوين إحتياطي قانوني ، ويجوز للجمعية العامة للشركة وقف تجنب هذا الإحتياطي أو تخفيض نسبته إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال .

ويجوز إستخدام الإحتياطي القانوني فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال .

كما يجوز أن ينص فى نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين إحتياطي نظامي .

وإذا لم يكن الإحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها  
فى نظام الشركة جاز للجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة أن يقرر  
إستخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة، أو على المساهمين .  
والجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى.  
وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وأحكام توزيع الأرباح القابلة للتوزيع.

#### **وتنص المادة ٣٣ من القانون :-**

يكون للعاملين بالشركة نصيب فى الأرباح التى يتقرر توزيعها تحدده  
الجمعية بناء على إقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل على ١٠٪ من هذه الأرباح.  
ولايجوز أن يزيد ما يصرف للعاملين نقدا من هذه الأرباح على مجموع  
أجورهم السنوية الأساسية .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع ما يزيد على مجموع الأجور السنوية  
من الأرباح على الخدمات التى تعود بالنفع على العاملين بالشركة.

#### **وتنص المادة ٣٤ من القانون :-**

يبين النظام الأساسى للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس  
الإدارة ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة فى الأرباح بأكثر من  
٥٪ من الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال  
للمساهمين والعاملين كحصة أولى .

## مراقبة الحسابات :-

يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقييم أدائها طبقا لقانونه وذلك طبقا للمادة ٣٥ من القانون .

**خامسا : اندماج وتقسيم وانقضاء وتصفية الشركات القابضة والشركات التابعة**

**لها :-**

## تنص المادة ٣٦ من القانون على أنه :-

يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تقسيم واندماج الشركات القابضة بناء على عرض الوزير المختص ، كما يجوز تقسيم واندماج الشركات التابعة لها وذلك بقرار من مجلس ادارة الشركة او الشركات القابضة واعتماد الجمعيات العامة للشركات المندمجة والمندمج فيها أو المقسمة حسب الأحوال .

ويكون لكل شركة نشأت عن الإندماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

ومع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تسرى على حالات الإندماج أحكام المولد من ١٣٠ الى ١٣٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

### **وتنقضى المادة ٢٧ من القانون بأنه :-**

تتولى تقدير صافي أصول الشركات فى حالات الإندماج والتقسيم اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من هذا القانون ، ويجب أن تعتمد قرارات اللجنة بالنسبة للشركات القابضة من الوزير المختص ، وبالنسبة للشركات التابعة من الجمعية العامة للشركة المندمجة والشركة المدمج فيها أو الشركة المقسمة بحسب الأحوال .

### **وتنقضى المادة ٢٨ من القانون :-**

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوى الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو استمرارها .

### **انقضاء الشركة :-**

### **المادة ٣٩ من القانون :**

### **تنقضى الشركة بأحد الأسباب الآتية :-**

- ١- حل الشركة .
- ٢- انتهاء المدة المحددة فى نظام الشركة .
- ٣- إنتهاء الغرض الذى أسست الشركة من أجله

#### ٤- الإنماج أو التقسيم .

ويكون الشركة المنقضية فى حالة تصفية ، وتطبق عليها أحكام المولد من ١٣٧ الى ١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ولائحته التنفيذية  
سادسا : التحكيم :

#### تنص المادة ٤٠ من القانون على أنه :-

يجوز الإتفاق على التحكيم فى المنازعات التى تقع فيما بين الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون أو بينا وبين الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد وطنيين كانوا أو أجانب وتطبق فى هذا الشأن أحكام الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

#### ﴿مادة ٤١﴾

طلبات التحكيم بين شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة التى تهتمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك منازعات التنفيذ الوقتية فى الأحكام الصادرة فيها يستمر نظرها امام هيئات التحكيم المشكلة طبقا لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وطبقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها فيه .

## سابعاً : فى نظام العاملين فى الشركات القابضة والشركات التابعة لها

### ﴿ المادة ٤٣ ﴾

تصنع الشركة بالإشتراك مع النقابة العامة المختصة اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بها . وتتضمن هذه اللوائح على الأخص نظام الأجور والعلاوات والبدلات والأجازات طبقاً للتنظيم الخاص بكل شركة ، وتعتمد هذه اللوائح من الوزير المختص .

كما تصنع بالإشتراك مع النقابة العامة للمحامين لائحة النظم الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بها وذلك بمراعاة درجات قيدهم بجداول المحامين ، زيدلاتهم ، وأحكام وإجراءات قياس آداءهم وإجراءات تأديبهم . والى أن تصدر هذه اللائحة تسرى فى شأنهم أحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

### ﴿مادة ٤٣﴾

يراعى فى وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين ما يأتى :

أولاً: أن يكون لكل شركة هيكل تنظيمي وجدول للوظائف بما يتفق مع طبيعة أنشطة الشركة وأهدافها .

ثانياً: إلترام نظام الأجور بالحد الأدنى المقرر قانونا .

ثالثاً: ربط الأجور ونظام الحوافز والبدلات والمكافآت وسائر التعويضات والمزايا المالية للعاملين فى ضوء ما تحققه الشركة من إنتاج أو رقم أعمال وما تحققه من ارباح .

### ﴿مادة ٤٤﴾

تسرى فى شأن واجبات العاملين بالشركات القابضة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة

الإدارية والمحاكمات التأديبية وأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها .

وتختص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون غيرها بالنسبة للعاملين في الشركات المشار إليها في لفقرة السابقة بما يلى :

أ- توقيع جزاء الإحالة الى المعاش أو الفصل من الشركة بعد العرض على اللجنة الثلاثية .

ب- الفصل فى التظلمات من القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو المجالس التأديبية المختصة بالشركة .

ويكون الطعن فى أحكام للمحاكم التأديبية الصادرة بتوقيع الجزاء أو فى الطعون فى القرارات التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة وتسرى فى شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب من قانون العمل الصادر بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

## ﴿ مادة ٤٥ ﴾

**تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :**

١- فقد الجنسية المصرية أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لراعى الدول الأخرى .

٢- بلوغ من المستين وذلك بمراعاة أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .



٣- عدم اللياقة للخدمة صحيا .

٤- صدور حكم بات بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخالفة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ الشامل .

ودون إخلال بأحكام قانون العقوبات إذا كان قد حكم عليه لأول مرة فلا يودى ذلك الى انتهاء الخدمة إلا إذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاءه فى الخدمة يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٥- إنتهاء العمل للعرضى أو المؤقت أو الموسمى .

٦- الإستقالة .

٧- الإحالة الى المعاش أو للفصل .

٨- الوفاة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الأوضاع والإجراءات الخاصة بإنهاء خدمة العامل بسبب الإستقالة أو عدم اللياقة للخدمة صحيا .

أوضاع وإجراءات إنهاء خدمة العاملين بالشركات اخاضعة للقانون بسبب الإستقالة أو عدم اللياقة للخدمة صحيا

**تنص المادة ٨٤ من اللائحة على أنه :-**

للعامل أن يقدم إستقالته من وظيفته وتكون الإستقالة مكتوبة ، ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الإستقالة ويجب البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا إعتبرت الإستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم

يكن طلب الإستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد ، وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الإستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك على ألا يزيد مدة الإرجاء لأسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما السابق الإشارة إليها .

#### وتنص المادة ٨٥-

#### يعتبر العامل مقوما إستقالته فى الصالتين الآتيتين :-

(١) إذا إنقطع عن عمله بغير إذن أكثر من عشرة أيام متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما للتالية ما يثبت أن إنقطاعه بعذر يقبله رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال ، ويجوز لمن قبل العذر أن يقرر عدم حرمان العامل من أجره عن مدة الإنقطاع إذا كان له رصيد من الأجازات يسمح بذلك وإلا وجب حرمانه من اجرة عن هذه المدة . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الإنقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت أعتبرت خدمته منتهية من تاريخ إنقطاعه عن العمل .

(٢) إذا إنقطع عن عمله دون عذر يقبله رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو من يفوضه أى منهما حسب الأحوال أكثر من عشرين يوما غير متصلة فى السنة ، وتعتبر خدمته منتهية فى هذه الحالة من اليوم التالى لإكتمال هذه المدة .

ويتعين إذار العامل كتابة بعد إنقطاعه لمدة سبعة أيام فى حاله الأولى  
وخمسة عشر يوما فى الحالة الثانية .

#### وتنص المادة ٨٦ من اللائحة -

تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من اللجنة الطبية المختصة سواء كان  
ذلك راجعا الى وجود عجز كلى عن أداء العمل الأصلى ولأ عجز جزئى مستديم  
مضى ثبت عدم وجود أى عمل آخر يمكنه القيام به طبقا لأحكام قانون التأمين  
الاجتماعى والقرارات الصادرة تنفيذا له .  
وفى جميع الأحوال لا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة للخدمة صحيا قبل نفاذ  
أجازته المرضية والإعتيادية مالم يطلب هو نفسه إنهاء خدمته دون إنتظار إنتهاء  
أجازته .

#### وتنص المادة ٨٧ من اللائحة -

يصرف للعمل أجرة الى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته فى حالة الفصل لعدم  
اللياقة الصحية يستحق العامل الأجر كاملا أو منقوصا حسب الحوال حتى يستنفذ  
أجازته المرضية والإعتيادية أو إحالته الى المعاش بناء على طلبه وذلك وفق ما  
يقرره قانون التأمين الاجتماعى أو لائحة نظام العاملين بالشركة أيهما افضل  
للعامل .

وإذا كان انتهاء الخدمة بسبب الإستقالة أو إنقضاء المدة التى تعتبر  
الإستقالة بعدها مقبولة .

## الباب السابع

### شركات السمسرة والأوراق المالية قانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال

#### مُتَكَمِّمًا :

صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٩٢/٦/٢٢ ونص في المادة الخامسة اصدار على ان ينشر هذا القانون الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشرة وتنص المادة الأولى إصدار على أن يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم سوق رأس المال . وتسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

وتنص المادة الثانية اصدار على أن يقصد فى تطبيق أحكام القانون المرافق بالهيئة أو الجهة الادارية أينما وردتا فى هذا القانون ولاحتة التنفيذية او القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاحتة التنفيذية ( الهيئة العامة لسوق المال ) ويقصد برئيس الهيئة ( رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ) ويقصد بالوزير ( وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ) .

# الفصل الأول

## إصدار الأوراق المالية

### رأس مال الشركة وتقسيمه :-

تنص المادة ١ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال على أن :-

يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام الأساسي للشركة رأس مال مرخصا به .

ويقسم رأس مال شركة الماسهمة وحصة الشركاء غير المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم الى أسهم متساوية القيمة في كل إصدار .

ويجوز أن ينص نظام الشركة على إصدار رأسهم لحاملها بما لا يجاوز ٢٥٪ من أجمالي عدد اسهم الشركة منسوبة الى جميع الإصدارات ، ويجب أن يتم الوفاء بكامل قيمتها نقداً .

وفي جميع الإصدارات لا تجاوز مصاريف الإصدار الحد الذي يصدر به قرار من الهيئة .

وتنص المادة ٢ على أن يحدد نظام الشركة القيمة الاسمية للسهم بحيث لا نقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على ألف جنيه ، ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل . وبمراعاة أحكام الحصوص العينية ، يجب على كل

مكتتب أن يدفع نقداً أو بوسيلة دفع أخرى مقبولة قانوناً الربيع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية فور الاكتتاب بالإضافة الى مصروفات الإصدار . ولايجوز أن يكون الدفع بسند شخصى على المكتتب أو بتقديم منقولات أو عقارات أو حق معنوى ولو كانت قيمتها تساوى الربيع الواجب أدائه . كما لايجوز الدفع بطريق المقاصة بين ما يكون للمكتتب من دين على أحد المؤسسين ومقدار قيمة المبلغ الواجب أدائه .

### **حق الشركة فى إصدار أوراق مالية :-**

**تنص المادة الثانية من قانون سوق رأس المال على أنه :-**

على كل شركة ترغب فى إصدار أوراق مالية أن تخطر الهيئة بذلك ، فإذا لم تعترض الهيئة خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ الإخطار كان للشركة السير فى إجراءات الإصدار .

**ببعض البيانات الأخطار والمستندات التى ترفق به :-**

**ويجب أن يتضمن الإخطار ويرفق به البيانات والمستندات الآتية :**

**أولاً - بالنسبة لإصدار الأسهم عند التأسيس :**

- ١- عقد الشركة ونظامها الأساسى .
- ٢- الإيصال الدال على سداد الرسوم المقررة للهيئة .
- ٣- إجمالى عدد الأسهم وبيان ما قد يطرح منها للاكتتاب العام .

٤- مصاريف الإصدار في حالة تقريرها وكيفية حسابها .

#### **ثانياً : بالنسبة لإصدار أسهم لزيادة رأس المال :**

١- نسخة من النظام الأساسي للشركة وفق آخر تعديل .

٢- قرار الجمعية العامة العادية أو قرار مجلس الإدارة أو الشريك أو

الشركاء المديرين بحسب الأحوال بزيادة رأس المال وأسباب الزيادة .

٣- بيان بأعضاء مجلس إدارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين

بحسب الأحوال .

٤- دراسة تحديد قيمة اسهم الزيادة وتقرير مراقب الحسابات عنها طبقاً

لأحكام المادة (١٧) من هذه اللائحة .

٥- الإيصال الدال على سداد المقررة للهيئة .

٦- أسلوب زيادة رأس المال والمستندات المؤيدة .

٧- نوع الأسهم المزمع إصدارها وشروط طرحها .

٨- بيان المساهمات في رأس المال وتوزيعاته وما إذا كانت الشركة مقيدة

ببورصة الأوراق المالية ونوع الجدول المقيدة بها .

٩- مصاريف الإصدار في حالة تقريرها وكيفية حسابها .

#### **ثالثاً : بالنسبة لإصدار الأوراق المالية الأخرى :**

١- نسخة من النظام الأساسي للشركة وفقاً لآخر تعديل .

٢- قرار الجمعية العامة غير العادية بإصدار الورقة المالية والمستندات

والتقارير التي عرضت عليها في هذا الشأن .

٣- بيانات أعضاء مجلس الإدارة أو الشريك ، أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال .

٤- موجز للقوائم والبيانات المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ للتأسيس أيهما أقل .

٥- نوع الورقة المالية للمزمع إصدارها وبيانات وافية عنها ، وبيان ما إذا كان يتم طرحها للاكتتاب العام من عدمه .

٦- المعائد المقرر لهذه الأوراق وكيفية حسابه .

٧- الإيصال الدال على سداد الرسوم المقررة للهيئة .

٨- بيان ومواعيد استرداد الورقة المالية .

٩- بيان المساهمات في رأس المال وتوزيعاته وما إذا كانت للشركة مقيدة

ببورصة الأوراق المالية ونوع الجدول المقيدة بها .

١٠- مصاريف الأصدار في حالة تقريرها وكيفية حسابها .

وفى جميع الأحوال يجب على الشركة إخطار الهيئة بتمام إجراءات

الإصدار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إتمامها أو من تاريخ القيد فى السجل

التجارى فى الحالات التى يلزم فيها هذا القيد ، كما يجب على السجل المختص

خلال ذات المدة إبلاغ الهيئة بذلك القيد .



## تقرير امتيازات لبعض أنواع الأسهم:-

تنص المادة ٩ يجوز أن ينص النظام على تقرير الامتيازات لبعض أنواع الأسهم الاسمية وذلك فى التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية على أن تساوى الأسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات أو القيود .

وفى هذه الحالة يجب أن يتضمن نظام الشركة منذ تأسيسها شروط وقواعد الأسهم الممتازة ونوع الامتياز المقرر لها وحدوده .

مادة ١٠ لايجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأى نوع من أنواع الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبعد موافقة جمعية خاصة تضم حملة نوع الأسهم الذى يتعلق به التعديل بأغلبية الأصوات الممثلة لثلثي رأس المال الذى تمثله هذه الأسهم .

ويتم الدعوة لهذه الجمعية الخاصة فى الوجه وطبقا للأوضاع التى تدعى إليها الجمعية العامة غير العادية .

وقد نصت اللائحة فى المادة ١١ مع عدم الإخلال بأوضاع الأسهم الممتازة . غيرها من الأسهم ذات الطبيعة الخاصة ، تكون جميع حقوق والتزامات أصحاب الأسهم متساوية ، ولا يلتزم المساهمون إلا بقيمة أسهمهم ، كما لايجوز - بأية حالة - زيادة التزاماتهم .

## استخراج بدل فاقد الأسهم الخائفة أو التالفة :-

ونصت المادة ١٢- على الشركة - فى حالة فقد الورقة المالية الاسمية بما فيها

الاسهم أو تلفها - أن تستخرج لصاحب الحق فيها حسبما هو مدون بسجلاتها بدل فاقد بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد أو التلف ، وذلك وفقا للإجراءات المتبعة لدى بورصة الأوراق المالية فى هذا الشأن ، ولادائه لمبلغ النفقات الفعلية للاستبدال والإعلان ، ويثبت على الورقة الصادرة فى هذه الحالة انها بدل فاقد أو تالف ، ويؤشر فيها بكافة التصرفات الواردة عليها وللثابتة فى السجلات وتخطر للبورصات بواقعة فقد أو تلف للورقة الأصلية .

ولا يجوز استخراج بدل فاقد عن الورقة المالية لحاملها المنقودة .

كما لا يجوز استخراج بدل تالف عن الورقة المالية لحاملها إلا إذا أمكن التعرف عليها وتحديد معالمها على أن يثبت على الورقة فى هذه الحالة انها بدل تالف ، وعلى الشركة سحب الورقة التالفة وإعدامها ، وأن تؤشر فى السجلات لديها بما يفيد ذلك .

## احكام خاصة بالأسهم لحاملها

مادة ١٣ - لحائزى الأسهم لحاملها حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة ،

ولهم حق مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات ، وما يتكشف أثناء الاجتماع من وقائع خطيره . .

ولا يكون لحائزى الأسهم لحاملها الحق فى التصويت فى اجتماعات الجمعيات العامة للشركة .

مادة ١٤ - يتم اخطار المساهمين من حائز الأسهم لحاملها كلما تطلب الأمر ذلك بإعلان ينشر فى صحيفتين يوميتين واسعى الانتشار احدهما على الأقل باللغة العربية .

وبالنسبة الى الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة يكون الإخطار قبل الموعد المحدد لبده الاجتماع بأسبوعين على الأقل ، وللراغبين من حائزى الأسهم لحاملها خلال هذه المهلة حق الاطلاع فى مقر الشركة على تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات ، ويثبت ذلك فى سجل خاص يدون فيه اسم الحائز وارقام شهادات الأسهم التى يحوزها وتاريخ وساعة لإطلاعه على هذه المستندات ، ويوقع الحائز امام اسمه فى السجل بما يفيد ذلك .

وعلى من يرغب فى حضور اجتماع الجمعية العامة أن يودع الأسهم طبقاً لقواعد إيداع الأسهم الاسمية إما فى الشركة ، أو فى أحد البنوك ، أو فى إحدى الشركات المالية المرخص لها بذلك من الهيئة .

**مادة ١٥-** بدون حضور المساهمين من حائزى الأسهم لحاملها اجتماعات الجمعيات العامة للشركة فى سجل خاص بالشركة .

**مادة ١٦-** فيما عدا ما ورد به فى القانون أو هذه اللائحة يكون شأن حائزى الأسهم لحاملها شأن أصحاب الأسهم الاسمية فى الحقوق والالتزامات. ولا يجوز تحويل الأسهم لحاملها الى أسهم اسمية أو العكس .  
ويفقد ربع السهم لحامله مقابل الكويون المستحق عنه البرج ولو كان منفصلاً عن السهم .

## أحكام خاصة بزيادة رأس المال

مادة ١٧- تكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة على أن تحدد القيمة التي

تصدر بها على أساس متوسط نصيب السهم من الإصدارات السابقة في القيمة العادلة (١) لصافي أصول الشركة وقت الإصدار حسبما تحددها الشركة وتحت مسؤوليتها ويقر بصحتها مراقب الحسابات وذلك بمراعاة ما يأتي :

(أ) إذا كانت القيمة تزيد من القيمة الاسمية للسهم تجنب الزيادة في حساب احتياطي .

(ب) إذا كانت القيمة المحددة أقل من القيمة الاسمية للسهم تعين على الشركة تخفيض القيمة الاسمية للأسهم بما فيها الأسهم القائمة الى تلك القيمة وحساب رأس المال وفقا لها .

(ج) إذا كانت القيمة المحددة أقل من الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم للمقرر قانونا تكون قيمة الأسهم بما فيها الأسهم القائمة بالحد الأدنى مع تخفيض عدد أسهم الشركة وحساب رأس المال وفقا لذلك .

مادة ١٨- يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال

للمرخص به ويتم الزيادة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين في شركات التوصية بالأسهم .

مادة ١٩- يجب على مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب

الأحوال أن يضمنوا اقتراحهم بزيادة رأس المال المرخص به جميع البيانات المتعلقة بالأسباب التي تدعو إلى الزيادة ، وأن يرفقوا به تقريراً بسير الأعمال بالشركة خلال السنة التي تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة وميزانية السنة التي تسبقها في حالة اعتمادها .

ويرفق بتقرير مجلس الإدارة تقرير آخر من مراقب الحسابات بشأن صحة البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة .

مادة ٢٠- يجوز بقرار من مجلس الإدارة أو بقرار من الشريك أو الشركاء

المديرين بحسب الأحوال زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به .

ويشترط لصحة القرار الصادر بالزيادة تمام سداد رأس المال المصدر بالكامل ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الهيئة السماح للشركات المساهمة العاملة في أحد مجالات السياحة أو الإسكان أو الانتاج الصناعي أو الزراعى بزيادة رأس مالها سواء بحصص أو أسهم نقدية أو مقابل حصة عينية قبل تمام سداد رأس المال المصدر .

مادة ٢١- يجب ان تتم زيادة رأس المال المصدر خلال الثلاث سنوات التالية

لصدور قرار الزيادة وإلا كانت باطلة ، ما لم يصدر قرار جديد في هذا

الشان ، ويستثنى من ذلك حالة زيادة رأس المال الناتجة عن تحويل السندات أو صكوك التمويل وغيرها من الأوراق المالية إلى أسهم ، إذا كان من شروط إصدارها أن لحاملها الحق في طلب تحويلها إلى أسهم .

### **ما يكون مقابل أسهم الزيادة :**

**يجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة ما يأتي :**

- (أ) مبلغ نقدية .
- (ب) حصص عينية .
- (ج) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتب قبل الشركة .
- (د) تحويل ما يملكه المكتب من سندات أو صكوك التمويل إلى أسهم ، وذلك بحسب شروط إصدار تلك السندات أو هذه الصكوك .
- (هـ) تحويل ما يملكه المكتب من حصص تأسيس أرباح إلى أسهم وذلك على سبيل التعويض المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

### **تحويل المال المحتياطي إلى أسهم :-**

**مادة ٢٣-** يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، أن تقرر

تحويل المال الإحتياطي أو جزء منه الى أسهم يزداد بقيمتها رأس  
المال المصدر .

وتوزع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجانيا على المساهمين أو الشركاء  
الحاليين للشركة كل بحسب قيمة مساهمته أو مشاركته .

مادة ٢٤- لايجوز زيادة رأس المال للمصدر بأسهم ممتازة ، إلا إذا كان نظام  
الشركة يرخص بذلك ابتداء ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية  
بناء على اقتراح مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات فى شأن  
الأسباب المبررة لذلك .

#### الاكتتاب العام :-

نص المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية برقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ على أنه :-

مادة ٤٠- لا تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام إلا فى حالة دعوة لشخص

غير محددين سلفا الى الاكتتاب فى تلك الأسهم ، ولا يشترط حد أدنى  
لعدد أو قيمة الأسهم التى يتم طرحها فى إكتتاب عام .

ولا يجوز الدعوة للإكتتاب العام - بما فى ذلك شركات قطاع الأعمال العام

وشركات القطاع العام - إلا بناء على نشرة معتمدة من الهيئة وعلى النماذج التى



تعدّها أو تقرّها على أن يبين فيها بطريقة واضحة أن إعتقاد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجندوى التجارى للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة المشروع على تحقيق نتائج معينة .

**مادة ٤١-** يجب ألا يقل رأس المال المصدر عند التأسيس لكل من شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم التى تطرح أسهما لها للإكتتاب العام عن مليون جنيه على ألا يقل ما يكتتب فيه المؤسسون عن نصف رأس المال المصدر .

ولا يجوز أن يزيد رأس المال المرخص به للشركات التى تطرح أسهما لها فى إكتتاب عام على خمسة أمثال رأس المال المصدر .

**مادة ٤٢-** يجب أن تتضمن نشرة الإكتتاب فى أسهم الشركة عند التأسيس بالإضافة الى البيانات المنصوص عليها فى القانون ، البيانات الآتية:-

١- إسم الشركة وشكلها القانونى وغرضها .

٢- تاريخ العقد الابتدائى .

٣- القيمة الإسمية للسهم وعدد الأسهم وأنواعها وخصائص كل منها والحقوق المتعلقة بها سواء بالنسبة الى توزيع الأرباح أو عند التصفية.

٤- المدة التى يتعين على المؤسسين التقدم فيها بطلب الترخيص بتأسيس الشركة .

٥- بيان ما إذا كانت هناك حصة تأسيس ، وما قدم للشركة فى مقابلها ، ونصيبها المقرر فى الأرباح .

٦- إذا كان الإكتتاب العام عن جزء من رأس المال يبين كيفية الإكتتاب فى باقى رأس المال .

٧- تاريخ بدء الإكتتاب والجهة التى سيتم الإكتتاب بواسطتها ، والتاريخ المحدد لقف الإكتتاب.

٨- تاريخ ورقم اعتماد الهيئة للنشرة .

٩- المبلغ المطلوب دفعه عند الإكتتاب بحيث لا يقل عن ربع القيمة الإسمية بالإضافة الى مصاريف الإصدار .

١٠- أسماء مراقبى حسابات الشركة وعناوينهم .

١١- بيان تقريبي مفصل بعناصر مصروفات التأسيس التى ينتظر أن تتحملها الشركة من بدء التفكير فى تأسيسها الى تاريخ صدور القرار بالتأسيس .

١٢- بيان العقود ومضمونها التى يكون المؤسسون قد أبرموها خلال الخمس سنوات السابقة على الإكتتاب ويزعمون تحويلها الى الشركة بعد تأسيسها ، وإذا كان موضوع العقد شراء منشأة قائمة نقداً ، فيتعين تضمين للنشرة موجزاً لتقرير مراقب الحسابات عن هذه المنشأة .

١٣- تاريخ بداية السنة المالية وقيمتها .

١٤- بيان عن طريقة توزيع الربح الصافى للشركة .

١٥- طريقة تخصيص الأسهم إذا بلغت طلبات الاكتتاب أكثر من المطروح للاكتتاب .

١٦- المدة والحالات التي يجب فيها على الجهة التي تلقت الاكتتاب رد المبالغ الى المكتتبين .

مادة ٤٣- يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب فى زيادة رأس المال ، بالإضافة الى البيانات المنصوص عليها فى القانون ، البيانات الآتية:-

١- رقم وتاريخ السجل التجارى للشركة .  
٢- تاريخ قرار الجمعية العامة أو مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال بالزيادة والسند القانونى لهذا القرار ، وبيان ما إذا كانت قيمة الأسهم من الإصدارات السابقة قد سددت بالكامل ، أو إنه رخص للشركة فى إصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة تلك الأسهم .

٣- مقدار الزيادة ، وعدد الأسهم وقيمتها بمراعاة حكم المادة (١٧) من هذه اللائحة ، إذا كانت الأسهم من أنواع مختلفة ، فيذكر بيان واف عن خصائص كل نوع ، والحقوق المتعلقة بها ، سواء بالنسبة الى توزيع الأرباح أو عند التصفية .

٤- إذا كان جزء من الزيادة فى مقابل أسهم عينية فتتضمن نشرة الاكتتاب البيانات الواردة فى المادة (٤٥) من هذه اللائحة .

٥- بيان معصم بالاسباب التى دعت الى زيادة رأس المال ومدى توقع إفادة  
للشركة من هذه الزيادة .

٦- مدى إعمال حقوق الأولوية للمساهمين لتقديمى فى الاكتتاب .

٧- بيان الرهونات والحقوق العينية الأخرى لجميع الأصول .

٨- إذا كان الاكتتاب العلم عن جزء من أسهم للزيادة يبين كيفية الاكتتاب فى  
الباقى .

٩- المدة والحالات التى يجب فيها على الجهة التى تلقت الاكتتاب رد المبالغ  
الى المكتتبين .

مادة ٤٤- تتضمن نشرات الاكتتاب فى الأوراق المالية الأخرى بالإضافة الى

البيانات المنصوص عليها فى القانون وتلك الواردة فى البندين

رقمى ٧٠١ من المادة السابقة ، البيانات الآتية :

(أ) تاريخ قرار الجمعية العامة للشركة بالموافقة على إصدار الورقة المالية  
والسند القانونى لهذا القرار .

(ب) نوع الورقة المالية والعائد الذى تغله وأساس حسابه .

(ج) رقم وتاريخ ترخيص الهيئة بطرح الورقة المالية للاكتتاب العام .

(د) شروط إصدار الورقة المالية وشروط ومواعيد استردادها .

(هـ) بيان بالضمانات والتأمينات المقدمة من الشركة لأصحاب الأوراق  
المالية .

(و) قيمة صافي أصول الشركة محددة بتقرير من مراقب الحسابات وفقا لأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة ، وإقرار من مجلس إدارة الشركة بأن السندات أو صكوك التمويل المصدرة لاتجاوز هذه للقيمة وذلك ما لم تكن الشركة مرخصا لها بالإصدار بقيمة تجاوز صافي أصولها .

(ز) ملخص موازنات الشركة التقديرية لمدة الورقة ، مع تحديد أهم النسب المالية للهيكل للتولي ونسب الربحية ، على أن يقر مراقب الحسابات بصحة البيانات المالية الواردة بها .

مادة ٤٥- في حالة إصدار أسهم مقابل حصة عينية سواء عند التأسيس أو عند

زيادة رأس المال ، فيجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب ما يأتي :

١- ملخص عن بيان الموجودات المالية والعينية المقدمة في مقابل الحصة العينية وأسماء مقدميها وشروط تقديمها ، مع بيان ما إذا كانوا من المؤسسين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين ، ومدى إفادة الشركة من هذه الموجودات والقيمة المطلوبة لكل نوع منها أصلا .

٢- بيان عن عقود المعاوضة التي وردت على العقارات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها وملخص بأهم الشروط التي تمت على أساسها هذه العقود ، وما كانت تغلّه تلك العقارات من ربح في هذه المدة .

- ٣- جميع حق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص العينية .
- ٤- ملخص واف عن قرار اللجنة المختصة بتقدير الحصة العينية وتاريخ صدوره .
- ٥- عدد الأسهم المصدرة في مقابل الحصة العينية .
- وطبقاً لنص المادة ٥ من قانون سوق رأس المال :-

يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في أسهم الشركة عند تأسيسها الإفصاح عن البيانات الآتية :

- (أ) غرض الشركة ومدتها .
  - (ب) رأس مال الشركة المصدر والمدفوع .
  - (ج) مواصفات الأسهم المطروحة ومميزاتها وشروط طرحها .
  - (د) أسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم وبين الحصص العينية إن وجدت .
  - (هـ) خطة الشركة في استخدام الأموال المتحصلة من الاكتتاب في الأسهم المطروحة وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام الأموال .
  - (و) أماكن الحصول على نشرة الاكتتاب المعتمدة من الهيئة .
  - (ز) أية بيانات تحددها اللائحة التنفيذية .
- ويجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب الأخرى بالإضافة الى البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة الإفصاح عن البيانات الآتية :

(أ) سابقة أعمال الشركة .

(ب) أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسئولين بها وخبراتهم .

(ج) أسماء حاملي الأسهم الأسمية الذين يملك كل منهم أكثر من ٥% من أسهم الشركة ونسبة ما يملكه كل منهم .

(د) موجز للقوائم والبيانات المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات عن السنوات الثلاث السابقة أو عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة أيهما أقل والمعدة طبقاً لقواعد الإفصاح التي تبينها اللائحة التنفيذية والنماذج التي تضعها الهيئة .

#### التوقيع علونشرة الاكتتاب:-

مادة ٤٦- يقدم المؤسسون - قبل البدء في عملية الاكتتاب - الى الهيئة نشرة

الاكتتاب موقعا عليها من جميع المؤسسين أو من ينوب عنهم قاتونا .

ويرفق بالنشرة تقرير من مراقب حسابات بصحة للبيانات الواردة فيها ومطابقتها لمتطلبات القانون واللائحة ، وكذلك عقد للشركة الابتدائي ونظامها الأساسي موقعا عليه من المؤسسين .

ويكون ايداع أصل نشرة الاكتتاب ومرفقاتها بالهيئة نظير ائصال مبين فيه تاريخ الايداع .

## **1 اعتراض الهيئة على بيانات نشرة الاكتتاب :-**

**مادة ٤٧-** لهيئة ان تعترض - خلال اسبوعين من تاريخ تقديم نشرة الاكتتاب اليها - على كفاية أو دقة البيانات الواردة بها - وللهيئة أن تكلف المؤسسين باستكمال البيانات المشار اليها أو بتصحيحها أو تقديم أية بيانات أو توضيحات تكميلية أو أوراق أو مستندات إضافية .  
ويتم توجيه الاعتراض أو طلب استكمال البيانات وغير ذلك من الأوراق الى المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا ، كما تخطر الجهة التي تجرى عن طريقها الاكتتاب إذا تطلب الأمر ذلك .

## **مدفوعة الاكتتاب خلال المدة المحددة وبمعدنها :-**

**مادة ٤٨-** يظل الإكتتاب مفتوحا للمدة المحددة بالنشرة بحيث لا تقل عن عشرة ايام ولا تجاوز شهرين .

وإذا لم يكتب في جميع الأسهم المطروحة خلال تلك المدة جاز بإذن من رئيس الهيئة مد فترة الإكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين.

## **إيقاف إجراءات الاكتتاب :-**

**مادة ٤٩-** إذا طرأ بعد اعتماد الهيئة لنشرة الإكتتاب ما يؤثر على سلامة عملية الاكتتاب أو صحة بيانات النشرة أو تغيرت الظروف أو العناصر



المادية أو القانونية التي اعتمدت بناء عليها للنشرة ، كان لرئيس الهيئة إيقاف إجراءات الإكتتاب الى أن يتم إتخاذ الإجراء المتاسب على الوجه الصحيح خلال المدة التي يحددها ، إلا وجب على الجهة التي تلقت الإكتتاب رد المبالغ المكتتب فيها الى المكتبتين .

ويجب إيقاف إجراءات الإكتتاب ورد المبالغ المكتتب فيها إذا كان الإكتتاب تم بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له أو ثبت أن اعتماد النشرة تم على أساس بيانات غير صحيحة .

#### **بموجب نشرة الإكتتاب وتعديلاتها :-**

مادة ٥٠- ينشر موجب لنشرة الإكتتاب وتعديلاتها بعد اعتمادها من الهيئة

متضمنا البيانات الرئيسية لها في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار احدهما على الأقل باللغة العربية قبل بدء الإكتتاب بخمسة عشر يوما على الأقل أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعتماد تعديل للنشرة حسب الأحوال .

على ان تتضمن تلك البيانات اماكن الحصول على نشرة الإكتتاب المعتمدة ويجوز الحصول على نسخة معتمدة من النشرة من الهيئة بعد أداء الرسم المقرر

مادة ٥١- لايجوز قبل اعتماد نشرة الإكتتاب من الهيئة إجراء نشر من أى نوع

من بيانات النشرة يتضمن على أى وجه الترويج لأوراق مالية . ومع ذلك يجوز بعد تقديم النشرة الى الهيئة توزيع إعلانات أو نشرات أو

خطابات أو غير ذلك من البيانات الأساسية الخاصة بنشاط المشروع  
المقدمة عنه للنشرة ، على أن يشار فى جميع الأحوال وبطريقة  
ظاهرة الى أن نشرة الإكتتاب لم تعتمد بعد من الهيئة .

#### **المدة المحددة للإكتتاب بعد اعتماد النشرة :-**

**مادة ٥٢(١)-** مع عدم الإخلال بما ورد بالمادة ١٢١ من هذه اللائحة لا يجوز

الإكتتاب فى أسهم مضى على تاريخ اعتماد الهيئة لنشرة الإكتتاب  
للخاصة بها مدة أربعة شهور .

#### **كيف يتم الإكتتاب ومتى يقلل باب الإكتتاب :-**

**مادة ٥٣-** يتم الإكتتاب بموجب شهادات إكتتاب مبنيا بها تاريخ الإكتتاب وموقعا

عليها من المكتب فى الأسهم الأسمية ، على أن يكتب بالأحرف عدد  
الأسهم التى كُتبت فيها ، ويعطى المكتب صورة من الشهادة  
متضمنة البيانات الآتية :

- (أ) أسم وغرض الشركة التى يكتب فى أسهمها .
- (ب) رأس مال الشركة والجزء المطروح للإكتتاب العام منه .
- (ج) القيمة الأسمية للسهم وما دفع منها عند الإكتتاب .
- (د) تاريخ اعتماد الهيئة لنشرة الإكتتاب .
- (هـ) الحصص العينية فى حالة وجودها .

- (و) نوع الأسهم التى تم الإكتتاب فيها وعددها وأرقامها .  
(ز) أسم الجهة التى تم فيها أداء المبالغ المطلوبة للإكتتاب .  
(ح) أسم المكتب وعنوانه وجنسيته وذلك بالنسبة الى الأسهم الإسمية .  
وتتضمن شهادة الإكتتاب فى الأوراق المالية الأخرى وبالإضافة الى البيانات الواردة بالبند (د) ، (ز) ، (ح) للبيانات الآتية :
- ١- نوع الورقة المالية المطروحة للإكتتاب .  
٢- رقم وتاريخ ترخيص الهيئة بطرح الورقة للإكتتاب .

**مادة ٥٤-** يجوز قفل باب الإكتتاب بعد تغطية قيمة الأسهم المطروحة وفقا

للشروط المحددة فى نشرة الإكتتاب ومضى الحد الأدنى للمدة التى يظل الإكتتاب مفتوحا فيها والمنصوص عليها فى المادة ٤٨ من هذه اللائحة .

وإذا جاوز الإكتتاب عدد الأسهم المطروحة ولم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين وجب توزيعها بتخصيص عدد من الأسهم الاسمية أو لحاملها بحسب الأحوال لكل مكتب على أساس نسبة عدد الأسهم المطروحة الى عدد الأسهم المكتتب فيها ، بحيث لا يترتب على ذلك اقضاء المكتب فى الشركة إلا كان عدد الأسهم التى أكتتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين .

ويرد الى المكتب ما دفعه عند الإكتتاب بالزيادة عما خصص له بالفعل .

## اثر عدم تغطية الاكتتاب الأسهم المطروحة :-

مادة ٥٥- لايجوز المضى فى تأسيس للشركة إذا إنتهت المدة المقررة للاكتتاب

والمدة التى قد يمتد إليها ولم يخط الإكتتاب الأسهم المطروحة .

وعلى الجهة التى تلقت الإكتتاب إيلاغ الهيئة والمكتتبين بذلك خلال أسبوع من انقضاء تلك المدة وأن ترد إليهم فور طلبهم ماتفوعه بما فى ذلك مصاريف الاصدار .

مادة ٥٦- يجب على كل من الموسسين والجهة التى تلقت مبالغ المكتتبين إخطار

الهيئة خلال الخمسة عشر يوما التالية لقفل باب الإكتتاب بالبيانات المتعلقة بالأسهم لحاملها ، وبأسماء المكتتبين فى الأسهم الإسمية وجنسياتهم ومحال لقامتهم وقيمة ما دفعة كل منهم وعدد الأسهم التى لكتتب فيها ومقدار الأسهم التى خصصت له .

ويجوز لكل ذى شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة بعد أداء للرسم المقرر .

مادة ٥٧- تظل المبالغ التى دفعت من المكتتبين تحت يد الجهة التى تلقت

الإكتتاب ولايجوز السحب منها إلا بعد أن يقدم من ينوب عن الشركة قانونا ما يفيد إشهار نظام الشركة فى السجل للتجارى.

**واستثناء من ذلك ، وبمراعاة ما قد يرد بنشرة الاكتتاب ، يتعين على الجهة التي تلقت المبالغ أن ترد الى المكتبتين جميع ما دفعوه من مبالغ ، وذلك في الحالات الآتية :**

- (أ) إذا صدر حكم من قاضى الأمور المستعجلة بتعيين من يسحب هذه المبالغ وتوزيعها على المكتبتين ، وذلك إذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التأسيس . .
- (ب) إذا مضت مدة سنة على تاريخ قفل الاكتتاب ، دون أن يتقدم المؤسسون أو من ينوب عنهم بطلب تأسيس الشركة .
- (ج) إذا اتفق جميع للمؤسسين على العول عن تأسيس الشركة وقدموا الى الجهة التي تلقت الاكتتاب إقراراً منهم بذلك مصدقاً على التوقعات الواردة فيه .

ويجوز لأصحاب الشأن فضلاً عن استرداد قيمة الاكتتابات الرجوع على المؤسسين بالتعويض بطلب يقدم لهيئة التحكيم المنصوص عليها بالقانون .

#### **شروط صحة الاكتتاب :-**

**يشترط لصحة الاكتتاب سواء كان عاماً أو غير عام الشروط الآتية :**

- ١- أن يكون كاملاً بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر فى شركات المساهمة ، أو الحصص والأسهم فى شركات التوصية بالأسهم .

- ٢- أن يكون بقاء غير معلق على شرط وفوريا غير مضاف الى أجل ، فإذا طلق الاكتتاب على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب والزم المكتتب به ، وإذا كان مضافا الى أجل بطل الأجل وكان الاكتتاب فوريا .
- ٣- أن يكون جدوا لأصوريا .
- ٤- ألا يقل ما يدفعه المكتتب عند التأسيس من القيمة الاسمية للأسهم النقدية عن ربع القيمة .
- ٥- أن تكون الأسهم التي تمثل الحصص الحينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة.

## الفصل الثانى

### بورصات الأوراق المالية

#### قيد وتداول الأوراق المالية :-

يتم قيد وتداول الأوراق المالية فى سوق تسمى بورصة الأوراق المالية ولايجوز قيد الورقة فى أكثر من بورصة واستثناء من ذلك قيد الورقة المالية فى بورصتى القاهرة والاسكندرية القائمين فى تاريخ العمل بهذا القانون وذلك برسم قيد واحد يقسم بينهما .

#### طلب قيد الأوراق المالية وشطبها :-

يكون قيد الأوراق المالية فى جداول البورصة بناء على طلب الجهة المصدرة لها ويتم قيد الورقة وشطبها بقرار من إدارة البورصة وفقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة الهيئة .

#### يتم قيد الأوراق المالية فى نوعين من الجداول :-

##### (أ) جداول رسمية تقيد بها الأوراق المالية الآتية :-

- ١- أسهم شركات الاكتتاب العام التى يتوافر فيها فيها الشرطان الآتيان :  
(أ) ألا يقل ما يطرح من الأسهم الأسمية للاكتتاب العام عن ٣٠٪ من مجموع أسهم الشركة .

(ب) ألا يقل عدد المكتتبين فى الأسهم المطروحة عن مائة وخمسين ولو كانوا من غير المصريين .

وإذا ترتب على تداول أسهم الشركة أن قل عدد المساهمين عن مائة لمدة تجاوز ثلثة اشهر متصلة أو منفصلة خلال السنة المالية للشركة ، اعتبرت الأسهم مشطوبة من هذه الجداول بحكم القانون وتنقل الى الجداول غير الرسمية

٢- السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى التى تطرحها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم فى اكتتاب عام على أن تتوافر فيه الشروط الواردة بالبندين أ ، ب من الفقرة السابقة .

٣- الأوراق المالية التى تصدرها الدولة وتطرح فى اكتتاب عام .

٤- الأسهم والأوراق المالية الأخرى لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام .

(ب) جداول غير رسمية تقيد بها :

١- الأسهم وغيرها من الأوراق المالية التى لا تتوافر فيها شروط القيد فى الجداول الرسمية .

٢- الأوراق المالية الأجنبية .

**عدم جواز تداول الأوراق المقيدة فى البورصة خارجها :-**

تنص المادة ١٧ من قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال على أنه لايجوز تداول الأوراق المالية المقيدة فى أية بورصة خارجها والا وقع التداول باطلا .



ويتم الإعلان في البورصة عن عمليات تداول الأوراق المالية غير المقيدة وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بتنظيمها قرار من مجلس إدارة الهيئة .  
وعلى البورصة أن توافي الهيئة بالبيانات والتقارير الدورية التي تحددها .  
اللائحة التنفيذية .

### **التزامات الشركة أو الجهة المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة :-**

#### **تنص المادة ٨٧ من اللائحة على انه :-**

يجب على كل شركة أو جهة قيدت لها أوراق مالية بالبورصة أن توافي إدارة البورصة بما يأتي:-

- ١- الوثائق الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على نظامها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ سريانها .
- ٢- صورة من الميزانية والقوائم المالية ، وأسماء مجلس الإدارة والتقارير التي يعدها المجلس أو مراقبي الحسابات وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إقرارها .
- ٣- بيان نصف سنوي يتضمن قيمة مساهمات أعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين لديها وأسماء المساهمين الذين يملكون ١٠٪ على الأقل من أسهمها .
- ٤- أية وثائق أخرى تحددها الهيئة .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة (١٠١) من هذه اللائحة لا يجوز لغير شركات السمسرة الحصول على أى من المستندات المبينة بهذه المادة أو أية بيانات منها .

### **التزامات البورصة بموافاة هيئة سوق المال بما يلى :-**

#### **تفصى المادة ١٠١ من اللائحة على أنه :-**

تلتزم كل بورصة خلال أسبوع من تاريخ موافقتها على قيد ورقة مالية معينة بموافاة الهيئة بالبيانات التى تطلبها والبيانات التالية تبعا لنوع الورقة المالية :

#### **١- بالنسبة الى الأسهم .**

- اسم الشركة والنظام للقانونى الخاضعة له .
- قيمة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع .
- نوع الاكتتاب وعدد المكتتبين .
- نوع الأسهم والقيمة الاسمية للسهم ، والنسبة المسددة منها فى تاريخ تقديم البيانات .
- بيانات عن كل إصدار يتم قيد أسهمه ، وتشمل رقم الإصدار وتاريخه وقيمه والقيمة الاسمية للسهم وعدد الأسهم ، نسبة الأسهم لحاملها الى قيمة الإصدار .
- تاريخ موافقة إدارة البورصة على القيد .

\* نوع الجدول الذى جرى به القيد .

٢- بالنسبة الى السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى:

\* الجهة المصدرة للسندات أو الصكوك للتمويل أو الأوراق المالية الأخرى

\* قيمة السند أو صك للتمويل أو غيرها من الأوراق المالية .

\* العائد وتاريخ استحقاقه .

\* نوع الاكتتاب .

\* تاريخ موافقة إدارة البورصة على القيد .

\* نوع التجدول الذى جرى به القيد .

\* تاريخ ورقم الإصدار الذى قيدت ورقة .

وتلتزم كل بورصة بتقديم التقارير الدورية التالية عن حركة تداول الأوراق

المالية المقيدة بها الى الهيئة :

١- إخطار يومي عن حركة التداول :

يتضمن بيانات لنوع الأوراق المالية التى جرى التعامل طيها ، وسعر كل

نمونها ، وكمية الأوراق المتداولة ، ونوع العملية ، وإجمالى عدد العمليات فى

اليوم ، مضافا الى بيان عن عدد العمليات التى أجريت على الأوراق المالية غير

المقيدة .

### ٢- إخطار نصف شهرى عن حركة التداول :

يتضمن بيانا بحجم تداول الأوراق المالية من حيث الكمية والقيمة الاجمالية وعدد العمليات ، كما يتضمن آخر سعر إقفال والقيمة الاسمية للأوراق المالية التى تم شطب سعر إقفالها وفقا للمادة ٩٧ من هذه اللائحة .

### ٣- إخطار سنوى عن حركة التداول .

يتضمن بيانا بحجم تداول الأوراق المالية من حيث كميتها وقيمتها وعدد العمليات مقارنا بالعام السابق ، مع إبراز اجماليات سوق التداول عن العام ، وحركة التداول موزعة على قطاعات الأنشطة المختلفة وأهم الظواهر التى حدثت خلال العام ومدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية ، وحجم التعامل فى الأوراق المالية ومقترحات إدارة البورصة لعلاج الآثار السلبية لتلك الظواهر ، كما يجب أن يتضمن هذا التقرير بيانات لأثر تداول الأوراق المالية على قيد كل منها بالجنولين الرسمى وغير الرسمى وبيانا عن عمليات تداول الأوراق غير المقيدة .

### سجل قيد الأشخاص الممثلين لشركات السمسرة :-

#### نص المادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال على أنه:-

ينشأ بكل بورصة سجل لقيد الأشخاص الذين يمثلون شركات السمسرة فى مباشرة عمليات التداول بالبورصة ، ويتم القيد به بقرار من إدارة البورصة على أن تخضع الهيئة بأسماعو من يتم قيدهم خلال أسبوع من تاريخ القيد .

## الشرط الواجب توافرها فيمن يباشر عمليات التداول بالبورصة :-

يشترط فيمن يباشر عمليات التداول بالبورصة ممثلاً لشركة السمسرة ما

يأتى :

- ١- أن يكون متمتعاً بالأهلية للقانونية .
  - ٢- أن يكون حسن السمعة .
  - ٣- ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من الخدمة أو منعه تأديبياً بصفة نهائية من مزاولة مهنة السمسرة أو أى مهنة حرة أو حكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الشركات أو التجارة أو قانون سوق رأس المال أو حكم بشهر افلاسه .
  - ٤- إستيفاء الخبرة أو إجتياز الإختبارات أو الدراسات التى يصدر شفاهاً أو بتنظيمها قرار من الهيئة .
  - ٥- أن يكون متفرغاً ولا يعمل بأى وجه وبأية صفة فى شركة سمسرة أخرى أو فى الأعمال التجارية .
  - ٦- ان يكون حاصلًا على مؤهل عال .
- ويستثنى من الشرطين الواردين فى البندين ٤ ، ٦ السمسرة والوسطاء والمندوبين الرئيسيين المقيدين فى تاريخ العمل بالقانون ببورصة القاهرة والاسكندرية .

ولصاحب الشأن التظلم امام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى القانون  
من قرار الهيئة بالامتناع عن القيد او برفضه او بشطب القيد او بوقفه .

## الفصل الثالث

### الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية هي الشركات التي تباشر نشاطاً

أكثر من الأنشطة التالية :-

- (أ) ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية .
- (ب) الاشتراك في تأسيس للشركات التي تصدر أوراقاً أو في زيادة رؤوس أموالها .
- (ج) رأس المال المخاطر .
- (د) المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية .
- (هـ) تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار .
- (و) السمسرة في الأوراق المالية .
- (ز) الأنشطة الأخرى التي تتصل بمجال الأوراق المالية ويحددها وزير الاقتصاد بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ( مادة ٢٧ من قانون سوق رأس المال )

## - ما جية الأعمال المرتبطة بترويج وتغطية الاكتتاب :-

تتضمن الاعمال المرتبطة بترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية ما

يأتى :-

١- إدارة عمليات ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية وجلب

المستثمرين وما قد يتصل بذلك من نشر فى وسائل الإعلام .

٢- الاكتتاب فى الأوراق المالية المطروحة وغير المطروحة للاكتتاب العام

، ولها إعادة طرحها فى اكتتاب عام أو عن غير طريق الاكتتاب العام

بذات الشروط والأوضاع الواردة بنشرة الأكتتاب المعتمدة خلال مدة

أقصاها سنة من تاريخ اعتماد تلك النشرة دون التقييد بالقيمة الاسمية

للورقة .

وعلى الجهة مصدرة الورقة موافاة الشركة بأية تعديلات أو تغييرات تطرأ

خلال هذه المدة لاتخاذ الإجراء المناسب وفقا لأحكام المادة ٤٩ من هذه اللائحة

وتبأشر الشركة نشاطها وفقا لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له

والإتفاق الذى تبرمه مع نوى الشأن .

وتخطر الهيئة بصورة من هذا الإتفاق ، وعلى الهيئة إبلاغ ملاحظاتها

للشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الإخطار .



وتنص المادة ١٢٢ من اللائحة على أنه :-

**تعتبر شركة عاملة في نشاط تأسيس الشركات التي أوراقا مالية في**

**زيادة رؤوس أموالها ما يلي :**

(أ) إذا كان غرض الشركة للرئيسى مباشرة للنشاط المشار إليه .

(ب) إذا كانت الشركة منفردة أو مع مؤسسيها تملك أمثر من نصف رأس

المال خمس شركات أو أكثر من الشركات المساهمة أو الشركات

التوصية بالأسهم .

(ج) إذا كانت الشركة منفردة أو مع مؤسسيها لها السيطرة على تكوين مجلس

إدارة خمس شركات أو أكثر من شركات المساهمة أو شركات التوصية

بالأسهم .

(د) إذا مارست الشركة بالفعل نشاط تأسيس الشركات المساهمة أو شركات

التوصية بالأسهم أو زيادة رؤوس أموالها بما يجعله نشاطا رئيسيا لها .

وتنص المادة ١٢٣ يتضمن نشاط رأس المال المخاطر تمويل نشاط

الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو دعمها أو تقديم للخدمات الفنية والإدارية أو

المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها الى شركات مساهمة

أو توصية بالأسهم متى كانت هذه المشروعات وتلك الشركات عالية المخاطر أو

تعتنى قصورا في التمويل وما يستتبعه من طول دورة الاستثمار .

## شكل الشركة العاملة في مجال الأوراق المالية :-

### نص المادة ١٢٤ من اللائحة :-

يجب ان تتخذ الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المنصوص عليها في القانون شكل شركة المساهمة او شركة التوصية بالأسهم .  
ويجب عليها امساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطها وتلك التي تحددها هذه اللائحة .

### رأس مال الشركة العاملة في مجال الأوراق المالية :-

- المادة ١٢٥ يكون رأس مال الشركة المصدر التي تباشر نشاطا أو أكثر من الأنشطة المبينة بالمادة ٢٧ من القانون على النحو الآتي :
- ١- ٢٥٠ ألف جنيه على الأقل لنشاط السمسرة في الأوراق المالية لا يقل المدفوع منه على الربع .
  - ٢- ثلاثة ملايين جنيه على الأقل لكل نشاط من الأنشطة التالية لا يقل المدفوع منه عن النصف :
    - (أ) نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب .
    - (ب) نشاط الاستثمار في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها .
    - (ج) نشاط المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية .
    - (د) نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية .

- ٣- خمسة ملايين جنيه على الأقل لنشاط صناديق الاستثمار مدفوعاً بالكامل.
- ٤- عشرة ملايين جنيه على الأقل لنشاط رأس المال المخاطر مدفوعاً بالكامل يكون الحد الأقصى لقيمة العمليات التي تقوم بها الشركات المشار إليها بالمادة ١٢٠ من هذه اللائحة بالنسبة الى كل نشاط في ضوء رأس مالها والتأمين المدفوع منها وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة.
- ويتحدد التأمين بمراعاة حجم ونوع نشاط الشركة ومخاطر مباشرته وأعباء الشركة والتزاماتها ( مادة ١٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ) .
- ضرورة الحصول على الموافقة المبدئية قبل المضي في اجراءات التأسيس أو الترخيص .**

وللمؤسسين أو المسئول عن إدارة الشركة حسب الأحوال قبل المضي في إجراءات تأسيس الشركة أو الترخيص لها بمباشرة النشاط التقدم للهيئة بطلب للحصول على الموافقة المبدئية على ذلك مرفقاً به الأوراق التي تحددها الهيئة.

وتكون الموافقة على ضوء حاجة سوق رأس المال للنشاط المطلوب للترخيص به أو تأسيس الشركة لمباشرة .

وفي حالة تعدد الأغراض المطلوب مباشرتها يجب ألا تكون تلك الأنشطة متعارضة فيما بينها . ( ملاه ١٢٧ من اللائحة ) .

## فى تأسيس الشركات

### أولاً :- تقديم طلب التأسيس :-

تنص المادة ١٢٨ من اللائحة على ان :- تقدم طلبات تأسيس الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية الى الهيئة على النموذج الذى تعده الهيئة مرفقا به الأوراق الآتية :

١- ثلاث نسخ من العقد الابتدائى للشركة ، ونظامها الأساسى موقعا عليهما

من المؤسسين أو من الوكيل عنهم .

٢- شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس الاسم التجارى

للشركة مع غيرها من الشركات .

٣- إقرار السلطة المختصة فى الشخص المعنوى بتعيين ممثل له فى مجلس

إدارة الشركة وذلك إذا كان هذا الشخص عضواً بمجلس الإدارة .

٤- إقرار من مراقب الحسابات يفيد قبوله للتعيين .

٥- شهادة من الجهة التى تم الاكتتاب عن طريقها تفيد تمام الاكتتاب فى

جميع أسهم الشركة وحصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل

من الأسهم أو الحصص النقدية قد تم ادائها وأن هذه القيمة لا يجوز

السحب منها إلا بعد شهر نظام الشركة وعقد تأسيسها فى السجل

للتجارى .

٦- بيان من وكيل المؤسسين بالتعديلات التى أدخلت على نموذج العقد

الابتدائى للشركة ونظامها .

- ٧- إذا تضمن العقد إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح ، فتقدم الأوراق والوثائق التي تثبت وجود الالتزام أو الحق الذي أعطيت للحصص المذكورة في مقبله وما يفيد التنازل عنه للشركة بعد انشائها.
- ٨- إذا دخل في رأسمال الشركة حصة عينية يتعين تقديم ما يفيد تقييمها واستكمال إجراءات ذلك .

٩- ما يفيد سداد رسم التأسيس للهيئة .

### **تدوين طلبات التأسيس في سجلات :**

تعد الهيئة سجلا تدون به طلبات تأسيس الشركات ، ويتم تدوين هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ ورود كل منها ويكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه أوراق التأسيس وكل ما يتعلق بذلك من إجراءات .

وتعطي الهيئة مقم الطلب ايصالا يفيد تقديم الطلب وتاريخه ورقم تكوينه في السجل المشار اليه .

### **لجان النظر في تأسيس الشركات :-**

المادة ١٣٠ تشكل بقرار من رئيس الهيئة لجنة تضم عناصر فنية وقانونية للنظر في تأسيس الشركة .

وتكون لها أمانة فنية تتكون من عدد كاف من العاملين بالهيئة .

ويحدد رئيس الهيئة مكافآت أعضاء اللجنة والأمانة .

تتولى أمانة اللجنة قيد طلبات التأسيس في السجل المشار اليه بالمادة (١٢٩) من هذه اللائحة فإذا كانت الأوراق كاملة اتخذت اجراءات عرضها على

اللجنة . أما إذا تبين وجود نقص فى الأوراق أو فى بياناتها ، فيتم إخطار نوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب لاستكمالها ويؤشر بذلك فى السجل .

يجب أن يكون قرار اللجنة بالرفض مسببا .

ولا تكون قرارات اللجنة نهائية إلا بعد اعتمادها من رئيس الهيئة .

ويجب إخطار نوى الشأن بقرار اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماده . (مادة ١٣٢ من اللائحة ) .

#### **ثانيا : الترخيص بمزاولة النشاط :**

لايجوز مزاولة أى نشاط من الأنشطة المتعلقة بمجالات الأوراق المالية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .

وتقيد الشركات المرخص بها فى جدول خالص يعد بالهيئة لهذا الغرض ، ويعطى لكل شركة رقم مسلسل ويحدد فيه نوع الترخيص الممنوح لها ، ويتضمن بيانات عن الشركة ورأس مالها وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والفروع .

وتعطى كل شركة تم الترخيص لها شهادة بذلك يحدد فيها نوع الأنشطة المرخص بها وعليها أن تشير إليها فى مكاتباتها . ( مادة ١٣٣ لائحة )

## رسوم الترخيص:-

المادة ١٣٤ يتم الترخيص مقابل رسم يدفع للهيئة على النحو الآتى :

- ١- ألف جنيه عن كل نشاط من أنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية المشار إليها فى المادة (٢٧) من القانون فيما عدا نشاطى صناديق الاستثمار ورأس المال المخاطر ويحد أقصى عشرة الاف جنيه فى حالة الجمع بين هذه الأنشطة كلها أو بعضها .
- ٢- عشرة الاف جنيه لكل من صندوق الاستثمار ورأس المال المخاطر
- ٣- عشرة آلاف جنيه بالنسبة الى مدير الاستثمار .

## مرفقات طلب الترخيص:-

- يقدم طلب للترخيص بمزاولة النشاط على النموذج المعد لذلك مرفقا به ماياتى:
- ١- شهادة بقيد الشركة فى السجل التجارى وتاريخ القيد ورقمه ومكانه .
  - ٢- الأنشطة المطلوب مزاولتها ومدى اتفاق رأس المال مع هذه الأنشطة .
  - ٣- بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخبراتهم على النحو الذى يحدده قرار مجلس إدارة الهيئة .
  - ٤- أن يكون المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون حسنى السمعه مع تقديم ما يفيد انه لم تصدر على أى منهم أحكام بعقوبة جنائية أو جنحة فى جريمة ماسة بالشرف والأمانة أو فى إحدى الجرائم

المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو الحكم بأشهر  
أفلاس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٥- ما يفيد سداد رسم الترخيص .

٦- ما يفيد أداء قيمة التأمين على النحو الذى يبينه قرار مجلس إدارة الهيئة

٧- أية تعديلات تطرأ على البيانات والمستندات والوثائق التى تم على  
أساسها تأسيس الشركة . ( مادة ١٣٥ لائحة )

#### **البند فى طلب الترخيص :-**

تصدر الهيئة قرارها بالبت فى طلب الترخيص خلال ستين يوماً على  
الأكثر من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة إليها وفى حالة رفض الطلب يجب أن  
يكون القرار مسبباً .

ويجب إخطار أصحاب الشأن بقرار الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من  
تاريخ صدوره ( مادة ١٣٦ من اللائحة ) .

#### **مزاولة النشاط دون ترخيص :-**

على رئيس الهيئة وقف أى نشاط خاضع لأحكام هذا القانون إذا تمت  
مزاولته دون ترخيص ويجوز أن يتضمن قرار الوقف غلق المكان الذى تتم  
مزاولة النشاط فيه بالطريق الإدارى ( مادة ٢٨ من قانون سوق رأس المال ) .



## **التظلم من قرارى رفض طلب التأسيس أو طلب الترخيص :-**

يجوز للتظلم من قرارى رفض طلب التأسيس أو طلب الترخيص الى لجنة التظلمات المنصوص عليها فى الباب الخامس من القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار أو علم صاحب الشأن بقرار الرفض ، ويجب أن يتضمن التظلم بيانا بأسبابه وأن يرفق به ما يتوفر من مستندات تؤيده .

وتتولى لجنة التظلمات نظر التظلم ولها فى سبيل ذلك طلب إيضاحات من المتظلم أو من الهيئة ، ويتم اللبث فى التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه أو من تاريخ تقديم الإيضاحات .

ويكون قرار اللجنة باللبث فى التظلم نهائيا ونافذا / ولا تقبل الدعوى بطلب إلغاء قرار رفض طلب التأسيس أو طلب الترخيص قبل التظلم منه . ( مادة ١٣٧ لائحة ) .

## **شروط منح الترخيص :-**

### **يشترط منح الترخيص ما يأتى :-**

- (أ) أن يكون طالب الترخيص شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسم .
- (ب) أن يقتصر غرض الشركة على مزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المبينة فى المادة ٢٧ من هذا القانون .
- (ج) ألا يقل رأس مال الشركة المصدر وما يكون مدفوعاً منه عند التأسيس عن الحد الأدنى الذى تحدده اللائحة التنفيذية بحسب نوع الشركة وغرضها .

- (د) أن يتوافر في القائمين على إدارة الشركة الخبرة والكفاءة اللازمة لعملها على النحو الذى يصدر به قرار من مجلس إدارة الهيئة .
- (هـ) أداء تأمين يحدد قيمته والقواعد والاجراءات المنظمة للخصم منه واستكمال وإدارة حصيلته ورده قرار من مجلس إدارة الهيئة .
- (و) ألا يكون قد سبق الحكم على أحد مؤسسي الشركة أو مديرها أو أحد أعضاء مجلس الإدارة خلال الخمس السنوات السابقة على تقديم طلب الترخيص بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو أحد جرائم المنصوص عليها فى قوانين الشركات أو التجارة أو الحكم بإشهار الإفلاس مالم يكن قد رد إليه اعتباره . ( مادة ٢٩ من القانون ) .

#### **وقف النشاط لفقدان شروط الترخيص :-**

تنص المادة ٣٠ يجوز وقف نشاط الشركة إذا خالفت أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذا له أو إذا فقدت أى شرط من شروط الترخيص ولم تقم بعد إنذارها بإزالة المخالفة أو استكمال شروط الترخيص خلال المدة وبالشروط التى يحددها رئيس الهيئة .

ويصدر بالوقف قرار مسبب من رئيس الهيئة لمدة لاتجاوز ثلاثين يوما ، ويحدد القرار ما يتخذ من إجراءات خلال مدة الوقف ، ويسلم القرار للشركة أو تخطر به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويعلن عن ذلك فى صحيفتين صباحيتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة لشركة .

فإذا انتهت هذه المدة دون قيام الشركة بإزالة الأسباب التي تم الوقف من أجلها ، تعين عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لإصدار قرار بإلغاء الترخيص .

**لمجلس إدارة الهيئة إذا قام خطر يهدد استقرار سوق المال أو مصالح المساهمين في الشركة أو المتعاملين معها أن يتخذ مايراه من التدابير الآتية :**

- (أ) توجيه تنبيه الى الشركة .
- (ب) منع الشركة من مزاوله كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بمزاومتها
- (ج) مطالبة رئيس مجلس إدارة الشركة بدعوة المجلس الى الاعتقاد للنظر في أمر المخالفات المنسوبة الى الشركة واتخاذ اللازم نحو إزالتها ويحضر اجتماع مجلس الإدارة في هذه الحالة ممثل أو أكثر عن الهيئة
- (د) تعيين عضو مراقب مجلس إدارة الشركة وذلك للمدة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ويكون لهذا العضو المشاركة في مناقشات المجلس وتسجيل رأيه فيما يتخذ من القرارات .
- (هـ) حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة الشركة مؤقتا لحين تعيين مجلس إدارة جديد بالأداة (١) للقانونية المقررة .
- (و) إلزام الشركة المخالفة بزيادة قيمة التأمين المودع منها . ( مادة ٣١ من القانون )

وتنص المادة ٣٢ يكون التظلم من القرارات الصادرة وفقا لأحكام المواد السابقة أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ صاحب الشأن بالقرار أو عمله به . ولا تقبل الدعوى بطلب إلغاء تلك القرارات قبل التظلم منها للفقرة السابقة.

#### **عدم جواز وقف النشاط أو التصفية إلا بموافقة الهيئة :-**

لايجوز لأية شركة وقف نشاطها أو تصفية عملياتها إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وذلك بعد التثبت من أن الشركة أبرأت ذمتها نهائيا من التزاماتها وفقا للشروط والاجراءات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ( مادة ٣٣ من قانون سوق رأس المال ) .

## الفصل الرابع

### الهيئة العامة لسوق المال

#### تعريف :

الهيئة العامة لسوق المال هيئة عامة تتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مقرها مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ، إنشاء فروع ومكاتب لها داخل وخارج البلاد.

#### المختصاصات الهيئة :-

تتولى الهيئة - فضلا عن الاختصاصات المقررة لها فى أى تشريع آخر - تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، ولها إیرام للتصرفات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أغراضها وعلى الأخص :

١- تنظيم وتنمية سوق رأس المال ، ويجب أخذ رأى الهيئة فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بسوق رأس المال .

٢- تنظيم أو الإشراف على دورات تدريبية للعاملين فى سوق رأس المال أو الراغبين فى العمل به .

٣- الإشراف على توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال والتحقق من سلامتها ووضوحها وكشفها عن الحقائق التى تعبر عنها .

- ٤- مراقبة سوق رأس المال للتأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة ، وأنه غير مشوب بالغش أو النصب أو الاحتيال ، أو الاستغلال ، أو المضاربات الوهمية .
- ٥- اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

#### **مهام مجلس الإدارة :-**

- مجلس إدارة الهيئة ، هو السلطة المختصة بشئونها وتصريف أمورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات نهائية لمباشرة اختصاصات الهيئة وتحقيق أغراضها ، وعلى الأخص :-
- ١- وضع السياسة التي تدير عليها ممارسة اختصاصاتها وما يتصل بذلك من خطط وبرامج .
  - ٢- وضع قواعد للتفتيش والرقابة على الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون .
  - ٣- تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة .
  - ٤- وضع قواعد الاستعانة بالخبراء الاستشارات التي تعين الهيئة على قيامها بوظائفها .
  - ٥- ويكون لمجلس الإدارة بالنسبة الى الهيئة الاختصاصات المقررة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ .

ولمجلس الإدارة أن يعهد الى عضو أو أكثر من بين أعضائه للقيام بمهمة

محددة

تشكيل مجلس إدارة الهيئة :- يشكل مجلس إدارة الهيئة من :

رئيس الهيئة	رئيساً
نائب رئيس الهيئة	نائباً للرئيس
نائب محافظ البنك المركزي	عضواً

وأربعة أعضاء من ذوي الخبرة يصدر بتعيينهم وتحديد مكافئهم لمدة سنتين قابلة للتجديد ، قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير .

ويصدر بتعيين رئيس الهيئة ونائبه وتحديد المعاملة المالية لهما قرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى .

يتولى رئيس الهيئة إدارتها وتصريف أمورها ويمثلها أمام القضاء وفي مواجهة الغير ، وله أن يفوض واحداً أو أكثر من شاغلي الوظائف العليا بعض اختصاصاته .

**تكوين موارد الهيئة :- تتكون موارد الهيئة مما يأتي :-**

- (أ) الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة .
- (ب) الرسوم التي تحصلها الهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون .
- (ج) مقابل الخدمات التي تقدمها .
- (د) الغرامات التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا القانون .

(هـ) القروض والمنح المحلية والخارجية التى يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة بعد اعتماد من السلطة المختصة قانونا .

تكون للهيئة موازنة مستقلة وتبدأ السنة المالية لها مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ، ويكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها من حصيله الغرامات والرسوم ومقابل الخدمات وسائر الإيرادات عن نشاطها ، ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة الى أخرى ، وتنظم اللائحة المالية للهيئة استخدامات هذا الحساب على أن ينعكس ما يتم استخدامه من حصيله هذا . الحساب إيرادا ومصروفا على موازنة الهيئة وحسابها الختامى .

#### **صفة الضبطية القضائية لموظفو الهيئة :-**

يكون لموظفى الهيئة الذين يصدر بتحديد اسمائهم او وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة الضبطية القضائية فى أثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولهم فى سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر الشركة ، أو مقر البورصة ، أو الجهة التى توجد بها .

وعلى المسئولين فى الجهات المشار إليها أن يقدموا الى الموظفين المذكورين البيانات والمستخرجات وصور المستندات التى يطلبونها لهذا الغرض



## **الفصل الخامس**

### **تسوية المنازعات**

#### **التظلم من القرارات الإدارية :-**

**تنص المادة ٢٠٥ من الملائحة التنفيذية لقانون سوق المال على أنه :-**

يكون التظلم من القرارات الإدارية التي تصدر من الوزير أو الهيئة طبقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٥٠) من القانون ، وفيما لم يرد به نص خاص في القانون يكون التظلم أمام اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار أو علمه به .

#### **تشكيل لجنة التظلمات :**

**تنص المادة ٥٠ من قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على أنه :-**

تشكل بقرار من الوزير للجنة للتظلمات برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية اثنين من مستشاري مجلس الدولة ، يختارهم المجلس وأحد شاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا بالهيئة ، يختاره رئيسها وأحد ذوي الخبرة يختاره الوزير .

## **اجتماعات اللجنة :-**

**تنص المادة ٥١- تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بنظر**

**التظلمات التي يقدمها اصحاب الشأن من القرارات الإدارية التي تصدر من الوزير أو الهيئة ، طبقا لأحكام هذا القانون لاحته للتنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .**

**وفيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ، يكون ميعاد انتظم من القرار ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار أو العلم به .**

**وتبين اللائحة التنفيذية إجراءات نظر التظلم والبت فيه ، ويكون قرار اللجنة بالبت في التظلم نهائيا ونافذا ، ولا تقبل الدعوة بطلب إلغاء تلك القرارات قبل التظلم منها .**

## **تسوية المنازعات**

**تنص المادة ٥٢ من طريق التحكيم :- يتم الفصل في المنازعات الناشئة عن**

**تطبيق أحكام هذا القانون فيما بين المتعاملين في مجال الأوراق المالية عن طريق التحكيم دون غيره .**

وتشكل هيئة التحكيم بقرار من وزير العدل برئاسة أحد نواب رؤساء  
محاكم الاستئناف وعضوية محكم عن كل من طرفى النزاع ، إذا تعدد أحد  
طرفى النزاع وجب عليهم اختيار محكم واحد .  
ويكون الطعن فى الأحكام التى تصدرها هيئة التحكيم أمام محكمة  
الاستئناف المختصة .

وفى جميع الأحوال تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة ما لم تقرر  
محكمة الطعن وقف تنفيذها .

مادة ٥٣- يقوم رئيس هيئة التحكيم خلال عشرة أيام من تاريخ اختيار الخصوم  
لمحكميهم بتحديد ميعاد الجلسة التى ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها ،  
وعلى مكتب التحكيم إعلان جميع الخصوم بميعاد وكان الجلسة  
المحددة لنظره قبل هذه الجلسة بأسبوع على الأقل .

مادة ٥٤- يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بالتحكيم والإخطارات التى  
يوجهها مكتب برقيا أو بالبريد المسجل المستعجل مع علم الوصول .

مادة ٥٥ - تنتظر هيئة التحكيم النزاع على وجه السرعة ودون تقيد بقواعد قانون  
المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق (١) منها بالضمانات والمبادئ  
الأساسية فى التقاضى ، وعليها أن تصدر حكمها فى مدة لاتجاوز  
شهرأ .

مادة ٥٦- إذا لم يحضر أحد الخصوم بعد إعلانه بميعاد الجلسة ، فلهيئة التحكيم أن تقضى فى النزاع فى غيبته .

مادة ٥٧- يجب أن يبين فى طلب التحكيم أسماء الخصوم وممثليهم القانونيين ، وأسم المحكم وموضوع النزاع وطلبات المدعى ، ويرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له ، وما يفيد سداد رسم التحكيم .

مادة ٥٨- ينشأ بالهيئة مكتب للتحكيم يتولى تلقى طلبات التحكيم وفحصها ، وعليه خلال اسبوع من تاريخ تلقى الطلب إخطار الطرف الآخر بصورة من الطلب لاختيار محكم له خلال اسبوعين من تاريخ إخطاره ، فإذا تقضت هذه المدة دون إبلاغ المكتب بأسم المحكم الذى اختاره وصفته وعنوانه ، قام وزير العدل باختيار مستشار من إحدى الهيئات القضائية محكما عنه .

مادة ٥٩- تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة فى قانون الرسوم للقضائية فى المواد المدنية وذلك بحد أقصى مقداره مائة ألف جنيه .

مادة ٦٠- يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء .

ويجب أن يكون الحكم مكتوباً وأن يشتمل ببوجه خاص على ملخص موجز لأقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذى صدر فيه

وتاريخ صدوره ، ويوقع الحكم كل من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر ، ويودع الحكم مكتب التحكيم وعلى المكتب إخطار الخصوم بالإيداع .  
ويسلم المكتب الى من صدر الحكم لصالحه صورة منه مئذلة بالصيغة التنفيذية .

مادة ٦١ - ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم الى هيئة التحكيم التي أصدرته .

مادة ٦٢ - تحدد اللائحة التنفيذية قواعد تنظيم أتعاب ومصروفات المحكمين ولجنة للتظلمات .

تقديم التظلم ومشتكلاته :-

تنص المادة ٢٠٦ من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه :-

- ١- أسم المتظلم ولقبه ومهنته وعنوانه .
- ٢- تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ إخطار أو علم المتظلم به .
- ٣- موضوع التظلم والأسباب التي بنى عليها ، ويرفق بالتظلم المستندات المؤيدة له .
- ٤- الإيصال الدال على سداد المبلغ المنصوص عليه في المادة (٢١١) من هذه اللائحة .

وتنص المادة ٢٠٧ ينشأ بالهيئة مكتب للتظلمات يزود بعدد من العاملين بالهيئة ، يتولى تلقى التظلمات وقيدتها بالسجل المعد لذلك فى يوم ورودها ، وعلى المكتب أن يرد الى المتظلم صورة من تظلمه مثبتا عليها رقم القيد وتاريخه .

وتنص المادة ٢٠٨ يقوم المكتب بعرض التظلم فور وروده على رئيس اللجنة لإتخاذ إجراءات عرضه عليها لنظره ، واللجنة أن تطلب ما تراه من إيضاحات نوى الشأن ومستنداتهم .

وتبث اللجنة فى التظلم خلال ستين يوما من تاريخ عرضه عليها أو من تاريخ استيفاء الايضاحات التى طلبتها على حسب الأحوال .  
وتكون قرارات اللجنة بالبت فى التظلم نهائية ونافذة .

وتنص المادة ٢٠٩ يخطر مكتب التظلمات صاحب الشأن بصورة معتمدة من قرار اللجنة بالبت فى التظلم والأسباب التى بنى عليها وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

#### **رسوم ومصرفات التحكيم :-**

تنص المادة ٢١٠ يودع طالب التحكيم خزنة الهيئة عند تقديم طلب التحكيم الرسوم المستحقة ومصرفات التحكيم .

### وتكون مصروفات التحكيم وفقا لقيمة كل نزاع على النحو الآتي :

حتى ٥٠ ألف جنيه	٢٠٠٠ جنيه مصري
أكثر من ٥٠٠٠٠ وحتى ١٠٠ ألف جنيه	٣٠٠٠ جنيه مصري
أكثر من ١٠٠٠٠٠ وحتى ٢٠٠ ألف جنيه	٤٠٠٠ جنيه مصري
أكثر من ٢٠٠٠٠٠ وحتى ٥٠٠ ألف جنيه	٥٠٠٠ جنيه مصري
أكثر من ٥٠٠٠٠٠ وحتى مليون جنيه	٦٠٠٠ جنيه مصري
أكثر من مليون جنيه	١٠٠٠٠ جنيه مصري

وإذا كان النزاع موضوع للتحكيم غير مقدر القيمة استحق عليه مصروفات

تحكيم مقدارها خمسة آلاف جنيه .

ويحدد الحكم الصادر فى موضوع التحكيم الطرف الذى يلتزم برسوم

ومصروفات وأتعاب التحكيم .

**المادة ٢١١-** يودع المتظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير أو الهيئة

طبقا لأحكام القانون أو هذه اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذا له

خزينة الهيئة مبلغ خمسة آلاف جنيه يرد إليه إذا صدر قرار لجنة

للتظلمات لصالحه بعد خصم ١٠٪ منها كمصروفات إدارية .

**المادة ٢١٢-** تتحمل الهيئة بأتعاب رئيس هيئة التحكيم بنسبة ١٠٪ من المبالغ

التي تحصلها من طالب التحكيم ، وفقا لأحكام المادة ٢١٠ من هذه

اللائحة بحد أدنى ألف جنيه وحد أقصى ألفي جنيه ، ويتحمل كل طرف أتعاب محكمة ، وتتحمل الهيئة بأتعاب لجنة التظلمات بواقع خمسمائة جنيه لرئيس اللجنة على كل تظلم وأربعمائة جنيه للعضو وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦٦) من هذه اللائحة . ويحدد رئيس الهيئة أتعاب العاملين بمكتب التحكيم ولجنة التظلمات .



## تمليقات قضاء النقض

**الأرباح التي تحققها الشركة - وجوب توزيعها على الشركاء المساهمين ما لم تقرر الجمعية العمومية اضافتها الى رأس المال .**

**المحكمة :** من المقرر أن الأرباح التي تحققها الشركة من مزاوله نشاطها توزع على الشركاء المساهمين ما لم تقرر الجمعية العمومية اضافتها الى رأس المال .

﴿ الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨،٥/٢٩ س ٢٩ ص ١٣٥٤ ﴾

**قرار لجنة تقييم الشركة بإدراج مسحوبات الشركاء ضمن اصولها بوصفها ديونا لها في ذمتهم - إدراجها المبالغ التي يدينون بها الشركة في حساب الخصوم والمقاصة بينهما - مفادة عدم احتساب اللجنة المسحوبات ضمن صفى اصول الشركة الذي الى الى الدولة .**

\* إذ كان الثابت من قرار لجنة تقييم الشركة المؤزمة والمقدم ضمن لوراق الطعن ان اللجنة لدرجت ضمن الأصول المتأولة للشركة تحت بند حساب الشركاء المدينة ( مبالغ مجموعها ----- قيمة مسحوبات الشركاء للشخصية بالإضافة الى ما ينتج من ترحيل الأرباح والخسائر والضرائب الى حساباتهم وان هذه المبالغ تمثل ديونا عليهم ودرجت للجنة في حساب الخصوم

تحت بند للقروض مبلغ ——— يمثل مبلغ قدمت من الشركاء لتمويل  
خزينة الشركة يداينون الشركة واجرت للجنة المقاصة بين هذين المبلغين  
وعملت بالفرق بينهما مقاصة مما يتضح منه أن اللجنة لم تحسب المبلغ الذى  
طلب الطاعنون براءة ذمتهم منه ضمن اصول الشركة البالغ مقدارها —  
الذى ال الى الدولة والذى يعوض للشركاء عنه نفذا لقانون التأمين بما مقتضاه  
ان تلك المحسوبات لم تكن من بين الحقوق التى تنتقلت ملكيتها الى الدولة وقت  
التأميم فلا تكون الشركة للمطعون عليها الأولى ألمجت فيها الشركة المؤممة  
دائته بتلك المبالغ للشركاء حتى يحق لها مطالبتهم بها .

﴿ طعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ ﴾

**بنك بورسعيد قبل تحويله الى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى ٨٧٢**

**لسنة ١٩٦٥ - اعتباره مؤسسه عامة ذات طابع اقتصادى - عدم سريان نظم**

**امانة غلاء المعيشة على العاملين - اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .**

\* النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة

١٩٦١ بالنظام الأساسى للبنك البلجيكى والدولى بمصر والمادة الأولى من

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بنك بورسعيد - البنك

البلجيكى والدولى سابقا - والفقرة الأولى من المادة الثانية من ذات القرار ،

وفى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء

مؤسسة فى مصر والمادة الثانية من ذات القرار ، والمادة الأولى من القانون

رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمادة ٣٤ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ، مفادة أن بنك بورسعيد - قبل تحويله الى شركة مساهمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى يطبق من تاريخ نشره فى ٢٠ من ابريل ١٩٦٥ - يعد مؤسسه عامة ذات طابع لقتصادى ، إذ كانت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص فى فقرتها الأولى على أن ( تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة ) وإذ أقام الحكم للمطعون فيه قضاءه على خضوع العاملين لدى بنك بورسعيد - قبل صيرورته شركة مساهمة - لأحكام تلك اللائحة التى منعت المادة الثانية من مواد اصدارها سريان قواعد ونظم اعانة غلاء المعيشة بشأنهم ، فان النعى عليه بأن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ قصرت تطبيق اللائحة المذكورة على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى يضحى ايا كان وجه للرأى فيه - غير منتج .

﴿ طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ س ٢٧ ص ١٣٤٥ ﴾

اندماج شركة في أخرى وفقا للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ - ماهيته -  
مجريه نقل قطاع من نشاط شركة الى شركة أخرى كحصة عينية في رأسمالها -  
عدم اعتباره اندماجا - بقاء الشركة الأولى مسؤولة وحدها عن الديون المتعلقة  
بهذا النشاط قبل نقله .

\* الاندماج الذى يترتب عليه خلافة للشركة الدالمة للشركة المندمجة  
خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وفقا لأحكام القانون رقم  
٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ هو الاندماج الذى يقع بين الشركات التى تتمتع بشخصية  
معنوية وذمة مالية مستقلة ، تنقضى به شخصية الشركة المندمجة وتؤول جميع  
عناصر ذمتها المالية الى الشركة الدالمة التى تحل محلها حلولا قانونيا فيما  
لها من حقوق وما عليها من التزامات . ومن ثم فلا يعتبر اندماجا - فى معنى  
القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ - مجرد نقل قطاع من نشاط شركة الى شركة  
أخرى كحصة عينية فى رأس مالها طالما بقيت الشركة الأولى محتفظة  
بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فتظل  
هى للمسئولة وحدها عن الديون التى ترتبت فى ذمتها قبل الغير ولو تعلقت  
بالنشاط الذى انتقل الى الشركة الأخرى ، وإذا كان الثابت من الأوراق ، ومن  
قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ إن قطاع النشاط  
الخاص بنقل البضائع هو الذى انتقل وحده من الشركة المطعون ضدها الى  
شركة النيل العامة لأعمال النقل كحصة عينية فى رأس مالها على أساس  
صاقي الأصول والخصوم المستمرة فى هذا النشاط ، فإن الحكم المطعون فيه

اذ أجرى على نقل هذا النشاط لحكام اندماج الشركات ، ورتب على ذلك عدم التزام الشركة للمطعون ضدها باتعاب الطاعن - محاسب - عن الأعمال التى ادأها لها فيما يتعلق بهذا النشاط قبل نقله ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

﴿ طعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ من ٢٧ ص ٩٧٧ ﴾

\* نقض الحكم فى خصوص قضائفة برفض الدفع بسقوط الحق فى استئناف الحكم الابتدائى الذى قضى بقيام شركة فعلية بين طرفى النزاع بترتب عليه إلغاء الحكم الصادر فى موضوع الاستئناف والذى قضى برفض الدعوى لعدم قيام هذه الشركة باعتباره لاحقا للحكم المنقوض ومؤسسا فى قضائه بقبول الاستئناف عن الحكم الابتدائى .

﴿ الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٨/٢٣ من ١٩ ص ٩٧ ﴾

**اصدار اسهم لايقابلها رأس مال حقيقى او تجاوز قيمة رأس المال المدفوع - اصدار لأوراق عديمة القيمة - اثره .**

**المحكمة :** اصدار اسهم لايقابلها رأس مال حقيقى او تجاوز قيمة رأس المال المدفوع هو لصدار لأوراق عديمة القيمة يؤدى الى خسارة وما دفعه

الحاملون ثمنها لها بصرف النظر عن طريقة تداولها وقابليتها للإتجار  
أو التحويل .

﴿ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ س ١٩ ص ٦٨٩ ﴾

تصرف الشريك في مقدار شائع يزيد على حصته - عدم نفاذه في حق  
الشركاء بالنسبة للقدر الزائد - لهم الحق في طلب تثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ  
هذا التصرف في القدر الزائد دون انتظار نتيجة القسمة .  
\* تصرف الشريك في مقدار شائع يزيد على حصته ، لا ينفذ في حق  
لشركاء الآخرين فيما يتعلق بالقدر الزائد على حصة الشريك المتصرف وبحق  
لهم أن يرفعوا دعوى بتثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ البيع فيما زاد على حصة  
الشريك اللبائع دون انتظار نتيجة القسمة .

﴿ طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١١ ﴾

\* يستدالي ما قام لديها من ائدة وقرائن مبررة ولا يتعارض مع قيام  
الشركة لمدة أطول لأن كلا الامرين مختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف إذ أن  
قيام الشركة لا يستتبع أن تكون قد حققت أرباحا باستمرار مدة قيامها .

﴿ طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٥ س ٨ ص ٨٧٨ ﴾

**طلب الشريك مبلغا معيناً كتقدير جزائي لأرباحه بشرط الدفع فوراً**  
**وتحديده الغرض من هذا الإيجاب - رفض الشريك الآخر قبول هذا الإيجاب يترتب**  
**عليه سقوطه - اعتماد الحكم على هذا الإيجاب في قضاؤه - خطأ .**  
\* إذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالبا بتصيبه في أرباح الشركة وعرض انتهاء للنزاع أن يدفع إليه شريكه مبلغا معيناً كتقدير جزائي لأرباحه وقيد هذا الإيجاب بشرط الدفع فوراً وحدد الغرض منه فلم يقبل شريكه ذلك ، فإن هذا الإيجاب يكون قد سقط لتخلف شرطه والغرض منه ورفض قبوله فإذا كان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد به للموجب فإن الحكم يكون قد اعتمد في قضاؤه على دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفا للقانون .

﴿ طعن رقم ٩ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٣/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ١٧٦ ﴾

**نقض الحكم في خصوص قضاؤه برفض الدفع بسقوط الحق في استئناف**  
**الحكم الابتدائي الذي قضى بقيام شركة فعليته بين طرفي النزاع يترتب عليه إلغاء**  
**الحكم الصادر في موضوع الاستئناف الذي قضى بقيام هذه الشركة باعتباره**  
**لاحقاً للحكم المنقوض ومؤسسا على قضاؤه بقبول الاستئناف عن الحكم الابتدائي**  
**حتى المساهم في الأرباح - متى ينشأ .**

• الجمعية العامة في الشركات المساهمة هي التي تملك وحدها اعتماد  
الميزانية التي يعدها مجلس الإدارة وتعين الأرباح الصافية القابلة للتوزيع ،

ومن ثم فإن حق المساهم أو غيره من ذوى الحقوق فى الربح لا ينشأ إلا من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لهذه الأرباح أما قبل هذا التاريخ فلا يكون للمساهم أو غيره من ذوى الحقوق سوى مجرد حق احتمالى لا يبلغ مرتبه الحق الكامل إلا بصور قرار الجمعية العامة بقرار الميزانية وتعيين القدر الموزع من الأرباح الصافية .

« طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٧١/١١/٣٠ من ٢٢ ص ٩٤٠ »

**تقدير أرباح أحد الشركاء بناء على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة**

**سائغة لعناصره فى الحكم - لا قصور .**

\* متى كان ما انتهى إليه الحكم فى تقدير أرباح أحد الشركاء فى الشركة استنادا الى رأى الخبير المصطفى بما ينطوى على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائغة لعناصره فإنه لا محل لوصم الحكم بالقصور .

« طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ فى جلسة ١٩٥٧/١٢/٥ من ٨ ص ٨٧٨ »

**هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون ١٩٨٣/٩٧ - الغيت وحل محلها الشركات**

**القابضة المنشأة بالقانون ١٩٩١/٢٠٢ - للأخيرة كافة الحقوق المقررة للافول**

**وعليها كافة التزاماتها باعتبارها الخلف العام لها .**

\* إن النص فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العلم على أن تحل الشركات للقابضة محل هيئات لقطاع العلم الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وذلك اعتبارا من



تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أى إجراء آخر وتنقل الى الشركات القابضة ، كافة مالهينات القطاع العام وشركاته المملوكة من حقوق ، كما تتحمل جميع التزاماتها ) ، يدل على أن هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد الغيت وحلت محلها الشركات القابضة المنشأة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ فتكون للأخيرة كافة الحقوق المقررة للأولى وعليها كافة التزاماتها باعتبارها الخلف العام لها .

﴿ طعن رقم ٥٤٤٥ لسنة ٦١ قى جلسة ١٩٩٢/٦/٢٥ ﴾

لرئيس مجلس الوزراء ان يتمهد بتعيين رئيس مجلس ادارة شركة يملك رأس مالها شخص عام او اكثر - للوزير المختص تعيين نصف أعضاء هذا المجلس - لا يجوز التحدى بما يقرر لهؤلاء من فئات مالية وانقاذها سندا لطلب الترقية .  
• إذا كان النص فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بالصيغة :  
قانون هيئات القطاع العام وشركاته على أن (( يتولى ادارة الشركة التى يملك رأس مالها شخص عام او اكثر مجلس يتكون من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل على الوجه الأتى : أ - رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء ب - أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس مجلس ادارتها وذلك من شاغلى الوظائف العليا فى الشركة وينتخب النصف الآخر من

العاملين )) ، يدل على أن المشرع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتحقيقاً لأهداف الشركة التي يملك رأس مالها شخص علم لو أكثر رأى أن يعهد لرئيس مجلس الوزراء بتعيين رئيس مجلس إدارتها وللوزير المختص بتعيين نصف أعضاء هذا المجلس بما لا يجرى له لا يجوز التحدى بما يتقرر لهؤلاء من فئات مالية واتخاذها سنداً للترقية ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده الأول في الترقية لوظيفة رئيس قطاع الشؤون المالية والاقتصادية وللتعيين عضواً بمجلس إدارة الشركة الطاعة اعتباراً من ١٩٨٤/٤/٥ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وإلغاء القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر بترقية وتعيين المطعون ضده الأخير في هذه الوظيفة واستند الحكم فى ذلك على أن القانون قد أوجب التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية وأن المدعى أقدم من المقارن به فى الدرجة السابقة فإنه يكون قد وضع قيداً للترقية الى وظائف الدرجة العالية لم يأت به القانونان رقم ١٩٧٨/٤٨ ، ١٩٨٣/٩٧ سالفى البيان فيضحي مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

﴿ طعن رقم ٥٤٤٥ لسنة ٦١ فى جلسة ١٩٩٢/٦/٢٥ ﴾

المادة ٤١ فقرة أخيره من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافه بالقانون

١٩٧٣/٧٨ قبل تعديلها بالقانون ١٩٧٨/٤٦ - اقام المشرع قرينة قانونية على

صوره الشركة القائمة بين الأصل وفرعه او بين الزوج وزوجته - هذه القرينه

قابله لاثبات العكس .

\* ان نص الفقرة الأخيره من المادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ والمنطبق على واقعة الدعوى - قبل

تعديلها بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على أنه في تطبيق احكام هذه المادة يعتبر في

حكم الممول للفرد الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع او بين الأزواج

او بين بعضهم البعض وتربط للضريبة في هذه الحالة باسم الأصل او الزوج

حسب الاحوال دون ان يخل ذلك بحق الغير للشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة

لحصته في الارباح ، ويعتبر أموال الشركة واموال الاشخاص المكونين لها

ضامنه لسداد الضرائب ويجوز في جميع الاحوال لمصاحب الشأن اثبات جنية

الشركة يدل على أن المشرع اقام قرينة قانونية على صورية الشركة القائمة

بين الأصل وفرعه او بين الزوج وزوجته وجعلها قابلة لاثبات العكس ، ١٣

استدل الحكم المطعون فيه على جنية للشركة بين المطعون ضدهما على سيق

اعتماد مأمورية للضرائب لها عن نشاطها سنة ١٩٦٨ السابقة على صدور

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ الذي اضاف للفقرة الأخيرة الى المادة ٤١ من

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكان ذلك لا يصلح بذاته دليلا على هذه الجنية

فان الحكم يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

﴿ طعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٩ ﴾

### مسألة جدية الشركة بين الأصل والفروع او بين الأزواج او صورتها هي

بطبيعتها ما يقبل التغيير او التبديل .

• مسألة جدية للشركة بين الأصول والفروع لو بين الأزواج او صورتها هي بطبيعتها مما يقبل التغيير او التبديل وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧١٧ لسنة ١٩٨٣ دمياط الابتدائية بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨ بين ذات الخصوم والذي اصبحت نهائيا لعدم استئنافه وفقا للشهادة المقدمة من الطاعنه - أنه فصل في النزاع حول جدية الشركة بين المطعون ضدهما وخلص الى عدم جديتها في نشاطهما من السنوات من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ السابقة على الطعن المطروح فان هذا الحكم يكون حائزا لقوة الامر المقضى في هذا الخصوص ومائعا للخصوم من العودة الى مناقشة هذه المسألة في اية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع مادامت الظروف التي انتهت بالحكم السابق هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بنى قضاءه بجدية الشركة على ما خلص اليه من أقوال الشهود من أن الشركة جدية منذ نشأتها دون أن يستند الى وقائع تالية لسنوات النزاع في الحكم السابق فانه يكون قد خالف حجية هذا الحكم بما يوجب نقضه جزئيا في هذا الخصوص .

﴿ طعن رقم ٤٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/١١/٢١ ﴾

**اضافه الاحتياطي الى رأس المال في شركة من شركات المساهمة وتوزيع**

**اسهم مجانية على المساهمين القدامى - استحقاق الضريبة في هذه الحالة .**  
• **اضافة الاحتياطي -** الذى تكون من الأرباح - الى رأس المال فى شركة من الشركات المساهمة وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى هو توزيع للأرباح تستحق عنه ضريبة للقيم المنقولة وذلك وفقا لنص الفقرة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك وفقا لنص هذه الفقرة المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى لم ينشئ حكما جديدا فى هذا الخصوص .

﴿ طعن رقم ١١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/١/٣ من ٨ ص ٢٤ ﴾

**بطلان القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين اذا كانت**

**الدعوى الى انعقادها لم تتم بالطريق الذى رسمه القانون - م ١٠٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .**

• **تنص المادة ١٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه ( يقع باطلا كل تصرف او تعامل او قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة فى هذا القانون) ومؤدى هذا النص مرتبطا بأحكام المادتين ٤٤ و ٤٥ من ذات القانون هو بطلان القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين اذا كانت للدعوة الى انعقادها لم تتم بالطريق الذى رسمه القانون .**

﴿ طعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ من ١٨ ص ١٨٠٢ ﴾

**وجوب دعوة المساهمين بخطابات موسى عليها لحضور اجتماع الجمعية العمومية**

**تلبية لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال إذا كانت جميع الأسهم اسمية**

\* عرض القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى المادة ٤٤ منه لبيان حالات عقد

الجمعية العمومية للشركات المساهمة ، فقضى بأن دعوتها وجوبية مرة على

الأقل كل سنة ، وأن لمجلس الإدارة دعوتها كلما رأى ذلك ، وأنه يتعين عليه

دعوتها ، إذا طلب ذلك المساهمون الحائزون لعشر رأس المال - ويبين

القانون المذكور بعجز المادة المشار إليها والمادة ٤٥ التالية لها إجراءات

توجيه الدعوة لاتخاذ الجمعية العمومية ، فقضى بأن هذه الدعوة توجه الى

المساهمين بإعلان فى صحيفتين يوميتين ويجوز أن توجه اليهم بخطابات

موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم اسمية مما مفادة انه اذا توافر شرط اسمية

الأسهم جميعا وكان مجلس الإدارة يصدد الدعوة لاتخاذ الجمعية العمومية تلبية

لطلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال فإنه يجب عليه أن يوجهها

بخطابات موصى عليها .

﴿ طعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٦٧/١٢/٥ من ١٨ ص ١٨٠٣ ﴾

**محل اعمال المادة ٥١٤ مدنى هو عند قيام الشركة بتوافر اركانها ومنها نية المشاركة - انتفاء هذه النية باتجاه الشريك الى عدم المساهمة فى تحمل مخاطر الشركة والى المشاركة فى الربح فقط - عدم انطباق حكم هذه المادة .**

• محل اعمال المادة ٥١٤ من القانون المدنى التى تقضى بانه اذا اقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء فى الربح كان هذا النصيب هو المعتبر فى الخسارة عند قيام الشركة بتوافر اركانها ومنها نية المشاركة أما اذا انتفت هذه النية باتجاه نية للشريك الى عدم المساهمة فى تحمل مخاطر الشركة والى المشاركة فى الربح دون الخسارة ، فإنه لامحل لأعمال تلك المادة .

﴿ طعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ س ١٩ ص ٥٨٨ ﴾

**يشترط لصحة الاكتتاب فى تأسيس شركة مساهمة ان يكون رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل - الحصص العينية المقابلة لجزء من رأس المال وجوب تقديرها بقيمتها الحقيقية .**

• يشترط لصحة الاكتتاب فى تأسيس شركة مساهمة أن يكون رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل سواء كان الاكتتاب فوراً أو على التعاقب حتى يتوفر لها الضمان اللازم لقيام نشاطها كما يشترط فى الحصص العينية التى تقابل أجزاء من رأس المال أن تقدر بقيمتها الحقيقية لأن المغالاة فى تقييمها يودى

الى التفرير بأصحاب الأسهم النقدية والى جعل رأس مال الشركة ضمانا غير متناسب مع الواقع .

﴿ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ س ١٩ ص ٦٨٩ ﴾

### **الزام - مقتضى المعايير بين شخصية الشريك وشخصية الشركة .**

• للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية ان تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمتهم ، وتعتبر لموالها ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك فى الشركة عن ملكه ، وتصبح مملوكة للشركة ، ولا يكون للشريك بعد ذلك إلا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح ، او نصيب فى رأس المال عند تصفية الشركة ونصيبه هذا يعتبر ديناً فى ذمة الشركة يجوز لدائتيه أن ينفذوا عليه تحت يدها ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد أقر فى الخطاب المؤرخ ————— بأن الضمان المعطى له من الشركة بشأن الأتعاب المستحقة على ——— لحد الشركاء فى الشركة الطاعنه ينصب على قيمة رأسماله وأرباحه فى الشركة بحيث إذا لم توجد لية أرصدة مستحقة له فى ذمة الشركة يكون الضمان لاغيا ، ولا يجوز الرجوع بموجبه ، وكان مجرد كون ——— شريكا فى الشركة وله نصيب فى ارباحها ورأسمالها لايفيد وجود أرصدة مستحقة له قبلها من قيمة ارباحه ورأسماله فيها تكفى لسداد دين المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الشركة بدفع الدين



المستحق للمطعون ضده فى ذمة ——— أجد الشركاء فيها قبل ان يتحقق أيضا من أن المطعون ضده قد نفذ ما التزم به فى الاتفاق المؤرخ ———— والذى قبل فيه ان يرجئ المطالبة بالدين حتى ينتقذه ، فإنه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

﴿ طعن جلسة ١٩٧٥/٢/٥ س ٢٦ ص ٣٢٧ ﴾

#### حق المساهم فى الأرباح - متى يتقرر .

\* أنه وان كان حق المساهم فى الأرباح حق احتمالى لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين ، او يقوم مقامها على حصص الأرباح التى يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها ، إلا أنه لما كان حق المساهم فى الحصول على نصيب فى ارباح الشركة هو من الحقوق الأساسية التى لايجوز المساس بها ، وعلى ذلك فإن كل ما من شأنه أن يفقد المساهم حقه فيها أو فى نسبة عادلة منها أو تأخير صرفها اليه عن موعدها المعتاد يكون متعارضا مع هذا الحق الأساسى ، إذ كان الثابت مما سجله الحكم المطعون فيه ان الشركة - الطاعنة - حققت ارباحا فى الفترة ما بين تأميم المضرب تأميما نصفيا وتأميما تأميما كليا ، وأنه حتى على فرض عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح ، فإنه يكون من حق المساهم وهو المطعون ضده أن يلجأ الى القضاء للمطالبة بنصيبه فى الأرباح بعد أن أتمت

الشركة تأمينا كليا ، ويكون القضاء مختصا بتحديد هذه الأرباح وفقا لما يثبت لديه .

﴿ طعن ١٩/٣/١٩٧٥ - س ٢٦ ص ٦٣٧ ﴾

### **تحول الشركة المؤممة الى شركة مساهمة - اشراف المؤسسة عليها -**

لايفقدها شخصيتها الاعتبارية - عدم مسئولية المؤسسة عن التزامات الشركة .  
• اذا كانت المنشأة المؤممة قد تحولت الى شركة مساهمة وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ هي المطعون ضدها الأولى وكان لهذه الشركة شخصيتها المعنوية ونمتها المالية المستقلة عن ذمة المؤسسة المطعون ضدها الثانية وكانت تبعية المنشأة المؤممة والشركة التي تحولت اليها المؤسسة قاصرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مجرد الاشراف الذى لا تفقد معه الشركة التابعة شخصيتها الاعتبارية فإن الحكم المطعون فيه إذا التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لانها لا تمثل المطعون ضدها الأولى ولا تسأل عن التزاماتها لا يكون قد خالف القانون لو اخطأ فى تطبيقه .

﴿ طعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ فى جلسة ٣٠/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٣٢٨ ﴾

( ) شركات المساهمة وحققها في تقديم تبرعات - حالات التبرع وشروط صحته

- متى يكون التبرع باطلا وما هي حدوده التبرع .

\* وحيث ان هذا النوع غير سديد ، ذلك أن شركة الاعلانات قد تأسست

بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٩٠٦ تحت مسمى

((الشركة المصرية لنشر الاعلانات )) ثم صدر فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٢

مرسوماً بالترخيص لها بتغيير تسميتها الى (( شركة الاعلانات الشرقية ))

وقامت المؤسسة المطعون ضدها الاولى بشراء اسهم هذه الشركة من ادارة

تصغية الأموال الصادرة فى ١٩٥٥/٦/٢٩ ، وظلت تحتفظ بشخصيتها

الاعتبارية مستقلة عن المؤسسة وتخضع فى احكامها لقانون الشركات

المساهمة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الى ان صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

بالحاقها بالمؤسسة . لما كان ما تقدم وكانت المادة ٤٠ من قانون الشركات رقم

٤٦ لسنة ١٩٥٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - لاتجيز للشركة المساهمة

تقديم اى تبرع الا فى الحالات وفى الحدود الواردة بها ، واشترطت لصحة

التبرع فى جميع الاحوال صدور قرار من مجلس الادارة بناء على ترخيص

عام من الجمعية العمومية متى تجاوزت قيمة التبرع مائة جنيه ، وكان الثابت

ان عقد الكفالة الصادر من مدير الشركة عقدا تبرعيا فى حين انه ليس له اهلية

للتبرع عن الشركة فيعتبر باطلا عملا بالمادة ٤٠ ، ١٠٢ من قانون الشركات

ولا تحتاج به المطعون ضدها الاولى واذا انتهى الحكم للمطعون فيه الى هذه

النتيجة الصحيحة فى القانون فلا يبطله لقصوره فى الاقصاح عن سند في

القانون ذلك ان لمحكمة النقض وعلى ما جرى به قضاؤها ان تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه بغير ان تنقصه متى كان سليما فى النتيجة التى انتهت اليها ومن ثم يكون النعى على غير اساس .

وحيث ان الشركة الطاعنه تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فى الفساد فى الاستدلال وفى ثيان ذلك تقول انه اورد باسبابه ان مدير شركة الاعلانات الشرقية هو ذاته رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية المنزلية للموظفين والعمال مما يقطع تجاوزه حدود سلطاته كمدير لتعزيز مركزه كرئيس لمجلس ادارة الجمعية وهو من الحكم استخلاص غير ساتغ يدل على فساد فى الاستدلال اذ افترض وجود تعارض بين المركزين الذين يشغلهما مدير الشركة رغم عدم وجوده لان الجمعية التعاونية تضم جميع العاملين بالشركة وهم الذين يديرونها وليست لجنة نقابية تطالب بمصالح خاصة للعاملين بالشركة قد تتعارض مع اهدافها .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، وذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة — أن تغييب الحكم فيما جاء فيه ناقله ولا حاجة له ويستقيم قضاءه بدونه لا يؤدى الى نقضه اذ يبقى للحكم بعد زواله قائما ومحمولا لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم مسئولية المؤسسة المطعون ضدها عن خطاب الضمان موضوع الدعوى لصدوره من مدير شركة الاعلانات الشرقية خارجا عن سلطته وهو ما يكفى لحمل قضائه ويكون ما استطرذ اليه للحكم حسبما ورد بوجه النعى تزيدا لا يؤدى الى نقضه ومن ثم رفض هذا السبب من النعى .

﴿ طعن رقم ٤٧١ / ٥٢ ق جلسة ١٩٩٦/٤/٢٢ ﴾

**خضوع الشركاء في شركات التضامن للضريبة في حدود نصيب الشريك من الربح .**

• لم يعتد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الارباح التجارية والصناعية بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن او التوصية فلم يخضعها - بهذا الوصف - للضريبة كما اخضع للشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول للفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح .

﴿ طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٧١/٢/٣ س ٣٣ ص ١٦٧ ﴾

**استقلال شخصية الشريك في شركات التوصية عن شخصية الشركة التضامن العام لدافعي الشركاء - محله**

• شركة التوصية البسيطة ، هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، فتكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ، كما تخرج حصه الشريك في الشركة عن ملكه

وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح او نصيب فى رأس المال عند قسمة الشركة .

﴿ طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ س ٢٥ ص ٥٨٧ ﴾

**الفضاء بأن ما يتقاضاه الشريك المدير فى شركة التوصية بالأسهم مقابل عمله حصه فى الربح يخضع للضريبة - اعتبار ذلك منه طرحا ضمنيا للتسمية التى اطلقها المشرع فى قانون الشركات مكافأة على هذا المقابل .**

\* متى اعتبر الحكم المطعون فيه ان ما تقاضاه الشريك المدير فى شركة التوصية بالأسهم مقابل عمله ، حصه فى الربح مستحقة لشريك لا اجرا مستحقا لأجير يخضع لضريبة الأرباح التجارية طبقا لأحكام القانون الضريبى الواجب للتطبيق ، يكون قد اطرح ضمنا ما تمسك به الطاعنون من دلالة للتسمية - مكافأة - التى اطلقها المشرع فى قانون آخر - القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤ فى شأن الشركات - على هذا المقابل ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع فى غير محله .

﴿ طعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٣ س ٢٧ ص ١٠٩٨ ﴾

**شركات الأشخاص - ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء - مؤداة**

**- بطلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفاء لدين مستحق على الشريك ولو كانت اموالها مستغفرة بالديون .**

\* لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن او شركات توصية شخصية معنوية مستقلة على اشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال نمتها عن نتمهم فتكون اموالها وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم ولا يجوز لدائتي الشركاء التنفيذ على اموال الشركة مزاحمين بذلك دائتيها وانما يجوز نعم ان ينفذوا على ما يدخل في ذمة للشريك من اموال الشركة كحصته في الأرباح او نصيبه الصافي مما يتبقى من اموالها بعد التصفية ، ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من اللقنين المدني على بقاء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه اغراض التصفية كإجواز الأعمال التجارية واستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها ، فإذا انجز المصنف هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكا على الشيوع للصافي من اموالها وتتم قسمته بينهم اما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على اموال الشركة استيفاء لدين على الشركاء ، لما كان ذلك فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة وفاء لديون مستحقة على الشركاء بمقولة أن الشركة قد انقضت لاستغراق اموالها بالديون ولأنه لا حاجة لتصفيتها مع ايلولة اموالها الى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

﴿ طعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ص ٨٠٨ ﴾

سوى المشرع بين الشريك المتضامن في شركات التوصية وبين الممول الفرد من حيث اخضاع كل منها للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح - مقتضى ذلك أن الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة - على هذا الشريك اسوة بالممول الفردي ان يطعن في الربط بنفسه او ممن ينييه من الشركاء او الغير والا اصبح الربط نهائياً والضريبة واجبة الاداء .

\* مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٣٩ ان الضريبة على شركات التوصية تفرض باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيب كل منهم في الربح وما زاد على ذلك تفرض باسم الشركة فالمشرع قد سوى بين الشريك المتضامن في شركات التوصية وبين الممول الفردي من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح مما مقتضاه ان هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة ومن ثم يكون على هذا الشريك اسوة بالممول الفردي ان يطعن في الربط بنفسه او بمن ينييه في ذلك من الشركاء او الغير والا اصبح الربط نهائياً والضريبة واجبة الاداء لما كان ذلك وكان الثابت ان الشركة - وهي شركة توصية - اعلنت الدعوى بالطعن في قرار اللجنة على حصة الشريكين المتضامنين المطعون ضدتهما الثاني والثالث - وحصة التوصية فإن اثر الطعن لا ينصرف الى الشريكين المتضامنين ومن ثم يكون



الطعن قاصرا على حصة التوصية واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
وجرى فى قضائه على توافر صفة للشركة المطعون ضدها فى لقائمة الطعن  
عن الشريكين المتضامنين فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما  
يوجب نقضه فى هذا الشأن .

﴿ طعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٨ - جلسة ١٥/١/١٩٩٦ ﴾

### جواز تعيين الأجانب للعمل بشركات القطاع

\* لم يحظ القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام  
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة استخدام الأجانب ، بل أجازت  
المادة ١/٥ من هذه اللائحة ان يعين الأجنبى فى الشركات التابعة للمؤسسات  
العامة إذا كان يتمتع بجنسية إحدى الدول التى تعامل الجمهورية العربية  
المتحدة بالمثل ، وذلك استثناء من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية  
المتحدة للتعيين فى هذه الشركات ، وأخذا بهذا المبدأ نصت المادة ٥/٥٦ من  
لائحة المذكورة على أن خدمة العامل تنتهى بفقد جنسية الجمهورية العربية  
المتحدة ، أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية ، وهو  
يتسق مع ما تنص عليه المادتان ٣٥ ، ٣٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة  
١٩٥٩ .

﴿ طعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٨/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٩٩٦ ﴾

**مفاد عبارة (السلطة المختصة) الواردة بالمادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١**

**لسنة ١٩٥٩ .**

\* عبارة (السلطة المختصة) التي لوردتها المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عبارة عامة لاتختص فيها للنزابة العامة بالذات ، ومفاد نصوص المواد ٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن النزابة الإدارية و ١ ، ١٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النزابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، أن تختص النزابة الإدارية بفحص وتحقيق للشكاوى المقدمة اليها ضد موظفى الشركات المشار اليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فإن رأى النزابة الإدارية أن فى الأمر جريمة ابلغت به النزابة العامة .

﴿ طعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٤ من ٣٥ ص ٧٩٦ ﴾

**اندماج وحدة انتاجية (مصنع) بأحدى الشركات فى شركة أخرى خصومة**

**العامل بالمصنع بشأن تسوية حالته - الخصم الأصيل فيها هو الشركة الأخيرة**

**ديون الشركة الأولى .**

\* إذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن كان يعمل بمصنع ——— احدى

لواحدات الانتاجية التى كانت تتبع للشركة المطعون ضدها التأنيّة حتى

١٩٦٥/٦/٣٠ ولتى قامت بتسوية حالته اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ ثم اندمج

ذلك المصنع بالشركة المطعون ضدها الأولى اعتباراً من ١٩٦٥/٧/١ ومؤدى ذلك ان المطعون ضدها الأولى تكون لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، وتكون الشركة الأخيره وحدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى الجهة التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والالتزامات . فان الاستئناف المرفوع من تلك الشركة عن الحكم الابتدائى يكون مقاماً من الخصم الأصلى فى الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه - حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن - لم يهدر حجية قضاء حاز قوة الأمر المقضى .

﴿ طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١ من ٢٩ ص ٤٤٨ ﴾

**تأميم الشركة وتبعيتها لمؤسسة عامة - بقاء شخصيتها الاعتبارية وكيانها**

**المستقل - التوصيات الصادرة من المؤسسة - غير ملزمة للشركة .**

\* تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة لا ينفى عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصية الدولة والمؤسسات العامة ولا يمس شكلها القانونى الذى كان لها قبل التأميم ، كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة مقصورة على مجرد الاشراف عليها ورقابتها ، ومؤدى ذلك أن الشركة لا تتلوا عن طريق الدولة او المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها . وتبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية وهو ما اتجه اليه الشارع عند وضعه نظم للعاملين بالشركات والقطاع العام الصادرة بالقرارات الجمهورية الرقيمة

١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن ثم فإن ما يقول به الطاعن من أن المطعون ضدها الثانية قد أشارت على المطعون ضدها الأولى بأن تصرف له فروق الأجر التي يطالب بها - ويفرض صحة ذلك - لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير ملزمة للشركة ولا أثر لها على عقد عمل الطاعن الذي يحكم علاقته بها .

﴿ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ من ٢٩ ص ٩٤٢ ﴾

### شركة القطاع العام - للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية

مثليها - تغيير مثل الشركة - لا أثر له في سير الدعوى .

\* لما كانت المادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركته قد نصت على أنه (( يصدر بتأسيس شركة القطاع العام قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، وينشر هذا القرار والنظام الاساسى للشركة على نفقتها فى الجريدة الرسمية . ويتولى رئيس مجلس ادارة الشركة بعد النشر شهر القرار والنظام الاساسى فى السجل لتجارى وتكتسب الشركة للشخصية الاعتبارية من تاريخ هذا الشهر ، كما نصت المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر على أنه ((يمثل رئيس مجلس الادارة للشركة امام القضاء ... ) بما مفاده أن للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليها ، وأن

تغيير ممثل الشركة لا أثر له في سير الدعوى . ومن ثم فلا تتريب على الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى أن رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها هو الذى اقام الدعوى وانه لا عبره بذكر اسمه ولا يجدي الطاعن في هذا الشأن كان هو من ذكر اسمه بالصحيفة من عدمه ، ويضحى للنعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

﴿ الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣ ﴾

**شركات القطاع العام - تعتبر من اشخاص القانون الخاص - علاقتها  
بالعاملين بها علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية - القرارات التى تصدرها  
هذه الشركة ليست قرارات ادارية - المنازعات بشأنها يختص بها القضاء العادى**

\* لما كانت شركات قطاع العام لا تدار عن طريق الدولة او الهيئة العامة التابعة لها واتما تدار عن طريق مجلس ادارتها ومن ثم فهى لا تشمل جهازا اداريا ولا تعتبر من اشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصا من اشخاص القانون الخاص وتعتبر علاقتها بالعاملين بها علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية ، ومقتضى ذلك فان القرارات التى تصدرها هذه الشركات فى شأن العاملين بها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية وان المنازعة المتعلقة بهذه القرارات يختص بنظرها للقضاء العادى ، ومن ثم فان لقرار الصادر من الشركة المطعون ضدها باحالة الطاعن الى المعاش والامر

بإخلاء الثقة التي خصصت بمناسبة علاقة العمل لا تعد قرارات إدارية ، ولما كانت المادة ٢ (أ) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على عدم سريان الباب الأول والتعلق بتحديد الأجرة وأسباب الإخلاء على (( المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل فإن الاختصاص بنظر هذا المنازعة ينعقد للقضاء للعادي ولا للترم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

﴿ طعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣ ﴾

**الشريك المتضامن في شركات التضامن او التوصية - عدم مسئوليته شخصيا من الضرائب المستحقة على باقي الشركاء المتضامنين او حصة التوصية -** ٣٤٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ - **وجوب افعال هذا النص ولو تعارض مع اى نص آخر ورد في القانون المدني او قانون التجارة .**

\* مودى نص الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع قد سوى بين الشريك المتضامن في شركات التضامن او التوصية وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، مما يقتضاه أن هذا الشريك يكون مسئولاً شخصياً في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقي الشركاء المتضامنين من ضرائب لو ما يربط منها باسم الشركة عن حصة التوصية ، وإذا كان نص المادة ٣٤ سالف الذكر هو نص ضريبي خاص

يتعين اصاله حتى ولو تعارض مع اى نص آخر ورد فى القانون المدنى او قاتون للتجارة ، وكان الثابت فى الدعوى أنه بعد ان صفيت الشركة رجعت مصلحة الضرائب على المطعون ضده - الشريك المتضامن - شخصيا بضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على حصة التوصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على عدم مسئوليته عن دين هذه الضريبة ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

﴿ طعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ ﴾

**شركة التضامن - استقلال شخصيتها عن اشخاص الشركاء فيها - اثر**

**ذلك - خروج حصة الشريك فيها عن ملكه ودخولها فى ملكيتها - عدم جواز الحجز على اموالها من ذالن الشريك .**

• لما كانت شركة للتضامن لها شخصية مستقلة عن اشخاص الشركاء ، فيها ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم ، كما يخرج حصة الشريك فى الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له الا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح ، ولا يجوز لدائنية ان يحجزوا على شئ من اموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذى قنمه اليها كحصة فى رأسمالها ، واذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع لم يقدم مايدل على أن الشركة المعقودة بينه وبين الطاعن قد حققت

أرباحا ومكان هذه الأرباح كما لم يرشد عن أى مال ظاهر يعادل دين الشركة  
للدائنة المملوكة للمطعون ضدها الأول والثاني فإن ما يثيره الطاعن فى سبب  
التعى حول عدم توافر شروط الاعسار لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا  
يقبل امام هذه المحكمة

﴿ طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ فى جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ﴾

**بيع احد الشركاء المتضامين حصته لشريك آخر - وجوب اشهاره باعتباره  
تعديلا لعقد الشركة - عدم جواز تمسك البائع بعدم الشهر للتحلل من التزامه  
قبل المشتري .**

\* يجوز فى شركات التضامن من نزول احد الشركاء عن حصته فى  
الشركة لواحد من شركائه فيها ويقع التنازل صحيحا منتجا لآثاره فيما بين  
المتنازل والمتنازل اليه ، لذ كانت المواد ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة قد  
اوجبت شهر عقد شركة التضامن وما يطرأ عليه من تعديلات وكان تنازل  
الشريك عن حصته فى الشركة تتضمن تعديلا للعقد بخروج أحد الشركاء من  
الشركة ، فإنه يتعين لذلك شهره ويقع واجب الاشهار على عاتق كل شريك الا  
انه إذ تخلف صاحب المصلحة فى أجرائه ليضع حدا لمسئوليته قبل الغير فإن  
ذلك يعد منه تقصيرا ولا يجوز له أن يتمسك بعدم حصول الشهر ليفيد من  
تقصيره وليتخلص من التزاماته قبل المتنازل له من الشركاء . واذا كانت  
الطاعنة - إحدى الشركاء - قد تمسكت امام محكمة الاستئناف بأن المطعون



ضدها الثانية قد باعت اليها حصتها وحصّة المطعون ضده الأول التي آلت ملكيتها من قبل بطريق الشراء منه ، وانها اوقت لها بالثمن كاملا فخلصت لها ملكية الفندق وانقضت بذلك لخروج الشريكين السابقين منها واجتماع كل حصص الفندق في يدها ، وانه لوجه لاحتجاج أحدهما او كلاهما ببطلان تعديل شركة اعتبرت منقضية لعدم اشهاره ، وقد رد الحكم للمطعون فيه على ذلك بقوله ( ان حصول تعديل بخروج شريكين من الشركة وعدم شهره ما يوجب بطلان هذا التعديل ويظل عقد الشركة صحيحا كما هو إذ يقتصر البطلان على هذا التعديل ويحتفظ كل من المطعون ضدهما الأول والثانية بحصتيهما المطالب بتثبيت الملكية عنها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون إذ لا يترتب على عدم الاشهار واستفادة من قصر في القيام به ، كما لا يترتب عليه عودة المبيع الى من باعه لتعارضه مع الضمان الملزم به ،

﴿ طعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ ص ٧١٨ ﴾

**المدير الشريك المتضامن في شركات التضامن او التوصية البسيطة او**

**التوصية بالأسهم - خضوع ما يحصل عليه من عمله كمدير للضريبة على الأرباح**

**التجارية - لا يغير من ذلك صدور قانون الشركات رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ .**

\* مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن او شركة

التوصية بالأسهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سواء بسواء

مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب

الضريبة على ارباحه اجرا مقابل ادارته ولا فرق بين الاثنين وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة انه يعتبر من ضمن حصته في رأس المال ما يأخذه في مقابل عمله هذا ويكون بحسب الأصل حصة في الربح يستحقه لا اجرا مستحقا لأجير وبالتالي ويقدر ما تنسج له ارباح الشركة يكون مرتبه خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية طبقا للمادتين ٣٠ ، ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولم يتغير هذا المركز الضريبي له بعد صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات ، ذلك ان القانون الضريبي هو تشريع خاص ولاسبيل الى تعديل احكامه الا بتشريع خاص ينص على هذا التعديل ، وإذا كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن او للتوصية فلم يخصعها بهذا الوصف لما اخضع له الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، كما لم يفرق في هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التي وان شملت موصين مساهمين فهي ليست الا شركات توصية تفرض على مديرها الشريك العامل بمقدار نصيبه في الربح وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون المشار اليه اسوة بالشركاء في شركات التضامن

﴿ طعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٠٩٨ ﴾

**الشريك في شركة التضامن هو المسئول شخصيا عن الضريبة - سبب**

**التزامه هو القانون - وليس عقد الشركة - ولعن الشركاء في تقدير الأرباح وفي**

**تقدير الرسم بالمطلبات المعلومة القيمة - لكل شريك على حده .**

\* مؤدى نص المادتين ١/٣٤ ، ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من ارباح وانما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في ارباح الشركة تعادل حصته فيها مما مقتضاه ان الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ومفاد ذلك ان قانون الضرائب لا يعتد بعقد شركة التضامن كسبب قانوني لالتزام الشريك المتضامن بالضريبة وانما السبب في التزامه هو القانون الذي حمّله في الأصل عبء تقديم الاقرار ووجب توجيه الإجراءات اليه شخصيا ، وافرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالمطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حدة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى على تقدير رسم واحد لما تحققه شركة التضامن من ربح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

﴿ طعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٣ س ٢٨ ص ١٠٢٨ ﴾

**البطلان المترتب على عدم استيفاء شركات التضامن او التوصية اجراءات  
الشهر والنشر المقررة قانونا - وجوب تمسك صاحب المصلحة بالبطلان -  
للشركاء التمسك به قبل بعضهم .**

• مفاد نصوص المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ من قانون التجارة والمادة  
٥٠٦ من القانون المدني مجتمعة ان البطلان الذى يترتب على عدم استيفاء  
شركات التضامن او التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا لا يقع  
بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة التمسك به إما بدعوى مبتدأة ، أو  
فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة ، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة  
فى التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن ايا منهم لا يستحق الحماية  
فهم على درجة واحدة من الاهمال ومن حق كل منهم ان يتمسك بالبطلان قبل  
الشركاء الآخرين حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالبطلان .

﴿ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٥ ﴾

**الشريك المتضامن يسأل فى امواله الخاصة عن كافة ديون الشركة - يكون  
مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا فى ذمة الشركة  
وحدها - للدائن مطالبة على حده بكل الدين .**

• المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مفاد نص المادة ٢٢ من قانون  
التجارة ان الشريك المتضامن يسأل فى امواله الخاصة عن كافة ديون الشركة

فيكون مدينًا متضامنًا مع الشركة ولو كان محل المطالبة ثابتًا في ذمة الشركة وحدها ومن ثم يكون للدائن مطالبة على حده بكل الدين ، ومسئولية الشريك المتضامن عن ديون الشركة بتغير مسؤوليته عند اقتسام الشركاء للخسائر والتي تجيز لهم الاتفاق على اعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهم في الخسائر اذا لم يتقرر له اجر عن عمله ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى الزلم للطاعن بالتضامن مع الشركة المطعون ضدها التثنية بوصفة شريكا متضامنا - ولا خلاف على صفة هذه - فإنه يكون قد التزم صحيح للقانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

﴿ طعن رقم ٧٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/٧/١ ﴾

#### **امتداد عقد الشركة المحددة المدة**

\* مفاد نص المادة ٥٢٦ من القانون المدني ان امتداد عقد الشركة المحددة المدة قد يكون صراحة اذا ثبت اتفاق الشركاء على مد اجلها قبل انقضاءها كما قد يكون ضمناً إذا استمر الشركاء بعد انقضاء المدة المحددة يقومون بأعمال من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة .

﴿ طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠ س ٢٣ ص ٥٨٥ ﴾

## **جواز تنازل الشريك في شركة الأشخاص عن حصة الى الغير بغير موافقة**

### **بإتي الشركاء - اثر هذا التنازل ومذاه**

• الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص انها غير قابلة للتنازل الا بموافقة سائر الشركاء أخذاً بأن الشريك قد لو حظت فيه اعتبارات شخصية عند قبوله شريكاً ، الا انه مع ذلك - يجوز له أن يتنازل عن حقوقه الى الغير بدون موافقتهم ، ويبقى هذا التنازل قائماً بينه وبين الغير لأن الشريك انما يتصرف في حق من حقوقه للشخصية التي تتمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصفيتها ، ولكن لا يكون هذا التنازل نافذاً في حق الشركة او الشركاء ، ويبقى هذا الغير اجنبياً عن الشركة وهو ما نصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدني السابق بقولها (( لا يجوز لأحد ان يسقط حقه في الشركة كله او بعضه الا اذا وجد شرط يقضى بذلك ، وانما يجوز له فقط ان يشرك في ارباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجاً عن الشركة )) ولكن للتقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمة يتفق مع القواعد العامة .

﴿ طعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ من ٢٢ ص ١٠٧٩ ﴾

### **اندماج الشركة في اخرى - اثر ذلك**

• اندماج الشركة في أخرى ، مؤداه زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة للدمجة لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من

التزامات ، وتكون الشركة للادماجة وحدها هى الجهة التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والإلتزامات ، لأن الشركة المندمجة التى زالت شخصيتها قد انقضت بالاندماج .

﴿ طعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٣ ص ٢٣ ص ٩٠٥ ﴾

**انفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة - اثبات ذلك بكافة الطرق .**

\* انفراد أحد الشركاء بإدارة للشركة خلافا لما تضمنه العقد ، ومدة استمرارها الفعلى ومقدارها ما تنتجته أثناء قيامها من الوقائع المادية التى يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات ولا مخالفة فى ذلك لما هو ثابت فى العقد ، لما كان ذلك فلا على المحكمة ان هى نذبت خبيرا لبحث الوقائع المادية سالفه البيان وصرحت له بسماع شهود دون حلف يمين .

﴿ طعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦ ص ٢٥ ص ١٢٩١ ﴾

**ربط الضريبة فى حالة الشركات الواقعية .**

\* استمرار الورثة فى استغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو ان يكون شركة واقع فيما بينهم . فتربط الضريبة على كل وارث باسمه عن نصيبه فى ارباح المنشأة ويكون لهذا الورث ان يطعن فى الربط الخاص به إلا اذا كان

الوراث قد اُتلف غيره فى ذلك فإن الاجراءات فى هذه الحالة يجوز ان توجه الى هذا النائب بصفته هذه .

﴿ طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ من ٢٣ ص ٢٢٢ ﴾

**البطلان الناشئ من عدم اتخاذ اجراءات النشر والنشر لا يقع بحكم القانون**

**ليس له اثر رجعى - تظل الشركة قائمة باعتبارها شركة فعلية - يسرى عقدها**

**فى مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به**

° من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عدم استيفاء شركة التضامن من اجراءات النشر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك احدهما وحكم به ، وعندئذ يعتبر عقد الشركة موجودا وصحيحا طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع اليه فى تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم والتزاماتهم لأن البطلان الناشئ عن عدم اتخاذ اجراءات النشر والنشر لا يقع بحكم القانون وليس له اثر بل تظل الشركة قائمة باعتبارها شركة فعلية ويسرى عقدها ففى مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به ، ولذا كان يبين من نص المادة ١٤٥ من القانون المدنى ومذكرتها الايضاحية انها وضعت قاعدة عامة تقضى بأن اثر العقد لا يقتصر على المتعاقدين بل تجاوزهم الى من يخلفهم خلافة عامة عن طريق الميراث لو الوصية ولم يستثنى من هذه القاعدة الا الحالات التى تكون فيها العلاقة القانونية شخصية بحتة ، وهى تستخلص من ارادة المتعاقدين



صريحة او ضمنية او من طبيعة العقد لو من نص فى القانون ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من ذات القانون قد اجازت الاتفاق على أنه اذا مات احد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كباقوا قصرا فيحل الورثة بذلك محل الشريك المتوفى باعتبارهم شركاء فى الشركة بحسب الوضع القانونى لمورثهم . ولذا كان ما تقدم وكان يبين من الأوراق ان الطاعن الأول قد تمسك فى دفاعه المؤيد بالمستندات بان المحل التجارى موضوع النزاع هو شركة تضامن بينه وبين كل من الطاعن الثانى والمرحوم ..... - مورث طرفى التداعى - منذ ١٩٨٢/١٠/١ بموجب عقد ثابت التاريخ وان حصة الأخير كشريك فيه هى بحق الربع فقط ، كما تمسك بوجود هذه الشركة كشركة فعلية حتى صدور الحكم بىطلان عقدها فى ١٩٩٠/١١/٦ لعدم شهره ونشرة وبوجوب احتساب الارباح المستحقة لورثة الشريك المتوفى - ومنهم المطعون ضدها الأولى ومورثة باقى المظعون ضدهم - عن تلك الفترة فى حدود حصته المذكورة وما آل منها اليهم بوفاته التزاما بعقد الشركة الذى ينصرف اثره اليهم بوصفهم خلفا عاما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تحقيق هذا الدفاع لمجرد القول بان عقد الشركة قضى بىطلانه لعدم شهره ونشره ولا يجوز الاحتجاج به فى مواجهة الورثة بحساباتهم من الغير يكون فضلا عن اخلاعه بحق الدفاع قد شابه قصور فى التسبب جره الى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص والا حله

﴿ طعن رقم ٦٨٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٨ ﴾

## الباب الثامن

### الضريبة على ارباح شركات الأموال

- صدر للقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
- ونشر القانون فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٥٢ مكرر الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- ونص فى ملته للربعة إصدار على استبدال المواد ١١١ ، ١١٤ (بندى ١٠ ، ٣ ) ، ١١٨ ، ١٢٧ من الكتاب الثانى ( الخالص بالضريبة على ارباح شركات الأموال ) .
- ونص فى المادة الخامسة إصدار على إضافة الى مواد الكتاب الثانى من قانون الضرائب عى للدخل لتضلف مادة جديدة برقم ١١١ مكررا والبندود ٤ مكررا ، ٤ مكررا (١) ، ٤ مكررا (٢) للمادة ١٢٠ من هذا الكتاب .

#### نطاق الضريبة :-

تنص المادة ١١١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المستحدثة بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أن تفرض ضريبة سنوية على صاقي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة فى مصر أيا كان الغرض منها بما فى ذلك الأرباح

الناجمة عن مباشرة نشاط في الخارج مالم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة وتسرى الضريبة على :-

١- شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أ، الخاضعة لأية قوانين أخرى وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى فيما عدا الخاضعين لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون (للخاص بالضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين) .

٢- بنوك وشركات ووحدات القطاع العلم .

٣- البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء أكانت أصلية لو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعا لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .

٤- الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تؤوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

### **سريان الضريبة :-**

تنص المادة ١١١ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أن تسرى الضريبة بالسعر المحدد في البند (أ) من المادة ١١٢ من هذا القانون وبغير أى تخفيض لمواجهة أية تكاليف على الإيرادات التالية :-

**أولاً :** ما تنتجة رؤوس الأموال المنقولة الداخلة فى ممتلكات الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من هذا القانون من العوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة ٦ من هذا القانون غير المتصلة بمباشرة المهنة سواء كانت هذه الإيرادات محقة فى مصر أو فى الخارج.

**ثانياً :** ما تحصل عليه الحكومة ووحدات الإدارة المحلية من :

- ١- العوائد وغيرها مما تنتجة السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة الى حاملى السندات وغيرهم من الدائنين .
- ٢- عوائد القروض على إختلاف أنواعها التى تصدرها أو تعقدها الحكومة أو وحدات الإدارية المحلية أو تكون مطلوبة لديها بأى صفة كانت .
- ٣- أرباح أو عوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال اثناء حياة الشركة أو عوائد تصفية ناتجة عن مساهمتها فى شركات أو منشآت أجنبية لا تعمل فى مصر أو فى شركات مصرية تعمل فى الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال . وكذلك ما تحصل عليه نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص للتأسيس أو حصص لأصحاب النصيب إذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها .
- ٤- العوائد والإيرادات عما تمتلكه من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية .

**ثالثا :** المبالغ التي تحصل عليها الشركات والجهات المشار إليها في بند (أولا) من هذه المادة على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة أو أية مبالغ أخرى تكف عن مقابل حقوق معرفة أو إستغلال أو أداء على إختلاف أنواعها وصورها سواء تحققت هذه المبالغ في مصر أو في الخارج .

**رابعا :** ما يدفع لأي شخص في الخارج من غير الأشخاص الطبيعيين من العوائد وغيرها من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في المادة (٦) والتي تحقق في مصر وكذلك ما يدفع له من أية مبالغ على سبيل العمولة أو السمسرة أو أية مبالغ تكف عن مقابل حقوق معرفة أو إستغلال أو أداء على إختلاف أنواعها وصورها .

وفي جميع الأحوال تلتزم الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذه القانون سواء كانت دافعة للإيرادات والمبالغ المنصوص عليها في هذه المادة أو مستفيدة بها بحجز الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وبالنسبة لعوائد الديون المطلوبة للبنوك ودور التسليف وشركات الأموال التي مركزها مصر أو لها فرع فيها يكون للدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

## سعر الضريبة :-

طبقا لنص المادة ١١٢ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يكون سعر الضريبة ٤٠٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا:-  
(أ) أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢٪ .  
(ب) أرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة ١١١ من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠،٥٥٪ .

## وعاء الضريبة :-

تنص المادة ١١٣ من القانون على أن تحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة لوفى فترة الأثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

وتنص المادة ١١٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقا لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :-

١- قيمة إيجار العقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت معلوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون للقيمة على أساس إيجار المثل .

٢- الإستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣- خمسة وعشرون فى المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التى تشتريها الشركة أو الجهة أو تقوم بتصنيعها لإستخدامها فى الإنتاج وذلك إعتبارا من تاريخ الإستخدام فى الإنتاج ولمرة واحدة على أن تحسب الاستهلاكات المنصوص عليها بالبند السابق بعد خصم نسبة الخمسة وعشرين فى المائة المشار إليها فى هذا البند وذلك بشرط أن يكون لدى الشركة أو الجهة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .

٤- الضرائب التى تدفعها الشركة ما عدا الضريبة على أرباح شركات الأموال التى تؤدبها طبقا لهذا القانون .

٥- (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) للتبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الإجتماعية المصرية المشهورة طبقا لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومى بما لا يجاوز ٧٪ من الربح السنوى الصافى فى الشركة .

٦- المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بحسابات

الشركة وأن تستعمل فى الغرض الذى خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها استخدمت فى غير ما خصصت من أجله فأتها تدخل فى إيرادات أول سنة تحت الفحص .

وفى جميع الأحوال لايجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥٪ من الربح السنوى الصافى للشركة .

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين المخصصات الفنية التى تلتزم شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين . فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ .

أما المبالغ التى تأخذها الشركة من أرباحها لتغطية الإحتياطيات على اختلاف أنواعها التى تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر فى السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التى تسرى عليها الضريبة .

٧- أفساط للتأمين الإجتماعى المقررة على الشركات لصالح العاملين بها والتى يت أداؤها للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية .

٨- المبالغ التى تستقطعها الشركة سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الإئخار أو المعاش أو غيرها بما لا يجاوز ٢٠٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها بشرط أ، يكون للنظام الذى ترتبط بتنفيذه الشركة لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أ، ما تؤدية للشركة لهذا النظام يقابل التزاماتها بمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش



وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال الشركة ومستثمرة لحسابه الخاص .

٩- الأرباح التي تلتزم الشركة بتوزيعها نقدا بنسبة معينة على العاملين بها ، طبقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن .

١٠- كل ما يدفع لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين وأعضاء مجالس الرقابة في الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيرها من البدلات أو الهبات الأخرى على اختلاف أنواعها وذلك كله بشرط أن تكون جميع هذه المبالغ خاضعة للضريبة طبقا لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون أو معفاة منها .

١١- مقابل الحضور الذي يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .

#### **حالة خسارة الشركة :-**

إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة فإن هذه الخسارة تخصم من أرباح السنة التالية فإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي الى السنة التالية فإذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل الى السنة التالية حتى السنة الخامسة ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شئ من الخسارة الى حساب أى سنة أخرى ( المادة ١١٥ من القانون ) .

### حالة توقف الشركة عن العمل :

طبقا لنص المادة ١١٦ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ إذا توقفت الشركة عن العمل الذى تودى الضريبة على أرباحه توقفا كليا أو جزئيا حصلت الضريبة لغاية التاريخ الذى توقف فيه العمل ويقصد بالتوقف الجزئى إنهاء الشركة لبعض أوجه نشاطها .

\* وعلى الشركة أن تخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذى توقف فيه العمل وإلا يلتزم بالضريبة المستحقة على أرباح الإستغلال عن سنة كاملة .

\* وعليها أيضا خلال ستين يوما من تاريخ التوقف أن تتقدم بإقرار مبيناً به نتيجة عملياتها حتى تاريخ التوقف مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية للضريبة .

### خصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :-

تنص المادة ١١٨ من القانون والمستبدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أن خصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة غير المتصلة بمباشرة المهنة والداخلية فى ممتلكات الشركات أو الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من هذا القانون والتي خضعت للضريبة وفقا للبند أولا من المادة ١١١ مكرر أو أعفيت منها بمقتضى القانون من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها فى مصاريف وتكاليف الإستثمار بواقع ١٠٪ من قيمة

تلك الإيرادات وبشرط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات الشركة أو الجهة .

ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية للداخلية في ممتلكات الشركة أو الجهة والتي خضعت لضريبة الأطنان أو الضريبة على العقارات المبنية أو أعفيت منها بمقتضى القانون بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال بعد استبعاد ١٠٪ من أجمالى تلك الإيرادات وفى الحالتين لايجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات .

#### الأعفاء من الضريبة -

تنص المادة ١٢٠ من القانون على أن :-

يعنى من الضريبة ماينلى :-

**أولاً:** مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لايزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

**ثانياً :** الأرباح الناتجة من اندماج الشركة فى شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات المساهمة .

**ثالثاً :** ما تنتج الأسهم أو الحصص التى عليها الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من القانون من أرباح فى مقابل ما قدمته عينا أو نقداً لتأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .

**رابعاً :** الأرباح التى توزعها فى كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التى يكون الغرض منها استثمار أموالها فى الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من إيرادات تلك الأسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشرطين الآتيين :-

(أ) أن تكون هذه الإيرادات قد أديت عنها بالفعل الضريبة النوعية الخاصة بها أو أن تكون معفاة منها بمقتضى القانون .

(ب) أن يكون ٩٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة بما فى ذلك الإحتياطيات والأموال المجمعة والقروض التى تعتمدها مخصصة لتوظيفه فى الأوراق المالية .

**٤ مكرراً :-** ما تنتج الأسهم أو الحصص التى تحصل عليها الشركات والجهات

المنصوص عليها فى المادة ١١١ من هذا القانون من أرباح فى

مقال مساهمتها فى شركة مساهمة أخرى وذلك بمقدار مجموع هذه الإيرادات بعد خصم ١٠ ٪ من قيمتها مقابل نصيبها فى مصاريف وتكاليف الإستثمار ويشترط أن تكون . للشركة المساهمة الأخرى قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو أن تكون معفاة منها .

ولا يسرى حكم هذا البند فى حالة تطبيق البندين ٣ ، ٤ من هذه المادة .

#### ٤ مكررا (١) :-

الأرباح والعوائد وغيرها مما تنتج القيمة المنقولة الأجنبية التى تلتزم الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين بإيداعها ويستمرارها مودعة فى الخارج طبقا للقوانين الأجنبية أو اتفاقيات إعادة التأمين لتكوين ضمان يولزى حصتها فى المخصصات الفنية أو أى التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو إعادة التأمين .

ولا يسرى هذا الإعفاء إلا إذا ثبت أن القيمة المنقولة الأجنبية مودعة فى الخارج ولا تتمتع به متى زال الإلزام بالإيداع .

وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التى تعمل فى بلاد لا توجد قوانينها إلزام تلك الشركات بإيداع قيم مالية لتكوين ضمان أو احتياطى حسابى أو غيره من أنواع الاحتياطى أو يستمرارها مودعة لهذه الأغراض على أن تحدد القيمة المالية التى تودع كضمان أو احتياطى آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار بقرار من وزير المالية بعد الإتفاق مع وزير الإقتصاد .

#### ٤ مكرراً (٢) :-

ماتنتجة رؤوس الأموال المنقولة والمنصوص عليها فى المادة ( ١١١ مكرراً ) من هذا القانون من الإيرادات الآتية :

١- العوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التى تفتح تنفيذا لإتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالممثل .

٢- عوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

٣- العوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى والجنسية المصرى والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى .

٤- عوائد السندات التى تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على معدل العائد الذى يقرره البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك لدى لأجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار إليها للإكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٥- عوائد السندات التى تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠٪ والمسجلة لدى البنك المصرى متى كان إصدار هذه السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

٦- عوائد الودائع وحسابات التوريد بالبنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وبصناديق توفير البريد .

٧- المزايا النقدية أو العينية التي يحصل عليها المستاجر أو المدخر عن طريق السحب الذي تجريه شركات التأمين أو الإذخار .

**خامسا :** أرباح شركات تربية النحل :

**سادسا :** أرباح شركات استصلاح واستزراع الأراضي وذلك على النحو الآتى :-

(أ) للشركات التي تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

(ب) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة فى هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

(ج) للشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذى تعتبر فيه الأراضي منتجة .

**سابعا :** أرباح شركات الإنتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصائد الاسماك وذلك على النحو التالى :-

(أ) للشركات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ويستمر اغفلها المدة اللازمة لإستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في ذلك القانون .

(ب) للشركات التي أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وكذلك الشركات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات إعتباراً من تاريخ مزاوله للنشاط .

**ثامناً :** أرباح الشركات الصناعية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خمسين عاملاً فأكثر .

ويسرى الإعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج .

ويشترط للتمتع بالإعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعتبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنظمة من حيث الشكل وفقاً للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .

### **الإقرار الضريبي :-**

١- ألزم القانون الجهات المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٢ من المادة ١١١ من هذا القانون أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقرار الجمعية العمومية للحساب السنوى أو خلال ثلاثين وما من التاريخ المحدد فى نظام الشركة لتصديق الجمعية العمومية عليه



اقرار ميينا فيد مقدار ارباحها لو خسائرها حسب الأحوال معتمدا من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين .  
وتؤدى الضريبة من واقع الإقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .

وتلتزم الجهة التى لم تقدم الإقرار فى الميعاد بسداد مبلغ اضافى للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائى يخفض الى النصف فى حالة الإنفاق بين الجهة والمصلحة دون إحالة الى لجان الطعن .

٢- ألزم القانون للجهات المبينة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ١١١ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتهاء الأجل المحدد قانونا لتقديم ميزانيتها اقرار مؤقتا من واقع دفاتها نتيجة عملياتها ربحا كانت أو خسارة مرفقا به صورة من حسابات التشغيل والمناجزة والأرباح والخسائر من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التى أجرتها الجهة مع بيان المبادئ المحاسبية التى بنيت عليها جميع الإقارم الواردة فى الإقرار على أن تكون هذه الأوراق موقعة من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين .

وتؤدى الضريبة من واقع الإقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .  
وتلتزم هذه الجهات بتقديم الإقرار النهائى وأداء فرق الضريبة المستحقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد ميزانياتها كما يكون لها استرداد ما أدته بالزيادة عما استحق عليها طبقا لإقرارها النهائى .

٣- على كل شركة أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة محاضر وملخصات القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات

التي تصدر من مجلس الإدارة أو مجالس المراقبة المتعلقة بتوزيع الأرباح وذلك كل في ميعاد غايته ثلاثين يوما من تاريخ صدورهما .

### **إجراءات ربط الضريبة :-**

ترتبط الضريبة على أرباح شركات الأموال على أساس الأرباح الحقيقية للثابتة من واقع الإقرار المقدم من الشركة إذا قبلته مصلحة الضرائب ويكون للمصلحة تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به وتحديد الأرباح بطريق التقرير .

ويقع على مصلحة الضرائب عبء الإثبات في حالة عدم الاعتداد بالإقرار . وإذا توافر لدى المصلحة من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الإقرار للحقيقة كان لها فضلا عن تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به وتحديد أرباح بطريق التقرير أن تلتزم للشركة بأداء مبلغ اضافي للضريبة لودائع ١٠٪ من فرق الضريبة المستحقة بحد أقصى مقداره ١٠٠٠ جنيه وبضائع المبلغ في حالة تكرار المخالفة .

وعلى المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمنتها وأن تدعوها الى موافقتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقرير الذي أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الأخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :-

١- إذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقرير تربط المصلحة الضريبية على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون الضريبة ولجنة الإداء .

٢- إذا لم ترفق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقرير أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المأمورية الضريبة وفقا لما يستقر عليه رايها وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وبعباصره ، بخطاب موصى عليه بعلم الوصول تحدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون .

فإذا وافقت الشركة على الربط أو أنقضى الميعاد المشار إليه دون طعن أصبح الربط نهائيا .

٣- إذا لم تقدم الشركة الإقرار والمستندات وفقا لأحكام المادتين ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون تربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه راي المأمورية المختصة وتكون الضريبة ولجنة الإداء .

ويكون للشركة إبداء ملاحظتها على التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها الإخطار وللشركة أن تطعن في التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون .

وتنص المادة ١٢٧ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط لا تجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة .

وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالشركة تحول دون تحصيل للضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينييه تقسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلى عدد السنوات الضريبية .

**الأعفاءات الضريبية :-**

#### **اعفاءات ضريبية في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار :-**

صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار تشجيعاً للاستثمار والمستثمرين ولجذب أعظم كم من الاستثمارات في عالم التكتلات الكبرى التي لاتدع مجالاً للعين لأية دولة تتخلف عن المشاركة في هذا السباق المحموم .

وفتح هذا القانون أفضل ضمانات وحوافز للاستثمار وأعطى المستثمرين فرصة عمل أكبر لجذب رؤوس الأموال بما قدمه من ضمانات وبما منحه من إعفاءات ضريبية وذلك طبقاً لما يلي :-

## الإعفاءات الضريبية

**المادة ١٦ -** تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط للتجارى والصناعى ،

أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ،  
أرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها ، وذلك لمدة  
خمس سنوات تبدأ من أول سنة تالية لبداية الإنتاج أو مزولة  
النشاط .

ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت التى تقام  
داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق  
النائية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكذلك  
المشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية .

**المادة ١٧ -** تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط للتجارى والصناعى ، أو

الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح  
الشركات والمنشآت التى تمارس نشاطها خارج الوادى القديم وكذا  
أنصبة الشركاء فيها ، يستوى فى ذلك أن تكون منشأة خارج هذا  
الوادى أو منقولة منه ، وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة  
مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزولة النشاط .

ويصدر بتحديد المناطق التى تسرى عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء

المادة ١٨- تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات المعمولة من الصندوق

الاجتماعى للتنمية للقمة فى تاريخ العمل بهذا القانون وللتى تزاوّل نشاطها فى المجالات المشار إليها فى المادة (١) من هذا القانون ، مدد الإعفاء المنصوص عليها فى المادتين السابقتين إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنته فى ذلك التاريخ .

المادة ١٩- فى تطبيق أحكام المواد السابقة تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من

تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك .

وعلى الشركة أو المنشأة إخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ .

المادة ٢٠- تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس

للشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن بأعمالها ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد فى السجل التجارى.

كما تعفى الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت .

المادة ٢١- يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من

رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزى المضروب للإقراض

والخصم عن سنة المحاسبة ، وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة وأن تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

المادة ٢٢- تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التي تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وأن تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

المادة ٢٣- تسرى على الشركات والمنشآت أحكام المادة ٤ من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٥٪ من القيمة ، وذلك على جميع ما تستورده من الآت ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها .

المادة ٢٤- تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أ، تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني .

المادة ٢٥- تتمتع الشركات والمنشآت الدامجة والمندمجة والشركات والمنشآت التي يتم تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل

الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني إلى أن تنتهي مدد الإعفاء الخاصة بها ، ولا يترتب على الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أية إعفاءات ضريبية جديدة .

المادة ٢٦- يعفى من الضريبة على إيرادات النشاط للتجارى والصناعى ، أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، ناتج تقسيم الحصص العينية التى تدخل فى تأسيس شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة أو فى زيادة رأسمالها .

المادة ٢٧- تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بالتمتع بالإعفاءات الضريبية تلقائيا دون توقف على موافقة إدارية ، على أن يلغى الإعفاء فى حالة مخالفة تلك الشروط والقواعد .

ويصدر بإلغاء الإعفاء قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الجهة الإدارية المختصة ، ولصاحب الشأن الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه أو العلم به .



## الأعفاء الضريبية التلقائي

ولقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون على أنه :-

مادة (١٩) يشترط لتمتع الشركات والمنشآت التي تعمل في أى من المجالات

المحددة في المادة (١) من هذه اللائحة - تلقائياً - بالإعفاءات

الضريبية ، أن تقوم بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المواد ٢

، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من هذه اللائحة بحسب الأحوال .

مادة (٢٠) على الشركة أو المنشأة إخطار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق

الحرّة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك

التاريخ ، على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة - بعد التحقق

من صحة البيانات الأخطار ومن مزاولة النشاط في أى من

المجالات المنصوص عليها في المادة (١) من هذه اللائحة - أن

تسلم صاحب الشأن ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول

الأخطار ، شهادة تحدد مجال النشاط وتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة

النشاط ، وأن تخطر وزارة المالية بصورة منها وتسرى أحكام

الفقرة السابقة على استكمال المنشآت الخاصة بالفنادق والموتيلات

والشقق والأجنحة الفندقية والقرى السياحية والأنشطة المكملّة

والمرتبطة بها أو التوسع فيها ، على أن يبدأ سريان الإعفاء

الضريبي على المنشآت المستكملة أو التوسعات من تاريخ مزاولتها للنشاط .

ويكون للشهادة السالف الإشارة إليها حجية لدى جميع أجهزة الدولة في خصوص التمتع بضمانات وحوافز الاستثمار ، دون توقف على أى إجراء آخر

مادة (٢١) إذا زولت الشركة أو المنشأة أنشطتها في أكثر من مجال من المجالات المحددة في المادة (١) من هذه اللائحة ، تحسب مدة الإعفاء الضريبي لكل نشاط على حدة من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاوله للنشاط ويجب أفراد حسابات مستقلة ومركز مالى خاص لكل نشاط .

بسم الله

## اهم المراجع

الدكتور على العريف	شرح الشركات في مصر
الدكتور ابوزيد رضوان	الشركات التجارية في القانون المصري المقارن
الدكتور ثروت عبدالرحيم	القانون التجارى المصرى
الدكتورة سميحة القليوبى	القانون التجارى
الدكتورة سميحة القليوبى	الشركات التجارية
الدكتور احمد حسنى	قضاء النقص التجارى
الدكتور على جمال الدين عوض	القانون التجارى
الدكتور محمد حسنى عباس	الموجز فى القانون التجارى
أ - نبيل محمد عبداللطيف	مبادئ ونماذج العقود التجارية
الأستاذ / عزت عبدالقادر	شرح احكام المنازعات التجارية
بالإضافة الى المراجع التى اشير اليها فى حينها .	

## صدر للمؤلف

- الاجراءات العملية امام المأموريات الضريبية .
- المرجع العملى فى الشهر العقارى والتوثيق .
- الموسوعة الكاملة للمواعيد القانونية .
- شرح احكام المنازعات التجارية .
- جرائم التزوير فى المحررات .
- المرجع الشامل فى منازعات الحجز الإدارى .
- الإفلاس والصلح الواقى من التفليس .
- جرائم العرض واقتصاد الأخلاق .
- المرجع العملى فى قانون الضرائب على الدخل .
- الشركات التجارية .
- جرائم التزيف والتزوير .
- الكمبيوتر .
- القانون التجارى - عمليات البنوك وغيرها .
- المرجع العملى فى الاجراءات امام المحاكم والبيانات .

أمينكو للكمبيوتر

م/شريف أحمد وصفي

# فهرس

## الجاب الأول

### الأكام العامة للشركات التجارية

#### الفصل الأول

##### اركان عقد الشركة

٣	المبحث الأول : الإركان الموضوعية العامة .....
٣	الرضا : .....
٤	المحل : .....
٤	السبب : .....
٥	الأهلية : .....
٦	المبحث الثاني : الأركان الموضوعية الخاصة .....
٦	أولا : تعدد الشركاء .....
٦	ثانيا : تقديم الحصص .....
٧	الحصة النقدية .....
٨	الحصة بالعمل .....
٩	الحصة العينية .....
١٢	تطبيقات قضائية .....
١٨	ثالثا : توزيع الأرباح والخسائر .....

٢١	..... رابعا : نية المشاركة
٢٥	..... المبحث الثالث : الأركان الشكلية في عقد الشركة
٢٥	..... الكتابة
٢٧	..... شهر عقد الشركة
٢٨	..... ما يترتب على تخلف أحد اركان عقد الشركة
٢٨	..... البطلان المطلق
٢٨	..... البطلان النسبي
٢٩	..... البطلان لعدم الكتابة او الشهر

### الفصل الثاني

#### الشخصية المعنوية لشركة

٣٦	..... الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها
٣٧	..... لشركات الأشخاص شخصية معنوية مستقلة
٣٩	..... المصنع ليس له شخصية اعتبارية مستقلة
٣٩	..... اكتساب الشركة صفة التاجر

### الفصل الثالث

#### انقضاء شخصية الشركة

٤٠	..... - انقضاء الميعاد المعين لها
٤٠	..... - هلاك جميع مالها
٤١	..... - موت أحد الشركاء او افلاسه
٤٢	..... - انسحاب أحد الشركاء او اجماع الشركاء على حلها

- ٤٢ - انقضاء الشركة قضاء .....
- ٤٢ - طلب الحكم بفصل احد الشركاء .....

## الباب الثاني

### شركات الأشخاص التجارية

#### الفصل الأول

#### الأحكام الخاصة بشركات الأشخاص التجارية

- ٤٩ المبحث الأول : شركات التضامن .....
- ٤٩ تعريفها : الإجراءات .....
- ٥١ الأوراق المطلوبة في السجل التجارى .....
- ٥١ - الأوراق المطلوبة في الغرفة التجارية .....
- ٥٢ ميعاد اجراءات الإشهار .....
- ٥٣ الشهر فى السجل التجارى .....
- ٥٤ نموذج صيغة عقد شركة تضامن .....
- ٥٨ نموذج صيغة ملخص عقد شركة تضامن .....
- ٦٠ نموذج صيغة نشرة عن ملخص عقد شركة تضامن .....
- ٦٠ تعديل شروط عقد الشركة واشهاره .....
- ٦٢ نموذج صيغة عقد تعديل شركة تضامن .....
- ٦٤ نموذج صيغة ملخص عقد تعديل شركة تضامن .....
- ٦٦ اثبات عقد شركة التضامن .....
- ٧٢ بطلان الشركة .....

٧٤	تطبيقات قضائية .....
٧٩	نموذج صيغة دعوى من شريك بإلغاء ويطلان شركة .....
٨٠	شركات الواقع .....
٩٥	تطبيقات قضائية .....
١٠٣	المبحث الثاني : شركات التوصية البسيطة .....
١٠٣	نص القانون .....
١٠٤	اثبات شركة التوصية البسيطة واشهارها .....
١٠٨	نموذج عقد شركة توصية بسيطة .....
١١٥	نموذج صيغة ملخص عقد شركة توصية بسيطة .....
١١٧	نموذج صيغة نشره عن ملخص عقد شركة توصية بسيطة .....
١١٨	نموذج عقد تعديل شركة توصية بسيطة .....
١٢١	نموذج ملخص عقد تعديل شركة توصية .....
١٢٣	تطبيقات قضائية .....
١٢٦	المبحث الثالث : شركات المحاصة .....
١٢٦	تعريفها .....
١٢٧	خصائص شركات المحاصة .....
١٢٧	١- امتياز شركة المحاصة .....
١٢٨	٢- شركة المحاصة شركة اشخاص .....
١٢٨	٣- انعدام الشخصية المعنوية للشركة .....
١٢٩	تكوين شركة المحاصة .....
١٣٠	اثبات شركة المحاصة .....
١٣٠	اثار شركة المحاصة .....



١٣١	تطبيقات قضائية .....
١٣٦	نموذج صيغة شركة محاصة .....
١٣٨	نموذج صيغة عقد شركة محاصة لعدة عمليات .....

## الفصل الثاني

### انقضاء شركات الأشخاص وتصفياتها وإعلانها

١٤١	أولاً : انقضاء الشركات .....
١٤١	أ- اسباب انقضاء الشركات التجارية إطلاقاً .....
١٤٤	ب- اسباب الإنقضاء الخاصة بشركات الأشخاص .....
١٤٨	إشهار انقضاء الشركات التجارية .....
١٤٩	نموذج صيغة دعوى حل شركة بحكم قضائي .....
١٢٥	نموذج صيغة دعوى فصل أحد الشركاء من الشركة .....
١٥٦	ثانياً : تصفية الشركات .....
١٥٦	التكليف القانوني للشركة أثناء التصفية .....
١٥٩	كيفية تعيين المصفي .....
١٦٢	سلطة المصفي .....
١٦٢	أهم اختصاصات المصفي .....
١٦٢	ثالثاً : إعلان الشركات .....
١٧٠	نموذج صيغة إنذار بإنهاء عقد شركة .....
١٧٢	نموذج صيغة دعوى بطلب تعيين مصفي على شركة .....
١٧٥	نموذج صيغة حكم بحل شركة وتعيين مصفي لها .....

## الباب الثالث

### شركات الأموال

#### الفصل الأول

#### الشركة المساهمة

١٨٠	..... مقدمه
١٨٢	المبحث الأول : تأسيس شركة المساهمة طبقا للقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ ..
١٨٢	..... تعريف
١٨٢	..... تعريف المؤسس
١٨٤	..... من له حق التأسيس
١٨٤	..... المراحل التمهيدية للتأسيس
١٨٤	..... العقد الإبتدائي والنظام الأساسي
١٨٥	..... تحرير العقد الإبتدائي
١٨٦	..... التصديق في أحوال الضرورة او الاستعجال
١٨٧	..... نظام الشركة الأساسي
١٨٨	..... طلب انشاء الشركة المساهمة
١٨٩	..... كيفية الأخطار
١٩٠	..... كيفية الحصول علي موافقة مجلس الوزراء
١٩٤	..... فحص التظلم
١٩٥	..... الاخطار باتشاء الشركة
٢٠٣	..... الشهر في السجل للتجاري
٢٠٤	..... النشر

٢٠٥	..... الأكتاب فى رأس المال
٢٠٥	..... أولا : الأكتاب العام
٢١٦	..... ثانيا : الأكتاب غير العام
٢٢٠	..... الجمعية التأسيسية
٢٢٠	..... اختصاصات الجمعية التأسيسية
٢٢٥	..... تعديل نظام الشركة
٢٢٥	..... ١- إجراءات التعديل خلال فترة التأسيس
٢٢٦	..... ٢- التعديل بعد تكوين الشركة
٢٢٧	..... نموذج طلب تأسيس شركة مساهمة عن غير طريق
٢٢٧	..... الأكتاب العام
٢٢٨	..... نماذج اقرارات
٢٣١	..... المبحث الثالث : الأوراق المالية التى تصدر عن الشركة
٢٣٢	..... ١- الأسهم
٢٣٩	..... ٢- حصص التأسيس
٢٤٣	..... ٣- السندات
٢٥٠	..... ٤- صكوك التمويل
٢٦١	..... القيد فى البورصات
٢٦١	..... شراء الشركة لأسهمها
٢٦٤	..... المبحث الثالث : ادارة الشركة المساهمة
٢٦٤	..... الجمعية العامة العادية
٢٦٤	..... حالات دعوة الجمعية العامة العادية

٢٧٦	..... الجمعية العامة غير العادية
٢٨٠	..... مجلس إدارة الشركات المساهمة
٢٨٩	..... مراقبو الحسابات
٢٩٠	..... التزامات مراقب الحسابات
٢٩٢	..... المبحث الرابع : <u>انقضاء الشركة وتصفيتها</u>
٢٩٢	..... انقضاء الشركة
٢٩٣	..... الاندماج
٢٩٩	..... التصفية
	* نموذج صيغة العقد الإبتدائي والنظام الأساسي للشركة المساهمة التي
٣٠٥	..... تنشأ طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

## الفصل الثاني

### شركة التوصية بالأسهم

#### طبقاً للقانون ٣ لسنة ١٩٨٨

٣٥٨	..... مقدمة
٣٥٨	..... تعريف

### المبحث الأول

#### تأسيس شركة التوصية بالأسهم

٣٦٠	..... من له حق التأسيس
٣٦٠	..... عدد الشركاء المؤسسين
٣٦١	..... التزامات المؤسسين
٣٦٣	..... إجراءات تأسيس الشركة

٣٦٣	العقد الابتدائي والنظام الاساسى .....
٣٦٩	طلب انشاء شركة التوصية بالاسهم .....
٣٨١	الاكتتاب .....
٣٨٣	الشهر فى السجل التجارى .....
٣٨٤	الشخصية الاعتبارية .....
٣٨٥	رأس مال الشركة .....
٣٩٣	الأوراق المالية التى تصدرها الشركة .....
٣٩٣	١- الأسهم .....
٣٩٤	٢- السندات .....
٣٩٦	٣- حصص التأسيس .....
٣٩٧	اجراءات نقل ملكية الأوراق .....
٣٩٩	التقيد فى البورصات .....
٣٩٩	قواعد أساسية .....

### المبحث الثانى

#### ادارة شركة التوصية بالاسهم

٤٠١	١- الجمعية العامة .....
٤٠٢	٢- مدير الشركة .....
٤٠٧	٣- مراقب الحسابات .....
٤١٥	الرقابة والتفتيش والجزاءات .....
٤١٥	١- الرقابة .....
٤١٧	٢- التفتيش .....

٤٢٠	..... ٣- الجزاءات
-----	-------------------

### المبحث الثالث

#### لتقضاء شركة التوصية بالأسهم

٤٢٤	..... ١- حل الشركة
٤٢٤	..... ٢- تصفية الشركة
٤٢٥	..... ٣- شهر اسم للمصفي
٤٢٩	..... ٤- شهر انتهاء التصفية
٤٢٩	..... ٥- تغيير شكل الشركة
	* نموذج صيغة العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة التوصية
٤٣٤	..... بالأسهم طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

### الفصل الثالث

#### الشركة ذات المسؤولية المحدودة

٤٧٤	..... مقدمة وتعريف
-----	--------------------

### المبحث الأول

#### تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة

٤٧٦	..... المؤسسون
٤٧٦	..... اجراءات التأسيس
٤٧٧	..... عدد الشركاء ومسئوليتهم
٤٧٧	..... حكم انخفاض عدد الشركاء عن النصاب
٤٧٨	..... عدم جواز مباشرة الشركة لإتشطة معينة
٤٧٩	..... بيانات عقد التأسيس

٤٨٠	الشروط الشكلية لعقد التأسيس .....
٤٨٠	التوقيع على العقد الإبتدائي .....
٤٨٣	الأكتتاب فى رأس المال والحصص .....
٤٩٦	التقيد بالسجل التجارى .....
٤٩٨	خصائص الشركة ذات المسئولية المحدودة .....

### المبحث الثانى

#### الأوراق المالية

٥٠٠	حصص رأس المال .....
٥٠٢	عدم جواز إصدار أوراق مالية .....
٥٠٣	تداول الحصص .....
٥٠٣	بيع الحصص الى الغير .....
٥٠٤	سجل الشركة .....
٥٠٤	زيادة رأس المال او تخفيضه .....

### المبحث الثالث

#### ادارة الشركة ذات المسئولية المحدودة

٥٠٧	سلطة المدير .....
٥٠٩	مسئولية المدير .....
٥١٠	مجلس الرقابة .....
٥١١	الجمعية العامة .....

## المبحث الرابع

### انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة

٥١٣	اسباب انقضاء الشركة وصوره .....
٥١٤	شهر حل الشركة .....
٥١٤	تصفية الشركة .....
٥١٥	تغيير شكل الشركة .....
	• نموذج صيغة النظام الأساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة طبقا
٥١٩	لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .....

## الباب الرابع

### شركات الاستثمار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار

#### القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

٥٤٦	مقدمه .....
-----	-------------

#### الفصل الأول

##### احكام عامه

٥٤٧	اولا : مجالات الاستثمار .....
٥٥٥	ثانيا : حدود التمتع بضمانات وحوافز الاستثمار .....
٥٥٦	ثالثا : تخصيص الأراضي اللازمة للاستثمار .....
٥٥٩	رابعا : تسوية منازعات الاستثمار .....



## الفصل الثاى

### ضمانات الاستثمار

- ٥٦٠ ..... عدم جواز تأميم الشركات
- ٥٦٠ ..... عدم جواز فرض الحراسة
- ٥٦٠ ..... عدم جواز التدخل فى تسعير المنتجات
- ٥٦١ ..... عدم جواز الغاء او إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات

## الفصل الثالث

### حوافز الاستثمار

- ٥٦٤ ..... اولا : الإعفاءات الضريبية
- ٥٦٧ ..... الإعفاء الضريبى التلقائى
- ٥٦٩ ..... ثانيا : تخصيص الأراضى
- ٥٧٢ ..... ثالثا : المناطق الحرة
- ٥٧٢ ..... انشاء المناطق الحرة
- ٥٧٢ ..... سلطة انشاء مناطق حرة عامه
- ٥٧٣ ..... سلطة الجهة الادارية فى وضع سياسة المناطق الحرة
- ٥٧٤ ..... لخصصاصات وسلطة منح الترخيص للمشروعات
- ٥٧٥ ..... مزايا هامة للمشروعات
- ٥٧٦ ..... قواعد الاستيراد من المناطق الحرة الى داخل البلاد
- ٥٧٧ ..... مزايا واعفاءات للمشروعات التى تقام فى المناطق الحرة
- ٥٨١ ..... سلطة تحويل احد المشروعات الى منطقة حرة خاصة

٥٨٢	..... ضرورة ادراج البضائع الواردة بقوائم الشحن
٥٨٣	..... ما يتبع بشأن بضائع الترانزيت داخل الدوائر الجمركية
٥٨٤	..... ما يتبع بشأن البضائع الواردة برسم المناطق الحرة
٥٨٥	..... ما يتبع في شأن الرسائل الواردة برسم المناطق الحرة داخل البلاد
٥٨٦	..... تقديم ضمانات عن قيمة البضائع
٥٨٧	..... معاينة للرسائل الواردة من الخارج
٥٨٧	..... سلطة ادخال البضائع او السلع داخل البلاد في حالة الضرورة
٥٨٨	..... ما يتبع في شأن الرسائل المصدرة
٥٨٩	..... تداول البضائع وتخزينها من المناطق الحرة
٥٩٠	..... بقاء البضائع او اخراجها
٥٩١	..... سلطة اتلاف البضائع والمنتجات المخزونه
٥٩٥	..... سلطة اصدار تصاريح دخول المناطق الحرة
٥٩٦	..... للناء التصريح
٥٩٧	..... ما يلزم به المرخص له
٥٩٧	..... ما يخطر على المرخص له

## الفصل الرابع

### تأسيس الشركات

٥٩٩	..... اولا : الشركات التي يقتصر نشاطها على مجال الاستثمار
٥٩٩	..... عقد تأسيس الشركة ومراجعة
٦٠٠	..... تقديم طلب التأسيس
٦٠١	..... صدور قرار الترخيص بتأسيس الشركة

٦٠١	..... قيد الشركة بالسجل التجارى
٦٠٢	..... نشر قرارات الترخيص بتأسيس الشركات
٦٠٢	..... ثانيا : الشركات ذات الأغراض والأنشطة المتعدده
٦٠٣	..... ثالثا : المنشآت الفردية
٦٠٣	..... رابعا : اشتراك العاملين فى ادارة الشركة المساهمة
	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة
٦٠٦	..... للاستثمار والمناطق الحرة

## الباب الخامس

### شركات تلقى الأموال

#### الفصل الأول

#### تأسيس الشركة

٦١٤	..... أولا : إجراءات تأسيس شركة تلقى الأموال
٦١٤	..... ١- طلب التأسيس
٦١٥	..... ٢- تدوين طلبات التأسيس
٦١٦	..... ٣- فحص الطلبات
٦١٦	..... ٤- النظر فى الطلبات
٦١٦	..... ٥- سجل قيد الشركات
٦١٧	..... ثانيا : شروط تأسيس الشركة
٦١٨	..... قبول او رفض التأسيس والقيد
٦١٩	..... التظلم من رفض طلب التأسيس او القيد

٦١٩	..... طلب القيد فى سجل قيد الشركات
٦٢٠	..... نشر قرارات الموافقة على التأسيس والقيد
٦٢٠	..... تدخل الهيئة عند مخالفة الشركة لأحكام القانون
٦٢١	..... ثالثا : شطب قيد الشركة
٦٢٢	..... ١- كيف يتم شطب قيد الشركة
٦٢٢	..... ٢- نشر قرار الشطب
٦٢٢	..... ٣- الآثار المترتبة على الشطب
٦٢٢	..... رابعا : الجمعية العامة للشركة
٦٢٣	..... خامسا : مجلس ادارة للشركة
٦٢٤	..... سادسا : مراقب الحسابات

## الفصل الثانى

### صكوك الاستثمار

٦٢٧	..... قرارات الجمعية العامة بإصدارات للصكوك
٦٢٨	..... ميعاد اخطار الشركة للهيئة بطلب اصدار صكوك
٦٢٨	..... حقوق اصحاب الصكوك
٦٢٩	..... البيانات التى يتضمنها السك
٦٣٠	..... استرداد قيمة الصك
٦٣١	..... حالة فقد الصك او تلفه

## الفصل الثالث

### توزيع الأرباح والخسائر

٦٣٢	..... ماهية الأرباح والخسائر
٦٣٣	..... توزيع الأرباح بالكامل
٦٣٣	..... كيفية توزيع الأرباح واستحقاقها
٦٣٦	..... توزيع الخسائر

## الفصل الرابع

### وقف نشاط الشركة

٦٣٨	..... اجراءات الشركة للتوقف عن النشاط
٦٣٨	..... طلب الموافقة على التوقف
٦٣٩	..... طلب اعادة النشاط
٦٣٩	..... ميعاد صدور قرار الهيئة في طلب اعادة النشاط
٦٤٢	• ملحق نموذج العقد الإبتدائي والنظام الأساسي لشركات تلقى الأموال

## الباب السادس

### شركات قطاع الأعمال

٦٨٧	..... مقدمة
٦٨٧	..... نطاق القانون

## الفصل الأول

### الشركات القابضة

٦٩٠	.....	أولا : تأسيس الشركة القابضة
٦٩١	.....	إجراءات تأسيس الشركة القابضة
٦٩٣	.....	ثانيا : اختصاص الشركة القابضة
٦٩٤	.....	ثالثا : مجلس الإدارة
٦٩٥	.....	مدة المجلس
٦٩٥	.....	اختصاص المجلس
٦٩٩	.....	جلسات المجلس
٧٠١	.....	رابعا : الجمعية العامة للشركة القابضة
٧٠١	.....	تكوين الجمعية العامة
٧٠٣	.....	اختصاصات الجمعية العامة العادية
٧٠٤	.....	اختصاصات الجمعية العامة غير العادية
٧٠٧	.....	قرارات الجمعية العامة
٧٠٧	.....	النظام المالي للشركة القابضة

## الفصل الثاني

### الشركات التابعة للشركات القابضة

٧١٢	.....	أولا : التأسيس
٧١٢	.....	شكل الشركة التابعة
٧١٢	.....	صدور قرار التأسيس

٧١٣	..... إجراءات التأسيس
٧١٣	١- طلب التأسيس .....
٧١٤	٢- رأس المال .....
٧١٥	٣- تداول الأسهم .....
٧١٦	٤- صدور قرار التأسيس .....
٧١٦	٥- الوصف القانوني للشركة .....
٧١٧	ثانيا : مجلس ادارة الشركة .....
٧١٧	تكوين المجلس .....
٧١٨	مدة المجلس .....
٧١٩	العضو المنتدب .....
٧٢٠	ثالثا : الجمعية العامة للشركة التابعة .....
٧٢٥	رابعا : النظام المالي للشركة ومراقبة حساباتها .....
	خامسا : اندماج وتقسيم وانقضاء وتصفية الشركات القابضة و التابعة
٧٢٧	لها والشركات .....
٧٢٩	سادسا : التحكيم .....
٧٣٠	سابعا : في نظام العاملين في الشركات القابضة والشركات التابعة .....

## الباب السابع

### شركات السمسرة والأوراق المالية قانون رقم ٩٥

#### لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال

٧٣٦ ..... مقدمة

### الفصل الأول

#### إصدار الأوراق المالية

٧٣٧ ..... رأس مال الشركة وتقسيمه

٧٣٨ ..... حق الشركة في إصدار أوراق مالية

٧٣٨ ..... بيانات الإخطار والمستندات التي ترفق به

٧٣٨ ..... إصدار أسهم عند التأسيس

٧٣٩ ..... إصدار أسهم لزيادة رأس المال

٧٣٩ ..... إصدار أوراق مالية أخرى

٧٤١ ..... تقرير امتيازات لبعض أنواع الأسهم

٧٤٢ ..... استخراج بدل فاقد الأسهم الضائعة أو التالفة

٧٤٣ ..... أحكام خاصة بالأسهم لحاملها

٧٤٥ ..... أحكام خاصة بزيادة رأس المال

٧٤٧ ..... ما يكون مقابل أسهم الزيادة

٧٤٧ ..... تحويل المال الاحتياطي إلى أسهم

٧٤٨ ..... الاكتتاب العام



٧٤٩	..... ما تتضمنه نشرة الاكتتاب فى اسهم الشركة عند التأسيس
٧٥١	..... ما تتضمنه نشرة الاكتتاب فى زيادة رأس المال
٧٥٢	..... ما تتضمنه نشرة الاكتتاب فى الأوراق المالية الأخرى
٧٥٥	..... التوقيع على نشرة الاكتتاب
٧٥٦	..... اعتراض الهيئة على بيانات نشرة الاكتتاب
٧٥٦	..... المدة المحددة للاكتتاب بعد اعتماد النشرة
٧٦٠	..... اثر عدم تغطية الاكتتاب الاسهم المطروحة
٧٦١	..... شروط صحة الاكتتاب

## الفصل الثانى

### بورصات الأوراق المالية

٧٦٣	..... قيد وتداول الأوراق المالية
٧٦٣	..... طلب قيد الأوراق المالية وشطبها
٧٦٤	..... عدم جواز تداول الأوراق المالية المقيدة فى البورصة خارجها
٧٦٦	..... التزامات البورصة تجاه هيئة سوق المال
٧٦٨	..... سجل قيد الأشخاص الممثلين لشركات السمسرة
٧٦٩	..... الشروط الواجب توافرها فىمن يباشر عمليات التداول بالبورصة

## الفصل الثالث

### الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية

٧٧٢	..... ماهيتها :-
٧٧٣	..... الاعمال المرتبطة بترويج وتغطية الاكتتاب
٧٧٤	..... شكل الشركة العاملة فى مجال الأوراق المالية

٧٧٤	رأس مال الشركة للعامة فى مجال الأوراق المالية .....
	ضرورة الحصول على الموافقة المبذنية فى المضى فى إجراءات
٧٧٥	التأسيس .....
٧٧٦	فى تأسيس الشركة .....
٧٧٦	اولا : تقديم طلب التأسيس ومرفقاته .....
٧٧٧	تكوين طلب التأسيس فى سجلات .....
٧٧٧	لجان النظر فى تأسيس الشركات .....
٧٧٨	ثانيا : الترخيص بمزاولة النشاط .....
٧٧٩	رسوم الترخيص .....
٧٧٩	مرفقات طلب الترخيص .....
٧٨٠	البت فى طلب الترخيص .....
٧٨٠	مزاولة النشاط دون ترخيص .....
٧٨١	شروط منع الترخيص .....
٧٨٢	وقف النشاط لفقدان شروط الترخيص .....

## الفصل الرابع

### الهيئة العامة لسوق المال

٧٨٥	تعريف .....
٧٨٥	اختصاصات الهيئة .....
٧٨٧	تشكيل مجلس ادارة الهيئة .....

## الفصل الخامس

### تسوية المنازعات

٧٨٩	.....	التظلم من القرارات الادارية
٧٨٩	.....	تشكيل لجنة التظلمات
٧٩٠	.....	اختصاصات اللجنة
٧٩٤	.....	رسوم ومصروفات التحكيم
٧٩٧	.....	تطبيقات قضاء النقض

### الباب الثامن

### الضريبة على ارباح شركات الأموال

٨٣٨	.....	نطاق الضريبة
٨٣٩	.....	سريان الضريبة
٨٤٢	.....	سعر الضريبة
٨٤٥	.....	حالة خسارة الشركة
٨٤٦	.....	حالة توقف الشركة عن العمل
٨٤٧	.....	الاعفاء من الضريبة
٨٥٢	.....	الاقرار الضريبى
٨٥٦	.....	الاعفاءات الضريبية فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار
٨٥٧	.....	الاعفاءات الضريبية
٨٦٢	.....	الاعفاء الضريبى التلقائى
٨٦٣	.....	أهم المراجع
٨٦٤	.....	صدر للمؤلف



رقم الايداع ، ٥٧٥٩ / ٩٨

الترقيم الدولي ، I.S.B.N

977-19-6034-2



للطباعة

رئيسي حسين إبراهيم

طابع عبد العزيز الهدارة ؟ حادي

حادي ت : ٧٥ - ٣٩١٠ - ٣٢٠٩١٨ دار السلام ت : ٣٢٠٩١٨



